نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية

(١٩٨٠ – ٢٠٠٣)

عنوان الكتاب

نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية

(١٩٨٠ – ٢٠٠٣)

تأليف

عبد الرحيم عبيد سالم العامري

الإخراج الفني والإلكتروني

عمر عادل عباس

الناشر: بيت الحكمة/ بغداد – العراق

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

بيت الحكمة ـ العراق ـ بغداد ـ باب المعظم ـ ص.ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق(٧٣٤) لسنة ٢٠٢٠

E-Mail: baytal_hikma@yahoo.com

Info@baytalhikma.iq

نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية
(١٩٨٠ – ٢٠٠٣)

تأليف

عبد الرحيم عبيد سالم العامري

المراجعة العلمية

أ.د.عماد جاسم حسن الموسوي

بغداد ٢٠٢٠م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	7
التمهيد: العمل التنظيمي للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (١٩٤٥ – ١٩٧٩م)	15
الفصل الأول نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨م) وموقف السلطة منها	
المبحث الأول: النشاط السياسي (١٩٨٠- ١٩٨٨)	43
أولاً : نشاط السيد محمد باقر الصدر واعدامه	43
ثانياً: اندلاع الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على نشاط المعارضة	49
ثالثاً: تأسيس بعض حركات المعارضة الإسلامية الشيعية خارج البلاد	52
١ – حركة المجاهدين العراقيين ١٩٨٠م	52
٢– جماعة العلماء المجاهدين في العراق ١٩٨٠م	54
٣–المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق ١٩٨٢م	56
المبحث الثاني: النشاط العسكري المسلح ١٩٨٠-١٩٨٨م	63
أولاً: عملية الجامعة المستنصرية	63
ثانياً: عملية جيزان الجول	66
ثالثاً: عملية الدجيل	68
رابعاً: عمليات عسكرية مسلحة اخرى	71
المبحث الثالثاجراءات السلطة ضد المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية وموقف الأخيرة منها	83
أولاً: الضغط على الحوزة لعلمية ورجال الدين	83
ثانياً: اعدام أُسرة آل الحكيم	88
ثالثاً: تصفية قادة المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية خارج البلاد	92

الفصل الثاني **تصاعد النشاط السياسي والعسكري للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية(١٩٨٩-١٩٩٣م)**	
المبحث الأول:مؤتمرات المعارضة الإسلامية الشيعية (١٩٨٩ – ١٩٩٢م)	95

أولاً: مؤتمر دمشق وتشكيل لجنة العمل المشترك	95
ثانياً: مؤتمر بيروت ١٩٩١م	100
ثالثاً: مؤتمر (فينا) ١٩٩٢م	104
رابعاً: مؤتمر صلاح الدين ١٩٩٢م	107
المبحث الثاني: النشاط العسكري المسلح (١٩٨٩-١٩٩٣م)	113
أولاً: العمليات العسكرية المسلحة (١٩٨٩-١٩٩٠)	113
ثانياً: مقدمات الانتفاضة الشعبانية (الاحتلال العراقي للكويت) وموقف المعارضة الشيعية منه	116
ثالثاً: أسباب اندلاع الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١م	120
رابعاً: الانطلاقة الأولى للانتفاضة الشعبانية	124
خامساً: تطور أحداث الانتفاضة الشعبانية وامتدادها في مدن الجنوب والوسط	126
سادساً: أسباب فشل الانتفاضة الشعبانية	144
سابعاً: العمليات العسكرية المسلحة بعد الانتفاضة الشعبانية	150
الفصل الثالث **تحركات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (١٩٩٤ – ٢٠٠٣م) وموقف السلطة منها**	
المبحث الأول: النشاط السياسي والعسكري١٩٩٤ – ١٩٩٨م	155
أولاً: التحرك السياسي للسيد محمد الصدر	155
ثانياً: اجتماعات طهران	160
ثالثاً: العمليات العسكرية المسلحة	162
رابعاً: إقامة صلاة الجمعة	178
المبحث الثاني: تحركات المعارضة (١٩٩٩-٢٠٠٠م) واجراءات السلطة اتجاهها	183
أولاً: إجراءات السلطة لمواجهة حركة السيد محمد الصدر	183
ثانياً: اغتيال السيد محمد الصدر	185
ثالثاً: تداعيات اغتيال السيد محمد الصدر	188
رابعاً: اجتماع وندسور في لندن ١٩٩٩م	194
خامساً: مؤتمر واشنطن ٢٠٠٢م	196
سادساً: مؤتمر لندن ٢٠٠٢م	198
سابعاً: اجتماع لجنة المتابعة والتنسيق في أربيل ٢٠٠٣م	206
الخاتمة	209
الملاحق	213
قائمة المصادر	230

المقدمة

ظهرت ملامحُ النشاط السياسي الإسلامي الشيعي بشكل كبير بعد انتصارِ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ما فسح المجال أمام التنظيمات الإسلامية الشيعية المعارضة بالانتقال إلى مكانة كانتْ تتأملها طيلة مراحل نضالها السري والعلني، إلا أنَّها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، شابتها بعض الالتباسات والاختلافات في أفكارها السياسية وأهدافها المستقبلية، وبالتالي أدَّت إلى حصول انشقاقات، فمن الصعب أنْ نجد اتفاقاً في تقييم النشاطات السياسية أو توثيق الأحداث أو توحيد الرؤى، ولعل السبب في ذلك راجع إلى أنَّ العراق كان بلداً مغلقاً تماماً ولم تكن هناك وسائل إعلامٍ ذات حيادية ومصداقية يمكنها أنْ تنقل الصورة بشكلها الواقعي والصحيح إلى العالم الخارجي لأنَّ أغلبها كانت موالية لسياسة النظام القائم آنذاك.

وبما أنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية تأتي بوصفها جزءاً من منظومة الإسلام السياسي ولها دور في صياغة أُسسه، لحضورها الفاعل في تلك المدة الهامة والحساسة وتبنيها العمل السياسي والحركي حتى أصبح لها تأريخ حافل بالأحداث والتطورات، لذا ينبغي لنا التعرف عليها قراءة وتحليلاً واستنتاجاً وصولاً إلى فهم أعمق وإدراك أوسع لتأسيس تجارب بنّاءة أكثر قدرةً على استيعاب الواقع وأكثر أهليةً لقيادة حركة التغيير، وعلى هذا الأساس وجد الباحثُ ضرورةَ دراسة نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٣م) وهي تمثل مرحلة المواجهة العلنية والتصدي للعمل السياسي بأشكاله كافة، كما أنَّها محاولة لفهم أسلوبها السياسي وبنائها الفكري ودورها الذي مارسته على جميع ألأُطر والمستويات، والصعوبات التي واجهتها، مضافاً إلى معرفة مشاكلها الداخلية والخارجية، وأبرز الجهات الداعمة لها، والأسباب التي جعلتها تتبنى المواجهة المسلحة مع النظام مع النظام القائم آنذاك، وما حققته من نتائجٍ ومكتسباتٍ سياسية واجتماعيةٍ، وما تطمح إليه في المستقبل كل ما ذكرناه زاد من اهتمام الباحث بضرورة دراسة الموضوع.

ولبيان هيكلية الدراسة فإننا بدأنا بدراسة الموضوع من عام ١٩٨٠م لكونه يمثل بداية المواجهة المسلحة الفعلية والعلنية مع السلطة الحاكمة، فقد بدأت التنظيمات السياسية الإسلامية الشيعية في العراق تعاني الأمَرَّين ما أضطرها إلى أنْ تتخذ الهجرة خارج البلاد شعاراً لها لتُعيد هيكلة نفسها وتعملَ على إعداد البرامج التدريبية وتشكيل الأذرع العسكرية للقيام بعمليات مسلحة الهدف منها إسقاط النظام القائم في العراق آنذاك، كما أنَّ الدراسة انتهت عند عام ٢٠٠٣م لدخول العراق مرحلة جديدة في تأريخه المعاصر، تمثلت بإسقاط النظام الحاكم وإفساح المجال أمام المعارضة بكل توجهاتها وانتماءاتها للإسهام في بناء الدولة

العراقية الجديدة وكان للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية دورٌ كبيرٌ في ذلك الأمر الذي يتطلب دراسة مستقبلية ربما تكون في مرحلة لاحقة.

وبناءً على ذلك قُسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ رئيسية متسلسلة حسب الترتيب الزماني لتطور الأحداث مضافاً إلى الخاتمة التي تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، فضلاً عن الملاحق، تناول الباحثُ في التمهيد دراسة العمل التنظيمي للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٧٩م وهو بمثابة العرض التمهيدي الذي يزود القارئ برؤيةٍ واضحةٍ عن بدايات ظهور المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية وانبثاقها من تحت مظلةِ المرجعيةِ الدينيةِ في النجف الأشرف، وبيان نموها التصاعدي التدريجي وأسلوبها السياسي فضلاً عن تعاملها مع الأحداث، وماهيَ أبرز الأساليب التي اتبعتها في مواجهتها للسلطة الحاكمة؟ وكيف استطاعت إيجاد منظومة سياسية إسلامية تمكنت فيها من بناء نفسها إلى أنْ بانت قوتها واشتدت ركائزها حتى تحققت تطلعاتها، وكذلك اتضحت من خلال العرض التمهيدي طبيعة المناخ الذي عاشت فيه وما أفرزته الأحداث طوال تلك المدة من أشكال الصراع السياسي وما تبعتها من أشكال الهجرة خارج الوطن نتيجة لضغوطات السلطة وأجهزتها الأمنية.

أما بالنسبة إلى الفصل الأول فقد خُصص لدراسة نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية وفعالياتها السياسية والحركية ومحفزات انطلاقاتها العسكرية المسلحة خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٨م، وكيف كانت بدايات المواجهة مع النظام الحاكم، فضلاً عن أسباب التصعيد وبعض النجاحات والتعثرات السياسية كونها فقدت القائد الرمز بإعدام السيد محمد باقر الصدر، وسعيها في إيجاد قيادة بديلة تعمل تحت مظلتها فأوجدت جماعة العلماء المجاهدين، ومن بعدها أسست المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلا أنَّ الانشقاقات أخذت مأخذها في جسد فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية بسبب تباين الرؤى وسعي كل فصيل منها إلى أنْ يكون الممثل الرسمي والأعلى لتنظيمات المعارضة، لذلك بينا أهداف تلك التنظيمات وهيكليتها ومبانيها الفكرية والعقدية وتصوراتها السياسية لبناء الإسلام السياسي الشيعي على غرار تجربة الثورة الإسلامية في إيران وما حصل بعدها من اهتزازاتٍ عنيفةٍ في الشعوب الإسلامية وفي طليعتها التنظيمات الإسلامية التي بدورها عبَّرت عن امتعاضها إزاء سياسة النظام بتبني أفكار ومبادئ سياسيةٍ اختلفت تماماً عن سياسة الأخير، الأمر الذي تطلب منها شهر السلاح فكانت عملية الجامعة المستنصرية، ومحاولة اغتيال رأس النظام في مدينة الدجيل وغيرها من العمليات المسلحة التي استهدفت السلطة ورموزها ومؤسساتها، ونتيجة لذلك التحرك العسكري المسلح كانت التضحياتُ جسيمةً وعظيمةً طالتْ كثيرٌ من رموز المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية.

في حين أوضح الفصل الثاني النشاط السياسي والعسكري للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية للمدة من ١٩٨٩-١٩٩٣م وتضمن مبحثين، ركَّز الأول منهما على أهم مؤتمرات المعارضة الإسلامية الشيعية خلال تلك المدة وسعيها الحثيث لإيجاد مظلة تجمع فصائلها، فضلاً عن مناداتها بضرورة توحيد الكلمة كونها أمراً تفرضه تطورات الأحداث المتسارعة، ونتيجة لذلك كرَّستْ جهدها لتشكل لجنة العمل المشترك، فيما ركز المبحث الآخر على النشاط المسلح خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٣م، مبيناً أهم الأحداث التي تمثلت بالانتفاضة الشعبانية بدءاً من مقدماتها وأسباب انطلاقتها وأبرز أحداثها، فهيَ لم تكنْ حركةً ضد الظلم والاضطهاد اللذين طال استفحالهما فحسب، إنما هي علامة هامة وواضحة على تجذر الإسلام في ضمير الشعب العراقي إذ كان شعارها ورمزها هو الإسلام لا غير.

فيما اختص الفصل الثالث بنشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية للمدة من ١٩٩٤-٢٠٠٣م، وانسجاماً مع سياق الحدث الزماني فقد تناولنا في المبحث الأول الدور السياسي للسيد محمد الصدر وبدايات مواجهته مع النظام وأسلوبه السياسي في تصعيد المواجهة بشكل تدريجي إلى أنْ تكللت تلك الجهود بإقامته صلاة الجمعة في أغلب مناطق العراق وتحديه سياسات النظام الحاكم من خلال خطاباتها، وأخذ بمهاجمته في أكثر الأحيان، كما استعرض المبحث أبرز النشاطات العسكرية المسلحة التي وجدت فيها المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية أسلوبا مميزاً لإضعاف السلطة الحاكمة ونظامها مستهدفةً المنشآت العسكرية ومواقع الأسلحة تارةً، وتفجير المؤسسات الأمنية والوزارات السيادية تارةً أُخرى، مضافاً إلى استهداف رموز السلطة الحاكمة وعناصرها القيادية الأمر الذي أَدخل النظام وأجهزته الأمنية كافةً في دوامة من الرعب والخوف. أما المبحث الثاني فقد تناول إجراءات السلطة لمواجهة مشروع السيد محمد الصدر الذي وضعها في موقف لا تحسد عليه وكان في غاية الخطورة، الأمر الذي أضطرها إلى اتخاذ قرارها بضرورة تصفيته فكانتْ عملية الاغتيال وما رافقها من أحداثٍ وردودِ أفعالٍ على الساحة الداخلية، مضافاً إلى ذلك فقد تناول مؤتمرات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية التي عقدت في تلك المدة ومحاولتها تدويل القضية العراقية على المستويين الإقليمي والدولي، وبحثها عن أُطرٍ وحدوية فاعلة لاسيما بعد انحسار دور لجنة العمل المشترك ولقناعة أطراف المعارضة العراقية بأنَّ حالة التشرذم والالتفاف حول النفس لا تخدم الهدف العام لها، كما أنَّ النجاح لا يتحقق إلّا بجمع الشمل وتوحيد الموقف والكلمة وإيصال رسالة إلى العالم بضرورة مد يد العون لها بمختلف أشكاله.

وقبل التطرق إلى المصادر التي اعتمدها الباحث في دراسته لابد من القول أنَّ الدراسة رافقتها صعوبات عدة تجاوزها الباحث بحمد الله تعإلى، بعد بذل جهودٍ حثيثةٍ، ولعل من أبرزها، عدم توثيق فصائل المعارضة

الإسلامية الشيعية العراقية لمعظم الأحداث السياسية التاريخية الهامة وبقائها محفوظة في صدور المخططين والمنفذين لها، ويمكن أنْ يكون ذلك لدواعٍ أمنيةٍ تتعلق بحياتهم وحياة ذويهم، كما أنَّ تعددية التنظيمات السياسية الشيعية أوجد تبايناً في الدوافع والأهداف والمحددات في الخطاب السياسي الثقافي لها، فالدراسة لم تكنْ مختصةً بتنظيمٍ سياسيٍ واحدٍ ذات نسقٍ فكري واحد يمكن الرجوع إلى مصادره وتحليل خطاباته، لذلك نلاحظ وجودَ اختلافٍ في الرؤى ووجهاتِ النظر من تنظيمٍ سياسي إلى آخر، الأمر الذي زاد من صعوبة الوصول إلى المنفِّذ الحقيقي لكثيرٍ من الأحداث السياسية؛ لتصريح أغلب التنظيمات بتبنيها لتلك العملية أو غيرها، الأمرُ الذي تطلب إجراء مقابلات شخصية كثيرة فضلاً عن التحقيق والتدقيق في المصادر عامة للوصول إلى الواقع الفعلي، وعلى الرغم من ذلك لاحظنا الحذر الشديد في إعطاء المعلومات إنْ لم نقُل أنَّ معظمهم كان شديد الكتمان والتحفظ على أسرار تنظيمه وعدم البوح بها وندرة الاعتراف بأخطائه ما أضاف أعباءً أُخرى تطلبت من الباحث أنْ يبذل جهداً ذهنياً مضاعفاً للوصول إلى التحليل الواضح والاستنتاج المنطقي ضمن أُطرٍ دراسيةٍ واقعيةٍ وحيادية وعادلةٍ.

اعتمدَ الباحثُ في دراسته على مجموعة من المصادر المتنوعة في مادتها والمختلفة في أهميتها لدعم الدراسة بالمعلومات القيّمة، أبرزها الوثائق العربية غير المنشورة والمنشورة، وقد تمثلت الأولى بملفات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية العامة في بغداد، وكذلك وكالة الأنباء العراقية، فضلاً عن النشرات السرية للتنظيمات السياسية أهمها النشرات السرية لمنظمة العمل الإسلامي المحفوظة في مكتب السيد محمد تقي المدرسي في كربلاء، والنشرات السرية لحزب الدعوة الإسلامية المحفوظة في مكتبة الأستاذ طالب الحسن ومكتبة الشيخ محمد باقر الناصري، مضافاً إلى أرشيف مكتبة (أبو سعيدة) الوثائقية العامة في النجف الأشرف، والوثائق المحفوظة في مكتبة السيد الخوئي وأرشيف الوثائق في مكتبة السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف، وملفات مديرية الأمن العامة ومديرية الاستخبارات العامة في بغداد، وكذلك الوثائق المحفوظة في مؤسستي الشهداء والسجناء العامتين في بغداد فقد أثرت الدراسة بمعلومات هامة خاصة في التمهيد والفصلين الأول والثاني.

أمَّا ما يخص الوثائق العربية المنشورة فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الوثائق والبيانات والفتاوى من بعض الكتب الوثائقية أهمها كتاب (قيادة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٨٠-٢٠٠٣) لمؤلفَيهِ عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، فقد زودنا بعدد لابأس به من الوثائق التي بينت معظم أحداث تلك المدة ووقائعها لاسيما فيما يتعلق بمواقف الحوزة العلمية وعلمائها ودورها في قيام الانبعاث السياسي الإسلامي الشيعي المعارض.

أمَّا ما يتعلق بالحركات السياسية الإسلامية الشيعية كحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فقد اعتمد الباحث على كتاب حسن شُبّر الوثائقي(تاريخ حزب الدعوة الإسلامية) بأجزائه الثمانية، الذي تضمن تفاصيل دقيقة جداً فقد تطرق إلى كثيرٍ من الأحداث السياسية الساخنة التي لا يمكن تجاهلها لأهميتها في الكشف عن مسيرة المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية، وكذلك كتاب (نزف القلم) وهو عبارة عن بيانات ورسائل ومواقف السيد محمد باقر الحكيم التي أرسلها إلى الملوك والرؤساء والمنظمات الإقليمية والدولية، إذ عبَّر في كثيرٍ منها عن موقف المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية لنقل صورةٍ واضحةٍ وصريحةٍ عن واقع الإنسان العراقي المؤلمة إلى جميع دول العالم.

كما كان للمذكرات الشخصية لبعض السياسيين العراقيين دورٌ في رفد الدراسة بمعلومات هامةٍ جداً تعذر الحصول عليها من مصادرَ أُخرى؛ لكون البعض من مؤلفيها أسهموا بشكل واضح ومباشر في صناعة أحداثها التاريخية أو عاصروا تلك الأحداث فكانوا شاهدين عليها، أبرزها مذكرات السيد طالب الرفاعي تحت عنوان (أمالي طالب الرفاعي) إذ كان لها دورٌ واضحٌ في الكشف عن عدد ليس بقليل من الأحداث الهامة والمفصلية في تأريخ المعارضة الإسلامية الشيعية، وكذلك مذكرات السيد مهدي الحكيم حول التحرك الإسلامي الشيعي في العراق التي نشرها مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية والسياسية فقد احتوت على جملةٍ من الأحداث الهامة؛ لكون السيد مهدي الحكيم كان من أهم الناشطين في تأسيس مشروع الحركة الإسلامية الشيعية، ومع ذلك فإنَّ الباحث تعامل مع تلك المعلومات بكل حذر وحيادية تامة للوصول إلى الحقائق التاريخية الواقعية ونقل الأحداث التاريخية بكل موضوعية.

كما استقت الدراسة معلوماتها من الرسائل والأطاريح الجامعية إذ شكلت بمجموعها مصدراً أساسياً ومادة علمية قيمة لبيان الظروف والمراحل التي مرّت بها المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية ولعل من أهمها رسالة الماجستير (الحركات الإسلامية الشيعية في العراق ١٩٥٧-١٩٨٠م) للطالب كرار عبد الحسين جودة الخفاجي، التي بيّنت مراحل تطور الحركة الإسلامية الشيعية ما أفاد الباحث في فهم الأرضية السياسية وركائزها الأولية التي انطلقت منها ومهدت لها إلى أنْ ظهرت بشكلها العلني الرافض لسياسات النظام، ومن بين المصادر التي زودت الدراسة بكمٍّ كبير من المعلومات التاريخية الهامة والدقيقة، هي المجلات والصحف ومن أهمها مجلة (دراسات عراقية) التي يصدرها المركز العراقي للإعلام والدراسات في دمشق فقد تناولت كثيراً من الأحداث السياسية في تأريخ الحركة الإسلامية الشيعية المعارضة وبينت أهدافها ورؤاها السياسية ونظرتها المستقبلية، وآلية التعاطي مع المحيط الإقليمي والدولي بما يخدم

القضية العراقية، وكان لمجلة (الموسم) التي تصدرها أكاديمية الكوفة في هولندا دورٌ في صياغة أحداث الرسالة والكشف عن نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية ومعرفة طبيعة وأهداف فكرها السياسي.

كذلك كانت الصحف التي أصدرتها التنظيمات السياسية الإسلامية الشيعية في المهجر خلال مدة الدراسة، ذات أهميةٍ لا تخفى برفد الدراسة بالأحداث التاريخية، لاسيما ما خصَّ العمليات المسلحة التي نفذتها فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية أبرزها صحيفتي لواء الصدر، والشهادة.

ولأهمية الكتب العربية والمعربة فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة منها أبرزها كتابًا (سنوات الجمر، فصول من مسيرة الحركة الاسلامية في العراق، وصدمة التأريخ، العراق من حكم السلطة إلى حكم المعارضة) للباحث علي المؤمن إذ تميزا باحتوائهما على معلومات دقيقة حول نشاط المعارضة الشيعية وجذور نهضتها، وأهم مواقفها من القضايا الداخلية والخارجية، ودوافع العمل العسكري المسلح، وكتاب (العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية)، لمؤلفه عادل رؤوف الذي تطرق فيه لدراسة الظاهرة الحزبية بتعددها وأزماتها ودورها في محصِّلة العمل المعارض، مضافاً إلى ذلك دراسته للمرجعية الدينية بشقيها السياسية وغير السياسية وتعددها وأزماتها وأدوارها ، وكتاب (حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق) لصلاح الخرسان، فقد تميز هذا الكتاب بنقل المعلومات الدقيقة المعززة بالوثائق التاريخية والتي تضمنت مسيرة حزب الدعوة الإسلامية خلال أربعين عاماً من مرحلة التأسيس ووضع أسس النظام الداخلي له وبيان مرحلة المواجهة وتبني العمليات العسكرية المسلحة بهدف القضاء على النظام، فكانت تلك المجموعة من أهم الكتب وأعمقها التي تناولت نشاط المعارضة الشيعية والتي سلطت الضوء على الأسلوب السياسي الإسلامي الشيعي المعارض وتحليل طبيعة الصراع القائم مع السلطة الحاكمة

ولا يخفى فإنَّ للمقابلات الشخصية مع العناصر القيادية في المعارضة الإسلامية الشيعية إسهاماً واضحاً ومميزاً في فصول الدراسة، إذ كشفتْ عن جوانبَ هامة من نشاطات وفعاليات فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية وأوضحت تحركاتها السياسية وأفكارها التنظيمية على الرغم من أنَّ هناك بعض القيادات لم يتسنَ للباحث اللقاء بها رغم الجهود الحثيثة التي بذلها نتيجة لارتباط أولئك بسياق العمل الوظيفي لإدارة شؤون الدولة العراقية الحالية، فضلاً عن أنَّ بعضهم شديد الحذر في تقديم المعلومات التاريخية، وبعض منهم امتنع عن الإدلاء بأية معلومات، وأهم تلك المقابلات كانت مع السيد طالب الرفاعي؛ فقد ذكر معلوماتٍ دقيقةً جداً بخصوص ظروف تأسيس الحركة الإسلامية الشيعية في العراق لكونه أحد أهم الاشخاص الناشطين في الدعوة إلى تأسيسها، ومقابلة مع الشيخ محمد اليعقوبي الذي أتحفنا بمعلومات رافقت أحداث الانتفاضة الشعبانية

عام ١٩٩١م ودور مراجع الحوزة العلمية فيها، وما بعدها من أحداثٍ سياسية رافقت ظهور حركة السيد محمد محمد صادق الصدر إلى حين اغتياله وتداعيات ذلك على الساحة الداخلية.

وختاماً يمكننا القول أنَّ تلك الدراسة تعد خطوةً متواضعةً في طريق البحث العلمي الأكاديمي، ويحدونا الأمل بأنْ تكون محاولةً جادةً ومميزةً في دراسة مسيرة المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية بشكل محايد، وذلك بتسليط الضوء عليها وفهم أفكارها السياسية وأهدافها المستقبلية، آملين أن نكون قد وفقنا في كتابتها بالمستوى المطلوب والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

العمل التنظيمي للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية ١٩٤٥ – ١٩٧٩م.

أَخذَ الوعي السياسي الإسلامي الشيعي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية بالضعف والانحسار بسبب السياسة البريطانية المقيدة لكل حراكٍ إسلامي، فضلاً عن البيئة الشيعية المحافظة التي لا تشجع الإسلام السياسي[١]، الأمر الذي جعل الساحةَ مفتوحةً أمام الحركات العلمانية الشيوعية، التي أصبحتْ لها قواعدُ شعبية، وبذلك فإنَّ عدم وجود نخبة إسلامية سياسية مثقفة كافية قادرة على فرض تنظيمٍ إسلامي ثقافي من أهم أسباب ذلك الضعف والانحسار، وبقي التحرك الإسلامي الشيعي في تلك المدة يبحثُ عن كيانٍ سياسي نتيجة لتعاظم المد الشيوعي[٢]، ولكنه بقيَ في نطاق الفردية، بل إنَّ بعضهم اختار أنْ يكون نشاطه خارج العراق كالشيخ (عبد الكريم الزنجاني)[٣]، الذي أفتى بحرمة الانتماء شرعاً إلى الشيوعية[٤].

مضافاً إلى ذلك اتسمَّ النشاط السياسي للشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء[٥] بالفردية

---

(١) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر والتحرك الإسلامي ١٩٠٠ – ١٩٥٧م، ج٢، دار المنتدى، بيروت، ١٩٩٠م، ص٥٣.

(٢) عدي حاتم المفرجي، قبسات من فكر الشيخ محمد مهدي الآصفي (الحركة الاسلامية انموذجاً)، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، العدد (١٢)، ٢٠١٥م، ص٢٠٤.

(٣) عبد الكريم الزنجاني: هو عبد الكريم بن محمد رضا بن محمد حسن، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٩٦م، وهو عالم فاضل مجتهد شارك في كثير من العلوم، ومن أساتذة الفقه والأصول والفلسفة وهو خطيب جريء درس على يد السيد محمد كاظم اليزدي، والسيد محمد الفيروز آبادي، توفي عام ١٩٦٨م، وله عدَّة مؤلفات منها: ابن سينا خالد بآثاره، ودروس في الفلسفة، وشرح العروة الوثقى، وذخيرة الصالحين، وغيرها، محمد هادي الأمين، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، مج٢، ط٢، بيروت، ١٩٩٢م، ص٦٤٢.

(٤) لمزيد من التفاصيل ينظر: الملحق رقم (١).

(٥) محمد حسين آل كاشف الغطاء: محمد بن الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا بن الشيخ موسى بن الشيخ جعفر صاحب كاشف الغطاء، ولد عام ١٨٧٦م في النجف الأشرف من عائلة علمية عريقة فقد تزعمت الحركة الدينية فيها نحو مائة وثمانين سنة، شرع في دراسته الحوزوية منذ نعومة أظفاره وتتلمذ على يد كبار المجتهدين ومنهم السيد كاظم الخراساني، والشيخ أحمد الشيرازي، ومن أبرز مؤلفاته المُثُل العليا في الإسلام، أصل الشيعة وأصولها، المراجعات الريحانية وتوفي= عام ١٩٥٤م ودفن في مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف. ينظر: صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠- ٢٠٠٠م، دار مصر المرتضى، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٦٠.

أيضاً، عندما اتخذ موقفاً معارضاً ورافضاً لتقسيم فلسطين[١]، وكذلك أرسل الشيخُ محمد رضا المظفر[٢] برقيةً إلى الملك المصري فاروق فؤاد[٣]، حثّه فيها على أهمية تحقيق النصر على الكيان الصهيوني في حربِ عام ١٩٤٨م[٤].

أَخَذَ المدُ السياسي الإسلامي الشيعي في مدينة النجف الأشرف ينمو ويتصاعد؛ نتيجةً لاحتضانها حركاتٍ سياسية لبلدان أخرى، إذ احتضنتْ منظمةً إيرانيةً تدعى (فدائيان إسلام)[٥] المعارضة لنظام الشاه وهؤلاء كانوا لا يمتنعون عن القيام بعملٍ فدائي وقتل كل من تعاون مع الشاه وحكومته[٦].

وقد ظهرتْ فيما بعد ثمراتُ العمل السياسي الإسلامي الشيعي من خلال تشكيل تنظيمٍ سياسي عام ١٩٥٢م تحت مسمى (**الحزب الجعفري**) حينما تحركتْ بعضُ النُخب الشيعية المثقفة لبثِ روح الوعي

---

(١) عبد الحليم آل كاشف الغطاء، قضية فلسطين في خطب الإمام الراحل محمد حسين آل كاشف الغطاء، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٦٩م، ص١٦٤- ١٦٥.

(٢) محمد رضا المظفر: هو محمد رضا بن الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله من آل مسرح، ولد بمدينة النجف عام ١٩٠٤م، وبعد خمس سنوات توفي والده فتعهد برعايته أخوه الشيخ عبد النبي، وأخوه الآخر الشيخ محمد حسن. وهو ملم بالعلوم الرياضية والفلكية، وكتب الشعر، آمن بضرورة تطوير الدراسة وإصلاح مناهجها وإحياء التراث العربي، له كتاب دلائل الصدق بثلاث مجلدات، والإفصاح في أحوال رجال الصحاح، وشرح القواعد للعلامة الحلي، وغيرها من المؤلفات توفي عام ١٩٦٤م ودفن في مقبرة آل المظفر في النجف الأشرف. ينظر: محمد مهدي الآصفي، الشيخ محمد رضا المظفر وتطور الحركة الإصلاحية في النجف، دار التوحيد، قم المقدسة، ١٩٩٨م، ص٥٨.

(٣) الملك فاروق فؤاد: ولد بمدينة القاهرة عام ١٩٢٠م، وهو الابن الوحيد لأبيه فؤاد، فصار ولي العهد، أرسل إلى لندن لإكمال دراسته عام ١٩٣٥م، وبعد وفاة أبيه عام ١٩٣٦م تولى العرش تحت وصاية الأمير محمد علي حتى بلغ سن الرشد عام ١٩٣٨م فأصبح ملكا، أجبرته ثورة تموز ١٩٥٢م على التنازل عن العرش، ثم رحل إلى إيطاليا بعد سقوط النظام الملكي في مصر وإعلان الجهورية في ١٨ حزيران عام ١٩٥٣م وتوفي في روما عام ١٩٦٥م ونقل جثمانه إلى المقبرة الملكية في القاهرة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، ط٢، مؤسسة الفارس، عمان، ١٩٩١م، ص٤٤٦.

(٤) صورة برقيات جمعية منتدى النشر إلى الملوك العرب، مجلة البذرة، النجف الأشرف، العدد (٥) السنة الأولى، ١٩٤٨م، ص٢٧١.

(٥) فدائيان إسلام: هي منظمة سياسية دينية إيرانية ثورية تأسست عام ١٩٤٤م، ومؤسسها (مجتبى نواب صفوي) وغرضها أول الأمر ديني لمحاربة المتطاولين على الدين الإسلامي والملحدين وتحول أمرها إلى معارضة الحكومة البهلوية، وتسمى أيضاً (جمعية مكافحة اللادينيين). حسنين عبد الكاظم الشمري، جمعية فدائيان إسلام وتأثيرها في تأميم النفط الإيراني ١٩٤٤ -١٩٥١م، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد (٣٩)، ٢٠١٨م، ص٢٣ -٢٤.

(٦) جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم (خواطر أناس أفذاذ عاشوا بعض الأحيان لغيرهم أكثر مما عاشوا لأنفسهم)، ج٢، دار شريعة، قم المقدسة، ٢٠٠٣م، ص٢٩ – ٣٠.

السياسي واتفقوا على بعض النقاط التي خصتْ العمل التنظيمي وكيفية التعامل مع الوسط الاجتماعي[١]، إلّا أنّ ذلك الحزبَ انحلَّ بعد سنةٍ واحدةٍ من تأسيسه[٢] بسبب قلة الخبرة في الجوانب التنظيمية للعمل السياسي، لكنها كانتْ خطوةً وحافزاً هاماً ومشجعاً للتحرك السياسي الإسلامي الشيعي[٣]، وبالإمكان جعل هذا التنظيم الصغير النواة الحقيقية الأولى لتأسيس حزب الدعوة الإسلامية؛ لكون المؤسسين لهذا الحزب ضمن قيادات حزب الدعوة الذي تأسس عام ١٩٥٧م[٤].

وانضمتْ إلى جانب ذلك بعضُ النخب الدينية المثقفة من ذوي الميول السياسية ومنهم السيد محمد مهدي الحكيم[٥] أوائل الخمسينات إلى تنظيمٍ إسلامي وافدٍ، في بغداد يدعى بـ (**حزب التحرير الاسلامي**)[٦]، وبعد حدوث خلافات فكرية مع أعضاء الحزب البغداديين في أسلوب العمل السياسي[٧] انسحبت النخب الشيعية منه [٨].

---

(١) للاطلاع على تفاصيل أكثر ينظر: صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٢) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، دمشق، ١٩٩٩م، ص٣٨.

(٣) عدي حاتم المفرجي، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٤) صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٥) السيد مهدي الحكيم: ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٣٥م وهو الابن الثالث للمرجع الإمام الحكيم (قده) تلقى العلوم الإسلامية في الحوزة العلمية على يد كبار الأساتذة ومنهم السيد محمد باقر الصدر، والشيخ محمد تقي الفقيه، أسهم في تأسيس النواة الأولى للحركة الإسلامية في العراق، وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية توجه إلى سوريا ثم إلى لندن وأسس هناك رابطة اهل البيت **(عليهم السلام)** عام ١٩٨٣م، وفي أثناء زيارته إلى السودان بناء على دعوة موجهة له من الجبهة القومية الاسلامية السودانية، تم اغتياله في محل إقامته عام ١٩٨٨م. ينظر: سليم العراقي، لماذا قتلوه؟، قم المقدسة، ١٩٩٥م، ص٢٣؛ جهاد الديوان ومحمد هادي، مهدي الحكيم علم الشهادة وضحية التآمر الاستكباري على القضية الإسلامية في العراق، قم المقدسة، (د.ت)، ص٢٢٧.

(٦) انبثق حزب التحرير الإسلامي في الأردن بسبب الانشقاق بين جماعة (الإخوان المسلمين) وكان الانشقاق بزعامة (الشيخ تقي الدين النبهاني) ومنه انتقلت فكرة الحزب إلى المدن العربية بهدف إقامة جمهورية إسلامية وظهرت مبادئ الحزب في العراق عام ١٩٥٤م، للمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨م، بغداد، ١٩٨٠م، ص٢٣٤ـ٢٣٦.

(٧) محمد الحسيني، محمد باقر الصدر حياة حافلة فكر واخلاق، المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٧١.

(٨) حسن شبر، المصدر السابق، ص ٣٦٥؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٤١.

كما أسس الشيخ (عز الدين الجزائري)[١] تنظيماً اسلامياً عُرف باسم (**حركة الشباب المسلم**) عام ١٩٥٣م[٢]، وأخذ يتطور، إذ انظم إليه ثلةٌ من النخب الإسلامية الشيعية وامتد نشاطه إلى مدينة كربلاء المقدسة[٣]. واستمرت المحاولات في إيجاد تنظيمٍ سياسي إسلامي شيعي ذي قواعدَ جماهيريةٍ واسعةٍ، فقد عمل السيد مهدي الحكيم والشيخ عارف البصري[٤] على مضاعفة جهودهما في التحرك الشعبي محاولة منهما لكسب أكبر عدد من الناس بواسطة الاحتفالات الجماهيرية المقامة في المناسبات الإسلامية وإضفاء صبغةٍ سياسيةٍ إسلاميةٍ عليها لإيجاد نوع من التحزب السياسي الإسلامي الشيعي[٥].

ونتيجة لتلك النشاطات تأسس عام ١٩٥٤م تنظيمٌ سياسي عرف بـ(**منظمة المسلمين العقائديين**) والتي بدأت نشاطاتها من النجف[٦]، ولم تقتصرْ في عملها السياسي على الوسط الشيعي بل تعدته إلى أوساطٍ مختلفةٍ من المجتمع العراقي[٧].

---

(١) الشيخ عز الدين الجزائري: هو ابن الشيخ محمد جواد الجزائري من مواليد النجف الأشرف ١٩٢٣م، وهو عالم فاضل وكاتب جليل ويتمتع بالأخلاق الحسنة، درس عند والده وعمه عبد الكريم الجزائري عُرف عنه تأسيس المشاريع العلمية والثقافية مثل المدارس والمكتبات، انتقل إلى لبنان وعمل بالتجارة، وله مؤلفات عدة منها (التعاريف النحوية) و (الخلاصة في أصول الفقه)، توفي عام ١٩٨١م. ينظر: محمد هادي الأميني، المصدر السابق، ص٣٥١.

(٢) أصدرت الحركة أول منشور لها بعنوان (وثبة الشباب الروحي). للمزيد من التفاصيل ينظر: الملحق رقم (٢)

(٣) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٣٦.

(٤) عارف البصري: ولد في مدينة البصرة عام ١٩٣٧م، وبعد إكمال دراسته الثانوية في البصرة دخل كلية أصول الدين في النجف، وبعد إكمال دراسته الجامعية كلفه السيد الحكيم بتدريس مادة أصول الدين في مدرسة الإمام الجواد وكلية أصول الدين في بغداد، وفضلاً عن التدريس كلف البصري بمهامٍ عدة منها توزيع أموال الصدقات على مستحقيها، وكان من طلائع المؤسسين لحزب الدعوة، تم القاء القبض عليه في ١٨ تموز ١٩٧٤م، وانتهت مسيرته الجهادية بالإعدام. للمزيد من التفاصيل ينظر: جويس ويلي، الحركات الشيعية في العراق، ترجمة مصطفى نعمان أحمد وهناء خليف غني، بغداد، ٢٠١١م، ص١٤٨ – ١٤٩.

(٥) حسن شبر، المصدر السابق، ص٣٥٤-٣٥٥.

(٦) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٣٨.

(٧) حسن شبر، المصدر السابق، ص٣٦٦.

وفي هذا الصدد ذكر السيد طالب الرفاعي[١]"**بأنَّ السيد مهدي الحكيم عرض عليه في عام ١٩٥٦م فكرة تأسيس تنظيم سياسي إسلامي شيعي إلّا أنَّه رفض الفكرة**"[٢].

ويبدو أنَّ من أسباب رفض تلك الفكرة ضعف الجانب السياسي والثقافي الذي تعاني منه أوساط المجتمع العراقي آنذاك، وفي الوقت نفسه كانت معظم الأوساط الدينية لا تؤمن بالعمل السياسي الإسلامي بشكل عام، فضلاً عن عدم إيمان كثيرٍ منهم بالتدخل في الشؤون السياسية[٣].

ونتيجة لنشاط الحركات الإسلامية سالفة الذكر وما تركته من تأثيرات بدتْ واضحةً في جيل الشباب المسلم الواعي وهو يخوض صراعاتٍ فكريةً وعقائديةً مع مختلف التيارات السياسية الموجودة آنذاك، ولِما وفَّره وسطٌ فكري في الحوزة العلمية في النجف الأشرف يؤمن بفكرة العمل السياسي وتأسيس حكومةٍ إسلامية، من أفكارٍ سياسيةٍ وثقافيةٍ رفدت بها الجماهير الواعية والنخب المثقفة، لذا فقد تبلورتْ أطروحة العمل السياسي المنظم والسعي من أجل تشكيل حركةٍ سياسيةٍ إسلاميةٍ شيعيةٍ واعيةٍ يُطرح من خلالها الإسلام السياسي ومشروع الدولة الإسلامية بخطوطه العريضة، على أنْ لا تكون تلك الحركة محدودة في حجمها ونشاطها أو تكون معزولةً كبقية الحركات التي نشأت ثم اختفت، وأنْ لا يكون تأثيرها مقتصراً على الوسط الشيعي[٤].

---

(١) طالب الرفاعي: ولد عام ١٩٣١م في قضاء الرفاعي في محافظة ذي قار ، ودرس في مدرستها الابتدائية، وحينما بدأ في قراءاته الأدبية والفكرية تعاطف مع الفكر الشيوعي لأنه ينصف الكادحين ويدعو إلى تكافؤ الفرص بين الناس، طلب منه أن يكون رئيساً للحزب الإسلامي لكنَّه اعتذر لقلة تجربته وخشيته من أن يفترق الشيعة بسببه، وهو من الدعاة الأوائل ومن مؤسسي حزب الدعوة، وأبرز مؤلفاته مذكرات عالم شيعي في مصر للمزيد ينظر: عدنان حسين أحمد، حياة وأفكار أحد مؤسسي حزب الدعوة العراقي، دار المنتدى، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٤٨؛ رشيد الخيّون، أمالي طالب الرفاعي، دار المدارك، أبو ظبي، ٢٠١٢م، ص١٨٣.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد طالب الرفاعي، النجف الأشرف، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

(٣) تعتقد فئة غير قليلة من علماء الطائفة الشيعية بحرمة الدعوة لقيام حكم إسلامي في زمن غيبة الإمام المهدي (عج) ويعدون ذلك منازعة لحق الإمام. للتفاصيل ينظر: أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، مطبعة الجديد، بيروت، ١٩٩٨م، ص٢٨١ -٢٨٧.

(٤) فرات عبد الحسين كاظم الحجاج، عز الدين سليم وفكره السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨م، ص٢١.

وبناءً على ذلك تصدى لهذا الأمر مجموعةٌ من الشباب كان منهم السيد مهدي الحكيم وعبد الصاحب دخيل[١] وغيرهم، وعقدت تلك المجموعة عدة اجتماعات قررتْ فيها إعداد خطةٍ هادفةٍ ضمنتها فقراتٍ تربويةً ومحاضراتٍ إسلاميةً اجتماعيةً، هذا النشاط كان واضحاً لدى كثيرين، الأمر الذي عرّضه إلى مشكلاتٍ من جانب الحزب الشيوعي؛ إذ أخذ أعوان الأخير ينشرون الاشاعاتِ بين أهالي النجف، على أنَّ الإخوان المسلمين هم وراء عقد تلك المحاضرات والجلسات[٢].

كذلك كان للأحداث التي شهدتها النجف خاصة والعراق عامة في عام ١٩٥٦م حينما تصدتْ الحكومة إلى التظاهرات العارمة التي خرجتْ منددةً بالعدوان الثلاثي الذي قامت به إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر[٣] دورٌ في دفع ذوي الاتجاهات الإسلامية للتفكير بالعمل السياسي في إطارٍ تنظيمي ينهض بأعباء تلك المرحلة[٤].

كما أنَّ الصراعاتِ الفكريةَ والسياسيةَ التي انتشرت في الساحة العراقية في عقد الخمسينات من القرن العشرين حفزت عدداً من طلبة الحوزة العلمية في النجف الأشرف ومعهم ثلة من الشباب المؤمن وبعضهم من المتأثرين بأفكار المصلح الشيخ محمد رضا المظفر ومن خريجي مدرسته (منتدى النشر) على ضرورة تبني العمل السياسي[٥].

---

(١) عبد الصاحب دخيل: ناشط إسلامي وتاجر ولد في النجف الأشرف عام ١٩٣٠م، أسهم في تأسيس الحزب الجعفري عام ١٩٥٢م ومن الأعضاء البارزين في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، وقد تولى قيادة الحزب عام ١٩٦٤م، ويعد من أشهر قياداته التي تركت أثراً في التنظيم، اعتقل عام ١٩٧١م من قبل الأجهزة الأمنية وأعدم عام ١٩٧٣م. فائق عبد الكريم، عبد الصاحب دخيل سيرة قائد شجاع وتاريخ مرحلة، دار العارف، بيروت، ٢٠١١م، ص١١.

(٢) مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية، مذكرات العلامة الشهيد محمد مهدي الحكيم حول التحرك الإسلامي في العراق، قم المقدسة، (د.ت)، ص٣٣.

(٣) شنت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٥٦م عدواناً على مصر بعد القرار الذي اتخذه جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦م بتأميم قناة السويس، وقد أحدثت تلك الحرب متغيراتٍ سياسيةً وفكريةً في المنطقة العربية برمتها. للتفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٥٦.

(٤) فرات عبد الحسين الحجاج، المصدر السابق، ص٢٢.

(٥) منتدى النشر: جمعية دينية في النجف الأشرف تأسست في ٨ اذار ١٩٣٥م أشرف عليها الشيخ محمد رضا المظفر والسيد محسن الحكيم وآخرون، وصفت بأنها حوزة متطورة، الغرض منها تنزيه الحوزة من الشوائب وتهذيب الدراسة والدارسين وإيجاد جيل واعٍ يستطيع أنْ يؤثر في الأمة، وكان العديد من مؤسسي حزب الدعوة الإسلامية من طلابها مثل السيد محمد باقر الصدر والسيد عبد الصاحب دخيل والمحامي حسن شبر خريجي مدرسة منتدى النشر فرع الكاظمية.

وعلى هذا الأساس أخذ السيد مهدي الحكيم بالتحرك أواخر عام ١٩٥٦م، إذ فاتح ابن خالته السيد محمد حسين فضل الله[١] حول إمكانية العمل على تأسيس حكومةٍ إسلاميةٍ وقد أيَّد الأخير تلك الفكرة[٢]، كما أنّه اتصل بالسيد طالب الرفاعي للغرض نفسه، وبهذا الصدد قال السيد مهدي الحكيم: "**تكلمتُ مع السيد طالب الرفاعي وعبد الصاحب دخيل ومحمد صادق القاموسي[٣] على أساس أن نعمل حزباً وعقدنا عدّة اجتماعات وجلسات حول الموضوع، وكان السيد طالب الرفاعي أفضلنا من الناحية السياسية**"[٤].

وفي الشأن نفسه ذكر السيد الرفاعي بأنَّ السيد مهدي الحكيم طلب منه أنْ يتولى قيادة التنظيم، ولكنّه رفض[٥]، ولعل أسباب الرفض ترجع لكونه يرى من هو أفضل منه في إدارة العمل السياسي، مضافاً إلى أنَّ الأمر يتطلب أنْ يكون من يتصدى لذلك من إحدى الأسر النجفية العلمية المعروفة على المستوى الاجتماعي والثقافي.

ينظر: حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية تاريخ مشرق وتيار في الامة، الكتاب الأول، دار العارف، بيروت، ٢٠١٢م، ص٨٢.

(١) محمد حسين فضل الله: ولد السيد محمد حسين فضل الله في النجف الأشرف عام ١٩٣٥م، بدأ دراسته الحوزوية في سن مبكر وعندما بلغ السادسة عشر بدأ بحضور دروس في خارج الفقه، ويعد من أكثر علماء الشيعة انفتاحاً على التيارات الأخرى، وبدأ بعد ذلك بالتدريس العلمي، إذ أصبح أستاذاً للفقه والأصول في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وقد شرع في تدريس بحث الخارج، وحضر درسه العديد من الطلاب من أنحاء العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، توفي في لبنان عام ٢٠١١م. للمزيد من التفاصيل ينظر: إسماعيل خليل أبو صالح، السيد محمد حسين فضل الله شاعراً، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٢٥ ـ ٣٠.

(٢) أحمد عبد الله أبو زيد، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، ج١، بيروت، ٢٠٠٦م، ص٢٤٠.

(٣) محمد صادق القاموسي: ناشط إسلامي وكاتب، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٢م، ساهم في تأسيس الحزب الجعفري عام ١٩٥٢م، وحزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٥٧م، وعمل في إدارة منتدى النشر، وقد عُرف بقربه من الفقيه المصلح محمد رضا المظفر، اعتزل العمل السياسي في نهاية الستينات ليعمل في تجارة الكتب حتى وفاته في بغداد عام ١٩٨٨م. للمزيد ينظر: محمود المظفر، الشيخ محمد صادق القاموسي، مجلة الموسم، العدد (١٧)، أكاديمية الكوفة، هولندا، ١٩٨٣م، ص١٥٧.

(٤) نقلاً عن مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية السياسية، المصدر السابق، ص٣٥.

(٥) مقابلة شخصية من السيد طالب الرفاعي، النجف الأشرف، ٩ تشرين الثاني، ٢٠١٨م.

وعلى إثر ذلك اقترح السيد طالب الرفاعي على السيد مهدي الحكيم بطرح الموضوع على السيد محمد باقر الصدر[١]، إلا أنَّ السيد مهدي الحكيم أبدى خشيته لكون السيد محمد باقر الصدر مجتهد، لكنّ السيد الرفاعي طمأنه قائلا: "**إنَّ السيد الصدرليس من ذلك النمط**"[٢].

وبعد ذلك قام السيد مهدي الحكيم بزيارة السيد الصدر في بيته وعرض عليه موضوع تأسيس حزبٍ سياسي إسلامي شيعي فوافق الأخير دون ممانعةٍ أو ترددٍ[٣]، وأصبح منزل السيد الصدر مقراً لعقد الاجتماعات بهدف كسب المؤيدين لفكرة تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، وأخذ محمد صالح الأديب[٤] يحضر الاجتماعات، وكان السيد الصدر على قناعةٍ تامةٍ أنَّه في حال قيام حزب إسلامي شيعي سوف يعمل على إقامة دولة إسلامية في العراق، كما أنَّه أكد على نقطتين أساسيتين: الأولى، انتماء الشباب للأحزاب والتيارات العلمانية بسبب تأثرهم بالأفكار الجديدة الطارئة على ثقافة المجتمع الإسلامي، فلابدَّ من إيجاد حزب إسلامي يتصدى لتنمية الثقافة الدينية لأولئك الشباب. والأخرى، ضرورة إقامة دولةٍ إسلاميةٍ لضمان بيان تعاليم الإسلام وتطبيق أحكامه[٥].

---

(١) محمد باقر الصدر: ولد في مدينة الكاظمية عام ١٩٣٥م، ودخل مدرسة العصرية الابتدائية في الكاظمية وكان من الطلبة المتفوقين، وفي الوقت نفسه كان يتلقى دروساً في الفقه والأصول على يد أخيه إسماعيل الصدر، ذهب معه إلى النجف لدراسة العلوم الدينية على يد كبار علماء الحوزة العلمية وكان من أبرز نشاطاته السياسية الإسلامية هو تأسيس حزب الدعوة الإسلامية في عام ١٩٥٧م، فقد كان له موقع مؤثر في مرجعية الإمام محسن الحكيم وله الفضل في التخطيط والتوجيه لمعظم المشاريع الإسلامية التي تبناها الحكيم، وأصبح أحد مراجع التقليد عند منتصف السبعينات ومن أبرز مؤلفاته: فلسفتنا، واقتصادنا، والبنك اللاربوي في الإسلام، والأسس المنطقية للاستقراء، وقد أُعدم عام ١٩٨٠م. للمزيد ينظر: محمد رضا النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، ق١، قم المقدسة، ٢٠٠١م، ص٤٨ – ٤٩.

(٢) أحمد عبد الله أبو زيد، المصدر السابق، ص٢٤٠؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٤٩.

(٣) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، ص١٠٧.

(٤) محمد صالح الأديب: ولد في مدينة كربلاء المقدسة عام ١٩٣٥م، دخل كلية الزراعة عام ١٩٥٣م، وتخرج منها مهندساً زراعياً، شارك مع السيد محمد باقر الصدر في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، وكان أحد الحاضرين الذين عقدوا مؤتمر التأسيس الأول في كربلاء، وتولى مسؤوليات قيادية عدة في إطار العمل التنظيمي لحزب الدعوة الإسلامية توفي عام ١٩٩٦م. للمزيد من التفاصيل ينظر: صادق العهد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الأستاذ محمد صالح الأديب، (د. م)، ١٩٩٩م، ص٣٣.

(٥) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، ص ١٠٩؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٥٠ ـ٥١.

وطلب السيد الصدر من الأديب جمع المناهج والكتب التي تخص التنظيمات العلمانية والإسلامية لغرض الاطلاع عليها ودراستها خاصة ما يتعلق بتنظيم (الإخوان المسلمين)[١].

وبعد دراسته لتلك الكتب اطلَّعَ على أهدافِ وعمل منظومة الأحزاب والحركات السياسية في العراق[٢]، وبعد المناقشات اتُخِذَ القرار بعقد اجتماعٍ تأسيسي في مدينة كربلاء وتحديداً في منزل السيد محسن الحكيم[٣] في الثاني عشر من شهر تشرين الأول ١٩٥٧م، لإقرار النظام الداخلي للحزب الجديد، وقد ضم عدداً من العلماء والمفكرين والشخصيات الإسلامية وهم: السيد محمد باقر الصدر، والسيد مهدي الحكيم، ومحمد صادق القاموسي، والسيد محمد حسين فضل الله، وعبد الصاحب دخيل، ومحمد صالح الأديب، والسيد محمد باقر الحكيم[٤].

---

(١) (الإخوان المسلمين): تأسست الحركة الأم في مصر عام ١٩٢٨م على يد حسن البنّا وتأسست أولى خلاياها في العراق على يد عبد الله نعمه في مدينة الموصل، لقد شرع الإخوان بممارسة نشاطاتهم بصورة ملحوظةٍ قبل عام ١٩٥٨م، وتمكنوا من تأسيس عدد من الواجهات للعمل خلفها كجمعية الأخوة الإسلامية، وبعد صدور قانون الجمعيات لعام ١٩٦٠م تقدم عدد من قادته بطلب تأسيس حزب سياسي إسلامي باسم الحزب الإسلامي برئاسة عبد الله شهاب، ولكنَّ وزارة الداخلية رفضت إجازة الحزب إلّا أنَّ الإخوان أعادوا نشاطهم من جديد في ظل حكم عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٢١٦ -٢١٧.

(٢) فرات عبد الحسين الحجاج، المصدر السابق، ص٤١.

(٣) السيد محسن الحكيم: هو محسن بن مهدي بن صالح بن أحمد الطباطبائي، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٩م ويعد من العلماء البارزين عرف بمواقفه السياسية والثقافية الاجتماعية في العراق ضد الاحتلال البريطاني والتعصب القومي والتمييز العرقي والطائفي، وقف موقفاً معارضاً من رواج الأفكار الشيوعية في العراق وأصدر فتواه الشهيرة **"الشيوعية كفر وإلحاد"**، كما دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي وفي مقدمتها حركة تحرير فلسطين، وتميَّز دوره الثقافي في التركيز على إنشاء المدارس الدينية والمكتبات في مناطق متعددة وإدخال مناهج جديدة في حوزة النجف الاشرف، وشجَّع طلابه على التأليف وأشرف على عدد من المجلات منها: مجلة الأضواء، ومجلة حقائق الأصول توفي عام ١٩٧٠م. ينظر: وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق١٩٤٦-١٩٧٠م، مؤسسة آفاق، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٤١١ ضمير عودة علي، الشيخ مرتضى مطهري دراسة في دوره الثقافي والاجتماعي والسياسي، ١٩٢٠ – ١٩٧٩م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥م، ص٤٨ -٤٩.

(٤) محمد باقر الحكيم: ولد في النجف الأشرف عام ١٩٣٩م وتلقى علومه الحوزوية على يد أخيه آية الله العظمى السيد يوسف الحكيم، وآية الله السيد محمد حسين الحكيم، حضر دروس السيد محمد باقر الصدر لمدة تزيد على عشرين عاما، وكذلك حضر بحوث زعيم الحوزة العلمية السيد أبي القاسم الخوئي ومنح إجازة الاجتهاد في الفقه والأصول من الشيخ مرتضى آل ياسين، اعتقله النظام العراقي مرتين وحكم عليه بالسجن المؤبد في انتفاضة صفر عام ١٩٧٧م وأطلق سراحه بالعفو الذي أصدره الرئيس أحمد حسن البكر، غادر العراق إلى سوريا عام ١٩٨٠م بعد اشتداد الهجمة على الحركة الإسلامية، أصبح الأمين العام لجماعة العلماء المجاهدين في العراق التي شكلت عام ١٩٨٠م، وكان الناطق باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي اعلن تشكيله في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٢م، ثم عُين رئيساً له بعد انتخابه

واقترح السيد الصدر كذلك على السيد مهدي الحكيم في وقت لاحق من عام ١٩٥٨م طرحَ الموضوع على السيد مرتضى العسكري[١] لينظمَّ إلى الهيأة المؤسسة للحزب[٢]، فاتصل به السيد مهدي الحكيم وحينها كان في مدينة الكاظمية ليجد لديه رغبةً أكيدةً في التصدي لمثل هذا العمل، وبعد أنْ التقى السيد مرتضى العسكري كل من السيد الصدر والسيد محمد مهدي الحكيم وأخيه السيد محمد باقر الحكيم شكل هؤلاء الأربعة النواة الأساسية لانطلاقة الحزب[٣].

وقد كان التحدي الأكبر للمرجعية الدينية الشيعية هو مواجهة المد الشيوعي[٤] ولم يقتصرْ هذا التوجه على المرجعيات الإصلاحية فحسب[٥] بل شمل المرجعيات التقليدية التي لا تؤمن بالعمل السياسي[٦].

في الدورة السادسة للمجلس في كانون الأول عام ١٩٨٦م، وبقي رئيسه حتى عودته إلى العراق عام ٢٠٠٣م، واستشهاده عام ٢٠٠٤م، له مؤلفات عدّة في علوم القرآن والسيرة والعمل الإسلامي السياسي. للمزيد ينظر: مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، أبحاث المؤتمر الأول لإحياء التراث الفكري والعلمي للشهيد آية الله السيد محمد باقر الحكيم، دار الرائد، النجف الأشرف، ٢٠٠٦م، ص٤٥ -٥٧.

(١) مرتضى العسكري: ولد في مدينة سامراء عام ١٩١٢م ودرس في حوزتها ثم تابع دراسته الدينية العالية في حوزة قم، ويعد العسكري من أوائل المفكرين في العراق الذين دعوا للتصدي للغزو الفكري الغربي، ونادى بضرورة إصلاح المناهج وتنظيم التربية والتعليم، لذلك أسس مع المربي الفاضل أحمد أمين عام ١٩٤٢م (المدرسة العصرية الابتدائية في الكاظمية) ثم (مدارس الإمام الكاظم) التي اشتملت على كل المراحل الدراسية، وفي عام ١٩٥٨م ترأس الهيأة الإدارية لجمعية الصندوق الخيري الإسلامي في بغداد، وفي عام ١٩٦٤م أصبح أول عميد لكلية أصول الدين في بغداد، وكان وكيلاً للسيد محسن الحكيم في مناطق الكريعات والبياع، ثمَّ هاجر عام ١٩٦٩م إلى لبنان بعد متابعته من قبل الأجهزة الأمنية العراقية، وفي عام ١٩٨٠م أسس المجمع العلمي الإسلامي في طهران وترأس عام ١٩٨٠م أول مجلس قيادة للقوى الإسلامية العراقية بعد استشهاد السيد محمد باقر الصدر، وقد توفي عام ٢٠٠٧م. ينظر: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٧٣ – ٧٧.

(٢) صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٣) صلاح مهدي علي الفضلي ، ص١٠٨.

(٤) عبد الهادي الفضلي، حوارات في الفكر والثقافة واللغة، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف، ٢٠١٣م، ص٥٥

(٥) حنا بطاطو، التنظيمات الشيعية في العراق: الدعوة الاسلامية والمجاهدون، ترجمة حميد سلمان الكعبي، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٥م، ص١٨٧.

(٦) هناك خط فكري داخل كيان الحوزة العلمية يقرأ الإسلام على أساس الواقع الفردي، فالإسلام من وجهة نظر هذا الخط إيمان والتزام في العبادات والتعايش مع الواقع دون إي مشروع لتغييره، على العكس من الإسلاميين الحركيين الذين يحملون مشروعاً لتغيير الواقع على أساس الإسلام، فالأخير يمتلك وعيا لقضايا المجتمع ويختزن فكراً سياسياً منبثقاً من تصورات الإسلام للواقع الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي عاش فيه. للتفاصيل ينظر: محمد حسين فضل الله، اتجاهات وأعلام حوارات فكرية في شؤون المرجعية والحركة الإسلامية، دار الملاك، بيروت، (د. ت)، ص١٢٢.

ولعلَّ جرأة الحديث عن الإلحاد في خطابات الشيوعيين[١] قد حفز المرجعية الدينية للدفاع عن العقيدة والتصدي لتلك الافكار، وكان وجود تنظيمات سياسية إسلامية سنية معادية للشيوعية كالإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي سبباً في انفتاح الإسلاميين الشيعة عليها والانخراط في تنظيماتها وبهذا أخذت المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية تتوسع في دائرة عملها بانفتاحها على التنظيمات السياسية الأخرى[٢].

لكنّ حزب الدعوة الإسلامية تعرّض لهزةٍ عنيفةٍ على مستوى قيادته عندما قرّر السيد محمد باقر الصدر الانسحاب من التنظيم عام ١٩٦٠م[٣]، بطلب من السيد محسن الحكيم الذي أراد من علماء الحوزة أنْ يكونوا داعمين للعمل الإسلامي من دون أنْ تكون لهم ارتباطاتٌ مباشرة[٤]، وكذلك قرر السيد محمد باقر الحكيم الانسحاب من التنظيم على الرغم من أنَّ طلب والده شمل فقط أخاه السيد مهدي الحكيم، فضلاً عن السيد الصدر[٥]، وكان السيد مرتضى العسكري يرى أنَّ السيد الصدر لم يخرجْ من الدعوة، وإنّما انتقل إلى وضعٍ أصبح فيه بلا مسؤوليةٍ حزبيةٍ، ثم تلا ذلك انسحاب محمد صادق القاموسي، الأمر الذي أجبر

---

(١) كان الشيوعيون يحيطون بضريح الإمام علي (عليه السلام) ويهتفون بشعاراتٍ ضد الإسلام. ينظر: علي المؤمن، سنوات الجمر (مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧ -١٩٨٥م)، المركز الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٤٥-٤٦.

(٢) أمثال الدكتور جابر العطا والشيخ عارف البصري وعبد الهادي السبيتي. للمزيد ينظر: عبد الهادي الفضلي، الحركة الإسلامية، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف، ٢٠١٤م، ص٤٦.

(٣) ذكر الأستاذ طالب الحسن: بأنَّ الانسحاب كان شكلياً وظاهرياً ولم يكنْ واقعياً. مقابلة شخصية مع الأستاذ طالب الحسن وهو من مواليد ١٩٤٩م، وقيادي في حزب الدعوة الإسلامية، بغداد، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

(٤) وهنا لابدَّ من الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية كان لها الأثر الحاسم في القرار الذي اتخذه السيد الصدر بهذا الشأن وهي حصول شبهة شرعية لديه تزامنت أو سبقت طلب السيد الحكيم منه الانسحاب، وكان مدارها هو الشك بدلالة (**آية الشورى**) على الحكم الإسلامي الذي صاغ أسسه بالاستناد اليها، وقد انسحب ذلك الشك بالنتيجة على العمل الحزبي الذي يعمل في قيادته، وقد عبَّر السيد الصدر عن حقيقة الأمر وكونه مجرد اشكال فقهي محض وجد نفسه ملزماً به في أكثر من رسالة بهذا الشأن بعثها إلى السيد محمد باقر الحكيم الموجود في لبنان عام ١٩٦٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١١٤ -١١٥.

(٥) صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص١٣٧- ١٤١؛ عادل رؤوف، حزب الدعوة الإسلامية المسيرة والفكر الحركي، بيروت، ١٩٩٩م، ص١٤ -١٨.

السيد مرتضى العسكري على إعادة تشكيل القيادة التي أصبح مشرفاً عليها، وبعضوية كل من المهندس محمد هادي السبيتي[١] وعبد الصاحب دخيل[٢].

وعلى هذا الأساس أخذ النشاط السياسي الإسلامي الشيعي المعارض يتضحُ أكثر ويشخّصُ الأخطاء والسلبيات وينتقدُ الافكارَ التي تتعارض مع الإسلام، لاسيما في مسألة الحكم، لذلك أفتى السيد الحكيم في عام ١٩٦٠م بحرمة الانتماء للحزب الشيوعي[٣] وَحَكَمَ على أفكاره وأعماله بأنّها كفرٌ وإلحاد[٤].

وفي الوقت نفسه فتحتْ مرجعية السيد الحكيم الأبواب أمام العمل السياسي بمستوى فاق تصورات (النخبة) من الإسلاميين، فضلاً عن الجمهور[٥]، وجرى التفكير بشأن تأسيس (**جماعة العلماء**) كواجهة لنشاط المرجعية السياسي من غير تبني فكرة الحزب[٦]، وعملتْ الجماعة على تقوية الوعي الديني لدى عامة الناس سعياً منها للوقوف ضد الشيوعية[٧]، وقد ضمتْ عدداً من الشخصيات الدينية البارزة[٨]، وتمكنتْ من توزيع المنشورات التي تصدرها في المدن والقرى عبر وكلاء المدن المقدسة وزوارها[٩].

---

(١) محمد هادي السبيتي: ولد في مدينة الكاظمية عام ١٩٣٠م، أنهى دراسته الأولية في مسقط رأسه ثم أكمل دراسته الجامعية ليتخرج من جامعة بغداد كلية الهندسة قسم الكهرباء، عمل بعد تخرجه في محطة كهرباء بغداد حتى شغل منصب رئيس المهندسين فيها في الستينيات، مارس نشاطاته الإسلامية المنظمة من خلال انضمامه إلى حزب (التحرير)، ومن قبله كان في حركة الإخوان المسلمين، اشتد نشاطه الإسلامي المنظم في الخمسينيات، أيام الحكم الملكي في العراق، واعتقل أيام حكومة نوري السعيد عام ١٩٥٨م وأودع معتقل (**نقرة السلمان**) أشهر عدة، ويعد من الأوائل الذين انضموا إلى حزب الدعوة الإسلامية من خلال السيد محمد مهدي الحكيم الذي تعرف عليه عن طريق السيد مرتضى العسكري والسيد طالب الرفاعي، وقد تسلّم قيادة الحزب عام ١٩٦٣م، اعتقلته المخابرات الأردنية عام ١٩٨١م وسلمته إلى السلطات العراقية، وأعدم في تاريخ لم يحدد بدقةٍ. للمزيد ينظر: عبد الهادي الفضلي، الحركة الإسلامية في العراق، مؤلفات العلامة الفضلي، القطيف، ٢٠١٤م، ص٤٩ – ٥٠.

(٢) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١٢٠ -١٢١.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: الملحق رقم (٣).

(٤) علي المؤمن، المصدر السابق، ص٥٠-٥١.

(٥) محمد باقر الحكيم، النظرية السياسية عند الشهيد الصدر (قدس)، ط٢، النجف الأشرف، ٢٠١١م، ص٤٣.

(٦) رشيد الخيون، لاهوت السياسة (الأحزاب والحركات الدينية في العراق)، بيروت ، ٢٠٠٩م، ص٤٣.

(٧) خليل علي حيدر، العمامة والصولجان (المرجعية الشيعية في العراق وإيران)، الكويت، ١٩٩٧م، ص١٩٢.

(٨) محمد هادي الأسدي، الإمام الحكيم دراسة تاريخية ١٩٥٠ – ١٩٧٠م، (كتاب مخطوط، محفوظ في مكتبة الإمام الحكيم العامة)، و٩٢.

(٩) وسن سعيد الكرعاوي، المصدر السابق، ص١٩٥.

وبتزايد النفوذ الشيوعي والقومي في العراق كان لابد من مضاعفة الجهود الإسلامية ولا سيما الشيعية منها، لتنبثق فكرة تأسيس فرعين للجماعة في بغداد والكاظمية[١]، اللّذين أخذا يعملان بفاعليةٍ أكثر خاصة بعد مجيء السيد مهدي الحكيم إلى بغداد سنة ١٩٦٤م، فأصبح ممثلاً عن والده الحكيم وذراع المرجعية ولسانها الناطق في بغداد[٢].

وبذلك النشاط أصبح للدعوة تنظيماتٌ منتشرة في الفرات الأوسط، وصدرتْ عن التنظيم نشرة مركزية باسم (الدعوة الإسلامية) خلال السنوات ١٩٦٠ -١٩٦٣م[٣].

وقرر السيد مرتضى العسكري عام ١٩٦٣م الانسحاب من قيادة الدعوة؛ لأنَّ السيد محسن الحكيم أراد منه التفرغ إلى جانب السيد مهدي الحكيم لعملٍ هامٍ، هو مسؤولية الإشراف ومتابعة مطالب الطائفة الشيعية والوقوف ضد توجهات حكومة عبد السلام عارف[٤] (١٩٦٣- ١٩٦٦م) الرامية إلى تعزيز الطائفية وإبعاد الأغلبية الشيعية عن الحكم الحكومة وحرمانهم من الوزارات والمناصب الأخرى[٥]. ونتيجةً لذلك تسلم قيادة التنظيم السري محمد هادي السبيتي وإلى جانبه عبد الصاحب دخيل الرجل الثاني في القيادة وتم اختيار الشيخ عارف البصري ليكون عضواً ثانياً، وقد استمرتْ تلك اللجنة تعمل بسريةٍ ودقةٍ حتى استطاعتْ حكومة البعث عام ١٩٧١م من كشف أمرها وهذا ما عرَّضَ جميع خطوط الدعوة الإسلامية في محافظات العراق إلى الخطر[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٢) سليم العراقي، المصدر السابق، ص٥٦.

(٣) صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص١٤٨ -١٤٩.

(٤) عبد السلام عارف: ولد سنة ١٩٢١م في بغداد من عائلة تعمل في تجارة الأقمشة تخرَّج من الكلية العسكرية سنة ١٩٤١م برتبة ملازم، شارك في حركة مايس عام ١٩٤١م، ونقل بعد فشلها إلى البصرة ومن ثم إلى الناصرية، وعمل سنة ١٩٤٦م مدربا في الكلية العسكرية، نقل بعدها إلى كركوك سنة ١٩٤٨م، ثمَّ سافر إلى فلسطين وشارك في حرب ١٩٤٨م، وعند عودته أصبح عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة، أسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، تولى بعد الثورة منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ثم أختلف مع عبد الكريم قاسم فأبعده عن العراق وعُين سفيراً في المانيا، ثم اتهم في محاولة قلب نظام الحكم فسجن وحكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد ثم الإقامة الجبرية لعدم كفاية الأدلة فكانت تلك أبرز الأسباب التي دعت عارف للقيام بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م، توفي إثر سقوط طائرته بين القرنة والبصرة يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦م في حادث غامض. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى ١٩٦٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م، ص٣٨.

(٥) فرات عبد الحسين، المصدر السابق، ص٢٨ -٢٩.

(٦) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١٣٦ -١٣٨.

وقد أصبح للجمعيات والحركات الإسلامية الشيعية مواقف سياسية أكثر وضوحاً في عهد حكومة عبد السلام عارف لا سيما معارضتها لقرارات التأميم التي أصدرها عبد السلام عارف في ١٤ تموز ١٩٦٤م، والتي أراد منها استيلاء الحكومةُ على معظم التجارة خاصةً الخارجية منها، فكانت تلك القرارات انتقاماً من التجار الشيعة[١].

كما أنَّ عبد السلام عارف عمل على إقصاء الشيعة عن الجناح المؤيد له[٢]، في حين كانت المعارضة الإسلامية الشيعية بجميع أحزابها وتشكيلاتها في تلك المرحلة لم تتجاوز حدود العمل الثقافي لتوعية الناس في مقابل الثقافات الأخرى التي غزت البلاد آنذاك[٣]، بل أنَّ بعض الأحزاب الإسلامية نظّرت لذلك وعدّته منهجاً تسير عليه[٤]، لذلك فإنَّ القناعة قد تبلورتْ عند المرجعية الدينية بضرورة العمل لإحداث التغيير السياسي في البلاد بما يضمن حقوق الجميع، وبالفعل فقد شرعتْ المرجعية بالبحث عن إحدى الشخصيات النافذة التي لها علاقة بالمؤسسة الدينية والحكومة في الوقت نفسه، لإحداث تغييرٍ سياسي واقتصادي واجتماعي، وقد وقع الاختيار على الشيخ محمد رضا الشبيبي[٥] كواجهةٍ سياسيةٍ تعملُ على تحقيق ذلك التغيير، وقد قال له السيد الحكيم **"انهض و أنا أدعمك"**[٦].

بدأ الشبيبي أولى نشاطاته المعارضة للحكومة عام ١٩٦٥م، بعد إصدار عبد السلام عارف القوانين الاشتراكية وتأميم المصانع والمعامل الأهلية، وكتب الشبيبي مذكرةً بتوجيهٍ من المرجعية إلى الحكومة العراقية تضمنتْ جملةً من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكانتْ تلك المذكرة مقدمة إلى

---

(١) صدرت القرارات للتحول نحو الاشتراكية في تقليد واضح للتجربة المصرية عندما زار عبد السلام عارف مصر بناء على دعوة عبد الناصر وشاهد نواحي التقدم من خلال تطبيق مبادئ الاشتراكية. ينظر: د. ك . و ملفات وزارة المالية، رقم الملف ٢٩/ ٤٢١١٠٠، اتفاق بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة، وثيقة رقم (١)، ص١.

(٢) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ -١٩٩٠م، قم المقدسة، ٢٠٠١م، ص٢٢٣- ٢٢٤.

(٣) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٤) محمد باقر الحكيم، المصدر السابق، ص٥٣.

(٥) محمد رضا الشبيبي: ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٩م وتعلم في مدارسها الدينية وشارك في الأحداث السياسية منذ العقد الأول من القرن العشرين وكانت مشاركته في ثورة العشرين مشاركة فاعلة، استوزر مرات عدة خلال العهد الملكي فقد عين وزيراً للمعارف عام ١٩٢٤م كما أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٣٥م، ثم انتخب رئيساً لمجلس الأعيان عام ١٩٣٥م، كان معروفاً بوطنيته وكونه شاعراً وباحثاً واديباً وأحد المؤسسين للمجمع العلمي العراقي ورئيساً له عام ١٩٤٨م، وقد توفي عام ١٩٦٥م. ينظر: قصي سالم علوان، الشبيبي شاعراً، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥م، ص٣٦.

(٦) نقلاً عن صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق أضواء على تحرك المرجعية الدينية في النجف الأشرف ١٩٥٨ – ١٩٩٢م، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٣٢٠.

رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز[١] في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٦٥م، عبَّرت عن مشاعر الشيعة بالاستياء من العنف السياسي والاضطهاد[٢]، وكانت ردة فعل السلطة أنها شنتْ حملةً إعلاميةً منظمةً ضد العلماء ومن يقلدهم[٣]، وقامت باعتقال اثنين منهم كانا يعدان من الرموز الهامة في جهاز مرجعية السيد الحكيم وهما الدكتور الشاعر محمد حسين الصغير[٤]، والسيد هادي الحكيم[٥]، اللذان اعتقلا في مدينة كربلاء، وقد بادر السيد محسن الحكيم إلى الاحتجاج على هذا الاعتقال وعقد مجلساً في الصحن العلوي الشريف للإعلان عن ذلك الاحتجاج فسارعتْ السلطة إلى الأفراج عنهما، نتيجة لشعورها بأنَّ الموقف قد يؤدي إلى خروجِ تظاهراتٍ ضدها[٦].

وابتداءً من عام ١٩٦٥م اتسع الحراكُ السياسي الشيعي المعارض، إذ شمل معظم مناطق العراق بإشراف وتخطيط نخبة من العاملين ضمن مرجعية السيد محسن الحكيم[٧]،

---

(١) عبد الرحمن البزاز: ولد في بغداد عام ١٩١٣م لعائلة معروفة بتدينها، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٤م، ثمّ درس القانون في جامعة لندن وقد أيد حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١م واعتقل على إثر ذلك وأطلق سراحه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح عميداً لكلية الحقوق ندد بسياسة نوري سعيد واعتقل عام ١٩٥٦م، وبعد انقلاب ١٩٦٣م عين سفيراً في الجمهورية العربية المتحدة وفي عام ١٩٦٤م، عينه عبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط والخارجية ثم أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٥م، واعتقل عام ١٩٦٩م بتهمة العمالة وحكم عليه بالسجن لمدة (١٥) عاماً وفي عام ١٩٧٠م أفرج عنه لأسباب مرضية وغادر إلى لندن وتوفي فيها عام ١٩٧٣م. ينظر: محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨م، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٢٢-٣١.

(٢) عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام، لندن، ١٩٩٢م، ص١٨١.

(٣) حامد البياتي، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣ -١٩٦٦م، دراسة وثائقية، لندن، ١٩٩٧م، ص١٥٥.

(٤) محمد حسين الصغير: ولد في النجف الأشرف عام ١٩٤٠م التحق بالحوزة العلمية عام ١٩٥٢م، ووصل إلى مرحلة البحث الخارج، وقد تتلمذ على يد السيد الخوئي ثم أكمل دراسته الأكاديمية العليا في جامعة القاهرة إذ حصل على الدكتوراه في الآداب عام ١٩٧٩م وله مؤلفات عدة منها انفجار الحقيقة، وتاريخ القرآن. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٤٥.

(٥) هادي الحكيم: من أقارب السيد محسن الحكيم وأحد أبرز الخطباء والعلماء الهامين، كان معتمد السيد الحكيم الأول في بغداد، وبعد انتقال نجله السيد مهدي الحكيم إلى العاصمة بغداد أصبح السيد هادي عضواً في جماعة علماء بغداد والكاظمية، وكان إمام جامع اسكان غرب بغداد. ينظر: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٦) حامد البياتي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٧) مجول محمد العكيدي، الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق (منظمة العمل الإسلامي إنموذجاً)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج ٧، العدد (٣)، ٢٠٠٨م، ص٢٠٢.

وقد اتضح ذلك الحراك كثيراً بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧م[١] ضد (إسرائيل)[٢]، التي كشفت الضعف والعجز في الأنظمة السياسية العربية بغضِ النظر عن انتماءاتها الآيديولوجية[٣]، وقد هيَّأت تلك الأوضاعُ السائدةُ الأجواءَ للمزيد من التفاهم والتقارب بين الإسلاميين كبعضِ أطراف المرجعية الدينية وحزب الدعوة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي[٤] ومنظمة العمل الإسلامي[٥].

وما إنْ وصل حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨م حتى شرع في التخطيط للقضاء على المعارضة الإسلامية الشيعية موجهاً نظره نحو المرجعية الدينية وحزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي[٦]، وبدأ بقمع عناصر هذه التنظيمات، وركز اضطهاده وقمعه على أنصار السيد محمد باقر الصدر؛ إذ أبعد العديد من الطلبة الإيرانيين من الذين درسوا في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، ووضع الآخرين تحت المراقبة والإشراف والمضايقة[٧].

وفي محاولةٍ منها لتصفية رموز المعارضة الإسلامية الشيعية اتهمت الحكومة العراقية آنذاك السيد مهدي الحكيم بالخيانة العظمى في التاسع من حزيران عام ١٩٦٩م، ما اضطره إلى مغادرة العراق قبل إلقاء القبض عليه متوجهاً إلى السعودية ومن ثم إلى لبنان وبعدها هاجر إلى باكستان ثم استقر في الإمارات

---

(١) يذكر أنَّ السيد الحكيم أفتى بجواز التطوع للدفاع عن فلسطين. للمزيد من التفاصيل ينظر: الملحق رقم (٤).

(٢) فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، منشورات مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٩١.

(٣) مفيد كاصد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ – ١٩٧١م، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص٢١٥.

(٤) علي المؤمن، المصدر السابق، ص٨٢.

(٥) وقع اختلاف في تاريخ تأسيس المنظمة، فهناك من يرى أنَّها تأسست عام ١٩٧٩م بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م، ورأي آخر أشار إلى أنَّ عام ١٩٦٤م هو التاريخ الحقيقي لتأسيسها، في حين ذكر السيد محمد تقي المدرسي بأنَّ المنظمة تأسست في عام ١٩٦٨م، وهو الأرجح من بين تلك الآراء. ينظر: حنا بطاطو، الحركات السرية الشيعية في العراق، مكتبة عدنان، بغداد ٢٠٠٤م، ص١٥؛ أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٣٧٣؛ مقابلة شخصية مع السيد محمد تقي المدرسي، كربلاء المقدسة، ٥ تشرين الثاني، ٢٠١٨م؛ عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، المركز العراقي للدراسات، دمشق، ٢٠٠٠م، ص٣٣٩.

(٦) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الثالث، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٩٧.

(٧) داي ياماو، تاريخ الأحزاب الإسلامية التحول في حزب الدعوة (١٩٥٧ -٢٠٠٩م)، ترجمة فلاح حسن الأسدي ومحمود عبد الواحد حمود، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢م، ص٤٨.

العربية المتحدة، كما أنَّ السيد مرتضى العسكري هاجر من العراق في العام نفسه ليستقر في إيران[١]، وأمَّا عبد الصاحب دخيل فقد تم اعتقاله وقُضيَ عليه بالإعدام من قبل ناظم كزار[٢].

وخلال ذلك العام بدأتْ السلطةُ تتحسس أكثر بوجودِ تنظيمٍ سياسي إسلامي شيعي هو(منظمة العمل الإسلامي) والتي اتخذت من مدينة كربلاء قاعدةً أساسية له ويدور في محيط مرجعية السيد محمد الشيرازي[٣] وأخيه السيد حسن الشيرازي[٤]، ونتيجة لمضايقتهما ولاعتقال السيد حسن الشيرازي أكثر من مرة فإنهما اضطرا إلى أنْ يُهاجرا إلى الكويت عام ١٩٧١م[٥].

---

(١) مما تجدر الإشارة إليه هاجر خلال المدة من ١٩٦٩م وحتى عام ١٩٧٥م أكثر من مائة ألف شخص من المسلمين الشيعة وغيرهم من مختلف الطبقات الاجتماعية والدينية بتهمة أنهم من أصول إيرانية. حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، ص٩٨.

(٢) ناظم كزار: ولد في العمارة عام ١٩٤٠م وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، ثم انتقل مع عائلته إلى بغداد ودرس في المعهد الصناعي، وقد انظم إلى حزب البعث عام ١٩٥٩م،عين عام ١٩٦٣م مديراً لهيأة التحقيق، منحه صدام حسين عام ١٩٦٨م رتبة لواء عسكري وعينه مديراً للأمن العامة، وقد دبر محاولة انقلابية عام ١٩٧٣م استهدفت الاطاحة بنظام أحمد حسن البكر إلّا إنها فشلت وألقي عليه القبض وتشكلت محكمة خاصة برئاسة عزة ابراهيم أصدرت حكمها بالإعدام بحقه في السابع من تموز ١٩٧٣م وفي اليوم التالي نفذ حكم الإعدام. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٢١-٦٢٢.

(٣) السيد محمد الشيرازي: هو محمد مهدي حبيب الشيرازي، ولد في النجف عام ١٩٢٨م وانتقل إلى كربلاء بصحبة والده في السنة التاسعة من عمره وفيها تلقى علومه وأعلن عن مرجعيته عام ١٩٦٢م، مارس النشاط السياسي في العراق حتى هاجر إلى الكويت وبعدها إلى إيران، له العديد من المؤلفات في شتى أنواع العلوم الدينية والدنيوية، أثارت آراؤه في الشعائر الحسينية جدلاً واسعاً، وكذلك في مسألة ولاية الفقيه، ما سبب استياء الحكومة الايرانية إذ تعرض إلى مضايقات عدة في ايران، توفي عام ٢٠٠١م، ودفن في قم المقدسة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسين الصغير، قادة الفكر الديني السياسي في النجف الأشرف، دار الفلاح، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢١١-٢١٢.

(٤) السيد حسن الشيرازي: ولد في النجف الأشرف عام ١٩٣٧م وأنهى دراسته الحوزوية فيها، أصدرت محكمة الثورة بحقه حكماً غيابياً فانتقل إلى الكويت وأسس مدرسة الإمام الأعظم الدينية وبنى جامعا بالقرب منها، كما أسس مدرستين دينتين أخريين في كل من سوريا ولبنان، فضلاً عن دار نشر في بيروت، واستمر في العمل السياسي بين إيران والكويت وسوريا ولبنان حتى اغتيل في بيروت عام ١٩٨٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عادل غانم العارضي، حسن الشيرازي جهوده الفكرية وآراؤه الإسلامية (١٩٣٧-١٩٨٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١م، ص١٥-٢١.

(٥) محمد صادق أمين، ملف المعارضة العراقية بين الماضي والمستقبل، (د. م)، (د . ت)، ص٤١١؛ شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠م، ص١٥٣.

وبهذا الصدد ذكر الأستاذ إبراهيم المطيري بأنَّ مشروع تأسيس منظمة العمل الإسلامي من قبل السيد محمد الشيرازي انطلق من شعوره بحاجة الأمة إلى استرداد صوتها والتواصل مع انتمائها[١].

وفي السياق نفسه فقد قطعت منظمة العمل الإسلامي شوطاً كبيراً في مجال تشكيل القواعد الشعبية الرصينة للعمل التنظيمي الإسلامي في كربلاء، وبعد ذلك بدأ التفكير بنشر قواعدٍ إسلاميةٍ شيعيةٍ في محافظات العراق كافة[٢].

ومن الجدير بالذكر أنَّ منظمة العمل الإسلامي أخذتْ تعدُّ العدَّةَ اللازمة لتشكيل جناحٍ عسكري لمرحلة عصيبة قد تتطلب منها ممارسة نشاط سياسي مسلح ضد النظام[٣]، فبادرتْ إلى إدخال العشرات من العناصر الكفوءة في دروات تدريبيةٍ سريةٍ أقامتها في عدد من مناطق العراق النائية البعيدة عن أنظار السلطة تلقوا فيها التعلم على فنون القتال وحرب العصابات والشوارع وصناعة القنابل اليدوية والمتفجرات[٤]، كما أنَّها خلال تلك المدة بلغ عملها ذروته من خلال نشاطات أعضائها في تنظيم المواكب الحسينية في أربعينية الإمام الحسين (**عليه السلام**)، وتوزيع المنشورات المعادية للنظام، الأمر الذي دفع الأجهزة الأمنية إلى اعتقال بعض من أعضاء المنظمة[٥].

وتعرض السيد محمد باقر الصدر خلال تلك المدة وتحديداً في ١٢ آب عام ١٩٧٢م إلى عملية اعتقالٍ (وهو الاعتقال الأول) قادها ناظم كزار بنفسه[٦]، وقد جرت عملية الاعتقال في مستشفى النجف بسبب إصابته بالتسمم في وقت سابق وعلى إثره نقل إلى ردهة المعتقلين في مستشفى الكوفة، ونتيجة لكثرة مراجعة

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم المطيري، وهو من مواليد ١٩٥٣م في محافظة كربلاء هاجر إلى سوريا عام ١٩٧٩م ومنها إلى إيران عام ١٩٨٠م، وبعد عام ٢٠٠٣م شغل عضواً في الجمعية الوطنية، وهو الأمين العام لمنظمة العمل الإسلامي، كربلاء المقدسة، ٦ تشرين الثاني، ٢٠١٨م.

(٢) توفيق الشيخ، حوارات مع العلامة محمد تقي المدرسي، العراق والحركة الإسلامية، لندن، ١٩٨٨م، ص٢١٦.

(٣) أحمد عبد الصاحب، منظمة العمل الإسلامي التأسيس والمسيرة والأهداف، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٨.

(٤) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص٢٦٣.

(٥) ألقى رجال الأمن في كربلاء القبض على اثنين وعشرين شخصاً من الخطباء والعلماء وأودعوا السجن ثم نقلوا إلى مديرية الأمن العامة، وبعدها إلى سجن الفضيلية ولبثوا في السجن قرابة ثلاث سنوات وكان من بينهم صادق الطائي وجواد العطار، والشيخ عبد الحميد المهاجر، وإبراهيم الحائري، والشيخ عبد الأمير النصيراوي، والسيد عبد الأمير الموسوي، والشيخ ضياء الزبيدي، ومحمد المجاهد، والشيخ محمد حسن فتح الله. للمزيد من التفاصيل ينظر: منظمة العمل الإسلامي في العراق، (التأسيس، السيرة، الأهداف)، كراس خاص، (د. م)، ٢٠٠٧م، ص٢١.

(٦) صلاح جواد شبر، حزب الدعوة عندما حكم جذور الإسلام السياسي الشيعي في العراق، (د. م)، (د. ت)، ص١٩٥.

الناس وخصوصاً طلبة العلوم الدينية الذين طالبوا بلقاء السيد الصدر والأمن يمنعهم عن ذلك لذا كاد أن يستفحل الأمر إلى الاضطراب، فخشيت السلطة من نتائج الأمر فبادرتْ إلى إطلاق سراحه[١] في الوقت الذي حكمت فيه على مجموعة من كوادر حزب الدعوة الإسلامية بالسجن لمددٍ تراوحت بين سنةٍ واحدةٍ وخمس سنوات[٢]، وفي تلك السنة بدأ معظم عناصر الحركة السياسية الإسلامية بمغادرة العراق نتيجة لممارسات السلطة القمعية[٣].

كما قامت السلطة الحاكمة بحملةٍ واسعةٍ من الاعتقالات في تموز عام ١٩٧٤م بدأتها برموز الحوزة العلمية وطالت قادة المعارضة الإسلامية الشيعية، وكانت الصدمة عندما أصدرت السلطة قراراتها الجائرة بإعدام خمسة من قيادي حزب الدعوة الإسلامية وهم: (عارف البصري[٤]، وعز الدين القبانجي[٥]، وعماد الدين الطباطبائي[٦]، ونوري طعمة[٧]، وحسين جلوخان[٨])، وكان إعدام عبد الصاحب دخيل[٩] يدخل في

---

(١) محمد رضا النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، ق٢، المؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر، مطبعة شريعت، قم، ١٤٢٤هـ، ص٧٠.

(٢) صلاح جواد شبر، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٣) محمد سيد نوري البازياني، مستقبل الحركة الإسلامية في كردستان، أربيل، ٢٠٠٦م، ص٦٤.

(٤) للاطلاع على نص قرار الإعدام والاحكام الأخرى ينظر: الملحق رقم (٥).

(٥) عز الدين القبانجي: ولد في النجف الأشرف عام ١٩٥٠م درس في مدارس منتدى النشر وكان من تلامذة السيد محمد باقر الصدر، اعتقل أبان حكم عبد السلام عارف ونفي إلى منطقة راوه غرب العراق واعتقل ثانية ونفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٧٤م. ينظر: مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، العلماء الشهداء في طريق الثورة الإسلامية في العراق، (د .م)، (د .ت)، ص٦٥-٦٧.

(٦) عماد الدين الطباطبائي: ولد في النجف الأشرف عام ١٩٤٨م والتحق بالحوزة العلمية عام ١٩٧٠م وكان من تلامذة السيد محمد باقر الصدر الذي اعتمده وكيلاً في مدينة القرنة جنوب العراق، نفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٧٤م. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣٧-٤٣٨.

(٧) نوري طعمه: ولد في مدينة كربلاء عام ١٩٤٥م أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وتخرج من المعهد الفني في الديوانية ثم التحق بكلية الفقه ليدرس أصول الدين، له مؤلفات عديدة منها المشكلة الاجتماعية المعاصرة، ومواكب الجامعة، اعتقلته الأجهزة في مدينة البصرة وحكم عليه بالإعدام عام ١٩٧٤م ودفن في الصحن الحسيني. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٧٨.

(٨) حسين جلوخان: ولد في مدينة كربلاء عام ١٩٤٤م وتربى في عائلة دينية، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية في مدارسها ثم انتقل إلى بغداد وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، ارتبط بالتنظيمات الإسلامية بدايات عقد الستينات وبسبب نشاطه السياسي اعتقلته الأجهزة الأمنية وحكم عليه بالإعدام عام ١٩٧٤م. ينظر: مؤسسة الشهيد للثورة الإسلامية، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤.

(٩) بعد تعرضه لتعذيب وحشي خاطب ناظم كزار قائلاً: **"الدعوة هنا في صدري وأتحداك أنْ تخرجها"** فغضب الأخير وأمر برمي عبد الصاحب دخيل في حامض الأوسيد المركز ويعرف بـ(الهيدروفلوريك) ومن خواصه يذوّب جميع المعادن

إطار تلك السياسة[1]، كما إنها وجهتْ ضربةً موجعة إلى منظمة العمل الإسلامي عندما ألقت القبضَ على مجموعة من أعضائها تبنتْ عمليةَ التحشيد والاعتراض أمام الطب العدلي في بغداد على إعدام الشيخ عارف البصري[2]، وتوسعتْ حملة الاعتقالات لتشمل العلماءَ والأساتذة والأطباء والمهندسين وطلاب الجامعات وغيرهم من أعضاء الحركة الإسلامية الشيعية المعارضة[3].

وعلى خلفية اعتقالات سلطة النظام لطلبة الحوزة والتي بلغت ذروتها في ذلك العام، فضلاً عن ازدياد قناعة السلطة يوماً بعد يوم بأنَّ السيد محمد باقر الصدر هو مَن يتزعم -واقعاً- حزبَ الدعوة الإسلامية، فقد صدرت فتوى للسيد محمد باقر الصدر تقول: (**لا يجوز انتماء طلبة العلوم الدينية إلى الأحزاب السياسية الإسلامية**)[4]. وبعد حملة الاعتقالات والمحاكمات السابقة، واعتقادِ الحكومة بالقضاء على تنظيم حزب الدعوة الإسلامية، بدأ الدعاة بإعادة تنظيم صفوفهم في العراق. أمّا على صعيد القيادة العامة

حتى الزجاج، كما أنه يذيب جسد الإنسان ولا يبقي له أثر. ينظر: فائق عبد الكريم، عبد الصاحب دخيل، سيرة قائد شجاع وتاريخ مرحلة، دار العارف، بيروت، ٢٠٠١م، ص١٧٩.

(١) تأثر السيد محمد باقر الصدر بإعدام الشهداء الخمسة إذ خيَّم الحزن عليه وقال: "**والله لو أنَّ البعثيين خيروني بين إعدام أولادي الخمسة وبين إعدام هؤلاء لاخترت إعدام أولادي وضحيت بهم، إنَّ الإسلام بحاجة إلى هؤلاء لا إلى أولادي**". ينظر: محمد رضا النعماني، أيام المحنة وسنوات الحصار، مكتبة الصدر، قم المقدسة، (د.ت)، ص١٠٢. كما ذكر السيد محمود الهاشمي في لقاء أجرته معه صحيفة الجهاد: "**أنَّ السيد الصدر سقط على الأرض عندما بلغه إعدام الشهداء الخمسة**". الجهاد (صحيفة)، طهران، العدد (٣٢)، ١٢ نيسان عام ١٩٨٢م.

(٢) الهدى (صحيفة)، كربلاء المقدسة، العدد (٢٢)، ٣٠ تموز ٢٠٠٥م.

(٣) هاني جواد كاظم النجار، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد محمد صادق الصدر في العراق (١٩٩١-١٩٩٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠١٠م، ص٤٤.

(٤) للاطلاع على نص الفتوى ينظر: الملحق رقم (٦).

للحزب فلم يبقَ منها سوى محمد هادي السبيتي، وعلي الكوراني[١]، وكان إلى جانبهم السيد مرتضى العسكري، المتواجد في إيران، مضافاً إلى الشيخ محمد مهدي الآصفي[٢]في الكويت[٣].

وعندما شعرتْ السلطة بذلك حاولت التضييق على الجماهير التي اتخذت من الشعائر الحسينية نافذة لدعم العمل التنظيمي الإسلامي الشيعي المعارض، ففي ليلة العاشر من محرم عام ١٩٧٥م منعتْ الأجهزةُ الأمنيةُ خروج مواكب العزاء الحسيني، وعلى إثرها ضربتْ الجماهير في النجف قرارَ السلطةِ، وخرجتْ في مسيراتٍ صاخبةٍ، تصدت لها قوات السلطة واعتقلت العشرات منهم[٤]، وفي شهر صفر من السنة نفسها قامتْ الجماهيرُ في كربلاء بتمزيق صور رئيس النظام الحاكم، وتحولت مسيرات العزاء إلى تظاهرات واسعة ردَّد فيها المتظاهرون شعاراتٍ مناوئةً للسلطة الحاكمة[٥]، وفي ليلة العاشر من محرم عام ١٩٧٧م خرجتْ مجموعةٌ فدائيةٌ في النجف تحملُ (السلاح الأبيض) واشتبكت مع عناصر السلطة فكبدتهم بعض الخسائر، وألقيَ القبض على أفرادها، وعندها تعرضوا للتعذيب ثم أُودعوا السجون[٦].

مثلتْ تلك الأحداث مقدمةً هامةً لانتفاضة صفر التي اندلعت من الرابع إلى السابع من شباط ١٩٧٧م، نتيجة منع الجماهير من السير إلى كربلاء في ذكرى أربعينية الإمام الحسين **(عليه السلام)**، إذ بدأت شرارة الانتفاضة بالظهور في شوارع النجف واتجه ما يقارب مائتان وخمسون ألف شخصٍ نحو الطريق الرئيسي الرابط بين مدينتي النجف الأشرف وكربلاء وهم يهتفون بشعار التحدي: "**لو قطعوا أرجلنا واليدين نأتيك**

---

(١) علي الكوراني: ولد في لبنان عام ١٩٤٤م، وفي عام ١٩٥٨م سافر إلى النجف وقد مارس نشاطاً سياسياً واسلامياً فيها وعاد عام ١٩٧٤م إلى لبنان ثم انتقل إلى ايران عام ١٩٨٠م ويقيم حالياً في مدينة قم الإيرانية، له العديد من المؤلفات منها عصر الظهور وبحوث حول الامام المهدي. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣٢.

(٢) محمد مهدي الآصفي: ولد في مدينة النجف عام ١٩٣٩م، لعائلة دينية وقد جمع بين الدراستين الدينية والأكاديمية، إذ حصل على شهادة البكالوريوس من كلية الفقه وحصل على الماجستير في علوم الفقه من جامعة بغداد، أمّا دراسته الحوزوية فقد درس عند السيد محسن الحكيم، والسيد الخوئي، عمل استاذاً في كلية أصول الدين في بغداد وكلية الفقه في النجف لمدة ١٥ عاماً، وقد انتمى لحزب الدعوة الاسلامية عام ١٩٦٢م، لذلك هاجر إلى إيران عام ١٩٧٤م، وانتخب عضواً في الهيأة الإدارية لجماعة العلماء المجاهدين عام ١٩٨٢م، انسحب من حزب الدعوة عام ١٩٩٩م ليتفرغ للبحث العلمي، ومن أبرز مؤلفاته دلالة نص الغدير، والحاكمية في رسالات الله، وقد توفي عام ٢٠١٥م وله من العمر ٧٦ عاماً. ينظر: المصدر نفسه، ص٥٦٢-٥٦٣.

(٣) خليل الربيعي، شهيد الإسلام مفكر الدعوة هادي السبيتي، (د. م)، ٢٠١٢م، ص٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٥) وليد الحلي، العراق الواقع وآفاق المستقبل، دار الفرات، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٤٩.

(٦) حامد البياتي، سقوط الشيطان خطط أمريكا وخطط المعارضة العراقية لإسقاط صدام حسين ومستقبل العراق، (د. م)، ٢٠٠٣م، ص١١٣.

زحفاً سيدي ياحسين"[1]، ثمّ تحولت الشعارات بسبب ردة الفعل إلى شعارات تطالب بسقوط حكومة البعث، فأرعب ذلك الحكومة وأدركت فشل خطتها وحاولت تلافي الخطأ بإلغاء قرار منع المسيرة خاصة بعد حصول مواجهات بين الطرفين وسقوط بعض الشهداء واستعداد العشائر للدخول في مواجهة النظام[2].

ونتيجةً لذلك، فإنَّ تطورات الأحداث، أربكت السلطة الحاكمة بشكلٍ كبيرٍ ما أضطرها إلى إعلان النفير العام في صفوف عناصرها، وحالة الطوارئ في قوات الجيش وصدرتْ أوامر القيادة العامة للجيش وقوات الشرطة والأمن بسحق الانتفاضة ووصفتها بأنها تمرد يستهدف الاطاحة بالنظام[3].

وفي السياق نفسه كثفتْ السلطةُ حملاتِ الاعتقال، وحاصرت الزوار المتواجدين في منطقة (**خان النص**) وضربتهم من الطائرات والدبابات حتى سقط العديد من الشهداء رجالاً ونساء، لذلك التحق بالحركة عددٌ كبير من العشائر المسلحة[4].

وعند ذلك تحركت المرجعية الدينية في النجف لإيقاف تلك المجزرة، فاجتمع السيد الصدر بالسيد الخوئي في داره الواقعة بالكوفة بحضور عدد من العلماء واتفقوا على إرسال وفد إلى السلطة لإطلاق سراح المعتقلين وتسوية الأمر مع المنتفضين[5].

---

(1) نقلاً عن على المؤمن، سنوات الجمر، ص١٦٧.
(2) محمد رضا النعماني، المصدر السابق، ص٧٧.
(3) رعد الموسوي، انتفاضة صفر الإسلامية، ط٢، قم المقدسة، ١٩٨٣م، ص٢٠٠.
(4) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(5) صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص٣٧٠.

وتأسيساً على ذلك أرسل السيد الخوئي ولده السيد جمال الخوئي[١] وعلماء آخرين، فيما أرسل السيدُ الصدر السيدَ محمد باقر الحكيم ممثلاً عنه الذي التقى المنتفضين وقد أخذ وعداً من محافظ النجف بعدم التعرض للزائرين لكنَّ الأخير لم يفِ بوعده، وبدلا من ذلك تم اعتقال السيد الحكيم[٢].

لقد أدَّتْ سياسةُ القمع والاضطهاد لزوار الإمام الحسين(**عليه السلام**) إلى حالةٍ من الغليان الشعبي ضد النظام الأمر الذي وفَّر الفرصةَ لحزب الدعوة الإسلامية لكسب المزيد من المؤيدين والاتباع[٣]، وبعد أيام قليلةٍ قررتْ الحكومة العراقية تشكيل محكمة خاصة أُطلق عليها (محكمة الثورة)[٤]، لمحاكمة منظمي المواكب وقادتها البارزين، فصدرت أحكام بإعدام سبعة من منظمي المظاهرات والسجن المؤبد بحق خمسة عشر شخصاً أبرزهم السيد محمد باقر الحكيم[٥].

---

(١) جمال الدين الخوئي: هو الأبن الأكبر للسيد أبو القاسم ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٧م تتلمذ على يد والده وحضر أبحاثه في الفقه والأصول له مؤلفات عدة منها شرح المنظومة للسبزواري، وشرح ديوان المتنبي، أمره والده أن يغادر العراق بسبب مضايقات السلطة له فهاجر إلى سوريه ثم استقر في طهران حتى وفاته عام ١٩٨٤م إثر اصابته بمرض السرطان ودفن في رواق السيدة فاطمة المعصومة. محمد الطريحي، السيد جمال الدين الخوئي، مجلة الموسم، العدد (١٧)، أكاديمية الكوفة هولندا، ١٩٩٤م، ص٢٧٣.

(٢) يبدو أنَّه حصل خلاف بين محافظ النجف ومسؤولي الأمن وحزب البعث، ففي الوقت الذي كان فيه المحافظ على علم بحقيقة السيد محمد باقر الحكيم فإنَّ مسؤولي الأمن والحزب صوروا لقيادتهم في بغداد بأنَّ السيد الحكيم يقود الانتفاضة بأمرٍ من السيد محمد باقر الصدر، واعتقلا فيما بعد نتيجة لذلك. ينظر: علي المؤمن، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٣) صحيفة الجهاد، طهران، العدد (١٦٦)، ١٠ تشرين الثاني، ١٩٨٤م.

(٤) تشكلت محكمة الثورة في بادئ الأمر من ثلاثة أعضاء قيادة قطرية هم كل من عزت مصطفى وزير الصحة، وحسن علي العامري وزير التجارة، وفليّح حسن الجاسم وزير الصناعة، غير أنَّ أشهر من ترأس محكمة الثورة هو عواد البندر الذي مارس دوراً في إصدار الأحكام، لاسيما في قضية الدجيل فيما بعد. للمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل عبد الهادي، الصدر وصِدام الإنسانية في مواجهة الهمجية، مؤسسة العارف، بيروت، ١٩٩٦م، ص٦٣٩.

(٥) أكرم ناصر عبد الحسن العقابي، منظمة العمل الإسلامي وتطورها الفكري ١٩٦٧ -١٩٩٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٧م، ص٩٩.

أثار حكم السجن سخطاً شعبياً واسعاً لا سيما في أوساط الحوزة العلمية، لذلك ذهب وفدٌ من علماء الدين[١] إلى بغداد لمقابلة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر[٢] وتمكنوا من تخفيف الحكم لسنوات قليلة بدلا من المؤبد[٣].

كما ربطت السلطات الحاكمة بين انتفاضة صفر عام ١٩٧٧م وبين نشاط السيد محمد باقر الصدر، وتم استدعاؤه إلى بغداد لمقابلة وزير الداخلية عن طريق مدير أمن النجف الذي حضر صباح يوم ١٨ صفر الموافق ٧ شباط ١٩٧٧م لاعتقاله وهذا الاعتقال الثاني[٤].

وعند وصوله إلى مديرية الأمن العامة قال له مدير الأمن: **"إننا نعلمُ بانك وراء تلك الأعمال العدوانية، وبعثت السيد محمد باقر الحكيم ليحرض الشعب علينا، إننا سوف ننتقم منك في الوقت المناسب"** ثم هدده بالإعدام قائلا: **"لولا انشغالنا بالقضاء على هؤلاء المشاغبين لنفذنا بك الإعدام الآن"**[٥]، وفي اليوم نفسه أُفرج عن السيد الصدر وعاد إلى النجف[٦]، ويبدو أنَّ الإفراج عنه كان بهدف التخفيف من الضغط الجماهيري، ولمنع تفاقم الأمر وازدياد السخط الشعبي على الحكومة، فضلاً عن التفرغ للقضاء على تلك الانتفاضة وتصفية المشاركين فيها.

وعندما اندلعتْ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م وتمكنتْ من الإطاحة بنظام الشاه، والتي غيرت موازين القوى في المنطقة، شعر نظام البعث في العراق بقلقٍ من تداعيات تلك الثورة فأسرعتْ قيادات حزب

---

(١) ضم الوفد كل من جمال الخوئي، ومصطفى جمال الدين، والشيخ حسين الحلي، والسيد حسين بحر العلوم، والتقى أولاً عزت إبراهيم الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة البكر. حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٩م، ص١٥٢.

(٢) أحمد حسن البكر: ولد في تكريت عام ١٩١٤م، تقلد منصب رئيس وزراء في حكومة عبد السلام عارف، ثم منصب رئيس الجمهورية في ١٧ تموز ١٩٦٨م إثر انقلاب على عبد الرحمن عارف ومنح نفسه رتبة مهيب ركن بعد الانقلاب ومنح أقاربه وأبناء عشيرته وبلدته رتباً عالية دون استحقاق تحكمت الطائفية والعصبية في أيام حكمه وامتلأتْ السجون بعناصر المعارضة الإسلامية، تنحى عن السلطة في تموز ١٩٧٩م، وتوفي في بغداد عام ١٩٨٢م. للمزيد من التفاصيل ينظر: منير عبد الكريم التكريتي، أحمد حسن البكر ودوره السياسي ١٩١٢-١٩٦٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م، ص١٩-٢١؛ ناصر حسين الاسدي، محنة الأكثرية في العراق، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٠٩.

(٣) أكرم ناصر العقابي، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤) رعد الموسوي، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٥) نقلاً عن صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، ص٣٨٠ – ٣٨١.

(٦) كاظم الحائري، مقدمة في علم الأصول، قم المقدسة، ١٤٠٧هـ، ص٣٨.

البعث إلى استبدال الرئيس أحمد حسن البكر بنائبه صدام حسين الذي أخذ على عاتقه مهمة تصفية المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية عن طريق الاعتقالات والاعدامات[١].

كما اقترن ذلك بحملاتِ تهجيرٍ وتسفيرٍ واسعةٍ للعديد من العوائل والشباب إلى خارج العراق تحت ذريعة التبعية الإيرانية[٢]، وذكر الأستاذ طالب الحسن في مذكراته بأنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية في العراق بدءاً من انتفاضة صفر ١٣٩٧هـ الموافق ٩ شباط ١٩٧٧م إلى انتصار الثورة الإسلامية في إيران في ١١ شباط ١٩٧٩م عاشت حالةً من الهدوء والترقب ومتابعة أخبار الثورة الإسلامية[٣].

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران خرجت مظاهرةٌ في النجف تأييداً وابتهاجاً بها، وكان هذا أولَ تصدٍّ سياسي شعبي علني لتأييد الثورة[٤]، أمّا موقف المعارضة الإسلامية الشيعية من الثورة الإسلامية في إيران فإنَّ أعضاءَها حاولوا استمالة مشاعر الناس تجاهها قدر المستطاع، كما أعلن السيد الصدر موقفه التضامني مع الثورة وتأييده اللامحدود وتحمسه الشديد لها[٥]، وأصدر بياناً بهذا الشأن[٦].

وأمام ذلك الوضع أخذتْ الحكومة العراقية تكثف اتصالاتها مع أجهزة الأمن البريطانية لمعرفة أفضل السبل المؤدية لمنع انتقال لهيب الثورة الإسلامية إلى العراق[٧]، وعلى أثر ذلك أوصت دراسة أعدّتها مخابراتٌ غربيةٌ حكامَ العراق بتكثيف جهودهم وبشكل عاجل لضرب الحركة الإسلامية الشيعية والقضاء عليها،

---

(١) في عام ١٩٧٩م، استولى صدام حسين على جميع المناصب في الحزب والدولة، فاصبح الأمين العام للحزب، ورئيس مجلس قيادة الثورة، وحمل أعلى رتبة عسكرية وهي مهيب ركن، وتقلد منصب القائد العام للقوات المسلحة، وسلم وزارة الدفاع إلى عدنان خير الله طلفاح ابن خاله وشقيق زوجته، بعد ترقيته إلى رتبة عقيد ثم إلى فريق ركن، ومنح فاضل البراك منصب مدير الأمن العامة خلفاً للعميد عبد الخالق عبد العزيز، علماً أنَّ فاضل البراك كان أيضاً من عشيرة صدام حسين (آلبو ناصر)، وفي العام نفسه عين علي حسن المجيد ابن عمه مديراً لمكتب أمانة سر القطر في الحزب، وكان في السابق عسكرياً برتبة عريف في القوة الجوية، هذه الإجراءات كانت مقدمة لنوايا مبيته للقيام بعمل عسكري ضد إيران. للتفاصيل ينظر: صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر، ص٤٨.

(٢) حول التهجير القسري ينظر: الملحق رقم (٧).

(٣) طالب الحسن، بعث العراق وإمكانية العودة إلى الله (ذكرياتي مع فليح حسن الجاسم عضو القيادة القطرية)، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٦.

(٤) عبد الحميد العباسي، صفحات سوداء من بعث العراق، ج٢، التراث العربي، لندن، ١٩٨٨م، ص١٥.

(٥) عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ط٥، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٤٠.

(٦) للاطلاع على نص البيان ينظر: الملحق رقم (٨).

(٧) علي المؤمن، صدمة التاريخ (العراق من حكم السلطة إلى حكم المعارضة)، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠١٠م، ص١٩٦.

وكان الرئيس الأمريكي كارتر(Carter)[١] قد طلب بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران من المخابرات المركزية الأمريكية موافاته بدراسةٍ كاملةٍ عن الأحزاب الإسلامية في المنطقة، فكانت الدراسة تُرشِّحُ العراق كبلدٍ ثانٍ من الممكن أنْ يحذو حذو إيران في ثورة إسلامية ناضجة[٢].

ومن جهةٍ أخرى انتشرتْ شائعاتٌ مفادها بأنَّ السيد الصدر ينوي الهجرة خارج العراق ما حَمَلَ الإمام الخميني على الإبراق له طالباً منه البقاء في النجف الأشرف[٣]، الأمر الذي دفع السيد الصدر إلى محاولة اختبار الجماهير ومستوى وقوفها معه في الصِدام مع النظام الحاكم، فاتفق مع وكلائه على أنْ تقوم تنظيمات الحركة الإسلامية الشيعية بتحشيد جماهيرها وإرسالها على شكل وفود لمبايعة قائدها السيد محمد باقر الصدر[٤]. أمّا قوات الأمن والمخابرات والشرطة فقد أعلنت الإنذار العام في النجف وطوقتْ الشوارع والمدينة، ولم تكنْ تتوقع مثل هذا الولاء للمرجعية، وبعد انتهاء أيام البيعة في النجف بأمرٍ من السيد الصدر نفسه[٥]، داهمتْ مجموعةٌ من قوات الأمن في الساعة الخامسة فجر يوم ١٢ حزيران ١٩٧٩م الموافق (١٧ رجب ١٣٣٩هـ) بيتَ السيد محمد باقر الصدر وتم اعتقاله[٦] مع اثنين من مرافقيه وهذا الاعتقال الثالث[٧].

---

(١) كارتر: سياسي أمريكي ولد عام ١٩٢٤م في مدينة بلانيس بولاية جورجيا، شغل منصب الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية بين ١٩٧٧ – ١٩٨١م، شغل منصب حاكم ولاية جورجيا، وظل نشطا في الحياة العامة بعد رئاسته، وفي عام ٢٠٠٢م حصل على جائزة نوبل للسلام، وفي عام ٢٠١٢م تجاوز كأطول رئيس متقاعد في تاريخ الولايات المتحدة فقد احتفل بمرور ٤٠ عاماً على تنصيبه، وفي عام ٢٠١٥م أعلن مركز كارتر عن اصابته بمرض السرطان، ولا يزال على قيد الحياة. ينظر: ياسين صلاوتي، الموسوعة الميسرة والموسعة، مج ٦، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، بيروت، ٢٠٠١م، ص٦٧٥.

(٢) علي المؤمن سنوات الجمر، ص٢٠٧.

(٣) جاء في برقية السيد الخميني: **"تناهي إلى الأسماع أنَّ في نيتكم مغادرة العراق بسبب بعض الحوادث، إنني قلق من هذا الأمر، أنا لا أرى من الصالح أنْ تهاجروا من النجف الأشرف مركز العلوم الإسلامية، نأمل إنْ شاء الله تعالى أنْ يزول قلقكم"**. ينظر: صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني، ص٤٠٤.

(٤) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢١١.

(٥) المصدر نفسه، ص٢١٢.

(٦) حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، الكتاب الأول، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٩م، ص١٩٨.

(٧) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، ص٤١٣.

وأمام هذا الحشد سبقت العلوية آمنة الصدر[١] الجميعَ إلى حيث تقف سيارة مدير الأمن وألقت خطبتها قائلة: "**انظروا وأشارت إلى رجال الأمن المدججين بالسلاح، أخي وحده بلا سلاح، بلا مدافع، بلا رشاشات، أمّا أنتم فبالمئات مع كل هذا السلاح، هل سألتم أنفسكم لِمَ هذا العدد الكبير؟ ولِمَ كل هذه الأسلحة؟ أنا أُجيب... والله لأنّكم خائفون والرعب يسيطر على قلوبكم**"[٢].

ونتيجةً لتلك الأحداث قررتْ المعارضةُ الإسلامية الشيعيةُ كسرَ جدار الصمت الجماهيري فنظمتْ مظاهراتٍ شعبيةً للاحتجاج انطلقت بداياتها من مدينة النجف الأشرف في ١٢ حزيران ١٩٧٩م، ثم تلتها مدن الكاظمية والثورة في بغداد، والسماوة والرميثة، وناحية الفهود في محافظة ذي قار وغيرها من المدن العراقية الأخرى[٣]، وقد أبدى المتظاهرون صموداً رائعاً، فسقط منهم شهداء وجرحى واعتقلتْ الاجهزةُ الأمنية أعداداً كثيرةً منهم. وأخذتْ إجراءات التحقيق مع السيد الصدر[٤] مجرىً جدياً قبل أنْ يأتيَ الامرُ بإطلاق سراحه في اليوم الذي اعتُقل فيه[٥].

ومن أهمِّ النتائج التي تمخضتْ عن انتفاضة رجب (في حزيران ١٩٧٩م)، هي دخول المعارضة الشيعية المرحلة السياسية العلنية، والتي أسدلت الستار على مرحلةٍ سريةٍ دامت قرابة اثنين وعشرين عاماً (١٩٥٧ – ١٩٧٩م)، عملتْ فيها على تشكيل تيارٍ سياسي إسلامي شيعي منظم في المجتمع[٦]. ومن الجدير بالذكر أنَّ السلطة قامتْ بحملةِ اعتقالاتٍ واسعةٍ شملتْ ما يقارب (ثمانية آلاف) شخصٍ من المسلمين الشيعة،

---

(١) آمنة الصدر: بنت الفقيه السيد حيدر الصدر ولدت في مدينة الكاظمية عام ١٩٢٧م وترعرعت في أحضان والدتها وأخويها إذ أنَّ والدها فارق الحياة وعمرها سنتان، وقد أدَّت دوراً مميزاً في هداية النساء للتمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وكانت تكتب مقالاتٍ في مجلة الأضواء، وأصبحت مشرفة على مدارس الزهراء في النجف والكاظمية، وعاصرت أحداثا سياسية هامةً، اعتقلت يوم ٦ نيسان ١٩٨٠م، وتم تنفيذ حكم الإعدام بحقها بعد ثلاثة أيام، للمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر حسن نزار، عذراء العقيدة والمبدأ (السيدة بنت الهدى)، دار المعارف، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢٤-٢٦؛ مجلة الغدير، بغداد، العدد (٤)، ٢٠٠٣م، ص٣٢.

(٢) استغرقت خطبتها ما يزيد على العشرة دقائق للاطلاع عليها ينظر: محمد رضا النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، ق١، ص٨٩-٩٠.

(٣) حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية، الكتاب الثاني، ص٢٠٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠١.

(٥) للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، ص٤٢- ٤٢٣.

(٦) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢١٩.

وفي ثلاث وعشرين محاكمة صورية سرية جرتْ في محكمة الثورة برئاسة مسلم هادي الجبوري صدرتْ الأحكام ضد (ألفٍ ومائتين) منهم[١].

وقد أفتى السيد الصدر بوجوب الكفاح المسلح ضد نظام الحكم وجوبا كفائياً[٢]، كما أصدرَ ثلاثة نداءاتٍ متتالية إلى الشعب العراقي[٣]، ثمَّ أرسلَ موفداً إلى الرئيس السوري حافظ الأسد[٤] ليطلبَ منه المساعدةَ في مواجهةِ نظام البعث في العراق؛ نتيجةً لوجود خلافات فكرية وسياسية بين الأخير ونظام البعث في سوريا، لذلك عرضَ الاسدُ كلَّ الإمكانات المتوفرة لمساعدة الحركة الإسلامية الشيعية للعمل ضد نظام البعث في العراق[٥].

يتضح مما سبق أنّ العمل التنظيمي للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية أخذ يتزايد كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية لا سيما بعد ظهور الحركات والأحزاب العلمانية الأمر الذي دفع العناصر الإسلامية إلى البحث لإيجاد تنظيم سياسي قادر على مواجهة التحديات فكان من نتائج ذلك التحرك تأسيس حزب الدعوة الإسلامية بتأييد ومباركة السيد محمد باقر الصدر الذي كان له تأثيراً واضحاً في نفوس الشعب العراقي، ما أزعج السلطة كثيراً وبخاصة بعد أنْ رأت الإقبال الجماهيري الواسع المؤيد لذلك التنظيم، مضافاً إلى الروح الحيوية وحالة الاعتقاد الصادق بالأهداف والمبادئ من قبل النخبة المؤسسة؛ لذلك بادرت السلطة إلى القضاء على التحرك الإسلامي الشيعي بعد أنْ قامت بحملات واسعة من الاعتقالات العشوائية والاعدامات الجماعية وحالات التهجير بتهمة التبعية الإيرانية.

---

(١) صدر الحكم بالإعدام ضد مائة ستة وثمانين شخصاً، وبالسجن المؤبد ضد مائتي شخصٍ، والحكم بالسجن لمدد مختلفة ضد ثمانمائة وأربعة عشر، ينظر: المصدر نفسه، ص٢٢٣.

(٢) الواجب الكفائي: وهو حكم شرعي إذا تصدى له من يكتفي به سقط التكليف عن الباقين، وإذا تركه الجميع استحقوا العقاب جميعا، ينظر: محمد الصدر، منهج الصالحين، ج٢، العبادات، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد محمد الصدر، (د .م)، ١٤٢٩هـ، ص٢٦٣. علي الحسيني السيستاني، المسائل المنتخبة، (د. م)، ٢٠١٢م، ص٣.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٢٥ -٢٢٧.

(٤) حافظ الأسد: ولد عام ١٩٣٠م في قرية قرداحه قرب اللاذقية، أصبح عضواً قيادياً في حزب البعث منذ عام ١٩٦٠م، وقائداً للقوات الجوية بعد حركة ٨ اذار ١٩٦٠م، ثمَّ وزيراً للدفاع بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦م، وانتخب رئيساً للجمهورية السورية في آذار عام ١٩٧١م، أدخل سوريا إلى اتحاد الجهورية العربية، وتوفي عام ٢٠٠٠م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، عمان، ٢٠٠١م، ص١٥١.

(٥) صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، ص٢٨٣.

الفصل الأول

نشأة المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (١٩٨٠ -١٩٨٨) وموقف السلطة منها

المبحث الأول

النشاط السياسي (١٩٨٠- ١٩٨٨م)

أولاً: نشاط السيد محمد باقر الصدر وإعدامه.

بعد أحداث انتفاضة رجب عام ١٩٧٩م دخلتْ المعارضة الإسلامية الشيعية المرحلة العلنية، وقد أدَّى ذلك إلى توجيه ضربةٍ إلى أتباع السيد محمد باقر الصدر، باعتقالِ وكلائه وطلبته وإعدامهم[١]، مقابل ذلك تحرك السيد الصدر وطلب من أتباعه تنظيم تظاهرةٍ إسلاميةٍ تنطلقُ من الكاظمية لتتوجه إلى القصر الجمهوري، إلا أنَّ الأجهزة الأمنية للنظام وعناصر حزب البعث سرعان ما تحركت وطوقتْ المنطقةَ قبل الموعد المحدد فحالتْ دون ذلك[٢].

ومن الجدير بالذكر أنَّ قيادة حزب البعث انقسمتْ في مواجهتها للمعارضة الإسلامية الشيعية إلى قسمين: الأول قاده أحمد حسن البكر، وكان يرى ضرورةَ احتواء التيار الديني، والآخر تزعمه صدام حسين، الذي تبنى خيار المواجهة[٣]، وكان شعارهم: "**إنْ لم تكن بعثياً فلا مكان لك في العراق**"[٤].

كان لهذا الواقع الجديد أثرٌ في تبني المعارضة الإسلامية الشيعية خيار المواجهة مع السلطة[٥]، ولهذا أكَّد السيد الصدر على أهمية الكفاح المسلح[٦]، وأصدرَ فتاوى أخرى وافقَ فيها على صرف الحقوق الشرعية في هذا الشأن[٧].

---

(١) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية، ص٢٩٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩٣ -٢٩٤.
(٣) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص٥٧ – ٥٨.
(٤) نقلاً عن عبده زايد، صدام حسين ووحدة الأمة العربية، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٩١م، ص٢٢.
(٥) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص١٣٥.
(٦) كاظم الحائري، الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف، ط٢، دار البشير، قم المقدسة، ٢٠٠٨م، ص٢٠٠.
(٧) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية تيار مشرق وتيار الأمة، ص٣٧٩.

ولذلك أدركتْ قياداتُ حزب البعث بأنَّ السيد الصدر يمثل محورَ العمل السياسي الإسلامي الشيعي في العراق، وأنَّه يشكّل خطراً على السلطة الحاكمة بتزعمه قيادة المعارضة الإسلامية الشيعية كما فعل السيد الخميني في إيران، الأمر الذي جعلها تشدد مراقبتها لمنزله ومضايقة أتباعه الداخلين والخارجين[١].

لقد اعتقد السيد محمد باقر الصدر بأنَّ مسألة احتجازه الأخيرة سوف تُستثمر من قبل المهتمين بالعمل السياسي الإسلامي الشيعي، لذلك كان يُتابع الاعلامَ كثيراً عسى أنْ يسمعَ حدثاً يخصُ قضيةَ الإسلام، لكنّه أُصيبَ بخيبةِ أملٍ خاصةً بعد هجرة معظم كوادر المعارضة الإسلامية الشيعية[٢]، وفي ذروة ذلك اليأس وصلتْ إليه رسالةً من بعض الشباب وفيها مبلغ من المال جاء فيها: **"سيدنا نحن شباب لا نصلي ولا نصوم لكنا نراك مظلوماً وقد جمعنا هذا المال البسيط، نرجو منك قبوله لأنك محجوز وتحتاج إليه، ونحن إنْ شاء الله نأتي غداً في الساعة الثالثة بعد الظهر لنقتل هؤلاء المجرمين (الأمن) الذين يحتجزونك"**[٣]، وقد احتمل بعض اتباع السيد الصدر أنها عملية مدبرة من السلطة، فقال لهم ننتظر ونرى وما أنْ حلَّ الموعد وإذا بمجموعة من الشباب الملثمين هاجموا قوات الأمن المحيطة بالمنزل وانهالوا عليهم طعناً بالسكاكين[٤].

من خلال موقف تلك المجموعة التي ضحتْ بنفسها والتي لم ترَ السيد الصدر ولم تحظَ برعايته واهتمامه مقارنةً بغيرهم ممن خيبوا أمله نستنتج بعض النقاط الهامة:

١- إنَّ السيد الصدر يحملُ شعوراً وطنياً على مستوى عالٍ جداً، ولم يقتصرْ على الشعور الإسلامي.
٢- لم تكن خطابات السيد الصدر موجهة إلى الإسلاميين الملتزمين بالشريعة أو إلى طلبة الحوزة العلمية فحسب، بل خاطب جميع القلوب والشرائح والطوائف والأديان، بمعنى أنَّه كان شمولياً في طرحه ودعواته وخطاباته لتغيير السلطة الحاكمة.
٣- إنَّ اندفاع تلك المجموعة (غير الملتزمة بمبادئ الشريعة) لتضحي بنفسها، كشف حجم الظلم والاضطهاد الذي تعرض له السيد محمد باقر الصدر.

---

(١) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص١٨٦.
(٢) كاظم الحائري، المصدر السابق، ص١٥٧.
(٣) نقلاً عن المصدر نفسه.
(٤) محمد رضا النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، ق١، ص١٨٥.

٤- لم يكن النظامُ الحاكمُ موفقاً في كسب ودِّ طبقات المجتمع العراقي ورضاها، ولعل السبب في ذلك عدم قناعة شرائح المجتمع بسياساته.

ومن تلك السياسات علاقة السلطة مع الغرب، إذ كانت الدوائر الغربية تشعرُ بالقلق الكبير من تطور الأوضاع في العراق، فقام وزير الخارجية البريطاني كارنغتون (Carnekton) بزيارة بغداد، إذ اجتمع بصدام حسين على انفراد وأشار إلى الخطوط العريضة لخطة مواجهة المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية وأكد على ضرورة عدم تكرار أخطاء الشاه التي حصلتْ في إيران[١].

لقد كان لتولي صدام حسين إدارة نظام الحكم في العراق بدايةُ مرحلةٍ جديدةٍ من الصراع بينه وبين المعارضة الإسلامية الشيعية في العراق[٢]، بدأها بتقدَّيم قائمةٍ إلى مجلس قيادة الثورة بأسماء ثلاثمائة شخصية إسلامية على رأسها السيد محمد باقر الصدر، وطلب من المجلس المصادقة على إعدامهم جميعاً، فرفض بعضُ الأعضاء، واقترح أحدُهم استثناء السيد محمد باقر الصدر من القائمة فرفض صدام حسين ذلك المقترح، وبعد منتصف ليلة الاجتماع تم اعتقال المعارضينَ لخطةِ الإعدام وعزلوهم عن مناصبهم[٣]، وقد كان مهتماً بإزاحة كلِّ العناصر المعارضة لسلطته[٤]، وكلِّ من شَكَّ في إخلاصه لمبادئ حزب البعث[٥]، مضافاً إلى استمرار قرارات التعسف والإقامة الجبرية بحق السيد محمد باقر الصدر[٦]، إلّا أنَّه أصدر قراراً قضى بإطلاق سراح معظم السجناء السياسيين ومن جملتهم أبناء المعارضة الإسلامية الشيعية، وكانتْ تلك محاولةً لإغراء بعض السجناء للعمل السياسي معه، لكنه عاد ثانية ليعتقل من بقيَ منهم في العراق بعد مدةٍ قصيرةٍ[٧].

---

(١) سامي العسكري، الإمام الصدر ودوره السياسي في العراق، محمد باقر الصدر دراسة في حياته وفكره، دار السلام، لندن، ١٩٩٦م، ص٥٤٥.

(٢) محمد التيجاني، فسيروا في الارض فانظروا، ط١، المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤م، ص١١٥.

(٣) نوار سعيد محمود الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠ -٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط في عمان، ٢٠١٠م، ص٥٤.

(٤) يذكر أنَّ النظام الحاكم شن حملةً من الاعتقالات العشوائية على الشباب المتدينين، كما نُفّذت أحكام الإعدام بعدد من قيادات حزب الدعوة الإسلامية مضافاً إلى إصدارها أحكاماً أخرى بحق بعض قيادات حزب البعث. للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح مهدي علي الفضلي، الشهيد محمد باقر الصدر وأثره في تاريخ العراق المعاصر، رسالة ماجستير منشورة، منشورات العراق، بغداد، ٢٠٠٥م، ص٢٦٣.

(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٣٢.

(٦) محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، ص٣٠٠.

(٧) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٣٢.

وتماشياً مع تلك السياسة أرسل صدام حسين العديد من الوفود إلى السيد محمد باقر الصدر لأجل رفع الحجز عنه بعد أنْ يوافق على شروط الحكومة العراقية بالكامل وإلّا أُعدم، لكنَّ السيد الصدر رفض المطالب وقبِلَ الإعدام[١].

ونتيجة لذلك شعرت السلطة الحاكمة في العراق بالقلق من تكرار تجربة الثورة الإسلامية في إيران، لا سيما وأنَّ الاخيرة كانتْ تُقدِّمُ الدعمَ للمعارضة الإسلامية الشيعية في العراق[٢]، لذا حاولتْ السلطةُ تهدئةَ الأوضاع بعد أنْ واجهتْ ضغوطاً جماهيريةً واسعةً أجبرتها على رفع الحجز عن السيد الصدر[٣] في شباط ١٩٨٠م[٤].

كما أرسل رئيس النظام العراقي في شباط ١٩٨٠م رسالة إلى السيد الصدر أشار فيها إلى أهمية تطبيق مبادئ حزب البعث، وتساءل أيضاً عن أسباب تحريمه الانتماء للحزب وتأييده لإيران، وقد تضمنت الرسالة أيضاً تهديداً واضحاً وشروطاً لابد من تنفيذها، الأمر الذي دفع السيد الصدر إلى ارسال الجواب والذي تضمن بيان حقيقة النظام الحاكم في العراق، وأعلن موقفه الثابت بعدم تأييده مهما كلف الأمر[٥].

وقبل أنْ يُقِدمَ النظامُ على إعدام السيد الصدر أصدر مجلس قيادة الثورة في ٣١ آذار ١٩٨٠م قراراً يقضي بإعدام كل من انتمى أو تعاون أو تعاطف مع حزب الدعوة الإسلامية[٦] أو روَّج لأفكاره، وتسري

---

(١) قدمتْ السلطة للسيد الصدر شروطاً تعجيزية لا يمكن القبول بها من أهمها:
١- اعلان رفض الثورة الإسلامية في إيران.
٢- إصدار فتوى بحرمة الانتماء لجزب الدعوة الإسلامية .
٣- العدول عن فتوى حرمة الانتماء لحزب البعث مضافاً إلى شروطٍ أخرى، للاطلاع عليها ينظر: محمد رضا النعماني، شهيد الأمة وشاهدها، ق٢، ص٢٠٠ -٢٠٢؛ عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص١٦٠.

(٢) حسين بركة الشامي، تاريخ حزب الدعوة الإسلامية، ط٣، دار الإسلام، بغداد، ٢٠١٧م، ص٢٠٥.

(٣) وبهذا الصدد فقد شكل الحجز حافزاً لإثارة الجماهير، فكانت أعمال الاغتيال والتفجيرات والمواجهة المسلحة وكتابة الشعارات على الجدران من الأحداث اليومية وبدت كأنّها حالةً طبيعيةً. ينظر: صلاح مهدي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني، ص٤٣٠.

(٤) محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، ص٢٠١.

(٥) للاطلاع على نص الرسالتين ينظر: فؤاد الحسيني، محمد باقر الصدر مفكراً ومرجعاً وشهيداً، دار الدين القيم، بيروت، ٢٠١٠م، ص٣٧-٤٠.

(٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: العراق (صحيفة)، بغداد، العدد (٣٢٤٠)، ١٠ نيسان، ١٩٨٠م؛ ينظر: الملحق رقم (٩)

أحكام هذا القرار بأثرٍ رجعي[١]، وبعد صدور القرار شهدتْ الساحة العراقية حملةً واسعةً من الاعتقالاتِ في صفوف عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية[٢].

وفي الخامس من نيسان ١٩٨٠م أقدمت الأجهزة الأمنية العراقية على اعتقال السيد محمد باقر الصدر من قبل مدير أمن النجف وبرفقته عدد كبير من قوات الأمن[٣] وأُرسل مباشرةً إلى بغداد، وفي اليوم التالي تم اعتقال أخته آمنة الصدر، وفي غرف التحقيق السرية لمديرية الأمن العامة والقصر الرئاسي لصدام حسين تعرضَ السيد محمد باقر الصدر إلى صنوف التعذيب النفسي والجسدي لإرغامه على المساومة[٤].

وبصدد الموضوع ذكر أمين مكتب صدام (خالدة عبد القادر) بشهادتها حول ذلك فقالت: "**بأنَّ الأخ الأكبر لصدام حسين (برزان التكريتي)[٥] جاء بآمنة الصدر إلى القصر الجمهوري وانهال عليها بالضربِ المبرح والدماء تسيلُ من وجهها ورأسها، ثم أخذوها إلى غرفة السكرتير الأول لصدام حسين، حيث ضُربتْ وعُذبتْ، وقد سمعتها تتلو الآية: (ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا ممسك لها)، ثم دخل عليها صدام وقامتْ بتلاوة آية أخرى ما أثار سخطه بشدةٍ وأخذَ يضربها بنفسه**"[٦]، كما أشرف صدام على تعذيب السيد الصدر، وبعد فشل محاولات المساومة قام رئيس النظام يوم ٩ نيسان ١٩٨٠م بتفريغ رصاصات مسدسه في قلبِ السيد الصدر ورأسه[٧]، ثم أجهز عليه برزان التكريتي وشخص اسمه دحام

---

(١) صحيفة الجهاد، طهران، العدد (٣٠)، ٢٩ اذار ١٩٨٢م.

(٢) يذكر أنَّ الحملة شملت كل من يثبت انتماؤه لحزب الدعوة الإسلامية، ونفذ بهم حكم الإعدام، إذ كانت أغلب الاحكام أصدرتها محاكم استثنائية، كما أنَّ أحكام التنفيذ أصدرها ممثلون عن الحكومة وليس قضاة مختصين، وأغلب قرارات الإعدام صدرت بحق شخصيات دينية بسبب معارضتها لنظام الحكم وتأييدها للثورة الإسلامية في إيران، للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و، ملفات منظمة العفو الدولية، شخصيات دولية، رقم الملفة ٥٥١٤٧، ١١ / ٦ / ١٩٨٠م، ص٣.

(٣) صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، ص٥٤٩.

(٤) على المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٥٣.

(٥) برزان التكريتي: ولد برزان ابراهيم الحسن في تكريت عام ١٩٥٢م، شارك في انقلاب ١٩٦٨م، وأصبح عام ١٩٧٩-١٩٨٣م مديراً للمخابرات، اعتقل بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م ونفذ فيه حكم الاعدام عام ٢٠٠٧م، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٦) صحيفة الجهاد، طهران، العدد (٩٢)، ٢٤ حزيران، ١٩٨٥م.

(٧) للمزيد من التفاصيل ينظر: الملحق رقم (١٠).

أحمد العبد بعددٍ من الطلقات على جسـده[1]، وقيل: إنَّ دحام أحمد ابن خالة صـدام حسـين هو الذي ضرب السيد الصدر الضربة القاتلة[2].

وبعد استشهاد السيد محمد باقر الصدر دخل نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية مرحلةً صعبةً، إذ كثفتْ الحكومة من هجماتها وشددتْ من قبضتها على رجال المعارضة الشيعية لا سيما المرتبطين بالسيد الصدر وانتهى بهم المطاف إلى الإعدام أو الهجرة خارج العراق[3].

يتضح من ذلك أنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية فقدتْ قائداً مميزاً ورمزاً تاريخياً، وكان لشهادته أثرٌ كبيرٌ وواضحٌ، إلّا أنَّ النشاط السياسي الشيعي المعارض استمر من حيث الخط العملي في مواجهة النظام وتصعيد الثورة حتى تحقيق الهدف المنشود، بل أنَّ استشهاد السيد الصدر أعطى حافزاً لأتباعه وأنصاره لتصعيد نشاطهم ومواجهة السلطة الحاكمة رغم قساوتها معهم.

وقد كانت الأجواءُ تزدادُ سوءاً شيئاً فشيئاً، فقد أخذت السلطة تصعد من إجراءاتها القمعية وتضيق مساحاتِ التحرك المعارض[4]، ومن جملة تلك الإجراءات إصدارها قراراً في آيار ١٩٨٠م نصَّ على إسقاطِ الجنسية العراقية عن المواطنين العراقيين من التبعية الإيرانية[5].

كما أنَّ حملاتِ التهجير كانت إجراءً احترازياً للحد من نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية، ومحاولة للقضاء عليها قبل أنْ تستفحل، فضلاً عن تفريغ الحوزة العلمية من علمائها وأساتذتها وطلابها، وإلّا فما معنى قرارات السلطة بتهجير أقرباء أعضاء المعارضة الإسلامية الشيعية وعوائلهم حتى الدرجة الثالثة؟[6].

---

(١) على المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٥٤.

(٢) وبصدد نهاية دحام أحمد العبد، ذكرت أخته يسرى دحام: " **أنَّ أخاها قتله ولده البالغ من العمر عشر سنوات لأنه تزوج على أمه، وما إنْ سمع خالي (خير الله طلفاح) بالحادث وهو يحب دحام لحد الإفراط حتى جن جنونه، وجاء على رأس مجموعة من حمايته إلى زوجة أخي وأطفالها وتمت إبادتهم جميعا**". ينظر: طالب الحسن، حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ط٦، دار الأور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤م، ص٤٥٨؛ علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٦٥.

(٣) مصطفى ناجي الموسوي، الفكر السياسي للشهيد محمد باقر الحكيم، النجف الأشرف، ٢٠٠٨م، ص٦١.

(٤) حسين بركة الشامي، تاريخ حزب الدعوة الإسلامية، ص٢٢٨.

(٥) ينظر: الملحق رقم (١١).

(٦) أصدر مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٨٠م قراره المرقم (٢٨٨٤) القاضي بتهجير المسلمين من العراق للاطلاع على نص البرقية السرية ينظر: المركز الإسلامي للأبحاث السياسية، جرائم صدام، طهران، ١٩٨٣م، ص٢٩. كما أصدر المجلسُ قراراً اخراً سرياً وشخصياً بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٠م قرر بموجبه صرف (٤٠٠٠) دينار للزوج

لقد كان لإعدام السيد الصدر وأخته العلوية آمنة الصدر ردود أفعال على المستوى الداخلي إذ خرجتْ مظاهراتٌ حاشـــدةٌ نددت بتلك الجريمة، قابلتها إجراءات تعســـفية واعتقالات، فضـــلاً عن الإعدامات في صفوف المعارضة الإسلامية الشيعية، كما كانت هناك ردود أفعالٍ خارجيةٍ استنكرت حالة الإعدام، ولعل من أهمها البيان الصادر عن السيد الخميني والذي أعلن فيه استشهاد السيد الصدر واخته آمنة[١].

إنَّ اعدام السـيد الصـدر وقراراتِ التهجير التي اتخذتها السـلطة الحاكمة في العراق كانت لأجل القضـاء على كل أنواع العمل التنظيمي السياسي الشيعي المعارض، بل أنَّها أرادتْ أنْ تمحوَ كل ما يمتّ لتلك الأفكار بصلة عندما أقدمتْ على إصدارِ الأوامر الخاصة بإتلاف مؤلفات السيد محمد باقر الصدر، لأنَّ القضاء على السيد الصدر جسدياً لا يعني القضاء على أفكاره ومبادئه[٢].

ثانياً: اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية و أثرها على نشاط المعارضة.

بعد انتصـــار الثورة الإســـلامية في إيران[٣] وإعلان الجمهورية الإســـلامية فيها، عبَّر بعض المســـؤولين العراقيين عن الارتياح لنجاح تلك الثورة[٤]، وأرســل الرئيس العراقي أحمد حســن البكر في نيســان ١٩٧٩م برقيةً إلى السيد الخميني أعرب فيها عن ارتياحه بإعلان إيران لجمهوريتها الإسلامية، كما ردَّ السيد الخميني ببرقيةٍ عن طريق وسـائل الإعلام، لكنَّ الحكومة العراقية وصـفتها بأنَّها مفعمة بالروح العدائية لا سـيما وأنَّ الأخيرَ صرَّح في وقت لاحق: "**إننا عازمون على أمر إسقاط نظام البعث في العراق**"[٥].

العراقي الذي يطلق زوجته من التبعية الإيرانية إذا كان عسكريا و (٢٥٠٠) دينار إذا كان مدنياً، ثم تُهجَّر الزوجة بعد ذلك، ينظر: حسين بركة الشامي، تاريخ حزب الدعوة، ص١٩.

(١) للاطلاع على نص البيان ينظر: حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، ص٦١٢.

(٢) ينظر: الملحق رقم (١٢).

(٣) سامي البغدادي، الفكر السياسي الثوري للإمام الخميني وأثره على الفكر السياسي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، (د. م)، ٢٠١١م، ص٢٣-٢٤.

(٤) نقولا الفرزلي، الصراع العربي الفارسي، دار العالم العربي، باريس، (د. ت)، ص٣٠.

(٥) جاريث ستانسفيد، العراق والشعب والتاريخ والسياسة، مركز الدراسات الاماراتية، ابو ظبي، ٢٠٠٩م، ص١١٧.

كانتْ المعارضــةُ الإســلامية الشــيعية العراقية على اطّلاعٍ بمشــروع الحرب الذي أعدَّه النظام العراقي بمساعدة بعض الدول الأجنبية[١]، لذلك بادرتْ فصائلُها إلى إبلاغ القيادة الإسلامية الإيرانية بالأمر[٢].

وأمّا المرجعية الدينية في النجف الأشــرف فقد واجهت موقفاً صــعباً بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، فقد وُضِــع الســيد الخوئي تحت الإقامة الجبرية، وأجبرت الســلطة طلبة الحوزة على الالتحاق بالخدمة العسكرية، وتم نفي أربعين الفاً من طلبة الحوزة وغيرهم بدعوى أنَّهم من أُصولٍ إيرانيةٍ، ومع ذلك لم يخضعْ السيد الخوئي للضغوط الحزبية، فلم يوافقْ على إبداءِ رأيه بشأنِ الحرب، وعندما أراد النظامُ العراقي الحصول على تأييدٍ رسمي ضد إيران رفضَ ذلك واحتفظَ باستقلالية الحوزة العملية[٣].

وفي السياق نفسه عملت الحكومة العراقية في عام ١٩٨٠م على إحداث فجوةٍ داخل المؤسسة الدينية لإحداث خلافات بين المرجعية الدينية والمؤســســة الدينية في إيران، في حين تجنبتْ المرجعيةُ الدينية الدخول في منازعاتٍ لا تعود إليها إلّا بالضــرر، وبقي موقفها ثابتاً في عدم إدانةِ الثورة الإســلامية في إيران وزعيمها السيد الخميني، أو إصدار فتوى تتعلق بالقتال بين الطرفين[٤].

---

(١) مما تجدر الإشارة اليه أنَّ كثيراً من الدول دعمت وأيدت النظام العراقي في حربه على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما اندلعت الحرب كانت أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران تتفاعل على أكثر من صعيد منها الإقليمي والدولي، وقد وصف جورج بوش(Jurje Bush) نائب الرئيس الأمريكي الأزمةَ بأنَّها: "**جرح مفتوح بالنسبة لأمريكا**"، في بادئ الأمر حرصت الولايات المتحدة على التظاهر بالحياد، ولكن كان لها دورٌ واضحٌ في إشعال نار الحرب، والدليل قيام الجنرال ديفيد جونز(David Jones) رئيس هيأة الأركان الأمريكية بجولةٍ بدأها يوم ١٩ أيلول ١٩٨٠م قبل ثلاثة أيام من اندلاع الحرب شملت إسبانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والسعودية وعُمان، فهل كانت جولته بريئة أم كانت مدروسة؟، والدليل الآخر اللقاء المفاجئ يوم ٢٩ أيلول ١٩٨٠م بين وزير الخارجية الأمريكي أدموند موسكي (Edmond Moskey) ونظيره العراقي (سعدون حمادي) كشفتْ عن ارتباط النظام العراقي بالولايات المتحدة، للمزيد من التفاصيل، ينظر: المركز الاسلامي للأبحاث السياسية، ٤ سنوات حرب، طهران، ١٩٨٢م، ص٥٣ - ٦٠.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٦٧.

(٣) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينه جابر، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٢٠٣؛ جودت القزويني، إشكالية الفقهاء وبداية الحركة الإسلامية في العراق، مجلة الفكر الحديث، العدد (٢)، دار السلام للدراسات، لندن، حزيران، ١٩٩٢م، ص٢٥٨.

(٤) صلاح الخرسان، محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، ص٥٢١.

وبسبب تلك المواقف عملتْ السلطة العراقية على زيادة الضغط ومضايقة المرجعية الدينية في النجف فصادرتْ أموالها عام ١٩٨٠م ومنها مبلغ (٧٨٠,٠٠٠) ألف دينار عراقي[١]، ثم قامتْ بمحاولةِ اغتيال السيد الخوئي، بتنفيذِ هجومٍ على سيارته بالقنابل اليدوية في بدايةِ عقد الثمانينات وهو في طريقه لأداء صلاة الظهر في جامع الخضراء، لكنَّه لم يُصبْ بأذىً وفشلتْ المحاولة[٢].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ موقف المعارضة الإسلامية الشيعية من مساعي إيقاف الحرب من أكثر المواقف تصلباً، إذ رفضتْ كلَّ أشكالِ الوساطة والصلح، وما جاء في أحد بياناتها: "**إنَّ إيقاف القتال وإنهاء نزف الدم هو أُمنية كل مسلمٍ غيورٍ، لكنْ بشرط أنْ يكون إنهاءً للعدوان وقطعاً لدابر الفتنة**"[٣]، الأمر الذي جعلَ النظامَ العراقي يشدد من إجراءاته، إذ أفادت مجلة (Medal Eastern stedes) البريطانية بأنَّ "**النظام العراقي أعدم خلال الخمسة عشر شهراً المنصرمة (آب ١٩٧٩م - تشرين الأول ١٩٨٠م) خمسة آلاف من عناصر حزب الدعوة الإسلامية ومؤيديها**"[٤]، ونتيجة لتصاعد موجة الإعدامات أصدرتْ منظمة العفو الدولية في ١٢ حزيران ١٩٨٠م بياناً شنتْ فيه حملةً دوليةً لإرغام السلطات العراقية على إيقاف عقوبات الإعدام، كما أنَّها دعت الرأي العام العالمي للتحقيق في ذلك، وذكرتْ مستنكرةً أنَّ القانون العراقي جعل الانتماء إلى أي حزبٍ سياسي غير الحزب الحاكم جريمةً يُعاقَب عليها بالإعدام[٥].

وذكر الدكتور كمال ديب في كتابه (موجز تاريخ العراق): "على الرغم من الظلم الذي تعرض له الشيعة، فإنَّ إيران فشلتْ في تشكيل حالةٍ إسلامية قوية في العراق تتحدى النظام، ولم تقمْ انتفاضةٌ جديةٌ مواليةٌ لها، بل استمرَّ الشيعةُ في ولائهم للعراق وإنْ كانوا معارضين للنظام"[٦].

ويتضح مما سبق أنَّ الحرب العراقية - الإيرانية أثّرت كثيراً على نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية، فقد تعرضتْ إلى مضايقاتٍ كثيرةٍ من قبل السلطة الحاكمة في العراق بسبب رفض مرجعية

---

(3)Joyce Wiley, The Islamic Morment of Iraqi shias, London, 1988, p.57.

(٢) طراد حماد عبد الحسين الأمين، الإمام أبو القاسم الخوئي زعيم الحوزة العلمية، مؤسسة الخوئي، لندن، ٢٠٠٤م، ص٢٤٦.

(٣) صحيفة الجهاد، العدد (٢٢)، ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٢م.

(٤) نقلا عن: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٠٤.

(٥) المركز الإعلامي للأبحاث السياسية، جرائم صدام، عرض وثائقي، (د. م) ، ١٩٨٣م، ص١٩٥-١٩٦.

(٦) كمال ديب، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣م، ص١٧٦.

النجف تأييد النظام العراقي في حربه مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي أدَّى إلى الإيغال في سياسة البطش والتهجير والنفي وإسقاط الجنسية العراقية عن آلافٍ ممن كانوا يُتهمون بأنّهم من أنصار المعارضة الإسلامية الشيعية، ومع ذلك فإنَّ الأخيرة اتخذتْ مظاهرَ جديدةً تمثلت بظهور العديد من التشكيلات والمنظمات والحركات التي تعمل من أجل توجيه الضربات المسلحة للنظام العراقي.

ثالثاً: تأسيس بعض حركات المعارضة الإسلامية الشيعية خارج البلاد.

١- حركة المجاهدين العراقيين ١٩٨٠م.

ترك استشهاد السيد محمد باقر الصدر فراغاً قيادياً كبيراً في ساحة المعارضة الإسلامية الشيعية[١]، وفي ظل ذلك تحركتْ بعضُ الشخصيات من المجاهدين والعلماء والرموز الإسلامية لإيجاد قيادة بديلة[٢].

وبعد أنْ قدَّمتْ سوريا للمعارضة الإسلامية الشيعية كثيراً من الدعم المادي والمعنوي ما لم تقدمه أيَّةُ دولةٍ عربيةٍ أخرى، فقد ذكر السيد عبد العزيز الحكيم[٣] بأنَّ: "**سوريا احتضنت المعارضة الشيعية العراقية لمدة عقدين من الزمن وسهلتْ مواجهتهم للنظام في العراق**"[٤]، ما سهّل أمر تأسيس حركة المجاهدين العراقيين في سوريا على يد مجموعة من السياسيين الإسلاميين العراقيين المهاجرين، وقد صَنَّف بعضُ السياسيين هذه الحركةَ كجناحٍ عسكري لحزب الدعوة الإسلامية؛ لأنَّ بعضَ كوادر حزب الدعوة أسهمتْ في تأسيسها[٥]، مضافاً إلى أنَّ الحركةَ نفسها صرحتْ في أكثر من محفل بأنّها تمثل الجناح

---

(١) حسين بركة الشامي، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢) المجلس الأعلى الإسلامي، حكيمون، نشرة داخلية تصدر عن المجلس الأعلى الإسلامي، العدد (٢) أب ٢٠١١م، ص٢٣.

(٣) عبد العزيز الحكيم: ولد عام ١٩٥٠م في مدينة النجف وهو الأبن الأصغر للسيد محسن الحكيم وعندما بلغ السادسة من العمر توجه إلى دراسة العلوم الحوزوية، وفي عقد العشرينات حضر دروس البحث الخارج عند السيد محمد باقر الصدر والسيد الخوئي هاجر إلى سوريا عام ١٩٨٠م وأسس حركة المجاهدين العراقيين، عاد إلى العراق عام ٢٠٠٣م وتولى رئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بعد استشهاد أخيه السيد محمد باقر الحكيم، كما شغل مناصب عدّة منها عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، وعضواً في مجلس النواب العراقي، توفي عام ٢٠٠٩م بعد اصابته بمرض سرطان الرئة. ينظر: نبيل العلوي، السيد عبد العزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق(١٩٥٠-٢٠٠٩م)، دار التعارف، بيروت، ٢٠١٧م، ص٤٦-٤٩.

(٤) نقلاً عن أسامه شحادة وهيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصر في العالم (التجمعات الشيعية في بلاد الشام)، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٣٠.

(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٢٤.

العسكري لحزب الدعوة[١]، وقد حددتْ أهدافها بمحورين رئيسين هما: الإطاحة بحكم النظام العراقي، والآخر السعي إلى تطبيق الحكم الإسلامي[٢].

وقد اتخذتْ الحركة من السيد عبد العزيز الحكيم رئيساً لمكتبها السياسي وأميناً عاماً لها، ونائبه باقر جبر الزبيدي[٣]، وقد تركز نشاطها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا[٤]، وهي تهدف إلى زعزعة أركان السلطة الحاكمة في العراق من خلال اتباع أسلوب الكفاح المسلح[٥]، كما أنّها تعاونت مع فصائل المعارضة الشيعية الأخرى وشاركت في مؤتمراتها[٦].

لقد اعتمدتْ حركة المجاهدين العراقيين في تهيئة الأفراد وتجنيدهم على الأسلوب العسكري[٧]، وكان رجالها يتدربون على السلاح وكيفية استعمال المتفجرات، وقد أشرف على إعدادهم ضباط سوريون، والتحق بهم عددٌ كبيرٌ من العراقيين الذين هاجروا إلى سوريا مع بدء الحرب العراقية - الإيرانية[٨].

كما أنّها سعت إلى أنْ تكون من أقوى الحركات المسلحة التي عارضت النظام العراقي في بداية عقد الثمانينات وأنشطها، لذلك نفذت عملياتٍ عسكريةً اعتمدتْ فيها على أسلوب التفجير[٩]، وصَدرتْ عنها

---

(١) شمران العجلي، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٢) هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، بغداد، (د. ت)، ص٤٦.

(٣) باقر جبر الزبيدي: ولد عام ١٩٤٦م في محافظة ميسان، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية عام ١٩٦٩م هاجر إلى خارج العراق عام ١٩٨٠م، بعد إعدام (١٢) فرداً من عائلته، انخرط في حركة المجاهدين العراقيين وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحركة عام ١٩٨٠م، وممثلاً للمجلس الأعلى في سوريا ولبنان عام ١٩٨٨م حتى عام ٢٠٠٣م، وفي عام ١٩٩٠م أسس مجلة (نداء الرافدين) التي صدرت في بيروت، وأسهم في اللجنة التحضيرية لمؤتمرات المعارضة العراقية في بيروت، وصلاح الدين، ولندن، عاد إلى العراق عام ٢٠٠٣م، وشغل مناصب حكومية عدة منها وزيراً للداخلية ووزيراً للمالية. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٤) أ . أ اغناتكو، خلفاء بلا خلافة، ترجمة يوسف الجهمان، دار حوران للنشر، سوريا، ١٩٩٧م، ص٦٢.

(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٢٨٦.

(٦) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٤٦.

(٧) هادي حسن عليوي، المصدرالسابق، ص٤٧.

(٨) رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق (الشيعة)، ج١، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٢م، ص٣٠٧.

(٩) صحيفة لواء الصدر، طهران، العدد (١٠٠٥)، ٢٣ تموز ٢٠٠١م.

صحيفة أسبوعية باسم (**لواء الصدر**)[1]، لتنمية العمل المسلح، وكان لهذا النشاط أثرٌ بالغٌ على السلطات الحاكمة في العراق التي أخذت تتحرك بشكلٍ ملحوظٍ لاعتقال معظم الشباب ممن يُشتبه بانتمائهم لتلك الحركة[2]، وعلى الرغم من ذلك استمرت عملياتها المسلحة وأخفق النظام في اعتقال قادتها، فعمد إلى تهديد عائلة السيد الحكيم وعوائل أبناء الحركة بإعدام ذويهم[3].

وبعد أنْ زاد النظام العراقي من قسوته على حركة المجاهدين العراقيين لم تجدْ طريقاً لاستمرار نشاطها السياسي المعارض إلّا بالانضمام إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي ترأسه السيد محمد باقر الحكيم[4]، ثم اختفتْ الحركة ولم يظهرْ لها أثر بعد ذلك، لا سيما بعد عام ١٩٩١م[5].

٢- جماعة العلماء المجاهدين في العراق ١٩٨٠م.

مما لاشك فيه أنَّ المواجهة بين نظام الحكم في العراق والمعارضة الإسلامية الشيعية في بداية عقد الثمانينيات أجبرتْ كوادرَ التيار الإسلامي الشيعي على اللجوء إلى سوريا وإلى الجمهورية الإسلامية في إيران واتخاذهما مركزين لنشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية وأصبحتا نواةً لاستقطاب حالات الإسلام السياسي المعارض، ولعل ما زاد من تلك الهجرة الحرب التي فرضها النظام العراقي على الجمهورية الإسلامية والتي كانت تعيش تحدياتٍ بالغةِ الصعوبة.

وبعد إعدام السيد الصدر أصبح موقع الرمز شاغراً في الحركة الإسلامية الشيعية، لذا بدأ كثيرٌ من الإسلاميين يبحثون عن البدائل لسد هذا الفراغ عن طريق إيجاد تنظيماتٍ حزبيةٍ ثوريةٍ[6]، ومنذ وصول قيادات التيار الإسلامي الشيعي إلى الجمهورية الإسلامية بدأوا بتأسيس كيان سُميَّ بـ(**جماعة العلماء**

---

(١) صحيفة أسبوعية أصدرتها حركة المجاهدين العراقيين في إيران عام ١٩٨٢م، وأصبح الشيخ همام حمودي رئيس تحريرها، وهي سياسية إسلامية اسبوعية، استمرت في الصدور حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م، ينظر: محمد صادق الكرباسي، معجم المقالات الحسينية، ج٣، المركز الحسيني للدراسات، لندن، ٢٠١٣م، ص٤٨ -٥١.

(٢) شمران العجلي، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٣) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٤٥.

(٤) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥) حامد سالم الزيادي، السياسة في العراق بين الواقع والادعاء، دار الجواهري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥م، ص٤٤.

(٦) رعد حسن الحيدري، دور المجلس الإسلامي العراقي في الحياة السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤م، ص٥٦.

المجاهدين في العراق)[1]، ضـمَّ مجموعةً من الشـخصـيات الدينية، منها السـيد محمد تقي المدرسـي[2]، والشيخ محمد مهدي الآصفي، والسيد محمد باقر الحكيم، والشيخ محمد باقر الناصري[3] وغيرهم، ومن أبرز المعالم

العامة لإطروحة جماعة العلماء المجاهدين[4]:

١- تبني خط المرجعية في الساحة السياسية الإسلامية العراقية.

٢- أنْ يكون هذا الكيان مستقلاً في قراره عن التنظيمات الإسلامية الموجودة في الساحة.

٣- أنْ يكون هذا الكيان القناة الوحيدة التي يتم التعامل من خلالها مع الساحة الإسلامية العراقية.

٤- يهدف الكيان كذلك إلى نشر الوعي السياسي بنسبة أكثر وتبصير الجماهير بمخاطر النظام العراقي.

٥- يتولى هذا الكيان الاشـراف على التنظيمات السـياسـية الإسـلامية الشـيعية بهدف إسـقاط النظام العراقي.

ومنذ بدايات تأسـيس الحركة في أواخر عام ١٩٨٠م تم اختيار السـيد محمد باقر الحكيم أميناً عاماً لها، لكنَّ المشـروع لم يسـتمرْ طويلاً بعد حصـول خلافات بين السـيد محمد باقر الحكيم وحزب الدعوة، فبرز تيار داخل الجماعة يدعو إلى انتخاب هيأةٍ إداريةٍ، ولذلك جرتْ الانتخاباتُ في مكتب السـيد محمود

---

(١) محمد باقر الحكيم، جماعة العلماء المجاهدين، الحركة الإسلامية العراقية، بحث وثائقي، طهران، ١٩٨١م، ص٥.

(٢) محمد تقي المدرسي: مرجع ديني ومفكر إسلامي ولد في مدينة كربلاء عام ١٩٤٥م لعائلة دينية معروفة فأبوه آية الله محمد كاظم وجدّه آية الله محمد باقر المدرسي، هاجر إلى الكويت عام ١٩٧١م، ثم انتقل إلى إيران على إثر انتصار الثورة الإسلامية فيها، عاد إلى العراق عام ٢٠٠٣م واستقر في مدينة كربلاء ليتفرغ للبحث العلمي. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٤٢-٥٤٣.

(٣) محمد باقر الناصري: ولد عام ١٩٣١م في مدينة الناصرية انتقل عام ١٩٤٥م إلى مدينة النجف الأشرف لإكمال دراسته الدينية على يد كبار علماء الحوزة أمثال السيد محسن الحكيم والسيد الخوئي والسيد محمد باقر الصدر، أسس جمعية التضامن الإسلامي عام ١٩٦٦م وأصبح وكيلاً للمرجعية الدينية في جنوب العراق، لذلك تعرض للاعتقال أكثر من مرةٍ ما اضطره إلى الهجرة خارج العراق عام ١٩٧٩م ،وأقام في سوريا إلى عام ١٩٨١م ثم غادرها إلى إيران، وانتقل بعدها إلى لندن عام ١٩٩٥م لمواصلة معارضة النظام العراقي، ليعود إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣م. ينظر: فاطمة نعيم دهيرب، الشيخ محمد باقر الناصري ودوره الفكري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١م، ص٧-١٠.

(٤) مثلت جماعة العلماء المجاهدين امتداداً لجماعة العلماء التي تأسست في النجف عام ١٩٦٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد باقر الحكيم، جماعة العلماء المجاهدين، ص٥.

الهاشمي[1] أوائل عام ١٩٨٢م، وحصل الشيخ محمد باقر الناصري على أكثرية الأصوات، وانتهى الخلاف إلى اعتزال السيد الحكيم الجماعة، ووفقاً لتصريحات الشيخ محمد باقر الناصري فإنَّ جماعة العلماء لا يمكن اعتبارها تنظيماً سياسياً إنما هي منبر جمعَ العلماء المجاهدين في الخارج[2]، وضمن سياق أهدافها فقد ناشدتْ الجماعةُ في أكثر من مناسبةٍ السيدَ الخميني وباسم الإسلام إنقاذ العراق من النظام البعثي وإقامة حكم الإسلام العادل باستخدام كل الطرق السياسية والعسكرية الممكنة لمنع ارتكاب الجرائم بحق الشعب العراقي، جاء ذلك من خلال مذكرةٍ رفعتها إلى السيد الخميني[3].

ومن الجدير بالذكر فإنَّ الجماعة بادرتْ إلى القيام بمختلف النشاطات السياسية والإعلامية والتبليغية والعسكرية ومنها تأسيس حرس الثورة الإسلامية في العراق وإعادة إصدار مجلة الأضواء في إيران[4].

٣ - المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[5] ١٩٨٢م

جاء تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢م بعد مباحثاتٍ مكثفةٍ بين الأطراف السياسية الشيعية دامتْ أكثر من ثلاثة أشهر، تم خلالها وضع التقييمات الأساسية للقوى والشخصيات ورسم البنية التنظيمية وأساليب العمل ومخططات التحرك[6].

جاءتْ ولادة المجلس الأعلى بمساعدة عواملَ أخرى أسهمت وسرَّعتْ في تأسيسه أهمها ما ارتبط بمسار الموقف الحربي في جبهات القتال مع العراق عام ١٩٨٢م، فقد شهدتْ الساحةُ تطوراً واضحاً لصالح

---

(١) محمود الهاشمي: ولد عام ١٩٤٨م بمدينة النجف والده علي الهاشمي من طلبة السيد الخوئي، سياسي معتدل نال درجة الاجتهاد من قبل أستاذه محمد باقر الصدر، وكان من مؤسسي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، تولى رئاسته لأربع دورات عقب تأسيسه مطلع الثمانينات، وشغل منصب رئيس السلطة القضائية في إيران ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، توفي في ٢٤ كانون الأول ٢٠١٨م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، المصدر السابق، ص٣٩٧.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٣٤.

(٣) للاطلاع على المذكرة ينظر: صحيفة الجهاد، العدد (٤٥)، ١٩ تموز ١٩٨٢م.

(٤) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٣٦.

(٥) جاء في تعريفه الرسمي: كيان سياسي عراقي إسلامي مستقل يضع نفسه في إطار منفتح على كافة الأحزاب والتنظيمات والشرائح العراقية (الإسلامية خاصة) ويعمل تحت ظل المرجعية الدينية المتصدية للشأن العراقي وشعاره (الحرية، والاستقلال، والعدالة). للمزيد ينظر: المجلس الأعلى الإسلامي، المصدر السابق، ص١٠.

(٦) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٣٧.

القوات الإيرانية وضَـعفَ الجبهة العراقية[١] ما حفَّز القيادة الإسـلامية في إيران على العمل لمسـاعدة تنظيمات المعارضـة الإسـلامية الشـيعية العراقية على أراضـيها، التي انتقلت إليها للعمل من هناك بشـكل علني بعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية[٢].

وقد أعلن السـيد محمد باقر الحكيم في ١٧ تشـرين الثاني ١٩٨٢م خلال مؤتمر صـحفي موسـع عن تأسـيس المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق بقراءة البيان التأسـيسي[٣]، وتمت كتابة وإعداد النظام الداخلي ثم انتُخبت هيأةٌ رئاسـيةٌ، تألفتْ من السـيد محمود الهاشـمي رئيسـاً، والسـيد كاظم الحائري[٤] النائب الأول والسـيد عبد العزيز الحكيم نائباً ثانياً، أما السـيد محمد باقر الحكيم فكان الناطق الرسـمي للمجلس[٥]، والذي أكدَّ على أنَّ الخطاب السياسي يجب أنْ يصبَ في عملية تغيير النظام، وهذا يعتمد على قدرة الشـعب العراقي على المقاومة والتحرك من أجل تحقيق ذلك[٦]، ومن المبادئ التي آمن بها المجلس هو الكفاح المسلح ضد السلطة الحاكمة في العراق[٧]،فضلاً عن الأهداف الأخرى والتي من أبرزها[٨]:

١- تبني منهج الخط الإسلامي الشيعي الأصيل.
٢- توحيد القوى السياسية الإسلامية وتكوين رؤية جهادية إسلامية موحدة.
٣- التخطيط للثورة الإسلامية في العراق وتعبئة الطاقات لأجل إسقاط النظام.
٤- الوقوف بوجه المخططات الإستكبارية المعادية للإسلام والشعب العراقي.
٥- الإيمان بوحدة العراق وشعبه وإقامة علاقات حسن الجوار مع الدول العربية والإسلامية.

---

(١) عادل رؤوف، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (التأسيس، التجربة، الخطاب)، مجلة دراسات عراقية، المركز العراقي للإسلام، العدد (٧، ٨) أيلول ١٩٩٨م، ص٩.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد مهدي الناصري وهو من مواليد الناصرية عام ١٩٥٣، من مؤلفاته حياة الرسول الأعظم من القرآن الكريم، الناصرية، ٢٥ كانون الأول، ٢٠١٨م.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الجهاد، العدد (٦٢)، ٢٢ تشرين الثاني١٩٨٢م.

(٤) كاظم الحائري: مرجع ديني ومفكر إسلامي ولد عام ١٩٣٨م في مدينة كربلاء انتقل مع والده بعد أربع سنوات إلى مدينة النجف في عام ١٩٥٥م بلغ مرحلة البحث الخارج ليدرس على يد السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٦٥م وأصبح من المقربين إليه انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية، غادر العراق عام ١٩٧٩م، انتخب عام ١٩٨١م فقيهاً للدعوة، وفي عام ١٩٨٣م أعلن خروجه من التنظيم، ولايزال مقيماً في مدينة قم. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٧٥.

(٥) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مطبعة جارديناريا، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٤٨.

(٦) نداء الرافدين (صحيفة)، دمشق، العدد (٦٧)، ١٦ تشرين الأول ١٩٩١م.

(٧) عادل رؤوف، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ص١٢.

(٨) محمد باقر الحكيم الأبعاد الدولية للقرار (٩٨٦) النفط مقابل الغذاء وأثرها على العراق، طهران، ١٩٩٦م، ص٣١٢.

أما ما يخص الهيكل التنظيمي للمجلس فتكوّن من[1]:

١- هيأة عامة تألفت من (٢٠٠–٣٠٠) عضواً، مؤلفة من رئيس ونائبين، وتعقد اجتماعاتها كل ستة أشهر بحضور الأكثرية المطلقة، ومن أهم واجباتها وضع التحليلات العامة للمعارضة الإسلامية الشيعية؛ لتمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة وإقرار سياسات المجلس وخطوطه ومراقبة نشاطات لجنة الشورى المركزية.

٢- رئاسة المجلس وهيَ أعلى سلطة تنفيذية تُنتخب من قبل لجنة الشورى المركزية وصلاحياتها تمثيل المجلس في الأمور السياسية الهامة داخل العراق وخارجه، والإشراف على الجهاز التنفيذي ومتابعة قرارات لجنة الشورى المركزية.

٣- الشورى المركزية تمثل الهيأة القيادية ومركز اتخاذ القرار وتتكون من(١٥ -٢٠) عضواً تنتخبهم الهيأة العامة، تُتخذ القراراتِ في الشورى المركزية بالأكثرية المطلقة ومهمتها وضع الخطط والبرامج لتطبيق خطوط العمل العامة، وإرسال الوفود إلى الخارج، وكذلك الإعداد او المصادقة على الأنظمة الداخلية لتشكيلات ووحدات المجلس المختلفة.

وبهذا أصبح المجلس الأعلى المظلة التنظيمية للأحزاب والتنظيمات الإسلامية الشيعية التي كانت تعمل في إيران[2]، وكان شعاره هو (الحرية، الاستقلال، العدالة)[3]، ولأجل تحقيق هذه الأهداف أمر السيد محمد باقر الحكيم المبلغين ورجال الدين بالتجول في المناطق التي استقر فيها العراقيون وحثّهم على التطوع والتدريب لأجل القيام بالأعمال المسلحة ضد النظام العراقي، لذلك أخذت مجموعاتٌ عدة تتدرب على استعمال الأسلحة في منطقة (آباد) جنوب طهران، كما تدربتْ مجموعاتٌ أُخرى من الرجال والنساء على الرمي بالأسلحة الخفيفة في معسكرات خاصة في العاصمة طهران وغيرها من المدن الإيرانية[4].

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ على تأسيس المجلس الأعلى حتى بدأت الانسحابات الرسمية منه ليتحول فيما بعد إلى ما يشبه الحزب الذي يحاول في نظر الأحزاب الأخرى أنْ يبتلعها ويذوّب شخصيتها، ولم يبقَ فيه

---

(١) سلام خسرو جوامير، محمد باقر الحكيم دراسة تاريخية في دوره الفكري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م، ص٢٠٨؛ مقابلة شخصية مع الشيخ محمد مهدي الناصري، الناصرية، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩م.

(٢) داي ياماو، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص٣٠٨.

(٤) حامد البياتي، ربع قرن مع شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم، مؤسسة شهيد المحراب، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٩١.

سوى شخصياتٍ منشقةٍ عن أحزابٍ سياسيةٍ[1]، ولعل من أهم أسباب الانسحابات هو الخلاف حول تفعيل بعض فقرات النظام الداخلي وإلغاء البعض الآخر أو استبدالها، لا سيما نظام مبدأ الانتخابات في تحديد القيادة ورئاسة المجلس، وكان غياب هذا المبدأ لا يتفق مع طبيعة النظام الداخلي، وبعد دوراتٍ عدّة انحصرت رئاسة المجلس بالسيد محمد باقر الحكيم[2].

ويبدو أنَّ هناك جملة من الأسباب تضافرتْ وأدَّتْ إلى انسحاب الأحزاب والتنظيمات الإسلامية من تحت مظلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أبرزها:

١- عدم وجود الرغبة الحقيقية عند كثير من القادة السياسيين للعمل تحت مظلةٍ واحدةٍ تجمع القوى الإسلامية الشيعية المعارضة.

٢- الاختلاف بين الحركات الإسلامية الشيعية في الرؤى والافكار وأساليب العمل، وكيفية التعامل مع طبيعة المرحلة السياسية الحاضرة والمستقبلية، وعلى إثر ذلك بدأت بعض قوى المعارضة تصعِّد من عملياتها المسلحة في بغداد والمدن الأخرى لزعزعة استقرار النظام[3].

وفي ظل تلك الأوضاع التي أحاطتْ بالمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية ارتأى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أنْ يشكل قوةً عسكريةً باسم (فيلق بدر)[4]، وبهذا الصدد لابد من الإشارة إلى جذور تشكيل تلك القوة، إذ بدأت بعد التصفية الدموية للمعارضة الإسلامية الشيعية عام ١٩٨٠م، حين اتخذ المهاجرون العراقيون من إقليم الأهواز في إيران مقراً لهم، وقد سمحتْ الحكومة الإيرانية للمعارضة الإسلامية الشيعية بفتحِ معسكرٍ لها سمي بـ (**معسكر الشهيد الصدر**)، وشَكلتْ لجنةً قياديةً في المعسكر لإدارة العمل المسلح تألفتْ

---

(١) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص٣١٢.

(٢) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، ص٣١٣.

(٣) بعد انبثاق المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، اتخذت الحركة الإسلامية في جهادها ضد النظام البعثي طابعاً أكثر وضوحاً على الصعيدين العسكري والسياسي. للمزيد من التفاصيل ينظر: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، السيد محمد باقر الحكيم، مناهج ورؤى، النجف الأشرف، ٢٠٠٤م، ص٣٨.

(٤) لواء الصدر (صحيفة)، العدد (١٠٢٦)، ٢٦ كانون الأول ٢٠٠١م.

من السيد عبد الرحيم الشوكي[١]، والدكتور ابراهيم الجعفري[٢]، والسيد حسين الشامي[٣] وغيرهم، وهؤلاء أصبحوا نواةً لفيلق بدر، وبعد تخرج ثلاث دوراتٍ من المعسكر شكلوا الفوج الأول باسم (**قوات الشهيد الصدر**)[٤]، وكانت تلك القوة قليلةً في بدايات التشكيل، إلّا أنّها أخذتْ تتوسعُ بعد التحاق الجنودِ العراقيين الهاربين من الجيشِ العراقي وبعضهم كانوا لاجئين، وتطورتْ الأوضاعُ بإشراك أسرى الحرب العراقية – الإيرانية في العمل المسلح ضد النظام العراقي[٥].

وفي مجال تحديد عدد قوات فيلق بدر[٦]، لا توجد إحصائياتٌ دقيقةٌ في ذلك الشأن، ولعل الأمرَ راجعٌ لدواعٍ أمنيةٍ أو لأنَّ كثيراً من كوادره كانت على شكل قوات احتياطية يستدعونها وقت الحاجة وفق المتطلبات القتالية والإجراءات التعبوية[٧].

وأمَّا من جهة القيادة فقد كان السيد محمد باقر الحكيم مشرفاً عاماً على قواته المسلحة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ المجلس الأعلى ذكر في بياناته بأنَّ: "**فيلق بدر ليس بديلاً للجيش العراقي بل يسعى للتعاون**

---

(١) عبد الرحيم الشوكي: ناشط وكاتب إسلامي ولد في مدينة الناصرية عام ١٩٥٣م،انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٧٤م، وحكم عليه بالسجن المؤبد عام ١٩٨٠م، لذلك هرب خارج العراق وأصبح مسؤول الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق في المهجر، ومسؤول المكتب التنظيمي للمجاهدين العراقيين في إيران، عاد إلى العراق عام ٢٠٠٣م، توفي عام ٢٠١٤م إثر إصابته بنوبة قلبية. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٢) إبراهيم الجعفري: ولد في مدينة كربلاء عام ١٩٥٠م حصل على شهادة البكالوريوس في الطب من جامعة الموصل عام ١٩٧٤م، أصبح في عام ١٩٨٠م مسؤولاً عن الخط العسكري لحزب الدعوة الإسلامية، حاولت السلطات اعتقاله لذلك هاجر إلى سوريا وبعدها إلى إيران واستقر فيها إلى عام ١٩٩١م، ثمّ سافر إلى لندن عام١٩٩١م، أصبح عام ٢٠٠١م الناطق الرسمي لحزب الدعوة الإسلامية، وبعد عام ٢٠٠٣م عاد إلى العراق ليشغل مناصب عدة أبرزها نائب رئيس الجمهورية ثم رئيساً للوزراء عام ٢٠٠٥م ووزيراً للخارجية عام ٢٠١٥م، وقد انشق عن حزب الدعوة ليؤسس كتلةً باسم (تيار الإصلاح الوطني). المصدر نفسه، ص٢٧٠.

(٣) حسين الشامي: ولد في مدينة الديوانية عام ١٩٥٣م، التحق بجامعة النجف ودرس فيها اللغة العربية والفقه والأصول في عام ١٩٧٨م تصدى للعمل الجهادي المعارض وبعدها غادر العراق عام ١٩٨٠م متوجهاً إلى إيران ليعود بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م وأصبح مستشاراً في مجلس الاعمار ثم رئيساً لديوان الوقف الشيعي، ويعمل حالياً رئيساً لمجلس ادارة جامعة الإمام الصادق (عليه السلام)، له مؤلفات عديدة منها ثقافة التنمية البشرية، والشباب في سير التكامل وغيرها . ينظر: حسين بركة الشامي، تاريخ حزب الدعوة الإسلامية، ص١.

(٤) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة الشيعية في العراق، دمشق، ٢٠٠٢م، ص٢٥٢- ٢٥٤.

(٥) محمد هادي الأسدي، آية الله المجاهد محمد باقر الحكيم، دار المتنبي، بغداد، (د. ت)، ص٩٩.

(٦) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص٢٥٥.

(٧) مقابلة شخصية مع أبي محمد الناصري، وهو من مواليد ١٩٥٧م، حصل على شهادة الإعدادية عام ١٩٧٨م، الناصرية، ٦ تشرين الثاني، ٢٠١٨م.

معه ومع العشائر العراقية لإيجاد قوةٍ تدافعُ عن الشعب ومقدراته، ولا يريد أن ينازل الجيش العراقي بل يقاتل نظام البعث دون غيره، ويعمل على تنظيم حركة الأمة بهذا الاتجاه"[1] .

يتضحُ مما سبق أنَّ نشاطَ المعارضة الإسلامية الشيعية شكَّلَ تطوراً ملحوظاً لا سيما في الجوانبِ العسكريةِ ولعل ذلك راجعٌ للأسباب الآتية:

١- وجدتْ المعارضة الإسلامية الشيعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية البيئةَ والمناخَ المناسبين لبناءِ الخط العسكري وتنظيمه.

٢- حصول المعارضة الإسلامية الشيعية على الدعم المادي والمعنوي من الحكومة الايرانية، الأمر الذي مكَّنها من تشكيل المجاميع المسلحة النظامية.

٣- قناعة جميع قادة فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية من أنَّ نظام البعث في العراق لا يمكن الإطاحة به إلّا من خلال العمل العسكري.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ الناطق الرسمي باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية السيد محمد باقر الحكيم بيَّن في ١١ شباط ١٩٨٣م أثناء احتفال أقيم في مدينة طهران، بأنَّ تشكيل المجلس يعد تحركاً كبيراً على النظام العراقي والاستكبار العالمي واستمراراً للخطِ النضالي الذي سارَ عليه العلماءُ الرساليون في العراق، وأشار إلى أنَّ المجلس هو المحور السياسي التنفيذي في تلك المرحلة، ودعا إلى التعبئة العامة لمكافحة النظام العراقي والإفادة من تجارب الثورة الإسلامية في إيران لإسقاطه وتشكيلِ حكومةٍ إسلاميةٍ[2].

وبصدد دعم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أصدرتْ حركة المجاهدين العراقيين بياناً أعلنتْ فيه تأييدها الكامل له، واستعداد عناصرها لتطبيق الأوامر التي يصدرها المجلس، وهم بانتظار التبليغات للتوجه إلى جبهات القتال، كما أنّها دعت في بيانها الأخوة المسلمين العراقيين كافةً إلى الانخراط في تنظيماته؛ لكونه الممثل الشرعي والقانوني للشعب العراقي من أجل القضاء على نظام الحكم[3].

---

(١) نقلاً عن عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص٢٥٦.

(٢) و .أ .ع، احتفال طهران في ذكرى السيدة زينب ١٩ شباط ١٩٨٣م، ص٤.

(٣) د. ك. و، أحزاب تكتلات المعارضة في العراق، رقم الملفة ٢٢٦ / ٧٤، وثيقة رقم (٥).

وفي إطار العمل السياسي الإسلامي الشيعي المعارض أقام المجلس الأعلى للثورة الإسلامية مؤتمراً عاماً للمعارضة العراقية[1] في ١٧ كانون الأول ١٩٨٣ م تحت اسم (**مؤتمر جرائم صدام**)، وقد حضرته وفودٌ مثَّلت (أربعاً وثلاثين) دولة، واستمر أسبوعاً كاملاً[2].

وصرَّح الناطق الرسمي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في حديثٍ لصحيفة الجهاد، بأنَّ المؤتمر بحث ثلاث قضايا رئيسية وهي: جرائم صدام حسين بحق الإنسان العراقي، والعلم والعلماء، والدين[3].

وفي السياق نفسه استمع المؤتمرون في الأيام الثلاثة الأولى إلى بياناتٍ تحدثتْ عن جرائم صدام بشكلٍ موجزٍ، كما أسهمت بعضُ الوفود والشخصيات الأجنبية في كشف بعض جرائمه الأخرى، وتم عرض بعض الوثائق والصور التي تتحدث عن تلك الجرائم[4].

وفي ختام المؤتمر صدر بيانٌ، تضمن خمس عشرة نقطة أهمها: أنَّ جرائم النظام العراقي لم تكنْ محصورةً في جانب واحد، بل شملتْ العلم والدين والإنسان، كما أنَّ بقاء حزب البعث في الحكم يعد خطراً جديّاً على الإسلام وعلى الشعب العراقي، وأشار البيان كذلك إلى الإعلان عن افتتاح مكتب دائم لمتابعة جرائم النظام العراقي آنذاك وبحثها[5].

ويتضح مما سبق أنَّ تلك التنظيمات التي تأسست خارج العراق من قبل رجال المعارضة الإسلامية الشيعية، أخذت تعد العدةَ وتضعُ الأفكارَ والمخططاتِ من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الجماهير وضمهم إليها، فضلاً عن محاولتها إيصال صوتها إلى العالم لتحصل على الدعم المادي والمعنوي لأجل التخلص من ذلك النظام ومحاولة التعريف بجرائمه ضد المعارضين له، وكان لتلك الجهود والنشاطات أثرٌ طيبٌ في تصاعد نشاط حركة المعارضة الإسلامية الشيعية وانتقالها إلى الأسلوب المسلح بعد تلقيها التدريب في المعسكرات التي أُنشأت لها لا سيما في إيران.

---

(3) F.O. /8/5708/Iraqi opposition holds conferece in Tehran to discuss Saddam Husseins sanctions .NBR 293/1 December 1983.

(٢) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع، ص٢٨٥.

(٣) صحيفة الجهاد، العدد(١١٦)، ١٩ كانون الأول، ١٩٨٣م.

(٤) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع، ص٢٥٨ ـ٢٥٩.

(٥) للاطلاع على نص البيان الختامي ينظر: صحيفة الجهاد، العدد (١١٧)، ٢٦ كانون الأول، ١٩٨٣م.

المبحث الثاني
النشاط العسكري المسلح (١٩٨٠ – ١٩٨٨م)

لم يكنْ نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية مقتصراً على النشاط السلمي التبليغي، أو التوعية والترويج للأفكار المناهضة لسلطة البعث في العراق، بل أنَّه استخدم الأسلوب العسكري المسلح من خلال القيام ببعض العمليات التي استهدفت المؤسسات والدوائر الأمنية، مضافاً إلى بعض المسؤولين في السلطة الحاكمة آنذاك.

أولاً: عملية الجامعة المستنصرية.

أعلن النظام العراقي في الأول من نيسان ١٩٨٠م نجاة طارق عزيز[١] نائب رئيس الوزراء من محاولةِ اغتيالٍ أدَّت إلى إصابته بجروح، أثناء حضوره الندوة الاقتصادية التي نظمها الاتحاد الوطني لطلبة العراق في الجامعة المستنصرية[٢].

وقد تبنتْ عناصرُ المعارضة الإسلامية الشيعية تلك العملية بعد أنْ أعدَّت كلَّ مستلزمات نجاحها[٣] وأطلق عليها اسم الصحابي (**عماربن ياسر**)، وقد نفذها أحد أعضائها يدعى: (**سمير نورعلي**)[٤].

---

(١) طارق عزيز: ولد عام ١٩٣٦م في الموصل لعائلة مسيحية ، حصل على البكالوريوس من كلية الإعلام جامعة بغداد عام ١٩٥٨م، ترأس جريدة الجمهورية، هرب إلى سوريا بعد انقلاب عبد السلام عارف ١٩٦٣م، ثم عاد إلى العراق بعد سيطرة البعث على السلطة عام ١٩٦٨م، تولى في عام ١٩٧٤م منصب نائب رئيس مكتب الثقافة والإعلام، وفي العام نفسه عُين وزيراً للإعلام ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٧٩م، ثم وزيراً للخارجية (١٩٨٢-١٩٩١م)، وبعدها نائباً لرئيس الوزراء (١٩٩١-٢٠٠٣م)، اعتقل بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م، وأودع السجن في مدينة الناصرية حتى وفاته عام ٢٠١٥م إثر إصابته بذبحةٍ صدريةٍ، ونقل جثمانه إلى الأردن ودفن في مقبرة مأدبا في العاصمة عمان. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٥٤.

(٢) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني، ص٤٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٤٦.

(٤) سمير نور علي: ولد في بغداد عام ١٩٥٨م ، درس في كلية العلوم – قسم الفيزياء انتمى إلى صفوف منظمة العمل الإسلامي منذ عام ١٩٧٩م، إذ كان طالباً نشطاً يمارس العمل التنظيمي والإسلامي والثقافي في أوساط طلاب الجامعة المستنصرية، قتلته السلطات العراقية عام ١٩٨٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: العمل الإسلامي(صحيفة)، طهران، العدد (٤٤)، ١٢حزيران، ١٩٨٣م.

وكان المخططون للعملية يستهدفون رأسَ النظام (صدام حسين)، لكنَّه أناب عنه طارق عزيز، وبهذا الصدد ذكر الأخير: "**في الأول من نيسان ١٩٨٠م كنتُ نائباً لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن القطاع الثقافي، وأوكلني الرئيس صدام حسين أن أنوب عنه لإلقاء كلمةٍ في افتتاح الندوة، ولمَّا وصلنا إلى مدخل الجامعة سمعنا صوتَ قنبلةٍ يدويةٍ، فدفعني أحدُ أفراد حمايتي بقوةٍ، بعدها انفجرت القنبلة الثانية، والثالثة، وأصبتُ بظهري بكثيرٍ من الشظايا**"[١].

وفي السياق نفسه ذكرت صحيفة (الثورة) العراقية: "**أنَّ مجرماً من أصلٍ إيراني يدعى (سمير ميرعلي غلام) قذف قنبلة يدوية على تجمع طلابي في الجامعة المستنصرية حضره الرفيق طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة، نائب رئيس الوزراء في ١ نيسان ١٩٨٠م وقد أدى الحادث إلى إصابة عدد من الطلاب والطالبات بجروح أكثرها طفيفة، وكذلك أصيب الرفيق طارق عزيز بجروح خفيفة، وغادر المستشفى بعد تضميدها وقد لقى المجرم حتفه في الحال من قبل رجال الأمن**"[٢].

وبناءً على ذلك اتهمت الحكومةُ العراقية عِبر صحيفة الثورة الناطقة بلسانها، الجمهوريةَ الإسلامية في إيران وادّعتْ أنَّها كانت وراء الحادث وأنَّ منفذها كان إيرانياً[٣].

يتضح من ذلك بأنَّ السلطة الحاكمة في العراق كانت ترى تبعية التنظيمات والحركات الإسلامية لا سيما الشيعية منها لإيران، وبالتالي فإنَّ الأخيرة في حالة حربٍ إعلاميةٍ معها وتحاول أنْ تعمل على إخلال الأمن وتغيير النظام في العراق. وفي اليوم التالي زار الرئيس صدام حسين الجامعة وتوعد بالانتقام ممن تسول لهم أنفسهم المساس بقيادات حزب البعث، ولم تكتفِ السلطةُ بإعدام منفذ العلمية بل نفذتْ حكمَ الإعدام بعائلته أيضاً[٤]، وعلى الرغم من الاتهامات التي وجهتْ إلى منفذ العملية بكونه ينتمي إلى التيار الديني، لكنَّ الكاتب رشيد الخيون ذكر في كتابه (مائة عام من الإسلام السياسي في العراق) خلاف ذلك قائلاً: "**كان منفذ عملية الجامعة المستنصرية شاباً عراقياً من الكرد الفيليين، حدثني ابن خالته وهو من الكرد الفيليين أيضا بلقاءٍ جمعني معه في لندن أنّه لمَّا جرى تفتيش داره وجدوا لديه كتاب**

---

(١) كرار عبد الحسين الخفاجي، الحركات الإسلامية الشيعية في العراق (١٩٥٨ -١٩٨٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٨م، ص١٩٦.

(٢) الثورة (صحيفة)، بغداد، العدد (٣٦٠١)، ٢ نيسان ١٩٨٠م.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٠٢)، ٣ نيسان ١٩٨٠م.

(٤) كما ورد في برقية أمن القناة المرقمة (١٠٤٩٣)، في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٧م.

(الماركسية وحرب العصابات) وعرضوا كتباً ماركسيةً أخرى في صحيفة الجمهورية العراقية، ويرى قريبه الذي رفض الكشف عن اسمه أنّه لم يكن من القوى الدينية، ولم يكن متديناً"[١].

وهنا يمكن لنا أنْ نتساءل هل أنَّ الانتماء إلى الأحزاب والتنظيمات وتحديداً الإسلامية منها يجب أنْ يكون مشروطاً بالتدين؟ بالتأكيد لا توجد مثل هكذا شروط لغرض الانضمام إلى تلك الحركات وإنَّما كان الهاجس والهدف الأساس هو معارضة النظام العراقي القائم، الأمر الذي دعا بعض الشباب المثقف غير المتدين إلى الانخراط في صفوف تلك الحركات بل والقيام بعمليات استهدفت النظام.

وفي اليوم التالي من العملية وخلال تشييع جثمان الطالبين من قبل زملائهم، وبينما كان المشيعون يجتازون الشارع أُلقيت عليهم قنبلةً أسفرت عن إصابة عدد منهم بجروح بسيطة ومقتل أحد الطلبة[٢].

ويبدو أنَّ سلطات بغداد اعتبرت حادث المستنصرية مثالاً للأعمال الإيرانية المتكررة داخل العراق، فقد ذكر رئيس النظام في حديثٍ له مع جمعٍ من أبناء محافظة القادسية في ٤ حزيران ١٩٨٣م قائلا: "**في واحد نيسان ١٩٨٠م قبل الحرب ضرب عملاء إيران طلاب الجامعة المستنصرية وبعدها جرى تشييع الشهداء من قبل زملائهم الطلبة وجماهير الشعب وفي أثناء التشييع ألقيت القنابل اليدوية وفتحت النار على المشيعين**"[٣].

وبعد أيامٍ قليلةٍ أعلنت منظمةُ العمل الإسلامي مسؤوليتها عن العملية من خلال بيان نشر في بعض الصحف ووسائل الإعلام[٤].

وفي السياق نفسه ذكر الباحث أحمد الكاتب بأنَّ التفجيرَ الذي طال الجامعة المستنصرية تبنته منظمة العمل الإسلامي[٥]، لكنْ ما يخص الهجوم على موكب الجنائز في اليوم الآخر سمعنا أنَّه كان مدبّراً من قبل أجهزة الأمن العراقية[٦].

---

(١) نقلاً عن رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق (الشيعة)، ص٢٧٩-٢٣٠.
(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٠٦)، ٦ نيسان ١٩٨٠م.
(٣) صحيفة الثورة، العدد (٤٧٥٩)، ٥ حزيران ١٩٨٣م.
(٤) للاطلاع على ما جاء في البيان ينظر: الملحق رقم (١٣).
(٥) يذكر أنَّ القوى الإسلامية أخذتْ تتنافس فيما بينها للإعلان عن مسؤوليتها في التفجيرات ضد النظام. نقلاً عن: رشيد الخيون ١٠٠ عام من الاسلام السياسي في العراق، ص٢٧٩.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

ثانياً: عملية جيزان الجول[1]

شـهدتْ محافظة ديالى منذ أحداث حزيران ١٩٧٩م حملاتٍ متتاليةً من الاعتقالات والمداهمات للأحياء السكنية والقرى، ما أدّى إلى لجوءِ الشباب إلى البساتين والمناطق النائية للاحتماء من بطش السلطة التي واصلت ملاحقة تلك المجاميع ما أسفر عن حدوث صدامات مسلحة بين الجانبين[2] على إثر اعتقال السيد محمد باقر الصدر في ٤ نيسان ١٩٨٠م، وفي الوقت الذي كان البعثيون يقيمون زينتهم بمناسبة أعياد السابع من نيسان[3]، خرجت مظاهرةٌ مسلحةٌ في قرية جيزان الجول، وقام المتظاهرون بإحراق اللافتات والشعارات التي رفعها عناصر الحزب في القرية بتلك المناسبة[4].

ويتضح من خلال تلك العملية أنَّ أبناء القرية تحدّوا السلطة تحدّياً لا يتحمله البعثيون، لذلك داهمتها قوةٌ كبيرةٌ من رجال الأمن والحزب واعتقلتْ عدداً من الشباب وعدداً آخر من الشيوخ والأطفال وأُعدم كثيرٌ منهم بتهمة الانضمام إلى حزب الدعوة الإسلامية[5]، واختفى أكثر المتظاهرين عن وجه السلطة وانتشروا في البساتين المحيطة بالقرية، إلّا أنَّ الأجهزة الأمنية ظلت تتحيَّنُ الفرصَ لاعتقالهم، ولمَّا كان عدد المعارضين في ازديادٍ قامتْ بتطويق القرية بأعدادٍ كبيرةٍ من رجال الأمن والجيش الشعبي يتراوح عددهم بين(١٥٠٠ – ٢٥٠٠) عنصراً، وحصلتْ معركةٌ بين الطرفين استمرت ثمان ساعات قُتل فيها من رجال الأمن (١٢) عنصراً واستشهد أربعة من أبناء القرية[6].

وعلى إثر تلك الأحداث التقى عددٌ من العسكريين الذين تربطهم علاقات الصداقة والجوار وقرروا القيام بمحاولة انقلاب على السلطة، وهم الملازم الأول محمد حسين النعمة، ونائب ضابط طلال علي

---

(١) جيزان الجول: قرية من قرى مدينة الخالص التابعة لمحافظة ديالى تبعد عن بغداد ٦٥ كيلومتر، تقع على ساحل نهر دجلة وهي قرية زراعية أكثر زراعتها الحمضيات، يبلغ تعداد سكانها آنذاك خمسة آلاف نسمة غالبتيهم متدينون، وكثير منهم منظَّمون في حزب الدعوة الإسلامية. عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٥.

(٣) مما تجدر الإشارة إليه أنَّ أعضاء حزب البعث يحتفلون يوم ٧ نيسان من كل عام بذكرى تأسيس الحزب، الباحث.

(٤) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الثالث، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٣٧٩.

(٥) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، الكتاب الثالث، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٦) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص١٩٦.

أحمد، ونائب ضابط استخبارات صالح مهدي علوان، وكان يحضر اجتماعات المجموعة السيد علي الحسيني وهو رجل دين في المنطقة، وانضمَّ إليهم عددٌ كبيرٌ من الضباط ومختلف الرتب والصنوف، وجرى الاتصال بين قادة المحاولة الانقلابية[1] وحزب الدعوة الإسلامية عن طريق الحاج مهدي عبد مهدي الذي تربطه علاقات صداقة مع كثيرٍ من العسكريين المشاركين في محاولة الانقلاب، وقد طلبتْ منه قيادةُ المجموعة إبلاغ حزب الدعوة بأسماء المشاركين واستعدادهم للتضحية بآخر قطرةٍ من دمائهم في سبيل تحقيق أهداف المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية[2].

ولذلك قرر حزب الدعوة الإسلامية إشراك خطوطه العسكرية في القوى الجوية والبحرية العراقية، وتقرر أنْ تُنفذ العملية خلال شهر آب ١٩٨١م، ويكون موعدُ انعقاد اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية برئاسة صدام حسين ساعةَ الصفر للبدء بالزحف على بغداد انطلاقاً من قرية جيزان الجول، لاعتقال أركان النظام، ثم السيطرة على مقاليد الأمور[3]، ولكنْ قبل أنْ تحين ساعة الصفر بأيامٍ قلائل حدث خللٌ يتعلق بتسريب معلومات المحاولة إلى السلطة عن طريق بعض المندسين، ما أدّى إلى فشل العملية[4]، ومن جراء ذلك قامتْ السلطةُ بتطويق منطقة جيزان الجول والسعدية بأكثر من عشرين ألف عنصرٍ أمني و(١٢) طائرة مروحية، وثلاث طائرات مقاتلة، وأربعة زوارق حربية، وبدأ اقتحام القرية صباح يوم ١٣ آب ١٩٨١م، إذ قاموا بتفتيش البساتين والبيوت، فضلاً عن قصف الطائرات للمنطقة وتوابعها، ولكنّهم لم يعثروا على عناصر المعارضة لذلك قاموا بإحراق بيوتهم واعتقلوا عوائلهم وأقرباءَهم[5].

وفي سياق الموضوع ذكر الكاتب غسان تشربل في حديثٍ له مع نزار الخزرجي[6] بالقول: "**هناك أسبابٌ كثيرة كشفتْ معظمَ الخطط قبل تنفيذها، أولها نظام المراقبة الأمنية على الوحدات العسكرية،**

---

(١) عدَّها الباحث علي المؤمن أكبر وأهم محاولة انقلابية قامت بها الحركة الإسلامية على الإطلاق. ينظر: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٤٩.

(٢) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية، ص٣٣٣.

(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٤٩.

(٤) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية، ص٣٣٣.

(٥) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص١٩٨- ١٩٩.

(٦) نزار الخزرجي: ولد في مدينة الموصل عام ١٩٣٨م والده النقيب عبد الكريم فيصل الخزرجي، تخرج من الكلية العسكرية بصفة ضابط درع عام ١٩٥٨م، ثمَّ التحق بكلية الأركان وتخرج منها عام ١٩٦٨م، شارك في حرب ١٩٧٣م على جبهة الجولان، وفي عام ١٩٧٧م شغل منصب آمر لواء المشاة الخامس، ثم قائداً للفرقة السابعة ، وشارك في الحرب

والنظام العراقي يعطي الأولوية لأمنه، وبهذا المعنى هناك اختراقات كثيرة تفتح باب الوشايات والإيقاع بمن عارض النظام، والثاني حماسة الضباط العراقيين وعدم تنبه بعضهم إلى ضرورة كتمان السر أبان مدة التحضير، والثالث هو أنَّ النظام لا يضرب المشتبه بهم فقط بل يبادر إلى ضرب العناصر التي عدَّها غيرَ صديقةٍ، الأمر الذي يمنع التقاء القوى"[1].

ونتيجة لتلك المجزرة أرسل حزب الدعوة برقيةً إلى ملوك الدول العربية ورؤسائها، في ٢٨ آب ١٩٨١م، طالبَ فيها استنكار وحشية النظام العراقي[2]، كما طالبَ في الوقت نفسه إرسال ممثلين عنهم لزيارة القرية ومشاهدة المأساة[3].

ثالثاً: عملية الدجيل[4]

تنامى الوعي السياسي الإسلامي في مدينة الدجيل منذ مطلع ستينات القرن العشرين، لوجود تنظيم حزب الدعوة الإسلامية فيها بشكل واضح، وبعد شهادة السيد الصدر بدأت عناصر الدعوة بجمع السلاح والتدرب عليه بأمل القضاء على رأس النظام الحاكم، وبما أنَّ بساتين المنطقة كانت كثيفةً فقد أصبحت مأوىً وملجأً للمعارضين الذين يلاحقهم النظام[5]، وفي تلك البساتين والأحراش استقرت أربعُ مجموعات

العراقية الإيرانية، وفي عام ١٩٨٣م نقل إلى منصب أمين سر عام وزارة الدفاع، ثم قائداً للفيلق الأول، وفي عام ١٩٨٦م تم نقله إلى منصب معاون رئيس أركان العمليات، ثم قائداً للفيلق الأول مرة أخرى، ثم شغل منصب رئيس أركان الجيش عام ١٩٨٧م، ولغاية عام ١٩٩٠م وبعدها نقل إلى منصب مستشار في رئاسة الجمهورية عقب الغزو العراقي للكويت وغادر العراق عام ١٩٩٥م وعاش في الدنمارك، وقد أجرى الخزرجي اتصالات مع عدد من الضباط العراقيين للانقلاب على النظام العراقي أبان غزو العراق عام ٢٠٠٣م، وجهت إليه تهمة ارتكاب جرائم حرب عام ٢٠٠٢م لذلك اختفى في الدنمارك ولم يظهر في العراق علناً لا أثناء الحرب ولا بعدها. للمزيد من التفاصيل ينظر: غسان تشربل، العراق من حرب إلى حرب صدام مرَّ من هنا، رياض الريس للنشر، بيروت، ٢٠١٠م، ص١٧٥ -١٧٦.

(1) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(2) للاطلاع على رسائل حزب الدعوة الإسلامية إلى الملوك والرؤساء ينظر: حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الثالث، ص٤٢٥.

(3) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص١٩٩.

(4) الدجيل: مدينة عراقية تقع على بعد ٦٠ كيلو متر شمال العاصمة بغداد، عدد سكانها مائة ألف نسمة يعيشون على مساحة أرضها البالغة (١٢٨٦) كم٢، أغلب سكانها من المكون الشيعي، سميت بهذا الاسم نسبة إلى نهر الدجيل الذي يمتد من شمال مدينة بلد وحتى جنوبها ليصل إلى مدينة الدجيل الحالية، تحيط بها آلاف البساتين التي تنتج الحمضيات بكافة أنواعها مضافاً إلى أشجار النخيل، وهي معروفة تاريخيا بتدين أهلها وفيها رفاة البطل الثائر إبراهيم بن مالك الأشتر، كما أنّها أنجبت الشيخ المفيد. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد العباسي، المصدر نفسه، ص١٥١ -١٥٢.

(5) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الثالث، ص٣٨٨- ٣٨٩.

مسـلحةٍ لها ارتباط بأحد الخطوط الجهادية لحزب الدعوة الإسـلامية، وقد علمت تلك المجموعات في السابع من تموز ١٩٨٢م نبأ زيارة صدام حسين إلى مدينة الدجيل عن طريق أعضاء الارتباط المتواجدين فيها وكان ذلك قبل نصف ساعة من وصوله إليها[١].

لذلك وضعت مجموعتان وبشكل سريع خطة لتنفيذ عملية اغتيال رئيس النظام العراقي، وعند مرور موكب السيارات في شارع المدينة بدأتْ المجموعة الأولى بتسديد ضرباتها وأطلقت العيارات النارية من بنادقها على سيارة صدام حسين في تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً، ما أسفر عن مقتل عدد من حرسه الخاص، أما سيارته الخاصة فلم

تتأثر بتلك الضربات؛ لكونها مصفحة صُنعت ضد الرصاص، ولو قُدِّر للمجموعة الثانية الوصول بالوقت المناسب لنجحتْ تلك العملية، لكنَّها وصلتْ متأخرةً بعشر دقائق واستطاعت أنْ تقتل عشرةً من حرسه. وفي داخل البساتين حدثتْ معركة حامية بين الطرفين جعلتْ المدينةَ كلها ساحةً للقتال، ما أدّى إلى مقتل العديد من أفراد السلطة التي شعرتْ أنَّها خسرتْ تلك المواجهة[٢]، فاستنجدت باللواء العاشر من الجيش الشعبي، وكان تحت إشراف برزان التكريتي، إذ بدأتْ معركة اليوم التالي وقد نتج عنها تدمير البلدة واعتقال المئات من سكانها ونقلوا إلى أماكنٍ أخرى، وطاردوا قادة المعارضة وعناصرها في كل مكان[٣].

كما تعرضت المدينة لقصفٍ بالطائرات بصورة عشوائية، فضلاً عن قيام أجهزة الأمن بحملة اعتقالاتٍ واسعةٍ في صفوف أبنائها طالتْ ما يقارب ألفي مواطن[٤]، وعلى الرغم من فشل محاولة الاغتيال، إلّا أنَّها أحدثتْ صدمةً عنيفةً للنظام وضربةً لرأسه، إذ لم يجرؤ بعدها على الخروج إلى الناس، إلّا بعد اتخاذ احتياطاتٍ وتدابيرَ كفيلةٍ بسلامته[٥].

---

(١) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٥١.
(٢) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الثالث، ص٣٩١ -٣٩٣.
(٣) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥م، ص٣٦٨.
(٤) صحيفة الجهاد، العدد (٤٦)، ٢٦ تموز ١٩٨٢م.
(٥) كمال ديب، المصدر السابق، ص١٧٧.

ثمَّ أصبحتْ مدينة الدجيل أرضاً خاوية بعد أنْ اكتسحتها القوات العسكرية وقصفتها الطائرات والمدافع لمدة أربعة أيام متتالية، إذ دمَّرتْ عشراتِ البيوت، وأحرقت العديدَ من البساتين، وجرَّفت بعضَها الآخر، وبقيت تعمل عِدَّة أشهرٍ متواصلة على ذلك[١].

ونتيجة لأهمية تلك العملية فقد تناولتها وسائل الإعلام، إذ ذكرت صحيفة الجهاد في عددها الثامن والأربعين أنَّ بعض المجلات العالمية تناولت عملية الاغتيال، إذ نشرتْ مجلة التايمز (Altiems) البريطانية في عددها الصادر في ٢٦ تموز ١٩٨٢م أنَّ صدام حسين نجا من محاولة اغتيال قام بها عناصر من حزب الدعوة، وأوردتْ المجلة تفاصيلَ المحاولة قائلةً: "**إنَّ المهاجمين استخدموا البنادق واستطاعوا قتل بعض حراس صدام**"، وكذلك فإنَّ مجلة (The Economist) البريطانية هيَ الأخرى اعترفتْ بالحادث وأشارتْ إلى أنَّ صدام تعرض إلى محاولة اغتيال، وعلَّقت جريدة (Crescent International) الصادرة في لندن على تلك الحادثة بقولها: "**بغداد أصبحت مدينة غير آمنة للبعثيين وشرطة النظام العراقي**"[٢].

وقد سُميت تلك العملية بعملية الشهيدة (**بنت الهدى**) تخليداً لذكرى المفكرة الإسلامية آمنة الصدر، ولِما قامت به نساء المدينة من دور مشهود فيها[٣].

ومن بين أكبر العمليات المسلحة التي قام بها الخط الجهادي لحزب الدعوة الإسلامية تغطيته لانسحاب منفذي عملية الاغتيال في مدينة الدجيل[٤]، وهذا يدل على أنَّ العملية كان مخططاً لها بالشكل المطلوب ولم تكنْ عفويةً، وتجدر الإشارة إلى أنَّ السلطة تمكنتْ بعد تعذيب المعتقلين من كشف خطٍ عسكري تنظيمي لحزب الدعوة الإسلامية يضم (١١٧) عضواً تم تقديمهم لمحكمة الثورة برئاسة مسلم الجبوري في شباط ١٩٨٣م بعد أشهرٍ من التعذيب، وقد استغرقت محاكمتهم جميعاً ثلاث ساعات بمعدل دقيقة ونصف لكل متهمٍ، وصدرت الأحكام بالإعدام الفوري ضد اثنين منهم، وبالإعدام مع إيقاف التنفيذ ضد خمسة وستين آخرين، والسجن لمدد مختلفة تراوحت بين (٧ – ٢٠) سنة للباقين، والبراءة لشخصٍ واحدٍ فقط[٥].

---

(١) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٥٢ – ٤٥٣.
(٢) نقلاً عن صحيفة الجهاد العدد (٤٨)، في ٩ آب ١٩٨٢م.
(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٥٣.
(٤) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، ص٣٥٧.
(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٤٣.

ومما تجدر الإشارة إليه بأنَّ القوات العسكرية وبأمرٍ من الرئيس العراقي قتلت وأعدمت (١٤٨) شخصاً من سكان البلدة من بينهم أطفال بعمر ثلاث عشرة سنة، كما تم اعتقال ألف وخمسمائة من السكان نقلوا إلى سجون العاصمة، وتعرضوا لأنواع التعذيب الجسدي والنفسي[١].

رابعاً: عمليات عسكرية مسلحة أخرى.

بعد أنْ اتخذتْ المعارضة الإسلامية الشيعية قراراً بالمواجهة مع نظام البعث في العراق، قامت الفرق المسلحة المنتشرة في عموم البلاد بأعمال عسكرية عدة، لكنَّ إعلام السلطة الحاكمة في العراق كان يُعتّم كثيراً على أغلب تلك العمليات[٢]، ولعل من أبرزها الهجوم على مديرية أمن بغداد الذي قامتْ به مجموعةٌ من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية في١٤ كانون الثاني ١٩٨٠م، وقد أسفر عن مقتل ضابط الخفر وأحد عشر عنصراً أمنياً آخرين، وتمكن المهاجمون من الانسحاب دون خسائرَ، وعلى إثر ذلك قامتْ عناصرُ السلطة بتطويق المديرية وقطعتْ جميعَ الشوارع المؤدية إليها لمدة يومين متتاليين، واعتقلتْ عدداً كبيراً من الناس، لأجل الوصول إلى منفذي العملية، لكنْ دونَ جدوى[٣].

ومن جهةٍ أخرى قامتْ مجموعةٌ مسلحةٌ تابعة لحزب الدعوة الإسلامية في ١١ تموز ١٩٨٠م بمحاولة اغتيال صدام حسين في منطقة الراشدية ببغداد، فقد كمن أفراد المجموعة في المزارع القريبة من الشارع، وهاجموا موكبه عند مروره بالمنطقة واشتبكوا مع حرسه الخاص، وتمكنوا من الانسحاب بعد معركةٍ استمرتْ لساعات تكبد خلالها الطرفان خسائر بالأرواح والمعدات[٤].

وفي ١١ كانون الأول ١٩٨٠م شنتْ مجموعةٌ مسلحةٌ مكونةٌ من ثمانية أفرادٍ هجوماً سريعاً على مديرية الأمن العامة في بغداد واقتحم المهاجمون البابَ النظامي بقصد الوصول إلى مكان احتجاز بعض عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية، فاصطدمت بحرس المبنى وقتلت تسعة عشر عنصراً، وتمكنوا من الوصول

---

(١) محمود عبده، صدام حسين رحلة النهاية أم الخلود من الاعتقال إلى الإعدام، دار الكتاب العرابي، القاهرة ، ٢٠١٢م، ص٦٢.

(٢) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص١٩٩ – ٢٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٤) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٤٧.

إلى باب السجن، فطلبتْ قوى الأمن المساعدة من القوات الخاصة، ودارتْ معركةٌ بين الطرفين، استشهد على إثرها خمسةُ أفرادٍ من المجموعة وألقي القبض على ثلاثة آخرين[١].

ومن جانبٍ آخر قامتْ مجموعةٌ من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية بتفجير مخازن الأسلحة الفرنسية في معسكر (أبو غريب) في ٢٨ آيار ١٩٨١م، وهي تمثلُ رصيد الواردات العراقية من الأسلحة خلال تلك المدة، واستطاعتْ مجموعةٌ أخرى من تفجير ثلاث طائرات مقاتلة في معسكر الرشيد[٢]، كما تم تفجير مخازن الأسلحة الثقيلة والصواريخ في معسكر (أبو غريب) بعد ستة أيام من تفجير الصواريخ الفرنسية المتطورة، وقد هزتْ أصواتُ الانفجار مدينةَ بغداد، وسادتْ خلالها العاصمة حالةٌ من الخوف والرعب، وكان من مؤشراتها إغلاق مطار بغداد الدولي لساعاتٍ عدّة [٣].

كما نشرتْ صحيفة الجهاد في عددها الصادر بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٨١م عمليةً مسلحةً أخرى لعناصر المعارضة الإسلامية الشيعية، إذ تحول مبنى السفارة العراقية في بيروت إلى أنقاضٍ إثر اقتحامها من قبل مجموعةٍ مسلحةٍ[٤] بسيارةٍ مفخخةٍ قادها استشهادي تحتوي على (٢٠٠) كغم من المتفجرات، وذلك أثناء اجتماعٍ سياسي هامٍ ضمَّ مسؤولي مخابراتِ النظام العراقي في دول حوض البحر المتوسط ومسؤولين من بعض الأحزاب اللبنانية والفلسطينية المرتبطة بالنظام العراقي، وقد دمَّر الانفجارُ أربعةَ طوابقٍ بالكامل وأدَّى إلى مقتلِ سبعين شخصاً من بينهم السفير العراقي عبد الرزاق لفتة وبلقيس الراوي زوجة الشاعر نزار قباني، وبعض شخصيات السفارة ومسؤولين في جبهة التحرير العربية وبعض الأحزاب اللبنانية[٥].

وقد أعلنَ حزبُ الدعوةِ الإسلامية مسؤوليته الكاملة عن تلك العمليةِ التي جاءتْ إحياءً للذكرى السنوية الخامسة لانتفاضة العشرين من صفر عام ١٩٧٧م[٦]، إذ ذكرتْ صحيفة الجهاد تفاصيل تلك العملية من خلال البيان الذي نشرته، وقد جاء فيه: "توجهت السيارةُ المحملةُ بالمواد المتفجرةِ إلى مبنى السفارةِ المتكون من ستةِ طوابقٍ ثم انفجرتْ بعد أنْ أطلقَ مسلحو السفارة النارَ عليها ما أدى إلى تدمير

---

(١) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص٢١٩.
(٢) عبد الحميد العباسي، المصدر السابق، ص٢٢٩.
(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٢.
(٤) صحيفة الجهاد، العدد (١٧)، ٢١ كانون الأول ١٩٨١م.
(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٣ – ٤٦٤.
(٦) صحيفة الجهاد، العدد (١٧)، ٢١ كانون الأول ١٩٨١م.

أربعةِ طوابقٍ وإصـابة ثلاثمائة شـخصٍ بين قتيل وجريح"[1]، وللتأكيد بأنَّ العمليةَ قامَ بها حزب الدعوة فقد ذكر البيان: "بأنَّ المركز الإعلامي لحزب الدعوة الإسـلامية يمتلك معلوماتٍ وثائقية حول العمليةِ البطولية أبرزها وصية الشهيد منفذ العملية التي سجلها بصوته ليلة استشهاده"[2]، فيما كشفت مصادر لبنانية أنَّ النظام الحاكم في العراق بذل جهوداً كبيرةً من أجل أن يتضـمنَ التقريرُ الذي أعدته اللجنة المكلفة بالتحقيق إلى أنَّ الانفجارَ حصل نتيجة خطأ في مستودعات الأسلحة والمتفجرات العائدة للسفارة، وقد خاطبت وزارة الخارجية العراقية معظم السـفارات العراقية في الدول العربية وغيرها بضـرورة تشـديد اجراءات الحماية خوفاً من استهداف تلك السفارات كما حصل في بيروت[3].

يتضح لنا مما سبق أنَّ نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية لم يكن يستهدف الأجهزة الأمنية والمقرات الحكومية في الداخل فحسـب، بل كان يخطط ويتحين الفرص لاسـتهداف أجهزة النظام وسـفاراته ومؤسـساته خارج البلاد؛ لأجل الضـغط عليه وجعله يشـعر بحالة القلق من تلك النشـاطات، وكذلك لكي يظهر لتلك الدول أنَّ هناك معارضـة تقف بوجهة سـلطة ذلك النظام؛ بسـبب الاضـطهاد والقسـوة اللذين يستخدمهما ضد معارضيه.

كما هاجمتْ مجموعةٌ من قوات المعارضـة الإسـلامية الشـيعية في مطلع آذار ١٩٨٢م مقراً للجيش الشعبي، وكذلك مقر مديرية الأمن في محافظة دهوك، واستطاعتْ قتل أكثر من أربعين شخصاً من بينهم مدير الأمن وقائد الجيش الشعبي في المحافظة[4].

وفي ليلة الرابع عشـر من اذار ١٩٨٢م تبنت مجموعة تابعة للمعارضـة الإسـلامية الشـيعية في منطقة سـوق الشـيوخ من محافظة ذي قار عملية اسـتهدفت القطار المتجه من البصـرة إلى بغداد وكان محملاً بمعداتٍ عسـكريةٍ ومجموعةٍ من رجال المخابرات والجيش الشـعبي، وقتل جراء ذلك عدد من عناصـر النظام، وعلى إثر ذلك قام رجال الأمن بمحاصـرة المنطقة القريبة من العملية وتم اعتقال العديد من أبناء القرى وزجهم في السجون[5].

---

(1) نقلاً عن رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي في العراق، ص٢٣٩.
(2) صحيفة الجهاد، العدد (١٧)، ٢١ كانون الأول ١٩٨١م.
(3) صحيفة الجهاد، العدد (١٨)، ٢٨ كانون الأول ١٩٨١م.
(4) د . ك . و، فعاليات عسكرية ضد النظام، رقم الملفة ٢٣٠ / ٨٣، رقم الوثيقة (٣٧).
(5) صحيفة الجهاد، العدد (٢٤)، ١٩ آذار ١٩٨٢م.

كما تمكنتْ مجموعةٌ أخرى في مطلع شهر نيسان ١٩٨٢م من تفجير إحدى مقرات الحزب الحاكم في شارع الكفاح بوضعِ عددٍ من المتفجرات حول المبنى، وأدّى الحادث إلى إلحاقِ أضرار كبيرة بالبناية وسقوط عددٍ من القتلى والجرحى[١]،وقد أعلنت منظمة العمل الإسلامي مسؤوليتها عن تلك العملية[٢].

ولاستهداف المؤسسات الأمنية الهامة في الداخل قامت المعارضة الإسلامية الشيعية بتفجير سيارة مفخخة في الأول من آب ١٩٨٢م استهدفت وزارةَ الداخلية[٣]،وكانت السيارة محملة بـ (٢٥٠ كغم) من المتفجرات، وقد أسفر الانفجار عن تدمير المبنى وقتل عشرين شخصاً وجرح مائة وأربعين آخرين باعتراف الناطق الحكومي، ومن المعروف أنَّ وزارة الداخلية كانت تقع في منطقة حساسة في بغداد تضم وزارتي التخطيط، والخارجية، والقصر الجمهوري، وقصر المؤتمرات[٤]، وقد أعلنت حركة المجاهدين العراقيين مسؤوليتها عن الحادث في بيانٍ أصدرته بهذا الصدد[٥].

وخلال منتصف شهر آب ١٩٨٢م نجا الرئيس العراقي من محاولة اغتيالٍ قام بها أحد طياري سلاح الجو العراقي، وكانتْ العمليةُ تستهدف اغتياله أثناء افتتاح نصب الجندي المجهول في العاصمة بغداد وأثناء بدء العملية قامت مضادات الجو بضرب الطائرة وإسقاطها، وحاولت أجهزة النظام التعتيم عليها بالإشارة إلى أنّ إطلاق النار كان ابتهاجاً بافتتاح النصب، وبعد أنْ انتشر خبر العملية ذكرتْ الأجهزة الأمنية بأنَّ الطيار كان في رحلةٍ استطلاعيةٍ وقد ضُربت طائرته عندما دخل أجواءً محرمةً[٦].

---

(١) صحيفة العمل الإسلامي، العدد (٤١)، ٢٩ آب ١٩٨٢م.

(٢) ومن المؤسف جداً أنَّ عناصر النظام العراقي والأجهزة الأمنية ضمن مسؤولية شارع الكفاح في بغداد وبعد ساعات من الحادثة قاموا بإلقاء أصابع ديناميت شديدة الانفجار في ساحة قريبة من مقر الحزب إعتاد الأطفال اللعب فيها، أدَّى إلى انفجارها بأيديهم، وقد نسبت الحكومة العراقية من خلال القنوات الإعلامية تلك الأعمال إلى عناصر المعارضة الإسلامية، لكنَّ أبناء المنطقة أبلغوا مركز الشرطة بأسماء الذين زرعوا المتفجرات، وبعد اعتقال المشتبه بهم تبين أنهم من جهاز المخابرات وأطلق سراحهم بعد أربعة أيام. صحيفة العمل الإسلامي، العدد (٢٤)، ١٩ نيسان ١٩٨٢م.

(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٨.

(٤) حققت هذه العملية نصراً سياسياً للحركة الإسلامية في العراق، إذ أسهمت في فشل انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز في بغداد بعد تهديد حركة المجاهدين العراقيين والتنظيمات الإسلامية الشيعية الأخرى بنسف مبنى المؤتمر في حال انعقاده. علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٨–٤٦٩.

(٥) للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الجهاد، العدد (٤٨)، ٩ آب ١٩٨٢م.

(٦) صحيفة الجهاد، العدد(٤٩)، ١٦ آب ١٩٨٢م.

وفي بغداد هاجمتْ مجموعةٌ مسلحة في ١٧ آب ١٩٨٢م إحدى مقار المخابرات العراقية في مدينة الثورة (مدينة الصدر حالياً) وقتل نتيجة ذلك ستة عناصر من أزلام النظام، كما قامتْ مجموعةٌ أخرى بمهاجمة تجمع لعناصر المخابرات في منطقة (راغبه خاتون) في الأعظمية قُتل على إثره خمسةٌ منهم[١].

وتعرضتْ السفارة العراقية في باريس في ١٨ آب ١٩٨٢ لعمليةٍ مسلحةٍ قامَ بها عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية، إذ انفجرتْ سيارةٌ مفخخةٌ أمامَ السفارةِ أدَّت إلى نشوب حريقٍ كبيرٍ في مبناها، وأعلن المتحدث باسم منفذي العملية أنّه تم تدمير الطابق الثالث، وذكر بأنَّ عدد القتلى بلغ ستة عشر عنصراً، وقد أعلنت منظمة العمل الإسلامي مسؤوليتها عن الحادثة[٢].

كما فجَّرتْ عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية بعض منشآت مؤسسة البكر للصناعات العسكرية في بغداد مطلع أيلول ١٩٨٢م، فيما قامت مجموعة أخرى بتفجير مخازن العتاد والذخيرة في معسكر التاجي ببغداد في ١٢ أيلول عام ١٩٨٢م، للمرة الثانية خلال عشرة أيام والخامسة خلال أقل من عامين[٣].

ولأجل التصعيد في العمل المسلح أدَّى انفجار سيارة في منتصف كانون الأول ١٩٨٢م ملغومة بأكثر من(١٥٠) كغم من المتفجرات إلى تدمير مبنى وكالة الأنباء العراقية في بغداد وقد أسفر الهجوم عن مقتل سبعةٍ من رجال الأمن، وقد أعلنت حركة المجاهدين العراقيين تبني تلك العملية[٤].

الواقع أنّ الهجمات التي تعرض لها النظام العراقي من قبل المعارضة كانت تدفعه إلى استخدام القوة والقسوة في الرد على تلك الضربات، الأمر الذي أدّى إلى كثرة الاعدامات والاعتقالات وهذا ما أشارت إليه منظمة العفو الدولية والتي أدانت النظام العراقي، إذ ذكرت في تقريرها بأنَّ التحقيقات أثبتت أنَّ العراق أسوء دولة في العالم في مضمار الأحكام العرفية والإعدامات[٥]، وقال الناطق باسم المنظمة بأنَّ أكثر من

---

(١) صحيفة الجهاد، العدد (٥٠)، ٢٣ آب ١٩٨٢م.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٤.
(٤) صحيفة الجهاد، العدد (٦٦)، ٢٠ كانون الأول ١٩٨٢م؛ المركز الإعلامي للأبحاث السياسية، ٤ سنوات حرب، المصدر السابق، ص٢٢٤.
2) F.0 8/5486 /Correspondence from Iraqi opposition parties . NBR 391/37 . February 1983.

ثلاثمائة شخصٍ أُعدموا خلال عام ١٩٨٢م، وذكرتْ صحيفة الجهاد بأنَّ أرقام الإعدامات التي ذكرتها المنظمة الدولية هي فقط الرسمية التي لا تشكل إلّا جزءاً بسيطاً من عدد المعدومين بصورةٍ غير رسمية[١].

ويتضح مما سبق أنَّ عام ١٩٨٢م كان مليئاً بنشاطات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية من خلال العمليات التي قامت بها سواء داخل العراق أو خارجه، ويبدو أنَّ السبب وراء ذلك راجعٌ للنقاط الآتية:

١ - اشتداد المعارك في جبهات القتال بين العراق وإيران وخسارة الجانب العراقي للعديد من تلك المعارك.

٢ – سهولة الاتصال بين مجاميع المعارضة الإسلامية الشيعية في الداخل بسب طبيعة الأهوار وتعاون كثير من أبناء الشعب معهم.

٣ – نشاط القيادة السياسية لفصائل المعارضة الإسلامية الشيعية وحصولهم على بعض الدعم المالي إضافةً إلى السلاح اللازم لتنفيذ تلك العمليات.

٤ – ضعف الجهاز الاستخباري والأمني داخل العراق في بداية عقد ثمانينات القرن العشرين، وفي مقابل ذلك كانت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية تمتازُ بمهارة الوصول إلى أهدافها لما تمتلكه من جرأةٍ وقدرةٍ على تمويه العدو وإخفاء شخصياتهم.

استمرت الضربات التي كانت توجهها المعارضة الإسلامية الشيعية للنظام الحاكم والتي لم تقتصر على استهداف الأجهزة الأمنية فحسب بل امتدت لتشمل جوانب وخصوصيات أخرى ومنها ما حصل في الأول من نسيان ١٩٨٣م عندما انطلقتْ مجموعةٌ مسلحةٌ تابعةٌ للمكتب العسكري لمنظمة العمل الإسلامي جناح الداخل، لتنفذ عمليةً أُطلق عليها (**عملية السيد حسن الشيرازي**)[٢]، استهدفتْ دارَ الحرية للطباعة والنشر، التي كانت تقوم بطباعة آلاف الكتب المتضمنة لأفكار حزب البعث المعادية للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية، فقد قام منفذو العملية بزرع عددٍ من العبواتِ الناسفة فيها ما أدّى إلى تدمير البناية[٣].

---

(١) صحيفة الجهاد، العدد (٥٢)، ٦ أيلول ١٩٨٢م.
(٢) مقابلة شخصية مع السيد عبد الغني الراشد، قيادي في منظمة العمل الإسلامي، كربلاء، ٢١تشرين الثاني ٢٠١٨م.
(٣) صحيفة العمل الإسلامي، العدد (٣٦)، ١٠ نيسان ١٩٨٣م.

لقد أثارت العملية استياء النظام وشعر بأنَّ العمل المسلح للمعارضة الإسلامية الشيعية قادرٌ على الوصول لأي هدفٍ داخل العاصمة بغداد مهما كان محصّناً، ولكسب الشارع حاول النظام إشعار الجماهير بأنَّ المستهدف من تلك العملية هو الشعب وليست المؤسسات والأجهزة الأمنية، فقد نشرتْ صحيفة الجمهورية مقالاً بهذا الصدد جاء فيه: "**عمل إجرامي جبان يقوم به عملاء إيران وحلفاؤهم عرب اللسان بتفجير دار الحرية للطباعة ... ويأتي هذا العمل تعبيراً عن يأس الزمر العميلة أمام التحام جماهير الشعب وراء قيادة الحزب والثورة**"[1].

ويتضح مما سبق أنَّ كلَّ عمليةٍ تحصل داخل العراق كان النظام العراقي يلقي بمسؤوليتها على إيران، وهذا يدل على عجزه في مواجهة عمليات المعارضة الإسلامية الشيعية أو منع حصول مثل تلك الهجمات، الأمر الذي دفعه دائماً إلى محاولة إقناع الشعب أنَّ هنالك متآمرين على الدولة والنظام في العراق ويسعون إلى إيجاد الفوضى وعدم الاستقرار للبلاد.

كما تمكنت مجموعة مسلحة أخرى تابعة أيضاً لمنظمة العمل الإسلامي في الثاني من نيسان ١٩٨٣م من تفجير مكتب الخطوط الجوية العراقية الواقع في شارع السعدون ببغداد، بوضع عبوةٍ ناسفةٍ داخل المكتب، ما أدَّى إلى إلحاق أضرارٍ كبيرةٍ بأجهزته وبنايته[2]، وإلى جانب ذلك أصدرت حركة المجاهدين العراقيين بياناً أعلنت فيه مسؤوليتها عن الانفجارين اللذين حصلا في منطقتي الصالحية والعلوية في بغداد، حيث قام (أبو إباء) وهو من أبناء العامة باقتحام مبنى الإذاعة والتلفزيون الكائن في الصالحية بسيارته المحملة بالمواد شديدة الانفجار ما أسفر عن وقوع إصابات عدة بصفوف العاملين في المؤسسة، كما تمكن الشهيد (أبو عمار) من تفجير سيارةٍ محملةٍ بالمتفجرات في منطقة العلوية ببغداد مستهدفاً بعض المراكز العسكرية وهي مديرية استخبارات القوة الجوية ومديرية التوجيه السياسي ومديرية إدارة ضباط القوة الجوية ومديرية المخابرات السلكية واللاسلكية في القوة الجوية ومديرية الحسابات الالكترونية التابعة لها[3].

الواقع أنَّ تلك العمليات لم تتركزْ في محافظة بغداد فحسب، بل حدثت أعمال عسكرية مسلحة في محافظات أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر في محافظة ميسان عندما قام أحد أبناء المعارضة

---

(١) الجمهورية (صحيفة)، بغداد، العدد (٤٩٦٣)، ٦ نيسان ١٩٨٣م.
(٢) صحيفة الجهاد، العدد (٨٠)، ٤ نيسان ١٩٨٣م.
(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٤.

الإسلامية الشيعية في الجيش العراقي في ٢٠ تموز ١٩٨٣م بنسف مخازن الأسلحة في المحافظة وكان عددها (١٢) مخزناً، تحتوي على أعتدة الدبابات والطائرات مضافاً إلى صواريخ بأنواع وأحجام مختلفة[١]، وبقيت أصوات الانفجارات تُسمع لأكثر من يومٍ[٢]، وردَّت أجهزة النظام باعتقال مائتي عسكريٍّ من رُتب مختلفةٍ للتحقيق معهم، أمّا ضحايا الانفجار فقد قتل آمر الانضباط العسكري برتبة رائد، مضافاً إلى عددٍ كبير من الضباط والحرس[٣].

وفي منتصف شهر آب١٩٨٣م تعرضت قاعدة الإمام علي (**علية السلام**) الجوية الواقعة في مدينة أور التي تبعد (١٥) كم عن مركز مدينة الناصرية، إلى هجوم مسلح أدَّى إلى مقتل عشرين عنصراً من منتسبي القاعدة وتدمير ثلاث طائرات مقاتلة[٤]، وخلال شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٣م، قامت عناصرٌ مسلحة تابعة لمنظمة العمل الإسلامي باقتحام مبنى مديرية الأمن العامة في بغداد بسيارة مفخخة تحمل (٢٣٠) كغم من المتفجرات[٥] ما أدَّى إلى إلحاق أضرارٍ كبيرة بمنشآت المديرية وقتل عددٍ كبيرٍ من عناصرها[٦]، فيما تمكنت مجموعةٌ أخرى مطلع كانون الأول١٩٨٣ بوضع عبوةٍ ناسفة تزنُ (٣٥) كغم من المواد المتفجرة في مبنى مديرية العينة العسكرية التابع لوزارة الدفاع في باب المعظم أسفرت عن تدمير جزء من المبنى وقتل العديد من أفراد الأمن[٧].

واستمراراً للعمليات المسلحة للمعارضة الإسلامية الشيعية، تمكن أفرادها في مطلع آذار ١٩٨٤م من اغتيال ابن عم رئيس النظام المدعو العميد الركن حميد علي المجيد والذي كان أحد القياديين البارزين في النظام، إذ تم اغتياله وسط العاصمة بغداد بعد متابعة تحركاته[٨].

---

(١) صحيفة الجهاد، العدد (٩٥)، ٢٥ تموز ١٩٨٣م.
(٢) المركز الإعلامي للأبحاث السياسية، ٤ سنوات حرب، ص٢٢٣.
(٣) صحيفة الجهاد، العدد (٩٥)، ٢٥ تموز ١٩٨٣م.
(٤) صحيفة الجهاد، العدد (٩٩)، ٢٢ آب ١٩٨٣م.
(٥) صحيفة الجهاد، العدد (١١٤)، ٥ كانون الأول ١٩٨٣م.
(٦) تأتي هذه العملية لسببين: (أ) ورود معلومات مؤكدة تفيد بأنَّ اجتماعاً أمنياً على مستوى عالٍ سيعقد بحضرة ضباط كبار الأجهزة الأمنية لوضع سياسة جديدة في معاملة عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية المعتقلين في سجون النظام العراقي، (ب) إنَّ أحد الوزراء الأمنيين مضافاً إلى مدير الأمن العام يحضران الاجتماع المزمع عقده في مقر المديرية. للاطلاع على مزيد من المعلومات: صحيفة العمل الإسلامي، العدد (٧٣)، ٥ كانون الثاني ١٩٨٤م.
(٧) صحيفة الجهاد، العدد (١١٤)، ٥ كانون الأول ١٩٨٣م.
(٨) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٥.

وضمن السياق العسكري المسلح لمنظمة العمل الإسلامي فقد تبنت عمليةً تفجير مكتب الخطوط الجوية التابع للنظام العراقي في العاصمة القبرصية (نيقوسيا) في ١١ آيار ١٩٨٤م، أدَّت إلى إصابة خمسة عشر عنصراً أمنياً، وأصدر المكتب العسكري للمنظمة بياناً أعلن فيه مسؤوليتها عن الحادث[١].

وفي ٦ تموز عام ١٩٨٤م انطلقت إحدى المجموعات المسلحة التابعة لمنظمة العمل الإسلامي لتنفذ عمليةً باسم (**الشهيد باسم محمد العطار**) استهدفت فيها طه ياسين رمضان[٢] الذي كان مقرراً أن يحضر إلى إحدى مقرات الجيش الشعبي في الزعفرانية ببغداد، للإشراف على إرسال وجبةٍ من المتدربين إلى جبهات القتال[٣]، إذ قامت تلك المجموعة بتفجير سيارة ملغومة بـ(١٠٠) كغم من المواد شديدة الانفجار في ذلك المقر[٤]، نتج عنها مقتل وجرح العشرات من مسؤولي وأفراد الجيش الشعبي وتدمير مخازن الأسلحة[٥].

ومن العمليات الهامة التي خططت لها عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية هي عملية اغتيال رئيس النظام العراقي عندما زار مدينة النجف في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٤م، بهدف تأكيد ولاء المدينة له، وبعد أنْ تهيأت إحدى المجاميع التابعة لحزب الدعوة الإسلامية لتنفيذ العملية أثناء مرور مظاهرة الولاء والاستعراض أمام الأخير، فشلت المحاولة ولم تنفذ؛ إذ لم تتمكن العناصر المنفذة من الوصول إلى مكان الهدف بسبب حجم الاحتياطات الأمنية، وحاولوا القيام بها أثناء خروجه إلى الطائرة لكنهم لم يوفقوا في ذلك[٦].

---

(١) صحيفة الجهاد، العدد (١٣٦)، ١٤ آيار ١٩٨٤م.

(٢) طه ياسين رمضان: ولد عام ١٩٣٩م في مدينة الموصل شغل منصب سكرتير القسم العسكري لحزب البعث عام ١٩٦٣م، شغل منصب وزير الصناعة للمدة ١٩٧٢-١٩٧٦م ثم وزيراً للإسكان عام ١٩٧٦م ونائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٧٩م، ونائباً لرئيس الجمهورية (١٩٩١-٢٠٠٣)، اعتقلته القوات الأمريكية شمال العراق في اب ٢٠٠٣م قُدم للمحاكمة وحكم عليه بالإعدام ونُفذ فيه الحكم في ١٢ آذار ٢٠٠٧م وقد دفن إلى جانب صدام حسين في قرية العوجة. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦٢-٣٦٣.

(٣) كان من المقرر حضور طه ياسين رمضان قائد قوات الجيش الشعبي لتوديع القوات الشعبية إلى جبهات القتال، إلّا أنّه وبسبب ظروف خاصة به لم يحضر حفل التوديع ما حدى به إلى إرسال أحد المستشارين الخاصين به فكان أحد أهداف تلك العملية، ينظر: مجلة الشهيد، طهران، العدد (١٢٨)، ١٧ تموز ١٩٨٤م، ص١٤.

(٤) صحيفة الجهاد، العدد (١٤٤)، ٩ تموز ١٩٨٤م.

(٥) مجلة الشهيد، العدد السابق، ص١٤.

(٦) العهد (صحيفة)، بيروت، العدد (١٠٨)، ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٦م.

ونتيجة لاتساع العمليات العسكرية لكوادر المعارضة الإسلامية الشيعية في مناطق أهوار الجنوب شنت الأجهزةُ الأمنية للنظام هجوماً واسعاً على مقرات الأخيرة في (هور الحمَّار) في محافظتي الناصرية والبصرة، خلال شهر شباط ١٩٨٥م، وقد أشرف على الهجوم رئيس مخابرات النظام فاضل البرّاك[١]، واشترك فيه خمسة آلاف عنصراً أمنياً ووحداتٌ من المدفعية وراجماتُ الصواريخ وسربٌ من الطائرات العمودية، فحدثتْ معركةٌ بين الجانبين تكبدت فيها قوات النظام خسائر كبيرة ثم انسحبت من ساحة المعركة، وقد قدرت السلطة الحاكمة عدد قوات حزب الدعوة الإسلامية التي صدّت الهجوم بعشرات العناصر[٢].

وفي نيسان ١٩٨٥م نفذت منظمة العمل الإسلامي عملية على مقر وزارة الدفاع في بغداد التي عُقد فيها اجتماع لمسؤولين أمنيين بحضور رئيس الجمهورية، ونائبه، ووزير الدفاع، وقيادات من القوة البحرية والجوية، ورئاسة أركان الجيش، وقيادة الجيش الشعبي، فانطلق منفذ العملية بسيارته الملغومة بـ(٢٠٠) كغم من المتفجرات وتمكن من اقتحام الوزارة إلّا أنَّه تعرض إلى وابلٍ من الرصاص من حماية المبنى فانفجرت السيارة عند المدخل واستشهد في العملية[٣].

كما تعرَّض المجمع العسكري للاستثمارات العسكرية قرب ساحة الأندلس وسط العاصمة بغداد في ١٥حزيران ١٩٨٥م إلى تفجيرٍ بالعبوات الناسفة، فقد تمكنتْ مجموعة الشهيد (أبو محمد الموسوي) من تنفيذ تلك العملية التي سميت باسم الشهيد **(قاسم شبر)** في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وقد أعلنت منظمة العمل الإسلامي مسؤوليتها عن الحادث[٤].

وفي الشأن نفسه أعلنت صحيفة الجهاد عن عملية مسلحة في أهوار الجنوب في٢ آب ١٩٨٥م تمكنت فيها قوات الشهيد الصدر من إسقاط طائرةٍ مروحيةٍ وقتل خمسة وخمسين عنصراً من أجهزة النظام،

---

(١) فاضل البرّاك: ولد فاضل بّراك حسين في مدينة تكريت عام ١٩٤٢م وينتمي لعشيرة صدام حسين(البيجات)، انتمى لحزب البعث عام ١٩٥٩م، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٦٣م، إلّا أنَّ عبد السلام عارف فصله منها بسبب صلته بحزب البعث، وبعد انقلاب ١٩٦٨ منح رتبة نقيب وعمل مرافقاً شخصياً للرئيس أحمد حسن البكر، وفي نهاية عام ١٩٧٦م عُين مديراً للأمن العامة، ثمَّ مديراً لجهاز المخابرات عام ١٩٨٣م، وفي عام ١٩٨٩م أصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، اعتقل عام ١٩٩١م بتهمة التجسس لروسيا واسرائيل، وأُعدم عام ١٩٩٣م ودفن في تكريت. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٥٢.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٥.

(٣) اكرم ناصر العقابي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٤) أكرم ناصر العقابي، المصدر السابق، ص٧٣.

جاء ذلك بعد أنْ هاجمت (مجموعة الشهيد أبو شيماء) عدداً من ضباط جيش النظام المتوجهين للقتال في الجبهات الجنوبية الأمر الذي جعل السلطة تستنفر جهودها الحربية فقررت إرسال مجموعةٍ كبيرةٍ من الجيش الشعبي والأمن تدعمهم الطائراتُ العمودية، وبعد مواجهات دامت لساعات تم قتل وجرح أكثر من مائة عنصرٍ من أجهزة السلطة[١].

واستمراراً لسياسة اغتيال رؤوس النظام شهدتْ مدينة بعقوبة محاولةً لاغتيال رئيس النظام صدام حسين في ١١ تشرين الثاني١٩٨٥م، إذ سبقتها جهودٌ حثيثةٌ بين مجموعتين من الضباط في قوات الفيلق الثاني في بعقوبة وقوات القصر الجمهوري في بغداد[٢]، وأُوكلت مهمة التنفيذ إلى ضابطين بدرجة نقيب من مجموعة ضباط بعقوبة، وأُنيطتْ إلى مجموعة القصر الجمهوري مهمة منع دخول الجيش والأمن إلى القصر، لذلك حُددت ساعة الصفر بعد التأكد من زيارة الرئيس صدام حسين للمدينة، وعند حلول الموعد تعرض الموكب إلى إطلاق نار كثيف غير أنَّه نجا منه وقُتل اثنان من حمايته، وبعد المحاولة اعتقلت الأجهزة الأمنية أعداداً كبيرةً من ضباط الفيلق الثاني وقوات القصر الجمهوري[٣].

وانسجاماً مع منهج تصعيد المواجهة المسلحة ضد أركان نظام البعث ومؤسساته قامت مجموعتان من قوات الشهيد الصدر العاملة في العراق بعمليتين مسلحتين في ١٣ تشرين الثاني١٩٨٥م استهدفتا عناصرَ أمنية في محافظتي نينوى وذي قار أدَّت إلى مقتل وجرح أكثر من ستين عنصراً منهم[٤].

وفي عملية أخرى دخل العديد من عناصر المعارضة الشيعية مدينة الناصرية أوائل تشرين الأول ١٩٨٦م وهم يطلقون الشعارات الإسلامية ثم هاجموا موكب المحافظ وأصابوه بجروحٍ وقتلوا عدداً من المسؤولين وفجروا مديرية أمن المحافظة ومقر قيادة الجيش الشعبي، وقال المكتب العسكري لحزب الدعوة الإسلامية بأنَّ هذه العملية تدخل ضمن الاستراتيجية الجهادية الجديدة[٥].

---

(١) صحيفة الجهاد، العدد (١٩٤)، ٧ آب ١٩٨٥م.
(٢) صحيفة الجهاد، العدد (٢١٦)، ٩ كانون الأول ١٩٨٥م.
(٣) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع، ص٣١٩ – ٣٢٠.
(٤) للاطلاع على بيان حزب الدعوة الإسلامية ينظر: المصدر نفسه، ص٣٢٢؛ صحيفة الجهاد، العدد (٢١٣)، ١٨ تشرين الثاني١٩٨٥م.
(٥) على المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٦.

ومن جانب آخر تمكنت بعض المجاميع المسلحة التابعة لحزب الدعوة من شنِ هجومٍ واسعٍ على مواقع الجيش الشعبي في قاطع أربيل وتمكنوا من السيطرة على جميع الأسلحة، في ٩ تشرين الأول ١٩٨٦م، فيما تمكنت عناصرٌ أخرى من اغتيال اللواء حكمت التكريتي وسط بغداد في كانون الأول ١٩٨٦م، وهو أحد أبرز أعمدة جهاز الاستخبارات العسكرية[١].

وقد أصدر حزب الدعوة الإسلامية بياناً في ٢٥ آذار ١٩٨٧م جاء فيه أنَّ العشائر العراقية من (آل زياد والأعاجيب والجبور) وباقي عشائر بني حجيم وبالتنسيق مع عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية استوقفوا قطارين محملين بالأسلحة والذخيرة واستولوا عليها استعداداً لتحركٍ ثوري شاملٍ لمواجهة السلطة ومساندة أبناء المعارضة الإسلامية، إذ امتد هذا التحركُ من الديوانية إلى الناصرية وعلى إثر ذلك تقدمت قواتٌ مدرعة كثيرةٌ تدعمها الطائرات العمودية وقامت بعمليات دهمٍ وتفتيش لمنازل المواطنين وألقت القبض على المئات من الشباب المشتبه بهم[٢].

وفي سياق الموضوع صدرَ بيانٌ آخر من قيادة حزب الدعوة الإسلامية أعلن فيه تصفية مسؤول المنظمات الشعبية في محافظة الديوانية وثلة من أعوانه إثر خروجهم لمتابعة المسائل الأمنية في هور بني سلامة، ما دفع الأجهزة الأمنية لشن هجوم على أبناء المنطقة وحدثت مصادماتٌ دامية سقط خلالها العشرات من الجرحى والقتلى[٣]. وفي ٣٠ حزيران ١٩٨٧م تحفّز أبناء العشائر لصد الهجوم عن إخوانهم وتحركوا في منطقة هور بني سلامة والأعاجيب ونصبوا كميناً للقوة المهاجمة واستولوا على أسلحتها[٤].

ومما تجدر إليه الإشارة أنَّ العمليات المسلحة التي قام بها عناصر حزب الدعوة الإسلامية داخل العراق وخارجه بلغت أكثر من (مائتين وثمانين) عملية. أمَّا منظمة العمل الإسلامي فقد أعلنت عن تبنيها (ثلاثاً وخمسين) عملية داخل العراق وخارجه، كان ذلك حتى عام١٩٨٦[٥].

---

(١) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٦٧.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر نص البيان: حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع، ص٣٣٦ -٣٣٧.

(٣) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع. ص٣٤٠.

(٤) للمزيد من التفاصيل ينظر نص البيان: المصدر نفسه، ص٣٢٨.

(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٤٥٩ – ٤٦٦.

المبحث الثالث

إجراءات السلطة ضد المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية وموقف الأخيرة منها.

أولاً: الضغط على الحوزة العلمية ورجال الدين.

كانت المرجعيةُ الدينية في العراق على حذرٍ شديدٍ اتجاه تطور الأحداث السياسية الداخلية في البلاد خلال المدة (١٩٨٠–١٩٨٩م)، وتعلم بنوايا الحكومة العراقية ومحاولات الضغط على مرجعية السيد الخوئي لإصدار فتوى منه تؤيد مشروعها السياسي أو أنْ تكون بالضد منه، وفي كلتا الحالتين فإنَّ المرجعية الدينية هي الخاسر الأكبر، فلو أيدت السلطة في مشاريعها السياسية فهذا يعني إضعافٌ للروح المعنوية للحوزة العلمية، وفي حالة الرفض فإنّها ذريعة تتخذها السلطة للقضاء عليها نهائياً[١].

وعلى هذا الأساس قام مدير الأمن العامة فاضل البراك في شباط ١٩٨١م بزيارة السيد الخوئي وكانت بيده نسخة من الرسالة العملية للسيد، فطلب منه ضرورة إصدار بيانٍ يدين النظام الإيراني في حربه مع العراق، فأجابه السيد الخوئي: "**بأنَّه لا يتدخل في السياسة، وهذا أمر يخص الحكومة حصراً**"، قاطعه البراك قائلا: "**عدم تدخلكم في السياسة شيء حسن وجيد ولكنكم تقولون في رسالتكم هذه إذا اقتتلت فئتان مسلمتان فعليكم إصلاحهم، فإمّا أنْ تقول: إيران غير مسلمة وتقوم بإدانتها أو تقول: بأنَّها مسلمة فتصلح بيننا**"[٢]، إلّا أنَّ السيد الخوئي ومن كان في المكتب من علماء أبلغوا المسؤول الحكومي الامتناع عن الإجابة[٣].

وردّاً على ذلك قامت السلطة بمحاولة اغتيال السيد جمال الدين الخوئي، بعد أنْ عمل صاحب المهمة على استدراجه، ثم انهال عليه ضرباً بآلةٍ حادةٍ لكنَّه استطاع أنْ يتغلب عليه، فأدرك السيد الخوئي بأنّها رسالة موجهة إليه، فأشار على ولده جمال الدين بالخروج من العراق فهاجر إلى سوريا[٤].

---

(١) محمد اسحاق الفياض، المختصر في الحياة العلمية لزعيم الطائفة السيد الخوئي، دار البذرة للنشر، النجف، ٢٠٠٩م، ص٢٠.

(٢) نقلاً عن جاسم محمد إبراهيم اليساري، أثر السيد أبو القاسم الخوئي في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية (١٨٩٩–١٩٩٢م)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد(١٢)، العدد الثاني، انساني، ٢٠١٤م، ص١١٢.

(٣) مجلة الغري، العدد (١١) نيسان، ٢٠٠٤م، ص١٦–٢٠.

(٤) مجلة الغري، العدد (١١) نيسان، ٢٠٠٤م، ص٦٤.

سار السيد الخوئي على نهج مراجع النجف السابقين في إدارة الحوزة العلمية على الرغم من أجواء الارهاب المتصاعدة من النظام الحاكم، فحصرَ اهتمام المؤسسة الدينية كما كان سائداً بالعلوم والفقه وعدم التدخل في الشؤون السياسية إلّا عند تعرض الإسلام للخطر[١]، ورغم معارضته لنظام الحكم في العراق غير المعلنة خلال زعامته لكنَّه لم يعتمدْ أسلوبَ المواجهة المباشرة معه؛ لأجل الحفاظ على بقاء المرجعية والحوزة الدينية في مدينة النجف بعد انخفاض أعداد الطلبة بسبب حملات التهجير والإعدامات[٢].

عمدتْ السلطاتُ العراقية للتضييق على المرجعية الدينية بإعدام بعض العناصر العاملة والمقربة من العلماء، إذ أعدموا عام ١٩٨٢م، بعضاً من أعضاء لجنة التأليف في مكتب السيد الخوئي[٣]، واعتقلوا عدداً آخر، ولأجل إطلاق سراحهم اشترط النظام الحاكم أنْ يُبدي السيد الخوئي بعض التعاون مع السلطة إلّا أنَّ الأخير رفضَ المساومة على مبادئه ولو على حساب التضحية بأعز المقربين إليه[٤].

ومن الجدير بالذكر أنَّ السلطة الحاكمة زوَّرت بياناً ونسبته إلى السيد الخوئي جاء فيه: "**بالنسبة ليّ لم أرَ من الحكومة العراقية إلّا خيرا، أمَّا بالنسبة للحوزة العلمية والإيرانيين فقد سمعتُ من بعض الثقات أنَّ الحكومة تعاملهم معاملةً حسنة**"[٥]، وقد نقل أحد الأشخاص الثقات أنَّ السيد الخوئي قال له "**هذا البيان مزورولم يصدرْ مني ويمكنك أنْ تكذِّبه عني**"[٦].

يتضح مما سبق أنَّ حرص السيد الخوئي على حفظ كيان الحوزة العلمية وطلبتها من قمع أجهزة النظام هي من أجبرته على عدم تكذيب الخبر بنفسه، وكان يخبر ثقاته بذلك سراً.

---

(١) مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية، الشهيد محمد تقي الخوئي، ط٣، مؤسسة إحياء تراث الإمام الخوئي، قم المقدسة، ٢٠٠٣م، ص٥٨.

(٢) محمد صادق بحر العلوم، النجف بين المرجعية والسياسة، دار الزهراء، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٢٧٤؛ علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار الفارس، عمان، ٢٠٠٩م، ص٤٥.

(٣) ضياء عدنان الخباز، دوحة من جنة الغري، الأولياء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠م، ص٣٠٧.

(٤) جاسم محمد اليساري، المصدر السابق، ص١١٢.

(٥) ضياء الخباز، المصدر السابق، ص٢٩٤.

(٦) ضياء الخباز، المصدر السابق، ص٢٩٤.

وفي عام ١٩٨٢م شكلت الحكومة العراقية لجنةً متابعةٍ برئاسة عزة إبراهيم[١]، لدراسة مرجعية السيد الخوئي ومتابعة نشاطات المؤسسة الدينية ورجال الدين، وبدأت أعمالها بدراسة شاملةٍ للمرجعية الدينية والحوزة العلمية وجميعِ المدارس الدينية ومراقبة العلماء والوكلاء ودراسة إمكانية إلغاء المدارس الدينية وإلحاقها بالمدارس الحكومية، وعملاً بتوجيهات اللجنة زارَ برزان التكريتي مدير المخابرات العراقية آنذاك السيد الخوئي وطلب منه إدانة الجمهورية الإسلامية لاستمرارها بالحرب[٢] إلّا أنَّ السيد الخوئي رفض ذلك الطلب[٣].

وفي السياق نفسه طلب رئيس النظام العراقي بشكل فوري عام ١٩٨٤م من وزارة الداخلية تشكيلَ لجنةٍ لمراقبة نشاطات المرجعية الدينية ورجال الدين في النجف الأشرف ومعرفة امكاناتها وكيفية السيطرة على مواردها وتجفيف وارداتها المالية[٤] أو تحويلها لصالح الحرب العراقية - الإيرانية[٥].

وبعد ذلك أمرتْ السلطةُ الحاكمة بوضع السيد الخوئي تحت الإقامةِ الجبرية ووضع مرجعيته تحت المراقبة المباشرة، ثم عمدتْ الأجهزةُ الأمنية في عام ١٩٨٥م إلى اغتيال صهر السيد الخوئي نصر الله المستنبط بعد زرقه بإبرة سامةٍ عندما دخل عناصر الأمن داره وقتلوه بهذه الطريقة[٦].

---

(١) عزة ابراهيم: ولد في محافظة صلاح الدين قضاء الدور عام ١٩٤٢م، درس في ثانوية الأعظمية ولكنه فشل في دراسته ما اضطره أنْ يعمل في الشارع كبائع ثلج، ثم انخرط في صفوف حزب البعث حتى أصبح عضوا للقيادة القطرية، ثم نائباً لرئيس الجمهورية، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ووزير الداخلية ووزير الزراعة وبعد عام ٢٠٠٣م تسلم منصب الأمين العام لحزب البعث خلفا لصدام حسين، وفي عام ٢٠١٥م أعلن التلفزيون العراقي عن مقتله في عملية أمنية في منطقة تلال حمرين شرق صلاح الدين، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص٥١٣.

(٢) عباس الزيدي وعبد الهادي، قيادة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٨٠– ٢٠٠٣م، مؤسسة البديل، النجف الأشرف، ٢٠١١م، ص٤٧-٤٨.

(٣) يذكر أنَّ السيد قال له: " **وهل استشرتوني عندما بدأتم الحرب؟**" فرد عليه برزان التكريتي: "**ومن أنت حتى نستشيرك؟**" فأجابه السيد الخوئي: "**إذن لماذا تطلبون مني الآن أن أدين إيران؟**" فما كان من مدير المخابرات إلّا أنْ وجه أبشع الإهانات إليه. ينظر: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٥٣.

(٤) عباس كاظم، الحوزة في ارشيف حزب البعث، ترجمة مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٦م، ص٤٠.

(٥) جاءت هذه الفكرة بعد أنْ ظهرت مؤشرات كثيرة تدل على ضعف الاقتصاد العراقي وعدم صموده في تلك الحرب لأنّها أصبحت حرباً استنزافية للأموال، فبدأ النظام العراقي يفكر في استخدام موارد المرجعية الدينية والأضرحة المقدسة في تمويل الحرب، ينظر: عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٣٥.

(٦) ضياء عدنان الخباز، المصدر السابق، ص٣٠٩.

وقبل أنْ ينتهي عام ١٩٨٦م واجهتْ المعارضة الإسلامية الشيعية حدثاً بالغِ الخطورة، إذ قام طه ياسين رمضان (نائب رئيس الوزراء) بزيارةٍ مفاجئةٍ إلى السيد الخوئي وكررَ الطلب إليه بإصدار بيانٍ يستنكرُ فيه عدم إيقاف الحرب من الجانب الإيراني فرفض السيد الخوئي[١] طلبه بشدة وأصرَّ على عدم التدخل في هذا الشأن[٢].

ولأجل ذلك عمل النظام العراقي على تضييق الخناق عليه واعتقال طلابه المقربين منه، ثم قتلوا في مطلع عام ١٩٨٧م صهر السيد الخوئي وشقيقه وهما حفيدا المرجع الديني السيد محمد هادي الميلاني، ورموا بجثتيهما على باب دار السيد الخوئي، ثم اعتدت عناصر الأمن على الأخير ما أدَّى إلى إصابته بالغيبوبة وبسبب ذلك فقد تدهورتْ حالته الصحية[٣].

كان من الأسئلة المطروحة في أروقة السلطة، هل يمكن الإبقاء على السيد الخوئي والحوزة العلمية في العراق أم يجب إبعادهما؟

وفي معرض الجواب عن ذلك السؤال استأنفت قيادة حزب البعث جهودها لدراسة شؤون الحوزة العلمية في حزيران ١٩٨٧م وشكلت لجنةً برئاسة عزة الدوري وعضوية سعدون شاكر[٤] ومحمد حمزة الزبيدي[٥] وآخرين[٦]، وبعد اجتماعها تكلَّم أحدهم قائلاً "**بأنَّ عمل الحوزة لا يستند إلى مصالح العراق**

---

(١) إذ قال السيد الخوئي له: **"أنا أمثل المسلمين الشيعة بأجمعهم ولا فرق بين عراقي وإيراني وغيرهم ... وموقفي كموقف السيد محسن الحكيم عندما أرسل إليه شاه إيران تعزية لوفاة أحد العلماء تحمل توقيع القصر فرفض السيد الرد قائلاً: إنَّا لا نتكلم مع القصور"**. ينظر: عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢) محمد جواد جاسم الخزاعي، السيد أبو القاسم الخوئي (١٨٩٩-١٩٩٢م) دراسة في نماذج من رؤاه ومواقفه السياسية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، السنة العاشرة، العدد (١٨)، ٢٠١٦م، ص٢٨٠.

(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٥٤.

(٤) سعدون شاكر: ولد في كربلاء عام ١٩٣١م ودرس الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٥٧م، أصبح عام ١٩٦٣م عضواً في القيادة القطرية، ثم وزيراً للخارجية منتصف السبعينات وتولى رئاسة الوزراء عام ١٩٩١م، وقد اعتقلته القوات الأمريكية عقب سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م، لتفرج عنه بعد ذلك ويسافر خارج العراق حتى وفاته في ألمانيا عام ٢٠٠٧م. حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٥) محمد حمزة الزبيدي: ولد في محافظة بابل عام ١٩٣٨م انتمى في أواخر الخمسينات لتنظيمات حزب البعث وتدرج في مناصبه حتى وصل إلى عضوية القيادة القطرية عام ١٩٨٢م، وفي عام ١٩٨٦م عين وزيراً للنقل والمواصلات، ثم وزيراً للزراعة عام ١٩٨٧م، تم اختياره رئيساً للوزراء عام ١٩٩١م، وبعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م تم اعتقاله وأعلن عن وفاته في السجن عام ٢٠٠٥م. ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤٦-٥٤٧.

(٦) كتاب صادر من أمانة سر القطر إلى عزة الدوري في ٢٧ / ٨ / ١٩٨٧م؛ ارشيف وثائق حزب البعث مجموعة القيادة القطرية، صندوق ٢٣ – ٤ – ٧، وثيقة رقم (١٤).

وأنَّها تفضل العنصر الفارسي على العراقي"، وأمَّا محمد حمزة الزبيدي فقد أكَّد على ضرورة سيطرة الحكومة على التعليم الديني ورفض دراسة الطلبة الأجانب في العراق ودعا إلى إبقاء الحوزة في العراق بشرط أنْ تعمل الأجهزة الأمنية على إضعاف مرجعية السيد الخوئي بدعم منافسيه[١] .

وصلتْ توصيات اللجنة إلى الرئيس صدام حسين في آذار عام ١٩٨٨م وتضمنتْ أهمية الإبقاء على الحوزة العلمية في النجف لأن ترحيل السيد الخوئي سيؤدي إلى انتقال الحوزة إلى إيران[٢]. لقد صدرتْ تلك التوصيات لحين إعداد العالم العربي البديل ليستلم زعامة الحوزة العلمية، كما أوصتْ ببذل الجهد لتصعيد التحامل العربي على الفرس ونشر وجهة النظر القائلة: "**بأنَّ التدين الإيراني ما هو إلّا شكل زائف للإسلام**"[٣].

واختتمت عملية التقييم للحوزة العلمية بمذكرةٍ مرسلة من مكتب أمانة سر القطر إلى الأجهزة ذات العلاقة تحمل تبليغاً أفاد بأنَّ الرئيس صدام حسين وافق على ما ورد في تلك المذكرة في ٩ آذار ١٩٨٨م، وأوصاهم فيها بضرورة إنهاء المدارس الدينية وانتقال إدارة الحوزة إلى شخصيةٍ عربية مؤيدةٍ لحزبِ البعث[٤].

يتضح لنا من خلال ذلك أنَّ أجهزة السلطة الحاكمة بدأت تتخذ إجراءاتٍ قسريةً بحق الحوزة العلمية في النجف الأشرف وذلك لعلمها بأنَّها تمثل مرجعاً للشيعة في العراق ممن يعارضون النظام بلْ أنَّهم يعتمدون عليها في شرعية تلك المعارضة؛ لذا فإنّها استخدمت شتى الوسائل والطرائق في سبيل إرغام الحوزة على اتخاذ موقفٍ مؤيد للحكومة في حربها مع إيران، الأمر الذي رفضته المرجعية، ولم تكتفِ الأخيرة بذلك فحسب بل أنَّها فضلت النأي بنفسها عن السياسة خلال تلك المدة الحرجة من أجل الإبقاء على كيان الحوزة من الانهيار والدمار في حال الإقدام على أي قرارٍ يدين السلطة بشكلٍ مباشر في تصرفاتها وحربها مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

---

(١) ينظر: www.youube.com/wach?v=٧whwuolsZ٤.

(٢) كتاب صادر من مدير عام أمانة سر القطر إلى صدام حسين في ٩ / ٣ / ١٩٨٨م، ارشيف وثائق حزب البعث مجموعة القيادة القطرية، ٢٣ – ٤ – ٧ وثيقة رقم (١٥).

(٣) نقلاً عن عباس كاظم، المصدر السابق، ص٤٤.

(٤) برقية صادرة من مكتب أمانة سر القطر إلى عزة الدوري، ومدير المخابرات، ومدير الأمن العام، واعضاء لجنة التحقيق بتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٨م، ارشيف وثائق حزب البعث مجموعة القيادة القطرية، ٢٣ -٤ -٠٧، وثيقة رقم (١٦).

ونتيجة لذلك كثّفت السلطة الحاكمة من ضغوطها على المرجعية الدينية لاسيما السيد الخوئي، فضلاً عن القيام بحملات اعتقالٍ واسعة وإعدام بعض من المعتقلين وخاصة ممن كانوا طلبةً في الحوزة أو الذين وجهت لهم السلطة اتهاماتٍ بأنّهم من المنتمين إلى حزب الدعوة الإسلامية، وجاءت تلك الإجراءات نتيجة لرفض إيران لقرار مجلس الأمن المرقم (٥٩٨) الصادر في تموز عام ١٩٨٧م والذي تقرر فيه وقف إطلاق النار بين الطرفين وانسحابها إلى الحدود الدولية[١].

ثانياً: إعدام أُسرة آل الحكيم.

منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين تعرضت أسرة آل الحكيم إلى حملةٍ من الاعتقالاتِ انتهت إلى إبادةٍ واسعة على يد النظام العراقي وأعوانه من عناصر حزب البعث ما لم يشهد له مثيل في تاريخ العراق المعاصر[٢].

لقد شهدتْ الساحةُ الداخليةُ خلال تلك المدة حركةً انتقاميةً قام بها النظام العراقي، فبعد أيامٍ قليلةٍ من تنفيذ حركة المجاهدين العراقيين لعمليتي تفجير مقر قيادة القوة الجوية ومبنى الإذاعة والتلفزيون، اعتُقل السيد محمد حسين نجل المرجع السيد محسن الحكيم، ثم قامتْ أجهزة السلطة مطلع عام ١٩٨٣م باعتقال تسعين شخصاً من عائلة الحكيم[٣].

في الواقع أنَّ نظام الحكم هدد أُسرة آل الحكيم بإعدام ثلة من أفراد العائلة إنْ استمرت حركة المجاهدين العراقيين بعملياتها المسلحة داخل العراق[٤]، وفي ٢٠ آيار نفذَّ النظام العراقي تهديده بإعدام

---

(١) خلال الحرب تعرض الجانبان إلى كثير من الخسائر المادية والبشرية فقد كانت خسائر إيران أكثر من ستمائة وخمسين مليار دولار، أما العراق فكانت خسائره أكثر من أربعمائة وخمسين مليار دولار، مع تبعات ديون ثقيلة على الجانبين. ينظر: إبراهيم كاظم الونداوي، الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤م، ص١٢- ١٥.

(٢) منذر الحكيم، قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم، المجمع الرسالي للتقريب بين المذاهب، مطبعة قاتم، طهران، ٢٠٠٤م، ص٣١.

(٣) علي المؤمن سنوات الجمر، ص٣٤٤؛ صحيفة الجهاد، العدد (٩١)، ٢٠حزيران ١٩٨٣م.

(٤) يذكر أنَّ سبب الإعدام جاء لأمرين: الأول: نشاط حركة المجاهدين العراقيين، والآخر: المؤتمر الإسلامي الشعبي لرجال الدين في نيسان ١٩٨٣م والذي ضم عناصر من رجال الدين من أكثر البلاد الإسلامية ومن العراق خصوصاً لمناقشة قضية الحرب، وكانت خطة المؤتمر أن يجتمع أعضاؤه الذين يعدون بالمئات ويشكلوا لجنة تذهب إلى إيران لمحاولة اصلاح ذات البين تطبيقا للآية الشريفة: **"وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله"** وعندما ترفض إيران مساعي اللجنة يحكم المؤتمر الإسلامي عليها بأنَّها هي الفئة الباغية، لهذا وجهت الحكومة العراقية الدعوة إلى العلماء من عائلة آل الحكيم رغم أنَّ العادة في مثل

ستةٍ من معتقلي أسرة الحكيم[١] وهم السيد عبد الصاحب الحكيم، والسيد علاء الدين الحكيم، والسيد محمد حسين الحكيم، وهؤلاء أولاد السيد محسن الحكيم، والسيد كمال الدين الحكيم والسيد عبد الوهاب الحكيم، والسيد أحمد الحكيم، وهؤلاء أحفاد السيد محسن الحكيم[٢].

وفي السياق نفسه ذكر السيد محمد باقر الحكيم الناطق الرسمي باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق خلال مؤتمرٍ صحفي عقد في العاصمة الإيرانية طهران عن كيفية الإعدام فقال: "**لقد استُدعي السيد محمد حسين الحكيم عميد العائلة إلى مديرية الأمن و أُقتيد إلى إحدى غرف التحقيق التي يوجد فيها شخصان من جلاوزة الأمن العامة أحدهما يحمل بندقيةً رشاشةً والآخر مسدساً، وفي هذه الغرفة تم إعدام الشهداء الستة حيث نودي عليهم واحداً بعد الآخر، وحال دخول كل واحد منهم إلى الغرفة يُطلق عليه الرصاص من أولئك أمام أنظار السيد محمد حسين الحكيم**"[٣]، ثم أجبروا السيد محمد حسين الحكيم على مغادرة العراق والذهاب إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية[٤] عن طريق تركيا لنقل رسالة تهديد للمعارضة الإسلامية الشيعية تضمنت: "**إنْ لم تتوقفْ عن العمل السياسي ومعارضتها لنظام البعث فسوف نستمرُ في قتل أُسرةِ آل الحكيم**"، إلّا أنَّ الأخوة من بيت السيد الحكيم وهم السيد محمد باقر الحكيم، والسيد مهدي الحكيم، والسيد عبد العزيز الحكيم، مضافاً إلى عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية قرروا الاستمرار في المواجهة مع النظام العراقي مهما كانت النتائج والتضحيات[٥].

وفي الشأن نفسه نشرتْ صحيفة الجهاد حديثاً للسيد محمد باقر الحكيم أجابَ فيه عن سؤالٍ حول الأثر الذي تركته عملية إعدام العلماء من عائلة السيد الحكيم فقال: "**المجلس الأعلى يتَّبعُ كلَّ الأساليب**

هذه الدعوات الدينية تتولاها الأوقاف، والغريب أنَّ الدعوة لآل الحكيم جاءت مقرونة بالتهديد إذا لم يستجب واحد على الأقل من أبناء السيد محسن الحكيم لدعوتنا فإننا نعتبر الأسرة بأجمعها معادية لحكومة الثورة، وعقد المؤتمر ولم يحظر فيه أحد من= آل الحكيم وبعد ما يزيد على شهر تقريباً جاءتْ مفارز الأمن لتعتقل عدد من أبناء الأسرة، مقابلة شخصية مع السيد حسين الحكيم في مسجد الهندي وهو أستاذ في الحوزة العلمية، النجف الاشرف، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٨م.

(١) شمران العجلي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٢) صحيفة الجهاد، العدد (٩١)، ٢٠ حزيران ١٩٨٣م؛ ينظر الملحق رقم (١٤).

(٣) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٤٠.

(٤) ذهب إلى إيران ومكث فيها حتى وفاته عام ١٩٨٩م ودفن في مرقد السيد معصومة بمدينة قم المقدسة، وأعدم النظام العراقي ثلاثة من أولاده. ينظر: محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم، قراءة تحليلية في السيرة الذاتية، ج٣، مؤسسة آل الحكيم، النجف، ٢٠٠٥م، ص٢٥٢.

(٥) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٧٧)، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٠م.

للإطاحة بنظام الحكم في العراق، وأسلوبنا سيستمر وهو الكفاح المسلح" وفي جوابه عن أسباب ارتكاب تلك الجريمة أجاب قائلاً: **"هناك سببان: الأول هو ضعف النظام البعثي وانهياره، والآخر لكون المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية أصبحتْ قادرةً على توجيه الضربات المتتالية للنظام، وقد برهنت على ذلك من خلال عملياتٍ مجاهديها"**[1].

ومن جانب آخر استنكرتْ جماعة العلماء المجاهدين في العراق جريمة النظام العراقي بإعدام أبناء السيد محسن الحكيم وأحفاده وأكدت في بيان أصدرته بهذا الشأن **"إنَّ السلطة العراقية الحاكمة التي أوغلت بقتل آلافٍ من علماء العراق ومجاهديه الأبرار تهدف من وراء ذلك إلى إسكات صوت الإسلام والوقوف بوجه المد السياسي الإسلامي الشيعي المتصاعد"**[2] كما أصدر حزب الدعوة الإسلامية بياناً أكد فيه: **"إنَّ ما أقدمت عليه السلطة الحاكمة في العراق لم يكنْ إلّا حلقةٌ جديدةً من حلقات التآمر ضد كل ما هو إسلامي"**[3].

ولم تكتفِ السلطات العراقية بذلك بل أنَّها نفذتْ تهديداتها السابقة عندما أقدمت في الخامس من آذار ١٩٨٥م على إعدام عشرة علماء آخرين من أسرة آل الحكيم منهم السيد عبد المجيد الحكيم، والدكتور عبد الهادي الحكيم، والسيد عبد الهادي الحكيم، والسيد محمد رضا الحكيم، مضافاً إلى ثلاثة من أبناء السيد محمد حسين الحكيم[4]، وقد أعلن السيد محمد باقر الحكيم خبر استشهاد الشهداء العشرة على منبر صلاة الجمعة في جامعة طهران مشيراً إلى أنَّ النظام العراقي عمد إلى تنفيذ مجزرةٍ ثانيةٍ في أسرة آل الحكيم بإعدامه عشرة أفراد منها، وأكّد السيد الحكيم بأنَّ تلك الجرائم لن تثنيهم عن مواصلة مشوارهم وهم سائرون على درب الحسين**(عليه السلام)** وسوف يواصلون الدرب حتى تحقيق النصر بأذن الله تعالى[5].

ومن جهة أخرى نشرتْ صحيفة التايمز اللندنية أنَّ العراق اعترف في رسالةٍ بعث بها إلى منظمة العفو الدولية بإعدامه تسعة عشر شخصاً خلال شهري شباط وآذار من عام ١٩٨٥م، وأضافت الصحيفة بأنَّ

---

(١) صحيفة الجهاد العدد (٩٢)، ٢٧حزيران ١٩٨٣م.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) صحيفة الجهاد، العدد (٩١)، ٢٠ حزيران ١٩٨٣م.
(٤) مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، صدى الذكريات، العترة الطاهرة للطباعة، (د . م)، ٢٠٠٨م، ص٢٥١.
(٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٤٦.

سته من هؤلاء المعدومين هم أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني المحظور، وعشرة آخرين من أقرباء السيد محمد باقر الحكيم، وثلاثة ينتمون إلى الأقلية الآشورية المسيحية وجميع المعدومين اتهموا بالتخريب وحمل أو نقل الأسلحة ضد السلطة[١].

واستنكاراً لتلك العملية صدرت العديد من البيانات والبرقيات والنداءات في أرجاء العالم وفي مقدمتها بيان السيد الخميني، وبذلك أخذتْ العملية أصداءً إعلاميةً واسعةً، كما حقق الإسلاميون العراقيون من خلالها نصراً سياسياً وضع مأساة الشعب العراقي على طاولة البحث في العديد من الدوائر العالمية أبرزها هيأة الأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان[٢].

بعدها بادر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بتأسيس **(منظمة حقوق الإنسان في العراق)** منتصف عام ١٩٨٥م في العاصمة الإيرانية طهران، وكانت الغاية منها تزويد المنظمات العربية والعالمية بالوثائق والصور التي تؤكد على جرائم النظام العراقي، وفي عام ١٩٨٧م تم تبديل اسم المنظمة إلى **(المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق)** مهمته جمع الوثائق عن أوضاع الانسان العراقي والحريات وانتهاكات نظام البعث في العراق لتلك الحقوق، ورافق ذلك حملة تثقيفية حول حقوق الإنسان وأخرى تعبويةً للمطالبة بتلك الحقوق[٣]، وكان عمل المركز هو جمع الجرائم وأرشفتها وتوثيقها إذ حصل على تلك المعلومات من خلال لقائه مع المهاجرين والمضطهدين؛ لكون كثير منهم يحمل وثائق تهجير أو إعدام فيعمل المركز على نشرها عن طريق المنظمات التابعة للأمم المتحدة[٤].

وبصدد ذلك الموضوع أرسل المركز الوثائقي وفوداً لعرض معاناة الشعب العراقي من الظلم والاضطهادٍ، ففي أواخر عام ١٩٨٨م أرسل المركز (الخور أسقف زيا دوباتو) زعيم الكنيسة الآشورية في العراق والعالم، ليدلي بشهادته أمام الأمم المتحدة، وترأس الوفد السيد عبد العزيز الحكيم وعضوية ملّا عمر عبد العزيز وملّا عثمان عبد العزيز وهما من زعماء الكرد ومن ضحايا مدينة حلبجة العراقية للإدلاء بشهادتهم[٥].

---

(١) د. ك. و، إجراءات تصفية المعارضة، رقم الملفة ٣/٧٥/٢٢٧، رقم الوثيقة (١٤).

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٤٧.

(٣) وفاء جواد الجياشي، آية الله السيد محمد باقر الحكيم من النجف إلى النجف فقاهة وجهاد وشهادة، دار العترة الطاهرة، النجف، ٢٠٠٦م، ص١٧٠.

(٤) للاطلاع على لائحة حقوق الإنسان ينظر: الشباب الدولي لحقوق الإنسان، قسم الحقوق الدولية للإنسان في كنيسة السينتولوجيا العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣م، ص٢٤-٢٧.

(٥) الاتحاد (صحيفة)، السليمانية، العدد (٤٢١)، ١٦ آذار ٢٠٠١م.

ثالثاً: تصفية قادة المعارضة الإسلامية الشيعية العر اقية خارج البلاد.

اتَّسمَ موقف السلطة في العراق من المعارضة الإسلامية الشيعية خلال مدة الحرب العراقية – الإيرانية بالقسوة والشدة أكثر من المدة التي سبقتها ما عكس شعور النظام بجدية الخطر الإسلامي الشيعي المعارض لما يتمتع به من تأييدٍ شعبي واسعٍ، وهذا الأمر له مدلولاته السياسية والعقائدية الواضحة[1]، ونتيجةً لذلك سعتْ أجهزةُ النظام العراقي إلى تنفيذ عمليات اغتيال قيادات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية خارج البلاد، وأصدرت العديد من الكتب التي تدعو إلى متابعتهم في البلدان الأخرى، الأمر الذي زادَ في حدّة التصفيات الجسدية لهم، ولعل من أبرز تلك العمليات ما حصل في لبنان في الثاني من آيار ١٩٨٠م عندما اغتالت المخابرات العراقية السيد حسن الشيرازي[2]، حينما كان في طريقه لحضور مجلس الفاتحة الذي أُقيم بمناسبة ذكرى شهادة السيد محمد باقر الصدر في مدرسة الإمام المهدي في منطقة (برج البراجنة)، فبينما كانت سيارته متجهة إلى المجلس وإذا بثلاث سياراتٍ اعترضته وسيارة رابعة كانت تراقب الأحداث وتصورها، إذ أطلقت النار عليه بكثافةٍ واستشهد في الحال، ومما يجدر ذكره أنَّ السيد الشيرازي كان همه إقامة الحكم الإسلامي في العراق كمنطلقٍ للدولة الإسلامية الحديثة الكبرى[3].

ومن جانب آخر مارست الحكومة العراقية ضغوطاً على المملكة الأردنية الهاشمية لأجل تسليم القيادي في حزب الدعوة الإسلامية المهندس محمد هادي السبيتي الذي عمل مديراً لمحطةِ الحسين الحرارية في مدينة الزرقاء ثم أصبح مفتشاً للصيانة العامة في محطة التوليد الكهربائية[4].

وتأسيساً على تلك الضغوطات اعتقلته الأجهزة الأمنية الأردنية لمراتٍ عدَّة كان آخرها في التاسع من آيار ١٩٨١م، وسجن في معتقل الجفر الصحراوي، لذلك تكرر سفر برزان التكريتي مدير المخابرات آنذاك إلى الأردن وحمل معه رسالةً من صدام حسين إلى ملك الأردن دعاه فيها إلى ضرورة تسليم المهندس محمد

---

(١) المركز الاسلامي للأبحاث السياسية، انعكاسات الوضع العسكري للحرب على السلطة في العراق، الأضواء(مجلة)، السنة الخامسة، العدد(٣)، قم المقدسة، نيسان ١٩٨٤م، ص١١١.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص٣٠٣.

(٣) إبراهيم جواد، الشهيد الشاهد ٠٠العالم الديني السيد حسن الشيرازي شاعراً، مجلة النبأ، العدد (٦١)، طهران، أيلول ٢٠٠١م، ص١٤.

(٤) الهدف (مجلة)، العدد (٥٥٤)، بيروت، ١٢ أيلول ١٩٨١م.

هادي السبيتي للحكومة العراقية، وهذا ما حصل بالفعل فيما بعد، فقد أودِع الأخير في معتقلات الأمن العراقية[١].

وفي قبال ذلك حصلت محاولاتٍ عدة ومساعٍ لمنع تسليم السبيتي إلى الحكومة العراقية، ومنها محاولة السيد محمد حسين فضل الله عن طريق أشخاص مؤثرين في مقدمتهم الشيخ طالب السهيل[٢]، الذي رجع بجواب: "**صاحبكم منتهي**"، مضافاً إلى محاولة السيدة رباب الصدر شقيقة السيد موسى الصدر[٣]، وفي محاولةٍ أخرى أرسل السيد مرتضى العسكري رسالةً إلى الملك الحسين بن طلال[٤] ذكّره بالأخلاق العربية في حفظ الضيف وإجارته من الأعداء، والظاهر أنَّ كل تلك المحاولات باءت بالفشل إذ سلمتْ السلطاتُ الأردنية المهندس محمد هادي السبيتي إلى جهات الأمن العراقية وتم إعدامه شنقاً حتى الموت، وهناك معلومات تشير إلى أنَّه أُعدم بإلقائه في أحواض (**التيزاب**) في التاسع من تشرين الثاني ١٩٨٨م[٥].

أمَّا بالنسبة إلى السيد محمد مهدي الحكيم فقد تم اغتياله في العاصمة السودانية الخرطوم في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٨٨م عندما توجه لحضور مؤتمر الجبهة الإسلامية القومية المنعقد في

---

(١) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع، ص٩٦.

(٢) طالب السهيل: هو طالب علي حسن السهيل سياسي عراقي ولد عام ١٩٣٠م في مدينة البصرة يحمل الجنسية الأردنية، معارض لرئيس النظام العراقي صدام حسين، وهو الأبن الثاني للشيخ علي السهيل، وعائلته زعيمة لقبيلة بني تميم في عموم العراق فقد كان جدة حسن السهيل أميراً لتلك القبيلة ، وكان طالب السهيل مقرباً من العائلة الهاشمية في العراق، وبعد هجرته إلى الأردن عينه الملك مستشاراً للشؤون العراقية، ثمَّ عاد إلى العراق إثر إصدار عبد الرحمن عارف عفو عام شمله عام ١٩٦٨م، تم اغتياله في منزله عام ١٩٩٤م عندما كان في زيارةٍ عائليةٍ برفقة زوجته، ووجهت أصابع الاتهام إلى المخابرات العراقية. ينظر: عبد الهادي الكيالي، المصدر السابق، ص٣١٨.

(٣) موسى الصدر: ابن صدر الدين بن اسماعيل الصدر ولد عام ١٩٢٨م في مدينة قم وهو عالم دين ومفكر وفيلسوف وسياسي سافر إلى النجف لإكمال دراسته الحوزوية هاجر إلى إيران بعد انقلاب عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨م، وبعدها سافر إلى مدينة صور اللبنانية كمبعوث للسيد محسن الحكيم وأسس فيها العديد من المنظمات كالمدارس والجمعيات الخيرية والسياسية ومنها حركة أمل عام ١٩٧٨م، ثمَّ سافر بمعية اثنين من أصحابه إلى ليبيا بدعوةٍ من معمر القذافي واختفوا بعد ذلك. هاني عبيد زباري، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨م، ص٨-١١.

(٤) الحسين بن طلال: هو الحسين بن طلال بن عبد الله بن الحسين الهاشمي، الابن الأكبر للأمير طلال بن عبد الله ولد عام ١٩٣٥م، درس في جامعة فكتوريا في مصر التي كانت تدار وفق النظم البريطانية ثم انتقل إلى مدرسة هارو في بريطانيا إذ درس فيها برفقة الأمير فيصل الثاني، أصبح ملكاً على الأردن عام ١٩٥٢م ولم يبلغ السن القانونية، توفي عام ١٩٩٩م إثر إصابته بمرض السرطان. ينظر: عبد الفتاح بو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار سلامة، عمان، ٢٠٠٥م، ص٢٨٧.

(٥) حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية، الكتاب الرابع، ص٩٧.

العاصمة السودانية آنذاك، حيث نفذ العملية اثنان من موظفي السفارة العراقية بإطلاق النار عليه[١]، وفي اليوم التالي للحادث صرح مراسل وكالة الأنباء العراقية في الخرطوم أنَّ هوية منفذي العملية لم تعرف على الرغم من التحريات الأمنية التي اتخذتها الحكومة السودانية، وأضاف المراسل أنَّ السيد الحكيم أُصيبَ بخمسِ إطلاقات

ناريةٍ[٢] بعد عودته من زيارةٍ قام بها إلى الدكتور حسن الترابي[٣].

وقد اعترف وزير الإعلام السوداني فيما بعد بأنَّ السفارة العراقية في الخرطوم وراء عملية الاغتيال[٤].

يتضح من خلال ذلك النقاط الآتية:

١ - إنَّ الحكومة العراقية كانت تراقب جيداً نشاطات القوى الإسلامية وشخصياتها خارج العراق وكلما تحينت الفرصة لها فإنَّها تنتهزها للإيقاع بهم والقضاء على نشاطهم السياسي المعارض وتصفيتهم الأمر الذي تم تنفيذه بحق السيد مهدي الحكيم وربما كان للحكومات العربية في بعض تلك البلدان يدٌ في موضوع تسهيل مهمة الأجهزة الأمنية العراقية لاغتيال الشخصيات الإسلامية الشيعية المعارضة.

٢ – كشفت تلك الاغتيالات حجم النشاط السياسي الذي مارسه قادة المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية خارج البلاد من خلال اتصالاتهم بالعديد من الحكومات العربية وغير العربية لأجل قلب الرأي العام الإقليمي والدولي على نظام الحكم في العراق.

٣ – أرادت الحكومة العراقية توجيه رسالةٍ لبث الخوف والرعب في قلوب جميع أبناء المعارضة العراقية لا سيما الإسلامية الشيعية منها وخاصةً قادتها للكف عن العمل السياسي المعارض للنظام العراقي.

---

(١) أعلنت الحكومة السودانية على إثر تلك الحادثة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجانب العراقي وأغلق الأخير سفارته في الخرطوم وخرجت مظاهرات في عدة دولٍ نددتْ بالجريمة. التيار الجديد (صحيفة)، لندن، العدد (٧٨)، ١٥ شباط ١٩٨٨م.

(٢) و . أ . ع، ملحق العدد (١٩١٤)، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٨م.

(٣) حسن الترابي: مفكر وزعيم سياسي وديني سوداني ولد في مدينة (كسلا) شرقي السودان عام ١٩٣٢م، كان والده قاضياً، درس الترابي في كلية الحقوق جامعة الخرطوم عام ١٩٥١م وحصل على شهادة الماجستير من جامعة أكسفورد عام ١٩٥٧م، ثم الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس عام ١٩٦٤م، أسس حزب المؤتمر الشعبي الإسلامي عام ١٩٩١م، عمل أُستاذاً في جامعة الخرطوم ثم عُين عميداً لكلية الحقوق، وشغل منصب وزير العدل في السودان عام ١٩٨٨م ثم عُين وزيراً للخارجية السودانية، كما اختير رئيساً للبرلمان السوداني عام ١٩٩٦م، توفي بعد إصابته بوعكةٍ صحيةٍ مفاجئةٍ في إحدى مستشفيات السودان عام ٢٠١٦م، من أبرز مؤلفاته قضايا الوحدة والحرية، وتجديد أصول الفقه، وتجديد الفكر الإسلامي. ينظر: حسن الترابي، قضايا الوحدة والحرية، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٥-٦.

(٤) وليد الحلي، العراق الواقع وآفاق المستقبل، مؤسسة المصطفى، لندن، ١٩٩٢م، ص٢٣٤.

الفصل الثاني

تصاعد النشاط السياسي والعسكري للمعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (١٩٨٩ – ١٩٩٣م)

المبحث الاول

مؤتمرات المعارضة الإسلامية الشيعية (١٩٨٩ -١٩٩٢م)

أولاً: مؤتمر دمشق وتشكيل لجنة العمل المشترك[١].

انسحبَ كلٌ من حزب الدعوة الإسلامية ومنظمةُ العمل الإسلامي عند نهاية الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٨م من تحت مظلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق لأسبابٍ تتعلقُ بانفراد جهةٍ سياسيةٍ على المشهد السياسي العراقي المعارض وسيطرتها عليه، الأمر الذي تعارضَ مع رغبة المنسحبين في بلورة العمل التنظيمي الموحد، ونتج عن ذلك تفرق الأحزاب الإسلامية الشيعية من جديد، وبدأتْ تمارسُ نشاطاتِها بصورةٍ مستقلة عن الآخرين منذ عام ١٩٨٨م، الأمر الذي أضعف عملها السياسي[٢].

وفي مقابل ذلك التحول في حركة الأحزاب الإسلامية ومواقفها نادى عددٌ من الإسلاميين العراقيين بضرورة وحدة المعارضة العراقية بفصائلها كافة؛ وصفها تمثل مطلباً استراتيجياً تفرضه ضرورة التطور المتسارع للأحداث، وتمهيداً لذلك سعى السيد محمد تقي المدرسي إلى الاجتماع بفصائل المعارضة الإسلامية الشيعية في طهران خلال شهر كانون الأول عام ١٩٨٩م من أجل التوصل إلى ذلك الهدف، لكنَّ الاختلافات الأيديولوجية والاستراتيجية بين تلك الفصائل أدَّت إلى فشل تلك الخطوة[٣].

---

(١) يرمز لهذه اللجنة بالرمز (لعم). ينظر: نبيل العلوي، السيد عبد العزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق(١٩٥٠ – ٢٠٠٩)، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ٢٠١٧م، ص١١٤.

(٢) داي ياماو، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

(٣) عبد الغني عباس، تَطلّع أُمة، قراءة في أفكار السيد محمد تقي المدرسي، دار محبي الحسين، طهران، ١٩٩٩م، ص١٩٦.

ومن جانبٍ آخر اقترح السيد محمد حسين فضل الله[1] تأسيس كيان جديد لتوحيد الحركات الإسلامية الشيعية المعارضة من أجل الانتقال إلى مرحلة التحركات الجادة وإيجاد منفذٍ سياسي دولي أو إقليمي لإيضاح مطالب المعارضة العراقية بشكل عام لا سيما المعارضة الإسلامية الشيعية على وجه الخصوص[2].

وفي الواقع يمكن القول أنَّ تلك التحركات والمطالبات من قبل بعض الشخصيات الإسلامية الشيعية لغرض توحيد جهود المعارضة العراقية تؤكد الآتي :

١- إنَّ الشعور بالمسؤولية وبما يُعانيه الشعب العراقي في الداخل من الحيف والظلم والاضطهاد نتيجة لسياسات النظام العراقي كان على مستوى عالٍ عند المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية.

٢- كلُ الفصائل العراقية المعارضة أصبحت على يقينٍ تامٍ بعدم جدوى التشرذم والانفصال في العمل السياسي عن سائر الفصائل السياسية الأخرى، ولذلك لابد من الاصطفاف في خندقٍ واحد لتحقيق الأهداف المنشودة.

وهذا ما دعا قياداتِ الحركةَ الإسلامية الشيعية المعارضة إلى إعادة ترتيب صفوفها وفق رؤىً سياسيةً موحدةً عبر تكثيف لقاءات القيادة الثلاثية الممثلة بالسيد محمد باقر الحكيم، والسيد محمد تقي المدرسي، والشيخ محمد مهدي الآصفي باعتبارهم رجال الدين المتصدين لقيادة أهم الحركات الإسلامية الشيعية المعارضة[3].

وعليه قررت المعارضة الإسلامية الشيعية لا سيما المتواجدة في إيران أنْ تشكلَ مشروعاً عراقياً شاملاً يتضمن جميع الأطراف الإسلامية وغير الإسلامية[4]، ودعا المجلس الأعلى للثورة

الإسلامية على لسان رئيسه السيد محمد باقر الحكيم في شهر كانون الثاني ١٩٨٩م، للوحدة والتحالف ضمن أُطر حركات المعارضة العراقية، كما نجد تلك الرغبة كانت حاضرةً في أذهان قيادات حزب الدعوة الإسلامية من خلال مقترحاته التي تهيب الجميع للمشاركة في لقاءات المعارضة العراقية وتدعو إلى القتال

---

(١) أخذ غالبية أعضاء حزب الدعوة الاسلامية يقلدونه بعد إعدام السيد محمد باقر الصدر، ينظر: داي ياماو، المصدر السابق، ص٧٦.

(٢) ظاهر الأمارة، أزمة المعارضة الإسلامية العراقية، تحليل وحلول، دار الرافد، بيروت، ١٩٩٣م، ص٥٨-٥٩.

(٣) عبد الغني عباس، المصدر السابق، ص١٩٧-١٩٨.

(٤) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١١٤.

المشترك ضد النظام العراقي وأجهزته الأمنية(١). وللحصول على الدعم الإقليمي لوحدة المعارضة العراقية المُؤمَّل تحقيقها، زار السيد محمد باقر الحكيم الجمهورية العربية السورية رسمياً وناقش مع الرئيس السوري حافظ الأسد الحاجة إلى تشكيل إطار عام للمعارضة العراقية(٢).

لقد أثمرت تلك الجهود(الزيارات لدول الجوار، واللقاءات بين قادة الفصائل المعارضة) في تشكيلَ لجنة من الأطراف المختلفة في المعارضة الإسلامية الشيعية ضمت كل من(رضا جواد تقي، والسيد محمد الحيدري، وأبي بلال الاديب، وأكرم الحكيم، والسيد محسن الحسيني، وآخرين)(٣)، ثمَّ توجهت تلك اللجنة إلى سوريا لتبدأ مفاوضات جادة ومطولة مع سائر الأطراف الكردية، والوطنية، والشيوعية(٤)، ولابد من الإشارة إلى أنَّ الأمر الذي أسهم وعجَّل في تلك المفاوضات هو أنَّ الأمل في تغيير الوضع في العراق ازداد كثيراً لا سيما وأنَّ العالم الذي كان يقف لدعم نظام العراق أخذ يتراجع عنه، ويفتح المجال إعلامياً وسياسياً أمام المعارضة العراقية بتوجهاتها كافة(٥).

تبلورتْ أعمالُ اللجنة في منتصف عام ١٩٨٩م وأخذتْ تصبُ في صياغة بيان يكون بمثابة ميثاقٍ يتضمن جملةً من الأهداف والمبادئ تجمع كلَّ أطراف المعارضة العراقية(٦)، وقد أشاد السيد محمد تقي المدرسي بتلك الخطوة إذ قال: "**إنَّ هذا التو افق فتح عصراً جديداً على العراق، حيث يستطيع فيه كل طرف تجاوز الخلافات الأيديولوجية وتركيز النظر على القيم الثابتة ..... ونرجو أنْ يكون التو افق منطلقاً أساسياً في ولادة مجتمعٍ جديدٍ يعترف فيه الجميع بحقوق الآخرين. إنَّ هذا التو افق يبشر بولادةٍ جديدةٍ لعراق الإسلام وعراق القيم والحرية**"(٧). ومع اقتراب المجتمعين من الإعلان عن ميثاقهم الموحد حدث في اللحظات الأخيرة إجهاض لذلك لمشروع الوحدوي، نتيجة لطلب ممثلي الحركات الإسلامية الشيعية إجراء تعديلات على البيان المشترك أبرزها بعض الأمور الدينية مثل إصرارهم أنْ يبدأ البيان المشترك بعبارة (**بسم الله الرحمن الرحيم**)، الأمر الذي عارضه الحزب الشيوعي، لخشيته من أنْ توحي تلك العبارة للبعض بأنَّ

(١) داي ياماو، المصدر السابق، ص٨١.
(٢) داي ياماو، المصدر السابق، ص٨١
(٣) مكالمة هاتفية مع الأستاذ باقر جبر الزبيدي، ٢٥ آذار ٢٠١٩م.
(٤) عبد الغني عباس، المصدر السابق، ص١٩٨.
(٥) مكالمة هاتفية مع الأستاذ باقر جبر الزبيدي، ٢٥ آذار ٢٠١٩م.
(٦) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١١٥.
(٧) نقلاً عن عبد الغني عباس، المصدر السابق، ص١٩٩.

الإسلاميين هم المسيطرون على حركة المعارضة العراقية[١]، كذلك اعترض قادة الحركة الإسلامية على أمورٍ سياسية أخرى تضمنها البيان الختامي فأرادوه أنْ يتضمن مبدأ أنَّ الشيعة في العراق تعرضوا للاضطهاد ويجب أنْ يحصلوا على حقوقهم كما تعامل البيان مع حقوق الكرد، إلّا أنَّ مقترحاتهم جوبهت بالرفض من بعض أطراف المعارضة العراقية الأخرى، فحدثتْ تناقضاتٌ في الآراء وشدٌ وجذب في الكلام، الأمر الذي أدَّى إلى تفرق المجتمعين دون الإعلان عن انبثاق لجنة العمل المشترك[٢].

إنَّ عدم تشكيل تلك اللجنة وفشل الجهود التي بذلت لتوحيد صفوف المعارضة العراقية ومنها الشيعية على وجه الخصوص لم تكن نهايتها الفشل، بل أنَّها كانت البداية لمحاولاتٍ أُخرى بُذلت من أجل الاتفاق على مبادئ عامة تخدم تنظيمات المعارضة العراقية كافة، وعلى هذا الأساس ونتيجة للظروف السياسية الخانقة التي مرَّ بها العراق ولاسيما بعد غزوه للكويت في ٢ آب ١٩٩٠م، ومن ثم فرض حصار دولي عليه فضلاً عن القرارات الدولية الأخرى، ما أضعف قوته وقوة نظامه، عادتْ المعارضة العراقية من جديد إلى إحياء تلك الدعوات التي كانت قد طرحت عام ١٩٨٩م، وقد تكللت تلك الجهود بعد إجراء مناقشات ومفاوضات لمدة خمسة أشهر إلى عقد مؤتمر في مدينة دمشق السورية في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٠م[٣].

وكان من أبرز التنظيمات المشاركة في المؤتمر، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، وحزب البعث (مهدي عليوي العبيدي)، والكتلة الإسلامية (محمد الآلوسي)، والتجمع العراقي الديمقراطي (صالح دكلة)، وحركة المجاهدين العراقيين (باقر جبر الزبيدي)، وجماعة العلماء المجاهدين في العراق (السيد حسن النوري)، ومنظمة العمل الإسلامي (السيد محمد تقي المدرسي)، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الشعب الكردستاني، والحزب الشيوعي لإقليم كردستان، والحركة الديمقراطية الآشورية، والحزب الشيوعي العراقي، والتيار القومي، والاتحاد الوطني الكردستاني[٤]، بهدف

---

(١) تضمن البيان أموراً أخرى منها ضرورة الإطاحة بالنظام الحاكم في العراق، وإلغاء جميع التشريعات غير الإنسانية وغير العادلة التي فرضتها السلطة في العراق على الشعب، ومنها تشكيل حكومةٍ ائتلافية تضم جميع فصائل المعارضة العراقية. ينظر: علي الشمراني، صراع الأضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م، ص٢٤٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٤) علي الشمراني، المصدر السابق، ص٢٤٤.

الإعلان عن تشكيل لجنة العمل المشترك بين الأحزاب السياسية المعارضة للنظام العراقي[١]، الإسلامية وغير الإسلامية وبضمنها الفصائل الشيعية، وأصبحت تلك اللجنة مظلةً لجميع أحزاب المعارضة العراقية آنذاك[٢]، وبعد أنْ صدر البيان الختامي لها اتخذتْ اللجنة من العاصمة السورية مقراً لها[٣]، وعلى الرغم من أنَّها كانت واحدةً من أهم المبادرات والنشاطات التي قامت بها المعارضةُ العراقية مستغلةً الظروف التي مَّر بها العراق آنذاك باحتلاله للكويت وتداعيات ذلك الأمر، إذ ساهمتْ تلك اللجنة على فتح آفاقٍ واسعةٍ أمام مشاريعٍ مشتركةٍ عدة قامتْ بها أقطابُ المعارضة[٤]، لكنَّها بمرور الوقت عجزتْ عن مواكبة الأحداث التي أخذت تتطور سريعاً وخاصة بعد تشكيل التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العراقي في كانون الثاني ١٩٩١م[٥].

---

(١) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، الحركات الماركسية (١٩٢٠ – ١٩٩٠م)، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠١م، ص٢١٧.

(٢) كانت لجنة العمل المشترك متكونة من لجنة موسعة ضمت كافة الأطراف الموقعة على بيانها الختامي، وكذلك من الأمانة العامة التي مثلت هيأةً عليا ضمت ممثلي التيارات الأربعة وبالشكل الآتي: اثنان يمثلان التيار الإسلامي، أحدهما من حزب الدعوة الإسلامية والآخر من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وشخص واحد يمثل التيار العربي وهو عادة من حزب البعث (قيادة قطر العراق)، وشخص واحد كذلك يمثل التيار الديمقراطي وهو من الحزب الشيوعي العراقي، وشخص واحد أيضاً يمثل الجبهة الكردستانية وهو عادة من أحد الحزبين الكرديين الكبيرين، الحزب الديمقراطي الكردستاني أو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان لكل عضوٍ في الأمانة حق النقض على القرارات والمواقف السياسية وبالتالي كان لابد لأي قرار من التوافق والاجماع عليه وإلَّا فمصيره الفشل حتى لو وافقت عليه الأغلبية . ينظر: الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، الخارطة السياسية للمعارضة العراقية للفترة من آب ١٩٩٠م لغاية آذار ١٩٩٤م، عرض وتحليل، دار الدليل، قم المقدسة، ١٩٩٤م، ص١٠٢.

(٣) ورد في البيان: ١- ضرورة التنسيق والتشاور في رسم المواقف الاستراتيجية في مختلف القضايا والمستجدات التي تمس مسيرة القضية العراقية. ٢- التعاون والانفتاح على جميع الحركات المعارضة للنظام العراقي خاصة في مجال التحرك الميداني المشترك لأجل إسقاط السلطة الحاكمة في العراق. ٣- أهمية التحرك الساسي على مختلف الحكومات والشعوب العالمية لاطلاعهم على مواقف تنظيمات المعارضة العراقية وكسب إسنادهم ودعمهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٦٧)، ٦ كانون الثاني، ١٩٩١م.

(٤) أنجزت لجنة العمل المشترك مشاريع هامة على الساحة السياسية منها عقد المؤتمر الأول العام للمعارضة العراقية بكافة تنظيماتها وفصائلها في بيروت عام ١٩٩١م. الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٥) من الجدير بالذكر أنَّ اللجنة انحلّت في أيلول عام ١٩٩٢م أثناء انعقاد لجنة حوار المعارضة العراقية في صلاح الدين وشقلاوة تلقائياً، ولعل من أهم القضايا التي أثرت سلبياً على نشاط تلك اللجنة هي دخول الجبهة الكردستانية (وهي احد أطراف اللجنة) في حوارٍ مع النظام العراقي، والقضية الأخرى هي انعقاد مؤتمر فينا في حزيران عام ١٩٩٢م وغيابها عنه؛ ونتيجة لذلك فقدت اللجنة توازنها واستقرارها. المصدر نفسه، ص١٠٤ -١٠٥.

وشَرَعتْ بعضُ التنظيمات والأحزاب السياسية العراقية بزرع بذور الشك والارتياب وتوجيه الانتقادات للأسس والمبادئ التي تمخضت عنها اللجنة، ومن تلك الاتهامات أنَّها لا تمثل جميع مكونات المعارضة السياسية العراقية[١]، كما أنَّها تحاول احتكار العمل السياسي لبعض الجهات السياسية واستبعاد من أدَّى دوراً هاماً في معارضة النظام العراقي[٢]، وقد باشرتْ اللجنة مفاوضاتها وحواراتها المكثفة في لندن ودمشق والتي استمرت أشهرٍ عدةٍ، لتتوصل إلى فكرة عقد مؤتمر عامٍ للمعارضة العراقية في بيروت[٣].

ثانياً: مؤتمر بيروت ١٩٩١م.

كان لتطورات الهجوم الدولي على العراق في كانون الثاني ١٩٩١م وما نتج عنه من هزيمة الجيش العراقي وانكساره ومن إصدار قرار الانسحاب في نهاية شباط ١٩٩١م، أثرٌ كبيرٌ في تطور مسيرة الأحداث بالنسبة للمعارضة العراقية عموماً والمعارضة الإسلامية الشيعية على وجه الخصوص، إذ اندلعت انتفاضة آذار أو ما يطلق عليها بالانتفاضة الشعبانية[٤] من أهوار جنوب محافظة ذي قار في ١ آذار١٩٩١م لتلقي بضلالها على المشهد العراقي ولتعطي اندفاعاً آخرَ للمعارضة العراقية في الخارج، وعلى الرغم من أنَّ المعارضة في الخارج لم يكنْ لها دورٌ مميزٌ في تلك الانتفاضة، إلّا أنّ هناك تحركات واسعة قد حصلت بعد تعرض الانتفاضة إلى الانتكاسة، الأمر الذي دفع لجنة العمل المشترك إلى دعوة قوى المعارضة العراقية لعقد مؤتمرٍ لها في بيروت للمدة من ١١-١٣ آذار ١٩٩١م، بهدف متابعة تطورات انتفاضة الشعب العراقي، وقد عُقد المؤتمر تحت شعار: "**وحدتنا ضمانة لخلاصنا من الدكتاتورية وصيانة لوحدة وطننا و انتصاراً للبديل الذي يختاره الشعب**"[٥]

---

(١) أشار الباحث عادل رؤوف إلى أنَّ لجنة العمل المشترك أخفقت في استيعاب كامل تيارات حركات المعارضة العراقية. عادل رؤوف، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص٣٤٠.

(٢) وبعد ضغوط قوية مارستها المملكة العربية السعودية وافقت لجنة العمل المشترك على إضافة التنظيمين اللذين أُسسا بالدعم السعودي وهما (حركة الوفاق الوطني، التي أُسست في ٢٧ شباط ١٩٩١م من قدامى البعثيين مدنيين وعسكريين ممن عارضوا النظام العراقي داخل حزب البعث وأبرزهم صلاح عمر العلي وأياد علاوي وآخرين)، والمجلس العراقي الحر، ليصبح العدد (٥ +٢). علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٣) عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت إلى بغداد ٢٠٠٣م، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٩م، ص٦٩.

(٤) سنتطرق للانتفاضة الشعبانية ١٩٩١م في المبحث اللاحق.

(٥) جاء عقد المؤتمر بعد جهودٍ حثيثةٍ واتصالات مكثفةٍ بين فصائل المعارضة العراقية في الخارج، في الوقت الذي كانت فيه أغلب المدن العراقية منتفضة ضد النظام العراقي. هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١١٦.

وعلى هذا الأساس شاركتْ في المؤتمر القوى والأحزاب الإسلامية والوطنية جميعها والعديد من الشخصيات الإسلامية المستقلة، إذ بلغ عدد الحضور أكثر من (٤٥٠) شخصية ممثلة لـ(٢٤) حزباً وتنظيماً سياسياً[١]، ومن أبرز تلك القوى السياسية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة الإسلامية في العراق، ومنظمة العمل الإسلامي في العراق، وحركة المجاهدين العراقيين، ومنظمة جند الإمام، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي، والقوميون المستقلون، والاتحاد الاشتراكي العراقي، والتجمع الديمقراطي العراقي، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، والحركة الديمقراطية الآشورية، وغيرها من التنظيمات والأحزاب السياسية العراقية[٢]، كما حضرَ في المؤتمر سفراء وممثلون عن الجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الإيرانية الاسلامية، ودولة الكويت، وممثلوا حركات التحرر الوطني العربية، وممثلوا المنظمات الدولية والإقليمية، وممثلوا الهيئات الدبلوماسية في بيروت، والمنظمات المدنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، لإبداء المشورة وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمعارضة العراقية، ولإشعارها بأنَّ العالم العربي والإقليمي أخذ يرفض سياسات النظام العراقي الداخلية اتجاه الشعب، وكذلك سياساته الخارجية تجاه أنظمة وشعوب المنطقة برمتها[٣]، أمَّا في المجال الإعلامي فقد حضر المؤتمر أكثر من مائتي صحفي يمثلون صحافة المعارضة العراقية ووسائل الإعلام العربية والعالمية[٤].

بدأتْ جلساتُ المؤتمر بالاستماع إلى التقرير الذي قدمته لجنة العمل المشترك عن الأوضاع التي مَرَّ بها العراق، وما يعانيه الشعب العراقي بجميع توجهاته وطوائفه من سياسة البطش والاضطهاد[٥]. وكانت أُولى كلمات المؤتمر ألقاها السيد عبد العزيز الحكيم، إذ أكَّد فيها على الثوابت الوطنية والإسلامية كرفض الاحتلال الأجنبي للأراضي العراقية واحترام السيادة العراقية، ووحدة أرضه وشعبه، كما أشار إلى جرائم النظام العراقي بحق أبناء الشعب، مبيناً أنّ الانتفاضة الشعبانية التي انطلقتْ شرارتُها من أهوارِ جنوب العراق، كانت نتيجة لحالة الاضطهاد والتعسف وتكميم الأفواه وسلب الحقوق والطائفية المقيتة التي

---

(١) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٢) Los Anjeles Times(Newspaper),United States of America ,Hussein Foes in Beirut to prepare Unified Oppsition , 14 March 1991.

(٣) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٤) عُدَّ هذا المؤتمر الأهم في تاريخ المعارضة العراقية فقد انعقد في وقت هامٍ وحساس يتناغم مع تطور الأوضاع في داخل العراق، وكذلك للتغطية الإعلامية الاستثنائية التي حظي بها من وسائل إعلام إقليمية وعالمية والتي ركزت على نقل وقائعه والتعليق عليها بما يخدم مصلحة الشعب العراقي. صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٩٤)، ٣١ آذار ١٩٩١م.

(٥) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٦٠.

تعاملت بها السلطة الحاكمة مع غالبية المجتمع العراقي[١]، ثم استمعت اللجنة إلى كلمات الضيوف والمشاركين، الذين أجمعت كلماتهم على ضرورة إيصال رسائل اطمئنان للمحيط الإقليمي والدولي بأنَّ العراقيين بمختلف توجهاتهم أجمعوا على ضرورة إسقاط النظام الحاكم في العراق، ولابد من إقامة حكومة عراقية ديمقراطية شاملة لجميع شرائح المجتمع العراقي عبر انتخابات حرة ومستقلة، كما كشفت تلك الكلمات عن جرائم السلطة بحق الشعب، وبينت حالة الفقر والعوز والحرمان وتدني مستوى الحالة المعيشية، وتقييد حريات المواطن العراقي الدينية والسياسية[٢].

كان المؤتمرُ عبارةً عن تظاهرةٍ سياسيةٍ وإعلاميةٍ كبيرةٍ ناقشَ خلال الأيام الثلاثة لانعقاده أوضاعَ الشعب العراقي[٣]، وحروب النظام الحاكم وما خلفته وراءها من آثارٍ كارثيةٍ ومدمرة، تمثل بعضها بالخراب الاقتصادي للبلد، وبعضها الآخر بفقدان مئات الآلاف من أبناء البلد قتلى وجرحى ومعوقين وأسرى ومفقودين، فضلاً عن تدمير البنى التحتية وتراجع مستوى الخدمات في المجالات كافة[٤] ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ المؤتمر خصص وقتاً من جلساته للمناقشات والمداخلات لدعم الانتفاضة الشعبانية، فيما أكدت تلك النقاشات والتوصيات بالإجماع على دعم الانتفاضة عراقياً وعربياً ودولياً والعمل بجدٍ ونشاطٍ على تطويرها ميدانياً لتمتد مساحتها إلى جميع مناطق العراق، وتقرر بهذا الخصوص توجيه نداء إلى الذين غرر بهم النظام العراقي لينتقلوا من صفوف الأخير إلى صفوف الشعب المنتفض[٥].

وبعد مناقشات مستفيضة طيلة الأيام الثلاثة للمؤتمر حول مستلزمات دعم الانتفاضة وسبل نجاحها خرج المؤتمر بتوصيات عدة لعل أبرزها: ضرورة العمل على تشكيل هيأة للإنقاذ الوطني ومعالجة الطوارئ التي تفرزها الانتفاضة، وبذل المزيد من الجهود لأجل تجميد عضوية الحكومة العراقية في الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومجموعة دول عدم الانحياز، ودول المؤتمر الإسلامي[٦].

كما أكَّد المؤتمرون على أهمية تشكيل عددٍ من اللجان اللازمة لدعم العمل الميداني للانتفاضة وتوفير متطلباته، والسعي الجاد للحصول على اعتراف عربي وإسلامي ودولي بشرعية المعارضة العراقية كممثل

---

(1) The New Y٠rk Times (Newspaper), United States of America , Abdul Aziz Al –Hakimm word at the Beirut Conference , 12 March 1991.

(٢) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣) ميشال نوفل، لوحة المعارضة العراقية، مجلة الشرق الأوسط، العدد (١)، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩١م، ص١٠.

(٤) الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، المصدر السابق، ص١١٩.

(٥) هيثم غالب الناهي، خيانة النص في الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الأندلس، لندن، ٢٠٠٢م، ص٦٩.

(٦) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٩٤)، ٣١ اذار ١٩٩١م.

للشعب العراقي، وقد أوصى المؤتمر بأهمية إرسال وفود إلى مختلف دول العالم والمنظمات الدولية ومؤسسات الرأي العام لإبلاغها بنتائج المؤتمر وطلب العون لانتفاضة الشعب العراقي[١]، وحثَّ المؤتمر قوى المعارضة العراقية كافةً بتخصيص صندوق تكون عائداته لدعم الانتفاضة من خلال جمع المساعدات المالية من التجمعات العراقية في المهجر ومن المؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان[٢]، وأوصى كذلك بالعمل على تشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها حول انتهاك النظام العراقي لحقوق الإنسان مثل الاعتقالات الكيفية والمحاكمات الصورية والتعذيب في السجون والإعدامات والمقابر الجماعية واستخدام الأسلحة الكيمياوية، وأكد على ضرورة تنظيم حملةٍ عالميةٍ لمنع السلطة العراقية من استخدام الأسلحة الكيمياوية في قمع الانتفاضة الشعبانية، وأوصى أيضاً بأنْ تعمل فصائل المعارضة العراقية على تأمين المواد الغذائية والأدوية والعلاجات اللازمة عبر حملات المساعدة ومطالبة جمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية بإرسال لجنة لدراسة أوضاع الشعب الاقتصادية ومعالجة ومساعدة ضحايا الانتفاضة[٣]، وعلى الرغم من أهمية ما توصل إليه المؤتمرون إلَّا أنَّ المؤتمر لم يخل من بعض الملاحظات لعل من أهمها[٤]:

١- صدور البيان الختامي ضعيفاً؛ لكونه لم يتضمن القضايا الأساسية المتعلقة بالشعب، مثل شكل الحكم وصياغة الدستور والرؤية الواضحة لمستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتلك أمور لا ينبغي إغفالها في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر.

٢- أنعقد المؤتمر في وقت كان العراق يغلي فيه كالمرجل، والانتفاضة مندلعة في أغلب مدن البلاد، وهذا الأمر يتطلب من المعارضة العراقية العمل الميداني المباشر في توجيه الانتفاضة وقيادتها والالتحاق بها، من هنا كان الانطباع سيئاً عن المؤتمر لدى قوى الانتفاضة وأبناء الداخل، لذلك وجهوا لومهم لقوى المعارضة العراقية وفصائلها المختلفة في الخارج بأنَّهم مشغولون بعقد المؤتمرات في الخارج والشعب العراقي في الداخل بحاجة إلى الدعم المباشر في جميع المجالات، وأهمها التموين والدعم (اللوجستي)، وفتح الحدود مع الدول المجاورة[٥].

---

(١) شمران العجلي، المصدر السابق، ص٢٢٦-٢٣٠.

(٢) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.

(٣) للاطلاع على مزيد من نتائج المؤتمر ينظر: فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، بيروت، ١٩٩٦م، ص٢٤٣.

(٤) شمران العجلي، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٥) الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، المصدر السابق، ص١٠٦.

٣- لم يطرحْ المؤتمر هيأة قيادية عليا دينية أو ميدانية داخل العراق لغرض الالتفاف حولها ومساندتها جماهيرياً[١].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنَّ المؤتمر لم يحققْ نتائج ملموسة تلبي طموحات الشعب العراقي الذي عوَّل كثيراً على المعارضة الإسلامية الشيعية في الخارج خاصة في ما يتعلق بالانتفاضة الشعبانية التي لم تدعم ميدانياً من قبلهم، ولعل السبب في ذلك لقناعتهم السياسية بأنَّ الدول الغربية لن تسمح بإسقاط نظام الحكم في العراق بهذه السهولة آنذاك، لذلك فهم يرون بعدم جدوى الدخول في حرب خاسرة مع النظام العراقي، فضلاً عن عدم التكافؤ في العدة والإمكانات القتالية والمالية بين الجانبين، لذلك لم يجنَ من ثمار الاجتماع شيئاً سوى تحقيق قضية واحدةٍ وهي جمع شتات المعارضة العراقية واتفاقها على إسقاط نظام الحكم في العراق مبدئياً.

ثالثاً: مؤتمر(فينَّا) ١٩٩٢م.

توصلت الأمانة العامة للجنة العمل المشترك في دمشق إلى اتفاق بعقد مؤتمر وطني جديد لفصائل المعارضة العراقية، واتفقت مع الأخيرة على تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر المّؤمَّل عقده، وقد ضمت تلك اللجنة (٢٥) ممثلاً يمثلون فصائل المعارضة العراقية، وكان من الفصائل والشخصيات السياسية التي تم التواصل معها هيَ[٢]:

١- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.
٢- حزب الدعوة الإسلامية في العراق.
٣- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
٤- الحزب الشيوعي العراقي.
٥- حركة الوفاق الوطني العراقي.
٦- الدكتور السيد محمد بحر العلوم[٣].

---

(١) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٦٢.
(٢) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١٢٩-١٣٠.
(٣) محمد بحر العلوم: ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٣٠م، التحق بالحوزة العلمية ثم درس في جامعة بغداد وطهران حتى عام ١٩٧٠م، وحصل على الدكتوراه في الحقوق الإسلامية في القاهرة عام ١٩٨٠م، عاد إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣م وأصبح عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، توفي في مدينة النجف عام ٢٠١٥م. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٤١.

٧- منظمة العمل الإسلامي في العراق.

٨- المجلس الأعلى للعشائر العراقية.

٩- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق.

١٠- حركة الضباط العراقيين.

١١- الكتلة الإسلامية.

١٢- المجلس العراقي الحر.

١٣- الاتحاد الوطني الكردستاني.

١٤- حزب البعث قيادة العراق، مضافاً إلى تنظيمات سياسية أخرى.

وقد استقر رأي الجنة التحضيرية على عقد المؤتمر في شمال العراق، وفاتحوا الجهةَ الكردستانية بهذا الخصوص، لكنَّ الرد جاء بالموافقة المشروطة وهو أنْ يُقرَّ في المؤتمر بمنح كردستان العراق إقليماً فيدرالياً كحلٍ للمشكلة الكردية بدلاً من الحكم الذاتي، كما رفضت بعض الأطراف إدراج مظلومية الشيعة ضمن خطاب المؤتمر، نتيجة لذلك أخفقت اللجنة في وضع خطة مقبولة لعقد المؤتمر الوطني[١].

وإزاء تلك التطورات انعقد اجتماع في العاصمة البريطانية (لندن)، خلال شهر آيار ١٩٩٢م دعت إليه لجنة العمل المشترك وحضرته الهيأة العامة جرى خلاله انتخاب لجنة تحضيرية لإعادة النظر في عقد المؤتمر والتي بدورها اتفقت على انعقاده في العاصمة النمساوية (فينَّا) بوصفها المكان الأكثر ملائمة لحياديتها ولاعتباراتٍ ماليةٍ تتعلق بالتكاليف والنفقات الخاصة بعقد المؤتمر[٢].

امتنعت قوى المعارضة الإسلامية الشيعية عن المشاركة في المؤتمر بالمستوى الحقيقي الفاعل بل قاطعته جُلُّ تنظيمات المعارضة الإسلامية الشيعية الرئيسية أبرزها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، ومنظمة العمل الإسلامي، وكانت المشاركةُ الشيعية على مستوى الشخصيات السياسية حصراً[٣].

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢) عبد زيد الجابري، لمحات من حياة سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد عبد العزيز الحكيم، مؤسسة شهيد المحراب، (د . م)، (د . ت). ص١١٣.

(٣) وعلى هذا الأساس أصدر حزب الدعوة الإسلامية بلاغاً إلى ممثله في لندن بالانسحاب من اللجنة وسرعان ما بادر إلى تنفيذ الأمر، كذلك أصدر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أمراً إلى ممثله في لندن (الشيخ محمد محمد علي) بالانسحاب من لجنة إعداد المؤتمر، لكنَّه رفض الامتثال للأمر وأصرَّ على البقاء في اللجنة، الأمر الذي دفع رئاسة المجلس الأعلى إلى فصلة من تنظيماته السياسية. ينظر: الاتحاد الإسلامي التركماني، المصدر السابق، ص١٠٩.

ولبيان أسباب عدم مشاركة فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية أشارَ الكاتبُ عزيز قادر الصمانجي إلى أنَّ المقاطعة كانت على أساس أنَّ منظمي المؤتمر لا يمثلون مُجمل المعارضة العراقية[١].

ومع ذلك يبدو لنا أنَّ كلَّ فصيلٍ من فصائل المعارضة العراقية يرى نفسه ممثلاً عنها، ولابد أنْ يكون على رأس الهرم وبيده زمام الأمور، مضافاً إلى ذلك توجس بعضهم وخشيته من توجه تلك المؤتمرات إلى غير وجهتها الصحيحة ومِن ثَمَّ تتحول إلى دعاية إعلامية ينتج عنها ظهور بعض الشخصيات أو التنظيمات السياسية على المشهد السياسي العراقي المعارض، فضلاً عن أنَّ تجربة المؤتمرات السابقة في نظر كثير من فصائل المعارضة العراقية لم تُجدِ نفعاً في خدمة القضية العراقية، لذلك رأى بعضهم عدم جدوى المشاركة في مثل تلك المؤتمرات، وعلى الرغم من كل تلك الأسباب التي حالت دون المشاركة، فإننا نرى أهمية المشاركة فيها حتى وإنْ كانت النتائج ضعيفة أو لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، لأنَّ الحرب مع النظام العراقي السابق كانت بحاجة إلى أنْ تكون إعلامية أيضاً لا هوادة فيها، لذلك فالتحشيد الإعلامي في مثل تلك التجمعات كان ضرورياً، في وقت يجب فيه أنْ تُركن وجهات النظر الحزبية والشخصية جانباً وتُشحذ همم الجميع باتجاه واحد لتحقيق الهدف المشترك.

وبناءً على تلك المعطيات انعقدَ المؤتمر في (فينَّا) للمدة من (١٦-١٩ حزيران ١٩٩٢م)، وشاركت فيه مائتا شخصيةٍ، وأُلقيت فيه كلماتٍ عدة أكدت على الوضع المأساوي الذي يعيشه أبناء الشعب في الداخل، و كان أبرزها كلمة السيد محمد بحر العلوم[٢].

وعلى هذا الأساس صدرَ عن المؤتمر بيان ختامي عالج عدداً من القضايا الهامة في مقدمتها ضرورة استخدام جميع الأساليب الممكنة لإسقاط النظام العراقي، وإقامة حكم القانون الذي يحترم حقوق الانسان ويضمن الحريات المدنية، كما دعا البيان إلى المساواة المطلقة بين جميع العراقيين ونبذ الطائفية، وإنهاء المظالم التي عانت منها شرائح المجتمع العراقي، وتعهد المؤتمرون في بيانهم الختامي بالاهتمام كثيراً

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٢) ألقى السيد محمد بحر العلوم كلمةً أثنى فيها على الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م ودعا المجتمع الدولي إلى دعم حركات المعارضة العراقية لإنقاذ الشعب من الحكم الاستبدادي، وإنهاء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق لكون المتضرر الأول والأخير هو الشعب دون النظام الحاكم، وتطبيق قرار (٦٦٨) الذي نص على ضرورة احترام حقوق الإنسان في العراق، كما أكد على أهمية توحيد الصوت الذي تتحدث به المعارضة العراقية. ينظر: صلاح عبد الرزاق، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم (١٩٣٢– ٢٠٠٣م)، منتدى المعارف، لندن، ٢٠١٠م، ص١٨٦.

بالقوات المسلحة وإعادة بنائها بشكل يناسب حجم المرحلة[1]، كما أنبثق عن المؤتمر هيأةً عامةً ولجنة تنفيذية لمتابعة تطبيق فقرات البيان[2].

إلا أنَّنا نلاحظ على المؤتمر بعض الجوانب السلبية، ولعل من أبرزها تهميشه لدور الأحزاب السياسية وعدم الاكتراث لبعض آرائها ومطالبها، وتركيزه على الشخصيات السياسية، وكان هذا التجاهل لفصائل المعارضة العراقية واحداً من أبرز نقاط الضعف التي انتابت المؤتمر، كما أنَّه غيَّر المعادلة تماماً نكايةً بالتنظيمات السياسية العراقية عندما منح المجتمع الدولي من خلال بيانه الختامي حق تغيير نظام الحكم في العراق بدلاً من أنْ يعزز دور فصائل المعارضة العراقية، كل ذلك جاء لتحقيق بعض المصالح الشخصية والفئوية دون الاهتمام بالنشاط السياسي للمعارضة العراقية.

رابعاً: مؤتمر صلاح الدين ١٩٩٢م.

أصابَ لجنة العمل المشترك الضعف بعد مؤتمر (فينّا)، لذا فإنَّها حاولت أنْ تتماسك بعقد اجتماع موسعٍ لشخصيات المعارضة بما فيهم أعضاء من مؤتمر (فينا)، لكنَّها لم تستطعْ الصمود ولم تُجارِ تطور الأحداث بالصورة المطلوبة وبذلك انتهت لجنة العمل فعلاً وواقعاً[3].

وحصل بعد ذلك لقاء بين جميع أطراف المعارضة العراقية دعت إليه القيادة السياسية للجبهة الكردستانية في محافظة أربيل للمدة من(٢٣ -٢٧ أيلول ١٩٩٢م)، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة حوار بينها في مصيف صلاح الدين من محافظة أربيل، تكونت شخصياتها من بعض أعضاء مؤتمر (فينا) وآخرين من لجنة العمل المشترك[4]، وقد مثل المعارضة الإسلامية الشيعية فيها كل من: السيد محمد بحر العلوم، والسيد إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة الإسلامية)، والسيد محمد الحيدري (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، والشيخ محسن الحسيني (منظمة العمل الإسلامي)، وعباس البياتي (الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق)[5]. وبعد مضي شهر من اجتماعات اللجنة التحضيرية في مصيف شقلاوة في محافظة أربيل اتفق المجتمعون على النقاط الآتية[6]:

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص١٠٧ -١٠٨.
(٢) الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، المصدر السابق، ص١٠٩.
(٣) هيثم غالب الناهي، المصدر السابق، ص٩٤.
(٤) إسحاق النقاش، الوصول إلى السلطة، ترجمة مختار الأسدي، دار قرطبة، بيروت، ٢٠١٢م، ص١٨١.
(٥) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص١٣٢.
(٦) إسحاق النقاش، المصدر السابق، ص١٨٣.

١- عقد مؤتمر عام للمعارضة العراقية في كردستان العراق في شهر تشرين الأول عام ١٩٩٢م.

٢- تكون نسب التيارات والقوى السياسية في المؤتمر بالشكل الآتي: ٣٥% للإسلاميين الشيعة والسنة، و٢٥% للكرد بما فيهم الحركة الإسلامية الكردستانية، و١٦% للقوميين العرب، و٦% للتركمان، و٤% للديمقراطيين، و٤% لليبراليين، و٤% للعشائر العراقية، و٣% للشيوعيين، و٣% للآشوريين والمسيحيين.

وبناءً على ذلك توافد على مصيف صلاح الدين (٢٣٤) مندوباً مثلوا جميع فصائل المعارضة العراقية، إذ انعقد أوّلَ اجتماع عامٍّ لهم في العراق وهو ما عُرف بـ(مؤتمر صلاح الدين) للمدة من (٢٧ – ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢م)[١].

أَقرَّ المؤتمرون (مشروع النظام الأساسي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد)، الذي تكون من فقرات عدة أهمها[٢]:

١- يؤمن المؤتمر بأنَّ عراق المستقبل لا يمكن احتكار حكمه من قبل حزب واحد أو طرفٍ سياسي أو قومي أو مذهبي واحد.

٢- التشكيلة الحكومية التي يصار اليها ستكون مركزية بمعنى أنَّ نطاق صلاحيتها سيشمل العراق كله.

٣- السعي للإفراج عن الأموال العراقية والعمل على تحويل جزء منها لمساعدة السكان والمنكوبين في العراق.

جرى بعد ذلك اختيار أعضاء المجلس الرئاسي وهم كل من: (السيد محمد بحر العلوم، ومسعود البارزاني[٣])، وأعضاء المجلس التنفيذي الذي تكون من ستة وعشرين عضواً، برئاسة أحمد الجلبي[٤] وعضوية كل من:

---

(١) علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٢) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

(٣) مسعود البارزاني: ولد في كردستان إيران عام ١٩٤٦م تولى قيادة جهاز الاستخبارات الكردية عام ١٩٦٦م وفي عام ١٩٧٠م دخل اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، وانتخب بعد وفاة والده رئيساً للحزب عام ١٩٧٩م، وبعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م أصبح رئيساً لإقليم كردستان عام ٢٠٠٥م، ثم جُدد انتخابه عام ٢٠٠٩م. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٨٢.

(٤) أحمد الجلبي: أحمد عبد الهادي عبد الحسين الجلبي ولد عام ١٩٤٤م في بغداد من أسرةٍ ثريةٍ إذ شغل جده عبد الحسين تسعة مناصب وزارية في الحكومة الملكية غادر العراق عام ١٩٥٨م وقضى أغلب اوقاته متنقلاً بين الأردن ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية، عاد إلى إقليم كردستان عام ١٩٩٢م إلى ١٩٩٧م حصل على شهادة الدكتوراه في الرياضيات

((هاني الفكيكي[١] (بعثي سابق)، وسامي العسكري[٢] (حزب الدعوة الإسلامية)، وعزة الشابندر[٣] (حركة جند الإمام)، وباقر جبر الزبيدي(المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، وهوشيار زيباري[٤] (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وأياد علاوي[٥] (حركة الوفاق الوطني)، وغيرهم))، كل ذلك جاء بالتوافق وليس بالانتخاب، كشرطٍ تم الاتفاق عليه لتجنب هيمنة الأكثرية[٦].

مضافاً إلى ذلك، انبثقت عن المؤتمر عدَّة لجان متخصصة لوضع سياسات المؤتمر الوطني موضع التنفيذ، وهي لجنة أعمال الإغاثة ومهمتها تنسيق أنشطة الإغاثة الدولية في جميع أنحاء العراق، واللجنة الاقتصادية التي قدمت مشروعاً اقتصادياً لمرحلة ما بعد نظام البعث، يعتمد على الاقتصاد الحر والقطاع الخاص كحلٍ لمشاكل العراق الاقتصادية، في حين ضمت لجنة المقاومة الميدانية عدداً من الضباط

من جامعة شيكاغو وعمل أستاذاً في الجامعة الأمريكية في بيروت تزوج من السيدة اللبنانية ليلى عسيران ابنة السياسي عادل عسيران، عام ١٩٧٢م وعقد قرانه السيد موسى الصدر وبعد عام ٢٠٠٣م عاد إلى العراق وتسنم عدة مناصب منها رئيس اللجنة المالية في البرلمان العراقي عام ٢٠١٤م، توفي في بغداد عام ٢٠١٥م إثر نوبةً قلبيةً. ينظر: المصدر نفسه، ص٣١٢.

(١) هاني الفكيكي: ولد في مدينة بغداد عام ١٩٣٦م طرد من كلية الصيدلة لأسباب سياسية كان عضواً في حركة أنصار الإسلام، لكنه انضم إلى حزب البعث عام ١٩٥٤م وقد حصلت خلافات له مع الحزب لذلك هُجر إلى اسبانيا، انخرط في صفوف المعارضة العراقية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، توفي عام ١٩٩٨م. ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤٢.

(٢) سامي العسكري: هو سامي جاسم عطية فرحان العسكري ولد في مدينة الناصرية عام ١٩٥٣م انتمى إلى تنظيم حزب الدعوة الإسلامية بداية السبعينات، هاجر من العراق بسبب المضايقات الأمنية ليستقر به الحال في ايران، ثم عاد إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣م ليصبح عضواً في مجلس النواب العراقي للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٤م. ينظر: المصدر نفسه، ص٢٩٣.

(٣) عزة الشابندر: ولد في مدينة بغداد عام ١٩٥٠م أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ثم حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بغداد، وبسبب معارضته للنظام العراقي غادر العراق بداية عقد الثمانينات، ثم عاد بعد عام ٢٠٠٣م ليصبح عضواً في مجلس النواب العراقي حتى عام ٢٠١٤م. ينظر: المصدر نفسه، ص٤١٧.

(٤) هوشيار زيباري: ولد هوشيار محمود محمد زيباري في مدينة السليمانية عام ١٩٥٣م درس العلوم السياسية في الأردن عام١٩٦٧م ثم حصل على شهادة الماجستير في الاجتماع عام ١٩٧٩م وأصبح عضواً في الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعد عام ٢٠٠٣م، أصبح وزيراً للخارجية في الحكومة المؤقتة واستمر في منصبة حتى عام ٢٠١٤م. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٤٥-٦٤٦.

(٥) أياد علاوي: ولد في بغداد عام ١٩٤٥م وحصل على شهادة البكالوريوس في الطب من جامعة بغداد ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٧٣م ثم الدكتوراه من لندن عام ١٩٧٩م، انضم إلى حزب البعث عام ١٩٥٨م ثم انفصل عنه عام ١٩٧٥م، أسس بالتعاون مع بعض البعثيين في الخارج (حركة الوفاق الوطني) عام ١٩٩١م، عاد للعراق بعد عام ٢٠٠٣م وتسنم مناصب عدة أهمها رئيساً للحكومة الانتقالية ورئيس مجلس السياسات الخارجية ونائب رئيس الجمهورية. ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٧-١٠٨.

(٦) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.

العسكريين ممن التحقوا بمعسكرات المعارضة العراقية وأوكلت إليها مهمة السعي للحصول على المساعدات العسكرية من الدول الصديقة والمجاورة[1].

وفي نهاية المؤتمر صدرَ البيانُ الختامي الذي تضمن شجب السياسات القمعية التي يتَّبعها النظام الحاكم في العراق، وضرورة العمل الجماعي للإطاحة به وإقامة حكم ديمقراطي حر، كما اعترف البيان بحق الكرد في تقرير المصير معتبراً الفيدرالية القاعدة التي تستند عليها العلاقات المستقبلية بينهم وبين العرب، كما أشار البيان إلى حقوقِ الأغلبية الشيعية التي استهدفها النظام العراقي بصورةٍ خاصة[2].

لقد سعى المؤتمر أنْ يكون المظلة الرئيسية لتنسيق أنشطة فصائل المعارضة العراقية، لذلك انضوت في بادئ الأمر تحت مظلته كل الحركات والقوى المعارضة الإسلامية وغيرها، ونتيجة لذلك شكل المؤتمر قوةً عسكرية خاصة بالمعارضة العراقية رابطت في شمال العراق[3].

وإظهاراً لمواقفها أصدرت تنظيمات سياسية عديدة مجموعة من البيانات، بعد المؤتمر سجلت فيها تحفظاتها على نتائجه وهيئاته، وجمَّدت قوى سياسية أخرى عضويتها في هيئات المؤتمر، فيما قررت بعض القوى الانسحاب من العمل تحت مظلة المؤتمر الوطني العراقي الموحد[4].

يتضح لنا مما سبق بعض النقاط الهامة وهي كالآتي:

---

(1) أوصت لجنة المقاومة بوصايا هامة منها، ضرورة استثمار خبرات العسكريين العراقيين المقيمين في المنفى، ومطالبة التحالف الدولي الذي شارك في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م بإعادة الأسلحة والمعدات العراقية التي استولى عليها إلى المؤتمر الوطني العراقي الموحد. ينظر: المصدر نفسه، ص١٦١-١٦٢.

(2) علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٥٤.

(3) رائد السوداني، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، مقدمات وأسباب، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (د . م)، ١٤٢٩ه، ص١٠٠.

(4) كان من أبرز القوى المنسحبة حزب الدعوة الإسلامية إذ قدم مشروعاً لتصحيح المؤتمر (بحسب رأيه) فلم يجد تجاوباً ومن أهم ما ورد في مشروعه التصحيحي:

١- تجميد الهيأة الرئاسية أو حلها.
٢- تشكيل لجنة من القوى السياسية تكون أعلى هيأة لصُنع القرار.
٣- تشرف على اللجنة التنفيذية، لجنة خماسية تكون رئاستها بينهم دورية.
٤- تتخذ القرارات بالاتفاق وليس بالتصويت.

وبعد عددٍ من الجولات من المباحثات في لندن وطهران بين حزب الدعوة الإسلامية وبين المؤتمر الوطني العراقي الموحد لم يتوصل الطرفان إلى حلٍ. ينظر: الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، المصدر السابق، ص١١٨-١١٩.

١- وجود الرغبة الأكيدة في التخلص من النظام العراقي دفعت عدداً كبيراً من الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة وكذلك الشخصيات المناهضة لنظام البعث للاستجابة والتعبير عن موقفٍ مسانِدٍ للمؤتمر الوطني العراقي الموحد.

٢- إنَّ أيجاد قوةٍ عسكريةٍ في شمال العراق كانت بمثابة المادة المخدرة للشعب العراقي في الداخل لقناعتهم بعدم ضرورة القيام بحركةٍ داخليةٍ، لوجود تنظيمات سياسية عراقية شكلت قوة عسكرية تعمل على قلب نظام الحكم في العراق.

٣- التنافس السياسي بين أحزاب المعارضة العراقية كان واضحاً في تزعم ساحة المعارضة العراقية والحيلولة دون انفراد الأطراف الأخرى، جاء ذلك من خلال طرح المشاريع الحزبية والتأكيد على قبولها، وكذلك حالات التجميد وتعليق المشاركة أو الانسحاب من بعض المؤتمرات كل هذا يدل على ذلك.

٤- إنَّ كثيراً من المؤتمرات كانت إعلامية لتدويل القضية العراقية، وللحصول على الدعم المادي والمعنوي من الدول الغربية والإقليمية.

٥- حاولت أطراف المعارضة العراقية أنْ تتناغم مع رغبات الشعب العراقي في التخلص من النظام الحاكم، وهي بهذا تتخلص من عدم رضا الشارع العراقي عليها، وتكسب ودَّه ورضاه.

المبحث الثاني
النشاط العسكري المسلح (١٩٨٩-١٩٩٣م)

أولاً: العمليات العسكرية المسلحة (١٩٨٩-١٩٩٠م)

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أخذتْ المعارضةُ الإسلامية الشيعية تتحين الفرص للإيقاع برأس النظام العراقي الأمر الذي تم الإعداد له في ٢٧ شهر نيسان ١٩٨٩م عندما قامتْ مجموعة من المعارضة باستهداف موكب الرئيس العراقي الذي كان متجهاً إلى مدينة تكريت لحضور احتفال أُقيم له بمناسبة عيد ميلاده، إذ قامت تلك المجموعة بنصبِ كمينٍ له في شاحنة كبيرة وهم على هيأة عمَّال ينقلون الرمل والحصى، وعند مرور موكب سياراته قامت عناصرُ المجموعة بإطلاق النار عليه بكثافةٍ، وأُصيبتْ سيارةَ الرئيس بإطلاقات عدة لم تؤثرْ بها؛ لكونها ضد الرصاص، وأدَّى الحادث إلى مقتل أحد أفراد حمايته وإصابة آخرين، وقد أحيطت العملية بسرية تامةٍ، فيما أكدت فصائل المعارضة الشيعية أنَّها مستمرة بتلك المحاولات حتى الخلاص من النظام الحاكم[١].

ومن العمليات الأخرى التي خططت لها المعارضة الإسلامية الشيعية، القيام بمحاولة انقلابية على النظام الحاكم في ٢٨ نيسان ١٩٨٩م، اشترك فيها عدد من ضباط الجيش العراقي وكانت الخطة تقتضي قصف جميع المؤسسات الأمنية والحزبية التي يفرض النظام سلطته منها على الشعب[٢] مضافاً إلى قصف مقر إقامة الرئيس العراقي والقصر الجمهوري وقد أنيط الدور الأكبر للعملية بضباط القوة الجوية المرتبط بعضهم بعلاقات تنظيمية مع فصائل المعارضة الإسلامية، غير أنَّ المحاولة لم تنجحْ كما خُطط لها وتمكنَ النظامُ من كشف المخطط والسيطرة على الوضع الأمني، وألقيَ القبض على أعدادٍ كبيرةٍ من العسكريين ونُفذ حكم الإعدام فيهم[٣].

ومن المحاولات والأنشطة العسكرية التي قامت بها المعارضة الإسلامية الشيعية، ما حصل في ١٩ آب ١٩٨٩م فقد قام (أبو عمران) أحد عناصر حزب الدعوة الإسلامية بالإعداد لاستهداف رئيس النظام العراقي

---

(١) د . ك. و، ملفات المعارضة السياسية ، رقم الملفة ٧٠ / ٢٦، رقم الوثيقة (٩).
(٢) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص٣٢٦.
(٣) الشهادة (صحيفة)، طهران، العدد (٣٠٥)، ٩ أيار ١٩٨٩م.

عندما قام بزيارةٍ إلى مصنع القعقاع لإنتاج الصواريخ الذي يقع بين قضائي اليوسفية والمحمودية[١]، لكنَّه نجا من الانفجار[٢] الذي حصل في المصنع بعد خروجه منه بلحظات[٣]، وأسفر عن مقتل أربعمائة وثمانين شخصاً وجرح أكثر من ثمانمائة وخمسة عشر آخرين[٤]، وعلى إثر ذلك قامت أجهزة النظام الأمنية بحملة اعتقالات واسعة بين صفوف المدنيين والعسكريين لمعرفة الجهة المنفذة[٥].

وبناءً على تصعيد العمليات المسلحة أعلنتْ السلطاتُ العراقية أنَّ مجموعة من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية اشتبكت مطلع شهر أيلول ١٩٨٩م مع قوات أمن النظام في العاصمة بغداد، وتمكنت من قتل وإصابة عدد منهم، وقد ذكرت وكالة (رويترز) للأنباء بأنَّ الأجهزة الأمنية انتشرت في شوارع بغداد بزي مدني وقامت بحملةٍ واسعةٍ لتفتيش السيارات، ويعد ذلك اعترافاً رسمياً من نظام بغداد باتساع نطاق العمل المسلح ضده[٦].

وضمن سياق العمليات المسلحة المعدة لاستهداف الخبراء والدبلوماسيين هاجمت إحدى المجموعات المعارضة بالقنابل اليدوية والأسلحة الخفيفة في العشرين من شهر أيلول ١٩٨٩م نادياً ليلياً للخبراء والمستشارين البريطانيين العاملين في المؤسسات المدنية والعسكرية للنظام[٧].

---

(١) حاول أحد الصحفيين العاملين في مجلة **(AL opserver)** البريطانية وكان اسمه بازوفت **(pazofet)** وهو من أصل إيراني ويحمل الجنسية البريطانية في شباط ١٩٩٠م التحقيق في الحادث المذكور، ولمَّا بدأ بجمع المعلومات ألقت المخابرات العراقية القبض عليه، وبعد اتهامه بالتجسس لصالح الكيان الصهيوني عُرض على شاشات التلفاز حيث أدلى باعترافات بدا وكأنها فرضت عليه وانتُزعت منه بالقوة، وقد أدَّى حكم الإعدام عليه إلى موجة احتجاج شملت أغلب دول العالم. ينظر: بيار سالنجر واريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، ط٢، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٩١م، ص٢٧؛ صحيفة الجهاد، العدد (٤٠٥)، ٢٨ آب ١٩٨٩م.

(٢) أصدر السيد محمد باقر الحكيم بياناً على إثر تلك الحادثة جاء فيه: **" يا أحرار العراق إنَّ حوادث تفجير مصانع القعقاع والتي حشد لها النظام ثروات وقدرات العراق، أحرجت النظام وضيقت الخناق عليه مما جعله يعترف علناً بتلك العملية رغم محاولات التكتم عليها أو تخفيفه لحجم الواقعة وكثرة الخسائر"**. للاطلاع على نص البيان ينظر: عبد محسن العامري، نزف القلم، بيانات الشهيد الحكيم ،الكتاب الثالث، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، (د . م)، (د . ت)، ص٨٤؛ صحيفة الشهادة، العدد (٣٢٣)، ١٩ أيلول ١٩٨٩م.

(٣) بيار سالنجر، المصدر السابق، ص٣٢.

(٤) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤١٦)، ٣ أيلول ١٩٨٩م.

(٥) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع، ص٣٣١-٣٣٢.

(٦) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤١٨)، ١٧ أيلول ١٩٨٩م.

(٧) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤١٩)، ٢٤ أيلول ١٩٨٩م.

وفي السياق نفسه شهدت بغداد أواخر شهر تشرين الثاني ١٩٨٩م، انفجاراً استهدف دبلوماسياً تركياً عندما أُلقيت قنبلةٌ على سيارته وسط العاصمة بغداد، إلا أنَّه لم يكنْ موجوداً لحظة الانفجار الذي أسفرَ عن حدوث أضرارٍ في البنايات القريبة وتدمير السيارة بالكامل[١].

يتضح لنا من ذلك بعض النقاط وهي:

١- إنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية أخذتْ تنوع فعالياتها العسكرية ضد مصالح النظام العراقي باستهداف كل من يتعاون معه من الشخصيات الأجنبية.

٢ - أرادت المعارضة الإسلامية الشيعية توجيه رسالةٍ واضحةٍ إلى الجميع بعدم دعم النظام الحاكم في العراق وإلَّا سيكون هدفاً لمرمى نيرانهم.

٣ - أرادت المعارضة الإسلامية الشيعية أنْ يكون لعملياتها المسلحة صدىً إعلامياً واسعاً من خلال استهداف الشخصيات الأجنبية بعد أنْ كانت السلطة الحاكمة تعتم إعلامياً على كثيرٍ من تلك العمليات.

٤ - سجلت تلك الحوادث علامة استفهام على عدم قدرة الأجهزة الأمنية في ضبط سيطرتها على النشاط المسلح للفصائل الإسلامية الشيعية الذي أخذ يستهدف الدبلوماسيين الأجانب.

وإلى جانب ذلك نجا رئيسُ النظام الذي كان برفقة الملك الأردني (الحسين بن طلال) في كانون الثاني عام ١٩٩٠م من محاولة اغتيال تعرضا لها عندما قامت مجموعة مسلحة بفتح نيران أسلحتها الخفيفة على السيارة التي كانت تقلهما[٢]، كما تمكنت عناصر مسلحة تابعة لحزب الدعوة الإسلامية خلال شهر أيلول ١٩٩٠م، من تفجير مخازن الأسلحة في محافظة البصرة نتج عنها تدمير(١٢) مستودعاً، وعلى إثر ذلك قام رئيس النظام بعزل رئيس أركان الجيش نزار الخزرجي من منصبه لا سيما بعد انتشار إشاعات أشارت إلى استلام الأخير رسائل من ضباط متقاعدين لهم ارتباطات سياسية مع المعارضة العراقية تطالبه بالتحرك لإنقاذ العراق من الأوضاع التي يمر بها[٣].

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٣٢٩)، ٣١ تشرين الثاني١٩٨٩م.

(٢) عبد الرحمن مظهر الهلوش، صدام حسين الجمهورية الخامسة، الدار العربية، بيروت، ٢٠١٧م، ص٣٠٩؛ صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٣٥)، ١٤ كانون الثاني ١٩٩٠م.

(٣) ذكر نزار الخزرجي سبباً آخراً لعزله إذ قال: **" كنت أعددت تقريرين حول القوات العسكرية العراقية وكيفية مواجهة قوات التحالف الدولي، وفي ١٨ أيلول ١٩٩٠م استدعاني الرئيس صدام حسين إلى اجتماع حضره وزير الدفاع وقائد القوة الجوية ومدير الاستخبارات العامة، ومنذ بدء الاجتماع كان الرئيس منزعجاً ثم قال: " فريق نزار أنت اعددت تقريرين أُريدك أن تناقشهما، بدأت بعرض التقريرين وأشرتُ إلى أنَّ الإمكانيات غير متكافئة بين الطرفين، وهذا يعني**

ثانياً: مقدمات الانتفاضة الشعبانية (الاحتلال العراقي للكويت) وموقف المعارضة الشيعية منه .

أدركَ رئيسُ النظام صدام حسين بعدَ انتهاءِ الحرب مع إيران واستمرار القمع للمنظمات والحركات الإسلامية الشيعية، أنَّه لم يقضِ على التحديات التي تهدد منصبه[١] وعليه أنْ يعالجَ تأثيرات الحرب مع إيران[٢] على الاقتصاد العراقي لكونها استنزفت الاحتياط النقدي للبلاد، فضلاً عن النقص في إنتاج النفط وتصديره[٣]، ومما زاد الأمر سوءاً أخذتْ الكويتُ في ٩ آب ١٩٨٨م قراراً بزيادة إنتاجها النفطي[٤] وقيامها بسحب النفط من حقلِ الرميلة الواقع في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت[٥]، وعلى إثر تلك الأزمة انعقد في بغداد مؤتمر القمة العربية الطارئ للمدة من (٢٨-٣٠ آيار ١٩٩٠م)، إذ ألقى فيه الرئيس العراقي كلمته التي اتهمَ فيها الكويت والإمارات بتخفيض أسعار النفط لإلحاق الضرر بالعراق، وقال لملوك الدول العربية ورؤسائها: "**كلما انخفض سعر البرميل دولاراً خسر العراق بليون دولار في السنة، فأنتم في الو اقع تشنون حرباً اقتصاديةً على بلادي**"، وكان موجهاً أنظاره إلى أمير دولة الكويت[٦].

عدم وجود فرصة للقتال وستدمر قواتنا في أماكنها وستكون هناك غارات شاملة تدمر المواقع الحساسة والبنى التحتية لمدة لا تقل عن شهر قبل أن يبدأ الهجوم البري، انفعل الرئيس وقال: شنو، ليس هناك هجمات جوية تدوم أكثر من شهر، مجرد يوم أو يومين ثم تبدأ المعركة البرية وفيها سنلقنهم الدرس، أجبته سيدي، لن تتاح لنا فرصة المواجهة سيدمرون كلَّ شيء وبعدها يتقدمون برياً، ثم وقف الرئيس مستاءً ومنزعجاً أكثر وقال: فريق نزار لماذا لا تقول الصراحة أنك لا تريد أن تحارب، آلمني كلامه وقلت له سيدي أنا عسكري ويجب أنْ اقول لك الحقيقة وهي أسوأ مما ذكرت، بعدها أنهى الرئيس الاجتماع غاضباً، وفي اليوم التالي استلمت رسالة إقالتي من منصب رئيس أركان الجيش". ينظر: غسان تشربل، المصدر السابق، ص٢٠٩-٢١٠.

(١) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٢) عَدَّ رئيس النظام العراقي نجاحه في إضعاف الثورة الإسلامية في إيران عملاً وفر الحماية للعراق والمنطقة العربية، لذلك اعتقد أنَّ هذا الدور كلف العراق كثيراً ويجب أنْ يقابل بالعرفان والامتنان من الدول العربية، وتوقع مساعدة العرب له بعد الحرب، بأن يلغوا ديونهم لكون العراق أنفق أكثر من (٤٥٠) مليار دولار، قدم العرب منها (٤٠) ملياراً ولذلك أُصيب الرئيس العراقي بخيبة أمل. ينظر: غسان تشربل، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٣) حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠-٢٠١١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص٣٠.

(٤) بيار سالنجر واريك لوران، المصدر السابق، ص١١٠.

(٥) محمد فهيم درويش، غزو الكويت بين شريعة الغاب والقانون الدولي، مؤسسة الزهراء، الكويت، ١٩٩١م، ص٧٤.

(٦) علي عبد الطائي، حرب الخليج الثانية دراسة تاريخية، دار فضولي، تركيا، ٢٠٠٥م، ص٣٨-٣٩؛ عبد الكريم فرحان، السلام المسلح رؤية في الاستراتيجية الإسرائيلية للسلام، دار البراق، دمشق، ١٩٩٥م، ص١٥٩ .

ولتسوية الأمر حاولَ النظامُ العراقي إيجاد حلول دبلوماسية لخلافاته مع الكويت لكنَّها جوبهت بالرفض وزيادة الإنتاج النفطي[١]، وهذا ما أشار إليه سلطان هاشم أحمد رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق عندما سُئل عن الأسباب غير المعلنة التي أدَّت إلى توتر العلاقات ودعت العراق إلى اجتياح الكويت فأجاب: **"الأسباب كما أعلم وكما ير اقب الآخرون، موضوع النفط وموضوع التجاوزات الحدودية، والتطاول على القيادة العر اقية، ولكن أؤكد أن الأساس هو موضوع أسعار النفط"**[٢].

وبعد تطورٍ سريعٍ وغير منظورٍ للأحداث أطلقَ الرئيسُ العراقي تصريحاتٍ أزعجتْ الدول الكبرى[٣]، وبعدها تفاجأ العالم بما فيه الشعب العراقي صبيحة الثاني من آب ١٩٩٠م عندما بثّت إذاعة بغداد بياناً عسكرياً أعلنت فيه أنَّ مجموعةً من الثوار أطاحت بحكومة الكويت ويطلبون المساعدة من العراق وقررتْ الحكومة العراقية تلبية طلبهم[٤]، وبذلك قامَ النظامُ العراقي باحتلال الكويت من دونِ علم مجلس الوزراء والقيادات العسكرية العليا[٥].

وفي ظل تلك التطورات أصدر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في ٣ آب ١٩٩٠م بياناً حول الاحتلال العراقي للأراضي الكويتية جاء فيه: **"أنَّ النظام العراقي يمرُّبأزمةٍ اقتصادية خانقة بسبب السياسات العشو ائية والإنفاق على الحرب والتسليح العسكري أبان الحرب العر اقية-الإير انية ويسعى لعلاج ذلك عن طريق أخذ الضر ائب من حكام الخليج للتخلص من ديونه المتراكمة مستغلاً ضعف دول الخليج عسكرياً"**[٦]، كما دعا البيان جميعَ الأنظمةَ والشعوبَ أنْ تفرضَ العزلة على النظام الحاكم في العراق الذي أثارَ المشاكلَ

---

(١) حيدر صبحي الجوراني، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٣) جاء في إحداها: **"والله إذا حاولت إسرائيل القيام بشيء ضد العراق سوف نعمل على جعل النار تلتهم نصفهم"**. للاطلاع على نص الخطاب ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٧١-٧٢.

(٤) بيار سالنجر واريك لوران، المصدر السابق، ص٥٢٩.

(٥) في هذا الصدد سُئل نزار الخزرجي رئيس أركان الجيش العراقي آنذاك، **"متى علمت بالاحتلال"** ؟ فأجاب: **"كنت في منزلي واتصل بي سكرتير القيادة العامة الفريق علاء الدين الجنابي وطلب مني الحضور، وحين دخلت مكتبه قال: "أكملنا احتلال الكويت"، سألت كيف؟ فقال "الحرس الجمهوري والقوة الجوية وطيران الجيش أنهوا احتلال الكويت"، وبعد ربع ساعة وصل وزير الدفاع عبد الجبار شنشل وتم إبلاغه بالطريقة نفسها، وقال الأخير: "أنَّه سمع نبأ دخول القوات العراقية إلى الكويت من مذياع السيارة"**. ينظر: عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مطابع الحرف العربي، بيروت، ٢٠١١م، ص٢٦١-٢٦٢؛ عبد الرضا عوض، الانتفاضة الشعبانية في الحلة، ط٣، بابل، ٢٠١٢م، ص٢٧؛ غسان تشربل، المصدر السابق، ص٢٠٧.

(٦) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٦١)، ٤ آب١٩٩٠م.

والفتنَ في المنطقة، مؤكداً على أنَّ استمرار بقائه يستلزم استمراراً للمشاكل وتجدداً للاضطراب السياسي والأمني في عموم المنطقة[١].

ويتضح من ذلك كله أنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية التي كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يمثل أحد أبرز أقطابها حاولت استغلال تلك الأحداث وتوظيفها لخدمة قضية المعارضة التي كانت تطالب بإسقاط النظام العراقي واستبداله بنظامٍ آخر يضمُ جميعَ القوى السياسية العراقية وعدم التفرد بالسلطة التي تسببت في الأزمات التي مرّ بها البلد والمنطقة، لذلك جاءتْ المطالبات بعزل ذلك النظام لغرض إضعافه ومن ثَمَّ امكانية إسقاطه.

بإزاء تلك الأحداث الخطيرة أصدر السيد الخوئي في اليوم التالي للاحتلال بياناً رفض فيه الاعتداء وأكَّد على حرمة التصرف في ممتلكات المواطنين الكويتيين واعتبر الصلاة باطلة في الممتلكات الخاصة[٢].

وهنا يبدو أنَّ موقف المرجعية الدينية لم يكنْ موقفاً سياسياً فحسب، وإنّما كان عقائدياً ودينياً من أجل إفهام المجتمع بحرمة سلب ممتلكات الآخرين والتصرف فيها؛ لكون ذلك يتنافى مع ثوابت الشريعة الإسلامية.

ومن جهة أخرى أصدر حزب الدعوة الإسلامية في ٤ آب ١٩٩٠م بياناً أكد فيه بأنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية نبَّهتْ الرأيَ العام العالمي وشعوب المنطقة إلى خطورة النظام العراقي، لكنَّ القوى العالمية والإقليمية دعمتْ ذلك النظام ووفرتْ له الإسناد العسكري والاقتصادي والسياسي والإعلامي لاسيما في حربهِ مع إيران[٣].

وعلى إثر تلك التطورات تدخلتْ الولاياتُ المتحدة الأمريكية في الشأن العربي وشكلتْ تحالفاً دولياً بغية تحرير الكويت، ثم شنتْ هجوماً على العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م دمرتْ فيه البنى التحتية وجميعَ المراكز والمنشآتِ الحيوية والاقتصادية والمدنية والعسكرية[٤]، ونتيجة لذلك صدرتْ بعض الفتاوى من

---

(١) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص٩٩.

(٢) كانت الفتاوى واضحة بهذا الشأن من العلماء لا سيما فتاوى السيد عبد الأعلى السبزواري، والسيد محمد الصدر بحرمة استخدام أي شيء مغصوب من أرض الكويت. ينظر: عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٣) للاطلاع على نص البيان ينظر: حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، الكتاب السادس، شركة البنفسج، بغداد، ٢٠١٤م، ص٣٠-٣٦.

(٤) خالد يحيى الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣م، ص٧١.

علماء الحوزة في النجف أدانت العدوان على العراق بسبب تعرض الشعب لقصف الطائرات الأمريكية، ولحصارٍ اقتصادي حرمه من أبسط مقومات العيش، فكان المتضرر الأول من تلك العقوبات هو الشعب وليس النظام الحاكم[١]، كذلك عارضتْ التنظيماتُ الإسلامية الشيعية العدوانَ الأمريكي على العراق، إذ أصدرَ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بياناً في هذا الشأن جاء فيه: "**إنَّ قوات التحالف ارتكبت خطأ استراتيجياً باستعمالها القوة العسكرية لإخراج الجيش العراقي من الكويت**"[٢]، وألقت اللوم على الدول الغربية لأنّها دعمت النظام العراقي في حربه مع إيران، ودعتها إلى أنْ تتخلى عن عدائها القديم للحركة الإسلامية العراقية، وأنْ تدعم المعارضة العراقية بكل فصائلها للإطاحة بالنظام الحاكم[٣].

وفي السياق نفسه بعث المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (السيد عبد العزيز الحكيم) إلى العاصمة البريطانية (لندن) للتباحث بشأن الوضع في العراق، وعَقدَ مؤتمراً صحفياً في ١٩ كانون الثاني ١٩٩١م، أعلن فيه رفض الوجود الأجنبي على أرض العراق، بعد ذلك التقى بسكرتير الخارجية البريطانية ديفيد جيرو بوث (**David Gore Booth**)، وأكَّد له استنكار المعارضة الإسلامية الشيعية اعتداء النظام العراقي على الكويت، وشَجَبَ الحرب التي تؤدي إلى تدمير الشعب ومقدراته، وأضاف أنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية بما تملكه من قوةٍ عسكريةٍ ورصيدٍ شعبي واسع قادرة على حل المشكلة دون اللجوء للحرب[٤].

ونتيجة لتصاعد الأحداث اجتمعت قوى المعارضة الإسلامية الشيعية وهي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، ومنظمة العمل الإسلامي في طهران خلال شهر شباط ١٩٩١م وشكلتْ مجلساً قيادياً سُمي بـ (**البيت الإسلامي**) لتنسيق العمل المشترك بينها ومواجهة التحديات الميدانية، ثم أصدرَ الأخيرُ بياناً مشتركاً دعا فيه إلى العملِ الجاد لإسقاط النظام وتصفية مخلفاته والتعاون

---

(١) أسامة ابراهيم الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي ودوره الفكري والسياسي١٨٩٩-١٩٩٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦م، ص١٤٦.

(٢) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٧٦)، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠م.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٨٧)، ٣ شباط ١٩٩١م.

مع الفصائل العراقية الأخرى[١]، ولم تمضِ سوى أيامٌ على المعركة البرية حتى أعلنَ النظام العراقي استسلامه بالكامل[٢] دون قيدٍ أو شرطٍ تاركاً كل تحدياته السابقة[٣].

في ظل تلك الأوضاع التي عاشها الشعب العراقي وحالة الانهيار والهزيمة في صفوف الجيش، صرحت حركة المجاهدين العراقيين على لسان مسؤولها السيد عبد العزيز الحكيم جاء فيه: "**أنَّ النظام العراقي يعيش وضعاً حرجاً جداً، و إننا شخصنا من اليوم الأول للحرب أنَّ النظام الحاكم متى ما شعرباحتمال انهياره فسيقبل بكل شيء، لأن بقاءه على رأس السلطة أهم من كل شيء**"[٤].

ثالثاً: أسباب اندلاع الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١م.

لم تكنْ الانتفاضة الشعبانية من الأحداث المفصلية في تاريخ العراق المعاصر فحسب، بل في تاريخ المعارضة الإسلامية الشيعية، كونها مثلت علامةً هامة وواضحةً على تجذر الإسلام في ضمير الشعب العراقي[٥]، لذلك كانت لها أسباب عدة بعضها داخلية وأخرى خارجية أبرزها حرب الخليج الثانية التي أدَّت إلى زيادة مشاكل العراق في المجالات كافة، لا سيما بعد احتلاله للكويت وإصدار مجلس الأمن الدولي لعدة قرارات[٦] لم يستجبْ لها النظام العراقي الأمرُ الذي أدَّى إلى هجوم الولايات المتحدة الامريكية ومن تحالف معها من دول العالم في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م واستمر حتى نهاية شباط من العام نفسه، تكبدت فيها القوات العراقية خسائر كبيرة[٧] ما أجبرَ رئيس النظام العراقي إلى إصدار قرارِ الانسحاب من الكويت في ٢٦ شباط ١٩٩١م مبرراً ذلك بقوله: "**إنَّ العر اقيين سيتذكرون أنَّ الكويت أصبحت جزءاً من العراق**"[٨].

---

(١) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٩٠)، ٢٧ شباط ١٩٩١م.

(٢) إبراهيم النافع، الفتنة الكبرى عاصفة الصحراء، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩٣م، ص١١١.

(٣) وافق النظام العراقي على الانسحاب من الكويت غير المشروط طبقاً لقرار (٦٨٦) الذي صدر في ٢ آذار ١٩٩١م بعد خمسةٍ وأربعين يوماً من القصف الجوي المنظم على كل المنشآت العسكرية والمدنية في العراق. للمزيد من التفاصيل حول القرار ينظر: صحيفة نداء الرافدين، العدد (٢٤١)، ٢٤ أيار ٢٠٠١م.

(٤) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٩١)، ٣ آذار ١٩٩١م.

(٥) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٦) خلال المدة ما بين الثاني من آب ١٩٩٠م وحتى الغزو الأمريكي للعراق واسقاط النظام الحاكم في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م، أصدر مجلس الأمن الدولي (٧٢) قراراً معظمها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وكان أبرزها قرار (٦٧٨) الذي أجاز لأعضاء مجلس الأمن تنفيذ قراراته بالقوة، وبموجبه شنت قوات التحالف الدولي حرباً على العراق. حيدر صبحي الجوراني، المصدر السابق، ص٤٥.

(٧) مهدي حسن الخفاجي، أمريكا مصدر الارهاب في العراق، ط٢، مركز العراق للدراسات، (د . م)، ٢٠٠٧م، ص٢٢.

(٨) نقلاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص٤١٤-٤١٦.

وفي ٢٧ شباط ألقى الرئيس جورج بوش (Jurje Bush)[١] خطاباً موجهاً إلى الشعب الأمريكي قائلاً: "**لقد حررنا الكويت وهُزم الجيش العراقي وحققنا أهدافنا العسكرية وقد عادت الكويت من جديد لشعبها**"[٢]، وفي ٢٨ شباط من العام نفسه أعلنتْ الولايات المتحدة الأمريكية توقف العمليات العسكرية التي قادتها قوات التحالف الدولي وإعلان النظام العراقي الاستسلام دون قيد أو شرط[٣]، وبصدد ذلك أرسلَ وزير الخارجية العراقية طارق عزيز في ٢٨ شباط رسالةً إلى مجلس الأمن الدولي أعلن فيها رسمياً موافقة العراق على الانسحاب من الكويت والامتثال لقراراتِ المجلس والإفراج عن أسرى الحرب كافة [٤].

لقد قابلَ النظامُ العراقي تلك الأوضاع بحذرٍ شديدٍ كونه أصبح متيقناً بأنَّ انسحاب الجيش العراقي بهذه الطريقة يمثلُ خطراً واضحاً على وجوده، فكانت تقديراتُ الخبراء في الشأن الدولي تذهب إلى أنَّ الجيش العراقي المنسحب من المعركة سيقوم بمحاولة انقلاب حال وصوله إلى الأراضي العراقية[٥].

الأمر الذي أنتج تطورات عدة شهدتها الساحة العراقية، أبرزها توجيه انتقادات علنية إلى رأس النظام وسلطته الحاكمة من قبل أبناء الشعب، وكذلك انفلات الضبط العسكري لغالبية القطعات العسكرية المنسحبة من الكويت فضلاً عن حالة الضعف العام الذي مرَّت به الدولة العراقية، فكل ذلك جعل بوادر

---

(١) جورج بوش: هو جورج هربرت واكر بوش الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية ملتون عام ١٩٢٤م وخدم طياراً محارباً في الأسطول الجوي الأمريكي بعد تخرجه من أكاديمية (Phillips) عام ١٩٤٢م، انتخب عام ١٩٦٦م عضواً في مجلس النواب الأمريكي لتبدأ حياته السياسية، وفي عام ١٩٨٩ فاز بالانتخابات الرئاسية العامة ليصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٩٣م، وتوفي عام ٢٠١٨م. للمزيد ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار سلامة للطباعة، عمان، ٢٠٠٥م، ص٥٠.

(٢) نقلاً عن ريتشارد هاس، حرب الضرورة، سيرة حربين على العراق حرب الاختيار، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠م، ص١٦١.

(٣) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٩م، ص١١.

(٤) غسان بنيان، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٥) محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص٥٧٠.

الانتفاض واضحة للعيان أمام الشعب العراقي[١]، كما أنَّ واقع الجماهير المحزن مارسَ دوراً في اندلاع الانتفاضة للتخلص من القمع والاضطهاد الذي استخدمه النظام ضدهم طيلة مدة حكمه[٢].

وإلى جانب تلك الأوضاع التي مرت بها البلاد أثناء حرب الخليج وما نجم عنها فإنَّ تعهد الدول الأجنبية بدعم أي تحرك شعبي لإسقاط النظام كان له أثرٌ واضحٌ في اندلاع تلك الانتفاضة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصدر الرئيس الامريكي **جورج بوش** في ٢٨ شباط بياناً دعا فيه الشعب العراقي للقيام بثورة ضد النظام[٣] والسيطرة على زمام الأمور[٤].

وتأسيساً على ذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية بمعية المملكة العربية السعودية خطةً لمن يحكم العراق بعد نظام البعث وتم تهيئة المقرات لفصائل المعارضة العراقية من الإسلاميين والكرد والبعثيين المنشقين عن النظام، وبدأوا العمل على تشكيل القاعدة التي ستوكل إليها أمور البلاد في مرحلة ما بعد الحرب[٥]، وما ساعد على إعلان الانتفاضة حملة التحريض الإعلامي لدول الخليج العربي والدول العربية الأخرى، فضلاً عن إذاعات المعارضة العراقية التي أصبحت مسموعة لدى الشارع العراقي نتيجة لتدمير أجهزة التشويش العراقية أثناء الهجوم الجوي لطائرات التحالف الدولي[٦]، كما أُنشأت محطة إرسال تبث منها إذاعة تسمى (**إذاعة صوت العراق الحر**) وكانت تحت إشراف وكالة الاستخبارات الأمريكية (**C.I.A**)،

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد جبار الموسوي، وهو من مواليد الناصرية عام ١٩٦٠م، التحق بالحركة الاسلامية عام ١٩٧٩م، قيادي في تنظيمات حزب الله، والآن عضو مجلس محافظة ذي قار منذ عام ٢٠١٣م، الناصرية، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩م.

(٢) زهير عزاوي، وجهة نظر غير عراقية في انتفاضة ما بعد حرب الخليج، مجلة دراسات عراقية، السنة الثانية، العددان الرابع والخامس، ١٩٩٧م، ص٢٥٨-٢٥٩.

(٣) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٤) من ضمن ماورد في بيان الرئيس الأمريكي: **"هناك طريقة أُخرى لإيقاف سفك الدماء وهي أنْ يقوم ضباط الجيش العراقي والشعب بتولي الأمور بأيديهم وإجبار صدام حسين على التنحي عن السلطة"**. ينظر: إسحاق النقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار المدى، دمشق، ١٩٩٦م، ص٥٠٣.

(٥) عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٧م ص٣٠١-٣٠٢.

(٦) يفغيني بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج، بيروت، ١٩٩١م، ص١١؛ محمد المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن، حكايتي مع صدام في غزو الكويت، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٤٩-٢٥٠.

إذ وجهت نداءاتٍ كثيرةً للشعب العراقي لأجل القيام بثورة على نظام الحكم وكان لها دورٌ واضحٌ في استنهاض الجماهير[١].

كانت الأوضاع العامة داخل العراق تنذر بإعلان الانتفاضة، أبرزها اشمئزاز الشعب من سياسة العنف والاضطهاد التي اتبعها النظام الحاكم ،مضافاً إلى سياسة الانخراط الإجباري في القوات المسلحة ومعاقبة من يرفض ذلك بشتى العقوبات قد تصل إلى الإعدام[٢] كما إنَّ الجندي العراقي كان رافضاً للحرب كونه رآها حربَ النظام وليس حربهم ولا حربَ الشعب المغلوب على أمره، كما انَّه رآها حرباً بلا مضمونٍ، وبلا قضيةٍ، وبلا هدفٍ، لذلك أصبحتْ القوات المسلحة في وادٍ وقيادتها العسكرية في وادٍ آخر، ورغم المحاولات لم تنجحْ أجهزةُ الدولة في إقناعهم بعدالة وقدسية تلك الحرب[٣]، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان تحت حججٍ واهيةٍ بلغت إلى حدٍ أنَّ المواطن العراقي أصبح لا يأمن على حريته الشخصية ولا على ما يملك بل وكل آرائه وعقيدته كانت مهددة في كل لحظةٍ، وأيضاً سياسة التجويع وإشغال الشعب بالبحث عن سبل عيشه نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على العراق بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٦١ في ٦ آب ١٩٩٠م على إثر الاحتلال العراقي للكويت، إذ نصَّ القرارُ على فرض عقوبات اقتصادية على العراق لإجبار نظامه على الانسحاب من الكويت دون قيدٍ أو شرطٍ[٤].

---

(١) من أكثر النداءات التي أصدرتها الاذاعة: **"أضربوا مراكز قيادة الطاغية وانقذوا البلاد من الدمار"** ومنها: **" ثوروا لإنقاذ الوطن من براثن الدكتاتورية ولتجنبوا أنفسكم مخاطر الحرب، يا أبناء دجلة والفرات في هذه اللحظات المصيرية من حياتكم وبينما تواجهون الموت على أيدي القوات الأجنبية ليس أمامكم خيار للنجاة سوى وضع حدٍ لنظام البعث في العراق"**. عبد الحسين مهدي عواد، المصدر السابق، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٢) طالب الحسن، بطانة السلطان، أشباه رجال في دائرة الضوء، دار أور، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٣١٠؛ باقر القبانجي، في غيبت الجب، أسرار وفضائح عشر سنوات من الاعتقال والتعذيب في سجون الطاغية صدام، دار دليلنا للنشر، (د. م)، ٢٠٠٥م، ص١٠٧.

(٣) إبراهيم النافع، المصدر السابق، ص٣٠٤؛ سلمان هادي آل طعمه، الانتفاضة الشعبانية في كربلاء، دار المؤرخ، قم المقدسة، ٢٠١٢م، ص١٩.

(٤) محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص٥٤٣؛ حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، الكتاب السادس، ص٤٢-٤٤؛ مقابلة شخصية مع السيد محمد رضا الحكيم مسؤول في مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، النجف الأشرف وهو من مواليد ١٩٦٧م، ٢٢كانون الثاني ٢٠١٩م.

رابعاً: الانطلاقة الأولى للانتفاضة الشعبانية.

اكتسبَ الشعبُ العراقي الثقةَ التامة للانقضاض على السلطة مستغلاً فرصة ضعفها وعجزها عن ضبط شؤون البلاد الداخلية، وهنا بدأتْ النقطة الحاسمة بإعلان الانتفاضة الشعبانية في المدن العراقية تباعاً[١].

ومن المؤكد أنَّ الانتفاضة انطلقتْ شرارتها الأولى من مدينة الفهود جنوب محافظة ذي قار، الأمرُ الذي أكدته شهادات العديد من كبار قادة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام العراقي، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ما نقله غسان تشربل في كتابه (العراق من حرب إلى حرب) على لسان رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق نزار الخزرجي، عندما سُئل كيف أخرجك الرئيس العراقي من رئاسة أركان الجيش ثم استدعاك مجدداً بعد اندلاع الحرب عام ١٩٩١م؟ فأجاب قائلاً: "**كلفني الرئيس صدام حسين أن أذهب إلى الجنوب لتشكيل خط دفاعي على نهر الفرات، خوفاً من تقدم قوات التحالف الدولي إلى الناصرية بعدما تمكنت من احتلال قاعدة الإمام علي(عليه السلام) الجوية القريبة من مركز المدينة ..... وفي مساء ٢٧ شباط ١٩٩١م وصلت إلى الناصرية حيث تم التوصل إلى وقف إطلاق النار، وهنا بدأت قصة أُخرى، ففي الأول من آذار جاءني محافظ الناصرية إلى مقري في أطراف المدينة وقال: إنَّ السكان تمردوا في مدينة الفهود وقتلوا بعض العناصر الحزبية والأمنية، وأخبرني لاحقاً أن الثوار سيطروا على كرمة بني سعيد وبعدها على قضاء سوق الشيوخ و اقتحموا دار القائمقامية وقتلوا القائمقام وعناصر الأمن**"[٢].

كما أنَّ هناك دلائل أخرى أكَّدها قادة الانتفاضة الشعبانية منها ما ذكره السيد جبار الموسوي قائلاً: "**إنَّ الانتفاضة الشعبانية انطلقت من ناحية الفهود ليلة ١٤ شعبان وهي أول مدينة عر اقية انطلقت منها شرارة الانتفاضة، إذ كان لدى قادة المعارضة الإسلامية الشيعية اتصالات مع كل مجاميع المعارضة وفصائلها في المدن العر اقية والأهوار**"[٣]، وكذلك أشارَ السيدُ حمزة الموسوي إلى هذا الأمر وأكّد بأنَّ

(١) ماجد الماجد، انتفاضة الشعب العراقي ١٩٩١م، دار الوفاق، بيروت، ١٩٩١م، ص١٠٢.
(٢) غسان تشربل، المصدر السابق، ص٢٣١.
(٣) مقابلة شخصية مع السيد جبار الموسوي قيادي في تنظيم حزب الله ، الناصرية، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩م.

الانتفاضة انطلقت من مدينة الفهود[١]، كما أكّد على هذا المعنى (**ناجي سلطان الزهيري**) أحد قادة الانتفاضة، بأنَّ الثوار نصبوا نقطة تفتيش في منطقة تل اللحم بعد سيطرتهم على مناطق سوق الشيوخ، وكانوا يفتشون السيارات القادمة من محافظة البصرة ويسألون عن الوضع فيها، فكانتْ إجابتهم أنَّه لا يوجد شيء سوى الجيش المنكسر ولم يتحدثوا عن انتفاضة الجماهير فيها وكان ذلك في يوم ١ آذار ١٩٩١م[٢]، فيما ذكر غانم عبد الحسن (أبو عارف الجابري): " **أنَّ قادة المعارضة الإسلامية اتفقوا في الاجتماع الأخير أنْ تقوم مجموعة ناحية الفهود بإطلاق قاذفة صواريخ في الجو لإعلام مجموعة ناحية الطار بدأ شرارة الانتفاضة وتم ذلك بالفعل، فقد تحركت الأخيرة بعد انطلاق الانتفاضة في ناحية الفهود**"[٣]

وفي الوقت نفسه أشارتْ بعضُ المصادر إلى أنَّ انطلاقة الانتفاضة كانت من محافظة البصرة، عندما كان الجنود في أقصى حالات الانهيار النفسي وهم يواجهون المجهول إذ إنهارَ البلد تماماً فلا اتصالات ولا جسور ولا كهرباء، والطائرات تطاردهم على طول الطريق[٤]، نتيجة لذلك شعرَ الجنودُ العراقيون بأنَّ مسؤوليتهم قد حانَ وقتها لبيان وجهة نظرهم بالطريقة التي يفهمونها[٥]، وبعد أنْ أصبحت البصرة مركزاً لتجمع الجنود المنسحبين الذين استقبلوا بين السخرية والتعاطف من قبل الجماهير، عند ذلك انبرى أحدهم في ٢ آذار ١٩٩١م نتيجة لما عانته القوات المسلحة العراقية من أهوال الحرب ونتائجها، ووجَّه نيران

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، ولد في مدينة الناصرية عام ١٩٦٢م أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وتخرج من معهد المعلمين عام ١٩٨٦م، وبعدها التحق في صفوف المعارضة في الاهوار، وأسس قوات ١٥ شعبان عام ١٩٨٧م، التي تحول اسمها فيما بعد إلى حركة ١٥ شعبان الاسلامية عام ١٩٩١م، الناصرية، ٧ شباط ٢٠١٩م.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ ناجي سلطان الزهيري أحد قادة الانتفاضة وهو صحفي واعلامي ولد في مدينة سوق الشيوخ عام ١٩٦٢م، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وقد هاجر إلى هولندا عام ١٩٩١م لاشتراكه في أحداث الانتفاضة الشعبانية وحصل فيها على شهادة البكالوريوس في التاريخ، عاد إلى العراق بعد ٢٠٠٣م، ويشغل الآن رئيس تحرير جريدة بابليون، وعضو نقابة الصحفيين البريطانيين، الناصرية، ١٥ آذار ٢٠١٩م.

(٣) مقابلة شخصية مع غانم عبد الحسن (أبو عارف الجابري) أحد رجال الانتفاضة وهو من مواليد ١٩٦٣م وحاصل على شهادة المتوسطة، ناحية الطار، ٣٠ آب ٢٠١٩م.

(٤) علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٢٦.

(٥) رائد السوداني، المصدر السابق، ص٧٦.

سلاحه إلى جدارية كبيرة تحمل صورة الرئيس العراقي وسط مدينة البصرة، فكانت تلك الحادثة إيذاناً بانطلاق الانتفاضة[١].

يتضح مما سبق أنَّ الانتفاضة الشعبانية كانت انطلاقتها الأولى من مدينة الفهود جنوب محافظة ذي قار، من خلال ما ذكرناه من تصريحات قادة النظام العراقي السابق، مضافاً إلى شهادات قادة المعارضة العراقية التي أشارت إلى أنَّها انطلقت من الفهود، كما أننا نلاحظ الفرق في تاريخ ضرب الجدارية في البصرة في ٢ آذار ١٩٩١م، وبين تصريحات نزار الخزرجي حول تمرد السكان في مدينة الفهود في ١ آذار ١٩٩١م، وكل ما مرَّ يدلُ على أنَّ بداية انطلاقتها كانت من مدينة الفهود جنوب محافظة ذي قار.

خامساً: تطور أحداث الانتفاضة الشعبانية وامتدادها في مدن الجنوب والوسط.

عدَّ المختصون في الشأن السياسي الانتفاضة الشعبانية بأنَّها ثاني أكبر حدثٍ ثوري شهده تاريخ العراق المعاصر، إذ لم يشهدْ منذ ثورة العشرين احتجاجاً ثورياً بحجم تلك الانتفاضة[٢]، كما أنَّها لم تكنْ حدثاً عارضاً أو مؤامرة تم الإعداد لها من خارج الحدود[٣]، بل أنَّها استمدت أسبابها ومبرراتها من عوامل داخلية تبلورتْ على مدى سنواتٍ طويلةٍ من الظلم والاستبداد والتعسف وتكميم أفواه الجماهير ومصادرة حرياتهم من دون استثناء[٤].

ونتيجة لذلك فقد اجتمع في ١٨ شباط ١٩٩١م قسمٌ كبيرٌ من قادة فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية في أهوار محافظة ذي قار في دار **(رزاق آل تولة)** حضره ممثلون عن مقرات المعارضة في محافظات الوسط والجنوب لمناقشة قرار الثورة فخرج الأغلبُ الأعم يتبنى قرار الثورة قريباً، وأكّد أبو حسين الوائلي لممثلي المعارضة الإسلامية في المحافظات ألَّا ينتفضوا حتى يسمعوا بانتفاضة محافظة ذي قار[٥].

---

(١) اندرو كوكبيرن وباتريك كوكبيرن، صدام الخارج من تحت الرماد، ولادة صدام حسين من جديد، ترجمة علي عباس، دار المنتظر للطباعة، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٤١.

(٢) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٣) زهير غزاوي، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٤) أحمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧م، ص١٥٧.

(٥) مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد العالي حزام الزهيري، أحد قادة الانتفاضة الشعبانية وهو من مواليد ١٩٦٧م حاصل على شهادة الإعدادية، ويعمل برتبة عقيد في وزارة الداخلية، سوق الشيوخ، ٢٩ نيسان ٢٠١٩م.

كما ذكرَ السيدُ حمزة الموسوي أنَّ هناك اجتماعاً آخرَ في ٢٢ شباط عقد في دار **(علي حزام الزهيري)** في منطقة العبرات بين فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية وقد ضمَّ الاجتماعُ قياداتِ المعارضة الميدانية التابعة لمحافظة ذي قار فقط ولم يشتركْ فيه أحدٌ من المحافظات الأخرى[١]، وتم الاتفاق على أنَّه إذا سقط النظام سوف تسيطر مجاميع الأهوار على المدن، ولكنْ حصلت المفاجأة بموافقة النظام العراقي على قبول وقف إطلاق النار والانسحاب من الكويت دون قيدٍ أو شرط، وعلى الرغم من ذلك لم ننثنِ عن قرار الانتفاضة وكانت لنا اتصالات مع أبناء المدن والقرى وتمكنا من الحصول على الأسلحة من الجنود المنسحبين وبدأنا نقترب من المدن نتيجة لضعف الأجهزة الأمنية آنذاك وأخذنا بتوجيه المجاميع استعداداً لإعلان الانتفاضة[٢].

وذكرَ مبارك عجمي الإسماعيلي: **"أنَّ الاجتماع الأخير كان مساء يوم الخميس ٢٨ شباط ١٩٩١م وكان من أبرز الحاضرين فيه: زهير الحاج حفار (أبو حسين الوائلي)، وعبد العزيز أحمد الصالح، وصباح ثجيل (أبو أسماء العامري)، وحسين جعاز (أبو عبود)، والسيد جبار الموسوي، وعبد الحسن عباس الراضي (أبو رضا الخليجي)، وعلي حزام الحاج سعود (أبو أحمد الزهيري)، ورزاق آل تولة، و أبو إيمان، و أبو عمار، و أبو وهب الجابري، و أبو جاسم، وملّا جعفر الجابري، وغيرهم"**[٣]، وكانت أعدادهم تتراوح من (٤٠– ٥٠)، وقد بدأ الحديث أبو حسين الوائلي[٤] مرحباً بالحضور ثم ذكر ما يمرُ به البلد من أوضاع مأساوية تحت حكم سلطة البعث، وتطرق في الحديث إلى الأخبار الواردة عن انهيار جيش النظام، وضرورة كسر حاجز الخوف عند عامة الناس، بعدها تحدث الآخرون عن أوضاع العراق العامة، واتفقوا على ضرورة إعلان الانتفاضة، لكن اختلفت آراؤهم في تحديد ساعة انطلاق الانتفاضة، فبعضهم من قال يوم السبت وآخرون أرادوها يوم الجمعة، لذلك قطع أبو حسين الوائلي الحديث قائلاً: **"إن لم نُشعلْ فتيل الانتفاضة الليلة فإنَّ النظام سيتعافى ويستعد من جديد لإبادة الشعب لذلك تقرر عدم مغادرة المكان**

---

(١) فاضل لفتة الغزي، سوق الشيوخ وذاكرة الانتفاضة الشعبانية، دار الفراهيدي، بغداد، ٢٠١٣م، ص١٨٣.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، ٧ شباط ٢٠١٩م.

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ مبارك عجمي الاسماعيلي، أحد المشاركين في الانتفاضة وهو من مواليد ١٩٦٥م، وحاصل على شهادة البكالوريوس في علوم القرآن، ويعمل في هيأة المستشارين في محافظة ذي قار، الناصرية، ٢٣ نيسان ٢٠١٩م.

(٤) اتصل الباحث بأبي حسين الوائلي لمعرفة المزيد من التفاصيل لكنه وللأسف الشديد امتنع عن الادلاء بمعلوماته.

لحين الانطلاق نحو أهدافنا المرسومة"[1]، وقد استحسن الجميع الرأي، وبذلك كان قرار الثورة داخلياً محضاً لم يأخذْ بنظر الاعتبار أيَّ ظروف إقليمية أو دولية[2].

وتمَّ رسم خطة التحرك ووزعتْ المهام وقُسم الحاضرون إلى مجموعتين، مهمة الأولى السيطرة على ناحية الفهود والأخرى على ناحية الطار[3]، وأخذتْ كلُ مجموعة تعد خطتها لاقتحام المباني الحكومية، وقد انطلقت المجموعة الأولى في الساعة الرابعة فجراً باتجاه ناحية الفهود بقيادة (أبو وهب الجابري وعبد العزيز الصالح ونبيل صبار)، وكان عدد القوة المهاجمة أربعين شخصاً، وتم الاتفاق على مكان التجمع قرب علوة بيع الأسماك، وكانت تلك المجموعة أسبق من الثانية في المبادرة إلى الهجوم، ثمَّ تمت السيطرة على مركز الشرطة بسهولة، أمَّا دائرة الأمن فقد حصلت فيها مواجهة خفيفة استسلم بعدها أربعة ضباط وتم اطلاق سراحهم[4]، كما سيطرتْ إحدى المجموعات على الفرقة الحزبية بعد مواجهة خفيفة لم تسفرْ عن خسائر بشرية[5].

أمَّا في ناحية الطار فقد انطلقتْ المجموعة وكان عددهم تسعة عشر شخصاً، وقد أدَّت صلاة الفجر على الشارع (السدة الترابية) وانقسمت إلى قسمين، ثم تحركت نحو أهدافها تحت قيادة السيد حمزة الموسوي، وعبد العالي الزهيري، وعلي حزام الزهيري، ومبارك الإسماعيلي، وأبو مهند الجابري، وعبد الشريف عبد الحسين (أبو تقي)، فسيطرت المجموعة الأولى على مقر الفرقة الحزبية دون مواجهة، لعدم وجود أي عنصر فيها، وهاجمت المجموعة الأخرى مركز الشرطة، حيث تمترس فيه رجال الأمن وحصلت مصادمات مع العناصر الأمنية يوم ١ آذار ١٩٩١م، استشهد فيها (مسعد حمود الجابري) وهو أول شهيد في الانتفاضة، وبعد السيطرة على هاتين المدينتين أصبح سلاح الفرق الحزبية ودوائر الأمن ومراكز الشرطة بيد المنتفضين الذين تقدموا بعد ذلك على ناحية كرمة بني سعيد في اليوم نفسه بشكل مفاجئ وتمت السيطرة عليها بعد مواجهات مع الأمن استمرت لمدة ثلاث ساعات هربوا بعدها واستشهد في تلك المعركة

---

(١) زهير غزاوي، المصدر السابق، ص٢٥٨.
(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد العالي حزام الزهيري، سوق الشيوخ، ٢٩ نيسان ٢٠١٩م.
(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ مبارك عجمي الاسماعيلي، الناصرية، ٢٣ نيسان ٢٠١٩م.
(٤) مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد العزيز إبراهيم الصالح أحد قيادات الانتفاضة الشعبانية، شغل منصب مدير ناحية الفهود أيام الانتفاضة، وهو ضابط متقاعد برتبة عميد، الفهود، ٧ آذار ٢٠١٩م.
(٥) فاضل لفتة الغزي، المصدر السابق، ص١٩٨.

خمسة من الجماهير المنتفضة أبرزهم الشهيد قاسم حسين الاسماعيلي، والشهيد عبد الباري حامد الاسماعيلي[١].

وبعد ذلك توجهت الجماهير إلى قضاء سوق الشيوخ حيث انضم كثير من أبناء العشائر للجماهير المنتفضة، ولم تحصل مواجهة عنيفة في سوق الشيوخ وتمت السيطرة عليها بسهولة ثم ظهرت مسيرات مؤيدة للانتفاضة بعضها نسائية، وفتحت الناس أبواب البيوت لتقديم الطعام للثوار وفي اليوم نفسه توجهت ما يقارب (٣٠) سيارة من المنتفضين إلى مركز المحافظة ولكن قبل وصولها ناحية الفضلية، اعترضتها سيطرة لقوات التحالف الدولي جردوهم من السلاح واطلقوا سراحهم، وانسحب الباقون إلى سوق الشيوخ ومع ذلك سلك المنتفضون طريقاً آخرَ على ناحية العكيكة باتجاه السديناوية وانظمت إليهم العشائر على طول ذلك الطريق حتى وصل عدد الثوار ما يقارب (١٥٠٠) شخصاً[٢].

ولابد من الإشارة إلى أنَّ مجاميع المعارضة الإسلامية الشيعية كانت تعمل داخل مدينة الناصرية تحت قيادة السيد رشيد السيد اليوشع[٣]، فقد أخذت تهيء الظروف وتمهد الأمر للجماهير التي اتجهت نحو المحافظة، إذ تمكن السيد رشيد من الاتفاق مع العناصر الأمنية في مركز تأهيل الجرحى على تسليم أنفسهم ووضع سياراتهم وأسلحتهم تحت تصرف المعارضة. وفي أثناء تلك الأحداث عقد اجتماع في دار السيد رشيد اليوشع مساء يوم ١ آذار ١٩٩١م بعد العلم بتحرير ناحيتي الفهود والطار، حضره عشرون معارضاً أبرزهم حسام ريسان النايف، وأبو حبيب، وسعد الدين ريسان النايف، وأبو رؤى، وأبو أمين، واتفقوا على احتلال مركز شرطة (الساهرون) في مدينة الصدر (مدينة البكر سابقاً)، حيث توجد فيه أسلحة السرايا والأفواج،

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ مبارك عجمي الاسماعيلي، ٢٣ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، ٧ شباط ٢٠١٩م.

(٣) السيد رشيد السيد اليوشع: ولد في محافظة ذي قار قضاء الاصلاح عام ١٩٤٦م، أكمل دراسته الابتدائية فيها، ينتمي إلى عائلة معروفة بالكرم والشجاعة واصلاح ذات البين، وكان كثير السفر ما منحه معرفة وثقافة واسعة وأصبحت لديه علاقات واسعة في عموم مناطق البلاد، في عام ١٩٧٩م أخذ يزور السيد محمد باقر الصدر وزادت العلاقة بينهما كثيراً، الأمر الذي دفعه للانتماء إلى الحركة الاسلامية، في عام ١٩٨١م حاولت الأجهزة الأمنية اعتقاله، لذلك هاجر إلى الكويت، شارك في الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م وألقت الأجهزة الأمنية القبض عليه وأُدع في السجن إلى أن نفذ فيه حكم الاعدام عام ١٩٩٩م. مقابلة شخصية مع السيد عبد الرسول السيد رشيد السيد اليوشع وهو من مواليد ١٩٦٥م، أحد المشاركين في الانتفاضة وحاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية عام ٢٠٠٨م، الناصرية، ٢٧ نيسان ٢٠١٩م.

ثمَّ تحركنا ليلة ٢ آذار ودخلنا إلى المركز بهويات مزورة تثبت أننا تابعين لجهاز الأمن الخاص، وبذلك سيطرنا على المركز وتم الاستيلاء على الأسلحة كافة واحتجزنا المنتسبين في سجن المركز[١].

وعندما وصل المنتفضون إلى مدينة الناصرية توجهت مجموعة نحو مديرية الأمن العامة وتمكنت من السيطرة عليها وأسر مدير الأمن المدعو علاء التكريتي ونُفذ فيه حكم الإعدام[٢]، أما السيد حمزة فتوجه نحو مبنى المحافظة إذ حصلت معركة لم تستمرْ طويلاً أُصيب فيها أربعة أشخاص من الثوار وهرب المحافظ من المبنى وأُلقيَ عليه القبض وسط المحافظة وتم قتله[٣]، ثم توجهت إحدى المجاميع إلى مقر نزار الخزرجي قرب مديرية الطرق والجسور وحصلت معركة عنيفة بين الطرفين استشهد فيها أكثر من خمسة عشر شخصاً من المنتفضين، وتم أسر نزار الخزرجي وكان جريحاً ومعه أكثر من عشرين ضابطاً أُطلق سراحهم فيما بعد[٤]. كما قادَ السيد رشيد السيد اليوشع معركة ضد عناصر النظام في مديرية الزراعة كانت هي الأعنف جرح فيها الأخير وأسفرت عن سيطرة الجماهير على المبنى[٥].

ذكر نزار الخزرجي في كتاب (**العراق من حرب إلى حرب**): "**كنا في الناصرية في حدود ٢٣ ضابطاً وبعض الجنود والقطعات العسكرية التي كانت مقرراً ان تلتحق بنا لم تصل ..... وفي يوم ٣ آذار وصل السكان المنتفضون إلى الناصرية وقتلوا المحافظ وبعض أعضاء قيادة الحزب ثم هوجم مقرنا وأُصبت ببعض الرصاصات وتم نقلي إلى المستشفى العام**"[٦]، ثم امتدت الانتفاضة إلى شمال الناصرية وحصلت معارك بين المنتفضين وبعض القوات الأمنية في مدينة الشطرة استمرت لساعات عدة تمكن فيها المنتفضون من فرض سيطرتهم على المدينة وأطلقوا سراح السجناء والمعتقلين في سجون مدينتهم[٧].

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد عبد الرسول السيد يوشع، الناصرية، ٢٧ نيسان ٢٠١٩م.
(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد العالي حزام الزهيري، ٢٩ نيسان ٢٠١٩م.
(٣) مقابلة شخصية مع الاستاذ عبد العزيز ابراهيم الصالح، ٧ آذار ٢٠١٩م.
(٤) مقابلة شخصية مع السيد عبد الأمير السيد يوشع أحد المشاركين في الانتفاضة وهو من مواليد ١٩٧٢م، وعميد أسرة السيد يوشع، الناصرية، ١٥ حزيران ٢٠١٩م.
(٥) مقابلة شخصية مع السيد عبد الرسول السيد رشيد السيد يوشع الناصرية، ٢٧ نيسان ٢٠١٩م.
(٦) غسان تشربل، المصدر السابق، ص٢٣١-٢٣٢؛ اندرو كوكبيرن وباتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.
(٧) مختار الاسدي، موجز تاريخ العراق السياسي، (د .م)، (د . ت)، ص١٩٨-١٩٩.

ومن جانب آخر ذكر السيد ناصر حسين الموسوي أنَّ العديد من شيوخ العشائر والوجهاء وبعض الشخصيات البارزة التحقت بالانتفاضة بعد أن اطلعتْ على فتوى السيد الخوئي والسيد السبزواري[١] ومن أبرز تلك الشخصيات الشيخ كاظم الريسان شيخ عشائر حجَّام، والقاضي حسين الريسان، والشيخ عبد العالي آل شليبة شيخ عشائر آل شليبة، والعقيد عبد المنعم الكطان، والشيخ علي محمد المنشد شيخ عشائر الغزي، والشيخ مصيّت آل مطوس شيخ عشائر آل شميس[٢].

ثمَّ أخذت أحداث الانتفاضة تتطور وتتوسع شيئاً فشيئاً، ففي البصرة بعد حادثة إطلاق النار على جدارية رئيس النظام في ساحة سعد، تبعها قيام أحدُ الجنود الذي استطاع أنْ يصلَ إلى مدينة البصرة بدبابته بضرب تلك الجدارية نفسها بنيران دبابته ما أدَّى إلى تدميرها بشكل كامل وسط هتافات الجماهير التي نادت بضرورة اسقاط النظام والقضاء على حكم البعث في العراق نهائياً[٣].

وقد ذكرتْ صحيفةُ التايمز (Altiems) البريطانية تلك الحادثة بقولها: "**إنَّ مدرعة عراقية أطلقتْ النار على جدارية كبيرة لرئيس النظام تعبيراً عن سخطهم للأوضاع المأساوية التي مرَّ بها البلد ورفضاً منهم لسياسة النظام الحاكم**"[٤]، ونتيجة لذلك هاجمتْ مجموعةٌ من المنتفضين في ٣ آذار ١٩٩١م مبنى محافظة البصرة، وبعد معركة حامية بين الطرفين تمكن الثوار من السيطرة على المبنى وتم اعتقال المحافظ ونُفذ فيه حكم الإعدام[٥] ثم قام عددٌ آخر من الجماهير الثائرة بمهاجمة معملٍ لكبس التمور كانت تسيطر عليه قوات النظام، ليتم بعد ذلك توزيع تلك الأكياس على أهالي المدينة الذين عانوا من نقص حادٍ في الغذاء والدواء[٦]، وهاجمت مجموعات أُخرى العديد من المراكز الأمنية وأهمها مديرية أمن البصرة ومراكز الشرطة والمقرات الحزبية في مركز المحافظة في ٣ آذار ١٩٩١م وأحكمت السيطرة عليها، كما أنَّها

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد ناصر حسين الموسوي أحد قادة الانتفاضة الشعبانية في منطقة صوب الشامية، وهو من مواليد ١٩٥٣م حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الزراعية، الناصرية، ٣٠ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) أرسل عزيز صالح النومان أحدهم إلى الشيخ علي المنشد وعرض عليه مبلغ عشرين ألف دينار لينسحب من صف الانتفاضة لكنَّ الأخير رفض ذلك قائلاً: "**آنه ما محتاج لفلوسه، روح لعزيز صالح كله باجر بيني وبينه الرصاص**". مقابلة شخصية مع السيد ناصر حسين الموسوي، الناصرية، ٣٠ نيسان ٢٠١٩م.

(٣) علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٢٧؛ عبد الهادي الركابي، وثائق لا تموت، صفحات سوداء من تاريخ حزب البعث، ج١، مؤسسة الشهداء، (د .م)، (د.ت)، ص٨٥.

(٤) نقلاً عن صحيفة الشهادة، العدد (٣٩٤)، ٥ آذار ١٩٩١م.

(٥) مختار الأسدي، موجز تاريخ العراق، ص٢٠٠؛ عبد الهادي الركابي، المصدر السابق، ص٨٦.

(٦) مروة محمود المالكي، قوات بدر ١٩٨٢-١٩٩١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٧م، ص١٣٩.

قامتْ باستهداف بعض العناصر الموالية للنظام السابق والتي كان لها دورٌ كبيرٌ في الحاق الأذى بأبناء المدينة[١].

وقد تمكن المنتفضون بعد إحكام سيطرتهم على المحافظة بإطلاق سراح خمسة آلاف سجين من السجن المركزي في المحافظة وكذلك من سجن مدينة الهارثة[٢]، فيما تمكنت مجموعة مسلحة من ثوار الانتفاضة اعتراض سيارة أحد القادة برتبة لواء ركن في الجيش العراقي وتمكنوا من القضاء عليه بالقرب من معمل ورق البصرة[٣].

وقد ذكر السيد جبار الموسوي بأنَّ قوات الانتفاضة دخلتْ معارك ساخنة مع قوات الحرس الجمهوري في محور قضاء القرنة وناحية الهوير وتمكن المنتفضون من إيقاع الهزيمة بقوات النظام وأسروا عشرين ضابطاً، وبعد أنْ قرر قائد عمليات قوات النظام (أياد فتيح الراوي) قصف تلك المناطق بالأسلحة الثقيلة، اتصلنا به من خلال جهاز لاسلكي كان الجيش يستخدمه وحذرناه من ذلك وإلّا يتم تنفيذ حكم الإعدام بهؤلاء الضباط؛ لذلك تراجع الأخير عن الأمر، وكان لقائد الفيلق الثالث في الجيش العراقي السابق الفريق الركن المتقاعد (رشاش الأمارة) دورٌ في رسم خططِ المعارك، كما كان يقدمُ وجباتِ الطعام لقوات الانتفاضة، وخلال تلك المعركة قدمنا عشرة شهداء فضلاً عن الجرحى[٤].

ولم تكن مدينة الحلة بمعزل عن الانتفاضة الشعبانية، فقد تجمع عدد من الشباب في مركز المحافظة صباح ٣ آذار ١٩٩١م يرقبون حالة الأوضاع العامة ومعهم كثير من المقاتلين المنسحبين من أرض الكويت، فتبلورت الفكرة في أنْ ينهض الشعب ويعلن انتفاضته الجماهيرية لاسيما بعد وصول أنباء اندلاع الانتفاضة في الناصرية، وكُتب بهذا الشأن منشور وزع على المواطنين وحددت ساعة الصفر الواحدة من ظهر يوم الثالث من آذار ١٩٩١م[٥].

---

(١) كاظم محمد علي شكر، الثورة الإسلامية في النجف الأشرف، مخطوط، مؤسسة كاشف الغطاء، النجف الاشرف، ١٩٩١م، و٢٢.

(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٣٩٤)، ٥ آذار ١٩٩١م.

(٣) اندرو كوكبيرن وباتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص٣٦.

(٤) مقابلة شخصية مع السيد جبار الموسوي، الناصرية، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩م.

(٥) ناصر حسين الأسدي، شيعة العراق دولهم وثوراتهم، مكتبة بن فهد الحلي، كربلاء المقدسة، (د . ت)، ص١٣١.

اندلعت الشرارة الأولى للانتفاضة عندما ألقى حيدر سلمان المؤمن في ٣ آذار ١٩٩١م قنبلة يدوية على إحدى السيارات التي كان يستقلها أحد قيادات الحزب الحاكم في منطقة كربطعة، ثم تلاه تبادل إطلاق النار بين إحدى المجموعات المنتفضة وبعض أعضاء النظام، وعلى إثر تلك العملية شعرت عناصر النظام ببداية الانهيار أكثر من ذي قبل ما ساعد على هروب رجال الأمن والشرطة، وخرجت جموع كثيرة من الجماهير تجمعت في إحدى ساحات باب المشهد المقابلة لمستشفى الأطفال وأخذت تنادي بسقوط النظام[١].

ولغرض السيطرة على مبنى المحافظة كان لابد من المواجهة العسكرية مع اللواء التاسع والعشرين، ومن خلال خطة محكمة تمكن الثوار من الاستيلاء على إحدى سيارات اللواء كانت تحوي على مدفعين نوع (S.B.G.٩) وتم نصب احدهما باتجاه مقر سرية مغاوير اللواء وأُطلق عليها صاروخان فأحدثَ ذلك رُعباً وانهياراً في صفوف أفراد السرية ما اضطرهم إلى الاستسلام، وكان عددهم أكثر من ثلاثمائة جنديٍ، بعدها حصلتْ اشتباكاتٌ بمختلف الأسلحة بين الطرفين استشهد فيها أربعة أشخاص من المنتفضين وتمت السيطرة على السرية وأسر منتسبيها[٢].

وبعد نجاح تلك العملية توجه المنتفضون إلى مبنى المحافظة الذي تمركز على سطحه أحد القناصين إذ تمكن من قتل أكثر من عشرين منتفضاً إلّا أنَّ الثوار تمكنوا من القبض عليه ونفذوا فيه حكم الإعدام واستولوا على بناية المحافظة والقائمقامية ،ثم اتفق المنتفضون على أنْ يتجهوا لتحرير السجناء في سجن الحلة المركزي وحصلتْ مواجهة بين الطرفين في التاسعة والنصف مساء يوم ٣ آذار، وعلى الرغم من اتخاذ إدارة السجن التدابير الأمنية اللازمة إلّا أنَّ المنتفضين تمكنوا من إحداث ثغرةٍ في إحدى جدران السجن وسيطروا على السجن بعد قتل العديد من حراسه وهروب الآخرين، وقامت المجموعة المسيطرة بإخراج ألفٍ ومائتي سجينٍ[٣].

وبعدها تطورتْ الأحداثُ سريعاً في الحلة، إذ أخذ عددٌ من الشباب يتجمعون ويسيرون في الطرق الرئيسية وهم يهتفون بشعارات سياسية منها[٤]:

---

(١) نجيب الصالحي، الزلزال، دار الرافد، لندن، ١٩٩٨م، ص٢٤٢.
(٢) أكرم الحكيم، الدكتاتورية والانتفاضة، دار الإسلام، لندن، ٢٠٠٠م.
(٣) عبد الرضا عوض، المصدر السابق، ص٤٥.
(٤) مروة محمود المالكي، المصدر السابق، ص١٥٣.

" ماكو ولي إلّا علي ونريد حاكم جعفري " و " صدام اشرد جوك السادة "

وبعد أنْ سيطر المنتفضون على المؤسسات الحكومية الرئيسية ودوائرها في المحافظة أرسل السيد (قيصر وتوت) أحد قادة الانتفاضة رسالةً إلى السيد الخوئي طالباً فيها مشورته في كيفية التعامل مع الأحداث، بعد أنْ أخبره بأنَّ مدينة الحلة أصبحتْ تحت سيطرة المنتفضين، فجاءه الرد مكون من فقرتين: إحداهما تشكيل لجنة من ثمانية رجال دين للإشراف على سير الأوضاع العامة في المدينة لحين استتباب الوضع، والأخرى أكد فيها السيدُ على ضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة من النهب والسلب[١].

أمّا في كربلاء فقد بدأتْ الانتفاضة عندما كانت الجماهير في مراسيم تشييع جثمان أحد القتلى في حرب الخليج الثانية يوم ٣ آذار ١٩٩١م، وبينما كان المشيعون خارجين من الصحن العباسي حصلتْ مشادة كلامية بين رجال الأمن وبعض الزوار[٢]، وإذا بأحد المشيعين يهتف عالياً بسقوط النظام قائلاً[٣]:

" لا اله إلا الله ----- صدام عدو الله "

ما أثارَ حفيظة رجال الأمن الذين صوبوا أسلحتهم نحو المشيعين وسرعان ما قتلوا الشخص الذي هتف بسقوط النظام الحاكم[٤]، وبعد تلك الحادثة أعربَ الزوارُ عن سخطهم وتذمرهم من الأجهزة الأمنية فاخذوا يرددون الشعارات المناهضة للسلطة الحاكمة، وفي الحال وجه رجال الأمن نيران أسلحتهم نحو الزائرين وقتلوا خمسة عشر زائراً وكان ذلك الحادث ايذاناً ببدء الانتفاضة في محافظة كربلاء[٥].

تصاعدت الأحداث والتحق عدد من أبناء العشائر بالشباب المنتفضين، وكانت انطلاقة الجماهير في ٥ آذار ١٩٩١م الساعة الواحدة والنصف ظهراً متجهة إلى مبنى المحافظة واستطاعوا بعد أنْ حصلتْ مواجهات بين الطرفين من السيطرة على المبنى وهروب المحافظ إلى جهة مجهولة، وبعد ذلك هاجم

---

(١) أحمد الياسري الحسيني، قوات بدر التاريخ الجهادي والسياسي ١٩٧٩-٢٠٠٣م، سطوع للطباعة، بيروت، ٢٠١٤م، ص٤٧٤.
(٢) فؤاد رزاق الحجيمي، المسيرة والدكتاتور، الانتفاضة الشعبانية، دار المواهب، النجف الأشرف، ٢٠١٢م، ص١٤٥.
(٣) المصدر نفسه، ص١٤٦.
(٤) علي الشمراني، المصدر السابق، ص١٨٢.
(٥) ماجد الماجد، المصدر السابق، ص٢٦.

المتظاهرون قيادة فرع الحزب وسط المدينة وحصلت مواجهة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة أسفرت عن هروب عناصر الحزب والاستيلاء على كثيرٍ من الأسلحة[١]، وعندها وصلت أخبارُ التظاهرات إلى جميع أحياء المدينة وأطرافها، ثم انقسم المتظاهرون إلى قسمين هاجم القسم الأول مديرية أمن كربلاء وفيها حاول حراس المبنى منع المتظاهرين من الدخول وحصلت معركة عنيفة بين الجانبين نتج عنها استسلام الحرس إذ سلَّموا أنفسهم وأسلحتهم إلى المجموعة المهاجمة[٢] في حين اتجه القسم الآخر من المتظاهرين إلى بناية المخابرات التي ظلت في دائرة المقاومة وتعرضت إلى هجمات وقصف عنيف لمدة ثلاثة أيام حتى فرَّ قسم منهم والقسم الآخر تم قتلهم، وبعد أنْ سيطرَ المهاجمون على تلك المؤسسات الحكومية الرئيسية أخذتْ الدوائر الأمنية الأخرى تلقي سلاحها وأعلنوا استسلامهم، وبذلك بسط الثوار سيطرتهم على أنحاء المدينة جميعها[٣].

أمَّا في محافظة ميسان، فعندما اشتعل فتيل الانتفاضة في بعض المدن العراقية واحتدمت المعارك الطاحنة مع قوات الحرس لاسيما في محافظة البصرة لكونها قريبة منها، اجتمع عدد من شخصيات المعارضة الإسلامية الشيعية في ٣ آذار ١٩٩١م في دار الشيخ (لؤي الساعدي) وكان أبرز الحاضرين (الشيخ محمد العبادي، والشيخ أحمد العبادي، والسيد كاظم الجابري، والحاج غازي الزبيدي، وعبد الكريم الخطاب، وفيصل حسين، وصباح جاسم الساري، وغيرهم)، وقرروا إعلان الانتفاضة في مدينة العمارة في اليوم نفسه، لذلك شهدتْ المدينةُ في ٣ آذار تحرك الثوار المتواجدين في أهوار المحافظة وجلَّهم من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية والتحقت بهم الجماهير الساخطة على الأوضاع العامة، وسارع المنتفضون إلى مهاجمة مبنى المحافظة وبعد معركة عنيفة استمرت أكثر من ساعتين اضطرت القوات الأمنية إلى الاستسلام، كما تمت السيطرة على مديرية الأمن مضافاً إلى بعض المباني الحكومية[٤] وبعد أنْ سيطرت الجماهير المنتفضة على المدينة وأجزاء من ضواحيها أقاموا نقاط تفتيش، وسيطروا على المنافذ

---

(١) عبد الهادي الركابي، فصول وملاحم من تاريخ الانتفاضة الشعبانية المباركة في كربلاء المقدسة، كربلاء، ١٤٣٠ه، ص٣٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٦.

(٣) ماجد الماجد، المصدر السابق، ص٢٧؛ صحيفة الشهادة، العدد (٣٩٥)، ١٢ آذار ١٩٩١م.

(٤) علي محمد الشمراني، المصدر السابق، ص٢٢٠؛ عبد الهادي الركابي، فصول وملاحم من تاريخ الانتفاضة الشعبانية المباركة في كربلاء المقدسة، ص٨٥.

والمعابر مع الكوت وبغداد والبصرة، وتمّ ملاحقة عناصر النظام من مدينة إلى أخرى ممن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين[١].

وفي اليوم التالي هاجم المنتفضون مقر الفيلق الرابع الذي يقع جنوب المدينة على بعد (١٠) كم، وبعد معركة عنيفة استخدمت فيها مختلف أنواع الاسلحة تمكنوا من السيطرة على جميع محتويات الفيلق، وقد أسفرت تلك المعركة عن قتل وجرح العشرات من عناصر النظام وحرق عدد من الآليات، كما سقط أكثر من عشرة شهداء في صفوف الجماهير المهاجمة[٢]، أمَّا في منطقة علي الغربي فقد هاجمت مجموعة مسلحة قاعدةً عسكرية تابعة إلى اللواء التاسع من قوات حرس الحدود وتمكنت من أسر أكثر من مائتي عسكريٍ، وغنمتْ كمياتٍ من الأسلحة والأعتدة، وقطعوا الطريق الرئيسي الرابط بين محافظتي واسط وميسان، ورداً على ذلك قامتْ بعضُ طائرات النظام العمودية بقصف مركز مدينة العمارة بوحشية، تمكنت فيها القوات الشعبية من إسقاط أربع مروحيات في مركز المدينة وثلاثٍ أخرى في مدينة المشرَّح[٣]

وبعد ذلك استطاعت قوى الانتفاضة في ٤ آذار ١٩٩١م أنْ تبسط كامل سيطرتها على مدينتي العمارة، وعلي الغربي بعد مواجهات دامية بين الطرفين، واستولت على عددٍ من الطائرات المروحية، في الوقت الذي انضمت فيه أعداد كبيرة من القطعات العسكرية للجماهير المنتفضة[٤].

ونتيجة للرغبة الكبيرة عند أبناء المحافظة للتخلص من نظام الحكم آنذاك أخذت الانتفاضة تتسع بشكل كبير ومميز، فانتقلت إلى ناحية كُميت، وقضاء علي الشرقي، وتمكن الثوار من السيطرة عليهما، فضلاً عن المجر الكبير وباقي الأقضية والنواحي أبرزها الكحلاء والمشرح والمجر الصغير[٥].

---

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد العبادي أحد قادة الانتفاضة في محافظة ميسان وهو من مواليد ١٩٦٠م، ميسان، ١٩ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) مقابلة شخصية مع الباحث جبار عبد الله الجوييراوي وهو من مواليد ١٩٤٧م وحاصل على شهادة الدكتوراه شرف من جامعة الحضارة الإسلامية بيروت، له مؤلفات عدة منها تاريخ التعليم في العمارة، وعشائر الفرات الأوسط والجنوب، وتاريخ الطب في ميسان، العمارة، ١٩ نيسان ٢٠١٩م.

(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد العبادي، العمارة، ١٩ نيسان ٢٠١٩م.

(٤) عبد الهادي الركابي، فصول وملاحم من تاريخ الانتفاضة الشعبانية المباركة في كربلاء المقدسة، ص٨٥.

(٥) مروة محمود المالكي، المصدر السابق، ص١٤٦.

كما بدأتْ المظاهراتُ في النجف الأشرف يوم الأحد الثالث من آذار ١٩٩١م في مركز مدينة النجف وكان تجمع الجماهير في ساحة الميدان بأعداد كبيرة جداً شاركت فيها النساء ومختلف الطبقات في المحافظة[١]، تزامنت حركة الجماهير مع وجود أعداد غفيرة من الزائرين بمناسبة ولادة الامام المهدي (**عليه السلام**)[٢]، وقد استغل شباب النجف تلك الأوضاع للقيام بانتفاضة ضد النظام واتفقوا على أن يقوموا بمظاهرة خلال ذلك اليوم إلّا أنَّ الأجهزة الأمنية عندما شعرت بذلك بدأت باعتقالهم ومنعتهم من التجمع ما اضطرهم إلى تأجيلها لليوم التالي[٣].

حددَ المتظاهرون خمسةَ محاورٍ لانطلاق الانتفاضة، وهي محور شارع المدينة، ومحور محلة المشراق، ومحور شارع الرسول، ومحور المقبرة، والأخير من ساحة خان المخضر، على أنْ يكون مسير جميع المحاور باتجاه مرقد الإمام علي (**عليه السلام**)[٤]، وبعد ذلك بدأت الناس تلتحقُ بالمتظاهرين بشكل كبير حتى وصلوا إلى باب دخول الصحن الشريف فمنعتهم الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى حصول اشتباكات بين الطرفين أسفرت عن مقتل عناصر قيادية في الحزب الحاكم واستشهاد عدد من المنتفضين، ونتيجة لذلك هرب أعضاء الحزب والأمن وحرس المرقد وفتح المنتفضون أبواب الصحن وأخذوا يحثون الناس عبر مكبرات الصوت في الصحن الحيدري على الالتحاق بالانتفاضة[٥]

توجه المتظاهرون بعد ذلك نحو مركز شرطة الغري واستولوا عليه وحصلوا على بعض الأسلحة ثم توجهت أنظارهم نحو مديرية شرطة النجف، وبعد معركة عنيفة استمرت أكثر من خمس ساعات تمكن الثوار من السيطرة عليها ونتج عنها مقتل مدير الشرطة وعدد من رجال الأمن، كما سقط عدد من الشهداء في صفوف المتظاهرين، وتم إطلاق سراح السجناء في المديرية[٦]، وبعدها حصلت معركة للسيطرة على

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور علي المدني، وهو من مواليد النجف عام ١٩٦٩م، أستاذ جامعي وأحد المشاركين في الانتفاضة الشعبانية، ومن نتاجاته العلمية، تاريخ الاجتماع الحديث والمعاصر، والحياة الفكرية في النجف الأشرف، السيد عبد الرزاق المقرم قراءة في نتاجاته العلمية، النجف الأشرف، ٢١ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، ج٧، منشورات المكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ٢٠٠٦م، ص٦٩.

(٣) فؤاد رزاق الحجيمي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٤) وليد الحلي، النجف نظرة إلى واقع انتفاضة ١٤١١ه؛ مجلة آفاق نجفية، العدد (١٠)، النجف، ٢٠٠٨م، ص١٩.

(٥) مقابلة شخصية مع الدكتور علي المدني، ٢١نيسان ٢٠١٩م.

(٦) كاظم شكر، الثورة الإسلامية في النجف الأشرف(الانتفاضة الشعبانية)، مركز النجف الأشرف للتأليف والتوثيق والنشر، النجف الأشرف، (د . ت)، ص٥٩-٦١.

الشعبة الحزبية تمكن فيها الثوار من السيطرة عليها وقتل من كان فيها من العناصر الموالية للنظام، كل ذلك كان إيذاناً بسيطرة المتظاهرين على المؤسسات الأمنية والحكومية في مركز المحافظة[١].

وبسبب عدم وجود قيادة سياسية للانتفاضة لجأ المنتفضون إلى المرجعية الدينية وكان السيد عبد الاعلى السبزواري أحد الداعمين للجماهير المنتفضة[٢]، فضلاً عن دور السيد الخوئي في توجيه المنتفضين وحفظ الجانب الأمني وصيانة أموال الناس والممتلكات العامة[٣] فقد ذكر السيد مجيد الخوئي عن دور والده في هذا المجال قائلاً: "**بعد أنْ خلت مدينة النجف من أية سيطرة حكومية أو أية سيطرة يمكن أن تنظم الاوضاع الحياتية في المدينة، توجه كبار رجال الدين وزعماء العشائر إلى بيت السيد الخوئي وطلبوا منه باعتباره المرجع الأعلى للشيعة وكشخصية اجتماعية بارزة لا علاقة لها بالسياسة، التدخل لإنقاذ المدينة**"[٤].

أصدر السيد الخوئي على إثر تلك الأحداث في الرابع من آذار١٩٩١م بياناً طلب فيه من المنتفضين الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية السمحاء[٥]، وحذرهم من الاعتداء على الآخرين وقتلهم على الظن والتهمة، وحثهم على حفظ وحماية المؤسسات العامة لكونها ملك عام للشعب[٦]، وبعد تطور الأحداث أرسل إلى مجموعةٍ من العلماء ورجال الدين في السابع من آذار دعاهم للاجتماع في منزل ولده السيد محمد تقي وكان أبرز الحاضرين السيد محمد الصدر، والسيد محمد رضا الخلخالي، والسيد محي الدين الغريفي،

---

(١) وليد الحلي، المصدر السابق، ص٣٧٢.

(٢) أصدر السيد السبزواري بياناً جاء فيه: " **بسم الله الرحمن الرحيم أذن للذين يقاتلون بأنهم ظُلموا وأن الله على نصرهم لقدير). إنَّ الشعب العراقي المسلم المظلوم قد رزخ طويلاً تحت حراب الظلم والكفر وأخيراً جرت عليه تلك المصائب العظام وأصبح تحت رحمة الكفرة من الأمريكان وحلفائهم بسبب تصرف النظام البعثي اللامشروع والذي ينفذ مخططات الأعداء من اليهود والنصارى، لذلك نرى أنَّه لن يُسمح لهذا الشعب المقهور على أمره بالثورة ضد النظام وإقامة حكم الله في البقعة الطاهرة من العالم الإسلامي** ". ينظر: عادل رؤوف، مرجعية الميدان، محمد محمد صادق الصدر مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، ط٧، المركز العراقي للدراسات، دمشق، ٢٠٠٣م، ص١٩١؛ جاسم محمد الونداوي، دور السيد عبد الأعلى السبزواري في الحياة العلمية والسياسية ١٩١١-١٩٩٣م، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد١٢، العدد الرابع، ٢٠١٤م، ص٥٩.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنَّ أزلام النظام الحاكم آنذاك قاموا بحرق دوائر الدولة والمدارس وسرقوا الأثاث وأجهزة الدوائر الحكومية لغرض تشويه صورة الثوار. ينظر: زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق (النجف الأشرف إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤م، ص٧٨.

(٤) نقلاً عن حسن شبر، تاريخ حزب الدعوة الإسلامية، الكتاب السادس، ص٩٨-٩٩.

(٥) و . م . خ ، بيان السيد الخوئي في الانتفاضة الشعبانية، ملفة رقم (٦).

(٦) للاطلاع على نص البيان ينظر: حسن شبر، تاريخ حزب الدعوة الإسلامية، الكتاب السادس، ص٩٧-٩٨.

وغيرهم[١]، فقال لهم السيد الخوئي: "**أولادي أحبُ أن أُحدثكم بحديثٍ، أنتم كما ترون البلد دخلت فيه عناصر من غير المنتفضين، وحصلت منهم اعتداءات فصارت فوضى ولابد من إيقافها فماذا ترون؟ نترك البلد والناس يقتل بعضها بعضاً؟ فتكون علينا لعنة الله والملائكة، أو نتحرك بالقدر الذي نستطيع؟ أمَّا أنا فأصارحكم بأنّي عاجز وحتى صلاتي من جلوس فإذا سألني الله تعالى يوم القيامة عن هذا الموقف أقول له: إلهي، إنَّ هؤلاء أثقُ بهم واخترتهم من أجل الإصلاح لذلك فالمسؤولية ألقيها على عاتقكم** "[٢].

وقد تمخض الاجتماع عن إصدار البيان الثاني[٣] الذي أُعلِنَ فيه عن تشكيل لجنة تضم نخبة من العلماء لينظموا الأمور اليومية ويمنعوا الناس من الخروج عن القوانين الشرعية[٤]، كما أرسل السيد الخوئي كتاباً إلى المحافظات المنتفضة دعا فيه الجماهير بتعيين أشخاصٍ من ذوي الكفاءة لإدارة الشؤون الأمنية والاقتصادية في محافظاتهم[٥].

ولغرض إنقاذ مدينة النجف الأشرف من الاضطراب والتدهور، وحثّاً منه على استمرار القتال تحرك السيد محمد الصدر[٦]، حين وجد في الانتفاضة انفراجاً ليعبر فيه عن رغبته الثورية لاسيما وأنَّه عاش أكثر من عشر سنوات تحت الاضطهاد الفكري والنفسي والإقامة الجبرية والمراقبة الأمنية[٧]، أصدر بياناً جاء فيه: "**من الأكيد والمسلَّم لديَّ ولدى جميع المؤمنين عمق وسعة البشرى الكبرى في نجاح و اتساع الثورة الإسلامية في أرضنا المقدسة الحبيبة بعد أنْ كان العراق المظلوم قد عانى من السنوات العجاف من الظلم والاضطهاد ومن تآمر القوى الظالمة الداخلية والخارجية ضده وضد دينه الحنيف وشعائره ومقدساته وضد مصالحه الأساسية وحرياته المهمة**"[٨]، كما أنَّه أوصى بأمرين: أحدهما تعيين قيادة مدنية خبيرة بالثورة وعدم ترك الأمور بيد المسلحين، والآخر طلب المساعدة العاجلة من الجمهورية

---

(١) أسامة ابراهيم، المصدر السابق، ص١٤٩.
(٢) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٣) للاطلاع على نص البيان ينظر: حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، الكتاب السادس، ص١٠٠-١٠١.
(٤) هادي الجبوري، الشيعة والخوئي جهاد واجتهاد، مطبعة ياران، (د . م)، ١٩٩٧م، ص١١٥.
(٥) محمد اليعقوبي، الشهيدان الصدران واستشراق المستقبل، نشرة الصادقين، العدد (٨٤)، النجف الاشرف، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٩م.
(٦) صلاح مهدي علي الفضلي، السيد الشهيد محمد باقر الصدر وأثره في تاريخ العراق، ص٣٩٥.
(٧) ينظر: الملحق رقم (١٥).
(٨) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٤٢.

الإسلامية في إيران[١]. بعد ذلك البيان أخذتْ الجماهيرُ المنتفضة تلتف حول السيد محمد الصدر واعتبرته مرشداً للثورة الإسلامية وكان ذلك قبل بدء الهجوم على المدينة بأيام قلائل[٢].

وعلى إثر ذلك شكل السيد محمد الصدر خمس لجان لقيادة الثورة لكنَّ الأمر لم يدمْ طويلاً إذ بدأت قوات الحرس الجمهوري بقصف المدينة بالصواريخ والقذائف[٣]، وبعدها هوجمت المدينة من قوتين الأولى تحت قيادة علي حسن المجيد والأخرى قادها طه ياسين رمضان[٤]، واقتحمت القوات المهاجمة دار السيد الخوئي واعتقلوا الرجال المتواجدين والذين لجأوا إلى الدار خوفاً من بطش السلطة ونقلوهم بسيارات خاصة إلى بغداد أما السيد الخوئي وولده السيد محمد تقي فقد أُرسلوا إلى فندق السلام في منطقة خان النص وقابلهم طه ياسين رمضان فقال للسيد: "**تريد أنْ تصبح ملكاً على العراق يا شيبة الضالة**" فقال السيد: "**أعوذ بالله، أنا أردت أن أُصلح العراق**"[٥]، ثم نُقلا إلى القصر الجمهوري ببغداد للقاء بالرئيس صدام حسين، وقد جرت تحقيقات معهما نشرتها السلطة على شاشات التلفاز توحي للمشاهد بأنَّ السيد الخوئي لم يكن راضياً على الانتفاضة وأحداثها[٦].

كما اعتقل السيد محمد محمد صادق الصدر ومعه مجموعة من العلماء، وبهذا الصدد ذكر مدير الاستخبارات العامة آنذاك وفيق السامرائي: "**تم اقتحام مدينة النجف واعتقل السيد الخوئي وولده السيد محمد تقي، أمَّا ابنه إبراهيم وبعض أصهاره و أفراد عائلته تم إعدامهم من قبل طه ياسين رمضان وذهبتُ إلى إحدى زنزانات مديرية الاستخبارات فوجدت السيد محمد الصدر واقفاً واجتمع عليه خمسة أشخاص يضربونه بقسوة وهو ثابت لا يتحرك**"[٧]

أما محافظة واسط فكانت هي الأخرى تعيش حالةً من الغليان والسخط على النظام وكانت بانتظار الفرصة للانتفاض ضد الظلم والحيف لذلك ما أنْ وصلتها أخبار الانتفاضة في بعض المدن العراقية حتى

---

(١) صفاء الدين تبرائيان، الانتفاضة الشعبانية، ملحمة المقاومة الإسلامية للشعب العراقي، ترجمة حسين الصافي، المجمع العالمي لأهل البيت، قم المقدسة، ٢٠١٨م، ص٣٢٦.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد اليعقوبي، النجف الأشرف، ١٠ شباط ٢٠١٩م.

(٣) صفاء الدين تبرائيان، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٤) فيبي مار، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩م، ص١٣١.

(٥) أسامة إبراهيم الركابي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٦) محمد جواد الجزائري، المصدر السابق، ص٢٨٣.

(٧) عباس الزيدي، السفير الخامس، ممثلية السيد محمد الصدر في بيروت، بيروت، ٢٠٠١م، ص٧٣.

سارعت المجاميع المنتفضة في السادس من آذار ١٩٩١م، لمواجهة قوات النظام في المحافظة التي أخذت حذرها بعد أنْ شعرت بالخطر وتوزعت على مداخل المدينة[١]، لكن ذلك لم يمنعْ رجال الانتفاضة من مهاجمتها واشتبكت معها في معارك عدة وألحقت بها الهزيمة ما أضطرها إلى الانسحاب من مركز المحافظة نحو العاصمة بغداد، وهذا ما سهل الأمر للمنتفضين من السيطرة على البنايات الحكومية ومراكز الأمن والحزب، كما أنَّ الجماهير المنتفضة رابطت على طريق بغداد – البصرة لقطع الإمدادات على قوات النظام في الجنوب وانضم إلى المنتفضين كثير من أبناء العشائر[٢].

وذكر السيد حسن اللوزي بعد أن تمكنت المعارضة الإسلامية الشيعية من السيطرة على عدد من المحافظات جاءني في السادس من آذار ١٩٩١م، بعض أبناء السماوة المعارضين للنظام لغرض إعلان الانتفاضة أسوة ببقية المحافظات، وفي اليوم نفسه عُقد اجتماعان أحدهما في منطقة الشرقي، والآخر في منطقة الغربي، وبعد مناقشات مع وجهاء المحافظة وشخصياتها ومنهم السيد سلام الخرسان، والحاج عبد الأمير محمد، تم تقسيم المجاميع إلى قسمين: القسم الأول كان هجومياً، والقسم الآخر لإدارة شؤون المحافظة أوكل أمره إلى السيد سلام الخرسان ويساعده كاظم ماجد بهيش[٣]، وبدأتْ شرارة الانتفاضة في مدينة السماوة من جهة الصوب الصغير (القشلة) عندما أخذ (جبار أبو الشحم) سلاح أحد الجنود المنسحبين من الكويت وأطلق العيارات النارية في الهواء[٤] وعلى إثر ذلك هاجم المنتفضون المحافظة من الجهة الشرقية وتحديداً من شارع الجسر، وكان الوضع مهيأً للسيطرة عليه لأنَّ كثيراً من عناصر الجيش منهزم والبعض الآخر تخلَّف عن الالتحاق، وبعد أنْ هتف المهاجمون بعبارة: **"الله أكبر ولا إله إلا الله"** توجهوا نحو مركز الشرطة وتمكنوا من السيطرة عليه واستولوا على عدد من الأسلحة، ثمَّ توجهوا إلى مديرية الأمن

---

(١) كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، (د . م)، ٢٠٠٥م، ص٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن اللوزي، أحد قيادات الانتفاضة وهو من مواليد ١٩٤٣م، حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون عام ١٩٧٥م، وكان المسؤول الأول في إدارة شؤون محافظة المثنى أيام الانتفاضة الشعبانية، السماوة، ١٣ نيسان ٢٠١٩م.

(٤) مقابلة شخصية مع الباحث الدكتور متعب خلف الريشاوي، وهو من مواليد عام ١٩٦١م، أستاذ جامعي وله مؤلفات عدة أبرزها، أمارة الخزاعل في العراق، والخلاف بين الأصوليين والاخباريين، وثورة العشرين في العراق بحوث ودراسات، السماوة، ١٣ نيسان ٢٠١٩م.

التي انقسم عناصرها إلى قسمين في اتخاذ قرار مصيرهم الأول قرر الانسحاب والاستسلام قبل الهجوم و الآخر قرر مواجهة الثوار، وبعد معركة استمرت ساعة سيطروا على المديرية[١].

وبعد ذلك توجهت القوات المنتفضة لمهاجمة مقر الاستخبارات وسيطروا عليها ثمّ هاجموا مدرسة الطليعة لكونها أصبحت مقراً لبعض عناصر النظام، وبعد مواجهة خفيفة احتلوا المدرسة[٢]، ثم توجهوا إلى الجانب الثاني من المحافظة استعداداً للهجوم على مقر الجيش الشعبي الذين استسلموا دون قتالٍ، ثم انتشر الثوار في المدينة على شكل نقاط أمنية لفرض الأمن فيها، وعلى إثر ذلك انهزم المحافظ والقائمقام ومدير الشرطة، وبذلك استطاعت قوات المعارضة أنْ تفرض سيطرتها على أجزاء المدينة كاملة[٣].

وبغية تنسيق الأمور والسيطرة عليها تم تشكيل وفدٍ باسم المحافظة للذهاب إلى النجف الأشرف حيث مرجعية السيد الخوئي، وبعد لقائه أوصى الجميع بضرورة حقن الدماء وعدم العبث بالممتلكات العامة وأرسل معهم الشيخ محمد تقي الموصلي، الذي ألقى كلمةً أوصى فيها الجميع بوصايا السيد الخوئي للوفد[٤]، وبعد ذلك زار المحافظة السيد حسين السبزواري الذي ألقى كلمة على الجمهور وأوصاهم ببعض الوصايا، منها المحافظة على الأملاك العامة وغيرها[٥]، ثم زار المدينة السيد مجيد الخوئي واجتمع بالشخصيات القيادية ومنهم السيد سلام الخرسان، والسيد حسن اللوزي، والشيخ المهندس عبد الحميد عبد علي التتنجي، وقال لهم: "**بأنّ والده أرسله إلى المدينة ويحذركم من القتل حتى لو كان شخصاً من عناصر النظام إلَّا إذا كان قاتلاً ، أمَّا غيره فلا يجوز**"[٦].

كذلك امتدت الانتفاضة إلى محافظة القادسية في ٨ آذار ١٩٩١م على إثر سماع أخبار الانتفاضة في الناصرية والبصرة والنجف وكربلاء، وكانت هناك ثلاث مجاميع من شباب المدينة اجتمعت لأجل إعلان الانتفاضة، المجوعة الأولى عقدت اجتماعها في مسجد الرسول الأعظم وترأسها السيد ليث علي مطر، وفاضل سلطان، والشيخ باسم الوائلي، والمجموعة الثانية ترأسها الدكتور عبد الكريم خلف، والسيد قاسم

---

(١) مقابلة شخصية مع الاستاذ حسن اللوزي، السماوة، ١٣ نيسان ٢٠١٩م.
(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، النجف الاشرف بين المرجعية والسياسة، دار الزهراء، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م.
(٣) محمد باقر الحكيم، بين مقاومتين، مؤسسة شهيد المحراب، النجف الأشرف، ٢٠٠٥م، ص١٢٧.
(٤) مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية، علماء قياديون أبو القاسم الخوئي، مطبعة زيتون، النجف الأشرف، ٢٠١١م، ص٧٤.
(٥) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن اللوزي، ١٣ نيسان ٢٠١٩م.
(٦) مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية، المصدر السابق، ص٧٨.

ميري، وكانت تجتمع في دار الأول، أمَّا الثالثة فهي مجموعة (هادي أبو ضحى)، وقد بلغت أعداد المجاميع الثلاث ثمانية عشر شاباً[١]، فخرج الجميع بتأييد إعلان الانتفاضة في التاسعة صباحاً من يوم الجمعة الموافق ٨ آذار ١٩٩١م على الرغم من أنَّهم لم يمتلكوا إلا قطعاً قليلةً من السلاح الخفيف، وقد بدأتْ شرارتها من شارع المواكب بالقرب من مسجد المصطفى إذ كان هناك تجمع لأفرادٍ من الجيش الشعبي قرب عمارة السيد مكي الأعرجي، وقد أُطلقت أول رصاصة على ضابط برتبة مقدم وهو مسؤول الاستخبارات في المحافظة[٢].

ثم تحركتْ الجماهيرُ المنتفضة في منطقة (الجديدة)، وحصلت مواجهة مسلحة بين الجيش الشعبي وأحد المنتفضين الذي أُصيب فيها بجروح خطيرة، كما قام منتفض آخر بإطلاق قنبلة يدوية على مجموعة من أعضاء الحزب، وهنا بدأتْ الجماهير تظهر أسلحتها علناً وحصلت مواجهاتٌ بين الجانبين أدَّت إلى سيطرة المنتفضين على بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية[٣]، كما قامتْ مجموعة أخرى بمهاجمة مركز مكافحة الإجرام وسط المحافظة وتمكنت من السيطرة عليه، وتوجهت مجموعة منتفضة إلى مديرية أمن الديوانية وبعد مقاومة استمرت أكثر من ساعةٍ تمكنت من اقتحامها والسيطرة عليها وألقت القبض على عددٍ من عناصر النظام، وفي اليوم نفسه سيطرت الجماهير على سجن الحي العصري وأطلقت سراح العشرات من السجناء، وفي اليوم التالي تمكنت عناصر المعارضة من السيطرة على المحافظة بشكل كامل[٤].

وبعد سيطرة ثوار الانتفاضة على مدن الفرات الأوسط والجنوب جميعها تخوف النظام العراقي من انفجار الأوضاع في بغداد، ففرض حظراً للتجوال فيها يبدأُ من منتصف الليل حتى الفجر، وساد العاصمة شيء من الحذر والترقب بين السكان، فحالت تلك الإجراءات الأمنية المشددة دون تحرك الجماهير لا سيما بعد انتشار القوات الأمنية والحرس الخاص والأمن والجيش الشعبي في جميع المناطق الشعبية في بغداد، ولغرض ترهيب السكان قامت الأجهزة الأمنية بتوجيه صواريخها إلى تلك المناطق لا سيما منطقتي (الثورة

---

(١) مقابلة شخصية مع الباحث الدكتور محمد صالح الزيادي أستاذ جامعي تولد ١٩٦٢م، لديه عدة نتاجات علمية أبرزها، الحكومة العراقية المؤقتة ١٩٢٠-١٩٢١م، سوريا في سنوات الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣م، الحياة الاجتماعية في لواء الديوانية ١٩٣٢-١٩٥٨م دراسة تاريخية، الديوانية، ٢ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) مجموعة باحثين، الانتفاضة الشعبانية في الديوانية، كتاب مخطوط، ٢٠١٨م، و١١٣-١١٤.

(٣) مجموعة باحثين، المصدر السابق، و١١٦-١١٧.

(٤) محسن جبار العارضي، نافذة على التاريخ السياسي للعراق المعاصر، من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي ١٩١٧-٢٠٠٣م، بغداد، ٢٠٠٥م، ص٢٣٢.

والشعلة)، كما مارست السلطة بعض الأساليب الاستفزازية للحيلولة دون انتشار أيّ نشاط معارض لها، فضلاً عن قيامها بحملات تفتيش منازل السكان ومصادرة العديد من الأسلحة[١].

وعلى الرغم من تلك الإجراءات المشددة قامتْ بعضُ المجاميعُ الإسلامية الشيعية المعارضة لسلطة النظام في مدينة الثورة وغيرها من المدن في ١٠ آذار بتظاهرةٍ كبيرةٍ عبّرتْ فيها عن رفضها لسياسة النظام وأعلنت تأييدها لانتفاضة أبناء الوسط والجنوب، إلَّا أنَّ القوات الأمنية تصدتْ لتلك التظاهرة وأطلقتْ النار مباشرةً نحو المتظاهرين ما أدَّى إلى استشهاد وجرح العشرات منهم كما أنَّها اعتقلتْ العديد من شباب المظاهرة[٢].

وفي مدينة الشعلة حدثت مظاهرة في ١١ آذار ١٩٩١م خلال تشييع إحدى الجنائز في المدينة التي رافقها إطلاق نار، فظنَّ كثير من أبناء المدينة بانطلاق الانتفاضة فتعالت الهتافات بسقوط النظام، والتحق كثير من السكان بالمتظاهرين، لكنَّ القوات الأمنية فرقت المتظاهرين بعد أنْ أطلقت النار عليهم واعتقلت عدداً منهم وزجتهم في سجونها، كما تم إلقاء القبض على عوائل المتظاهرين وهدمت منازلهم واستباحت ممتلكاتهم[٣].

سادساً: أسباب فشل الانتفاضة الشعبانية.

لم تستمرْ الانتفاضة طويلاً، فسرعان ما أجهزتْ عليها قواتُ النظام وأجهزته الأمنية، وقد جاء الفشل لأسباب عدة من أهمها: تغير الموقف الأمريكي من الانتفاضة، فقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من حربها على العراق القضاء على قوته العسكرية والاقتصادية[٤] في محاولةٍ منها لتحجيم دوره السياسي، وهذا ما أكَّده قائد قوات التحالف شوارزكوف (Shawarzkuf)[٥] عندما قال: "**إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية**

---

(١) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٤٧٣؛ كتابات (صحيفة)، بيروت، العدد (٥٠٤٧)، ١٩ آيار ٢٠١٦م.

(٢) جواد النصراوي، الضحايا والمتهمون منذ مجيء الثورة الإسلامية حتى سقوط الطاغية صدام، كربلاء المقدسة، ٢٠٠٦م، ص٧٤.

(٣) جون لي أندرسن، سقوط بغداد، ترجمة داليا رياض، ديوان المسار للترجمة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٦٤.

(٤) حامد الحمداني، أضواء على انتفاضة آذار المجيدة، (د. م)، (د. ت)، ص١٥.

(٥) شوارزكوف: هو هربرت نورمان ولد في ولاية نيو جيرسي الأمريكية عام ١٩٣٤م، تخرج من الأكاديمية العسكرية عام ١٩٥٦م، ثم أصبح قائداً لشرطة نيو جيرسي وبعدها تسنم منصب مساعد وزير الحرب ثم تدرج في المناصب حتى عُين قائداً لقوات التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، توفي عام ٢٠١٢م بعد صراعٍ طويلٍ مع مرض ذات الرئة. ينظر: نورمان شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل، مذكرات شوارزكوف، ترجمة نور الدين صدوق، وغلاب الجابري، ط٣، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٩م، ص٧٠٥.

عازمة على إضعاف الجيش العراقي كقوة إقليمية، وإنَّ الهدف الرئيس من الحرب تحقق وتم تمزيق الجيش العراقي بالكامل، كما إنَّ القدرة الصناعية والتكنولوجية للعراق حطمناها تماماً"[١].

لقد كان المنتفضون يعتقدون أنَّ الولايات المتحدة ستقدم لهم المساعدات اعتماداً على دعوة الرئيس الأمريكي للإطاحة بالنظام العراقي والتي ذكرناها سابقاً، بأنَّها تعني تدخلاً أمريكياً لمصلحتهم أو أنَّها ستمنعه من استعمال القوة لقمع المنتفضين[٢]، لكنَّ موازين القوى انقلبت بشكلٍ مفاجئ بعد اجتماع (**خيمة صفوان**)[٣].

وتزامناً مع هذا الاجتماع دعا الرئيس الأمريكي كبار مستشاريه لعقد اجتماعٍ في البيت الأبيض لاتخاذ قرارٍ نهائي بشأن مساعدة المنتفضين، وفيه أجمعَ الحاضرون على إصدار قرارٍ قاسٍ دعا العراقيين إلى أنْ يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وبعد الاجتماع صرح الناطق الرسمي باسم الرئيس الأمريكي قائلاً: "**لا نريد توريط أنفسنا في الصراع الداخلي في العراق**"[٤].

وبناءً على ذلك أعطت الولايات المتحدة للنظام العراقي الضوء الأخضر في القضاء على الانتفاضة، وعملوا كثيراً على منع الجماهير المنتفضة من الوصول إلى مخازن الأسلحة التي كان الجيش الأمريكي مسيطراً عليها معللين ذلك بقولهم: "**بأنَّ الانتفاضة إسلامية ونحن لا نستطيع أنْ ندعمها**"[٥]، ما جعل قوات النظام العراقي تتقدم نحو المدن المنتفضة، إذ استخدمت الطائرات المروحية ومختلف الأسلحة الثقيلة وأخذت تسيطر عليها الواحدة تلو الأخرى[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٤٩-٤٥٠.

(٢) ولي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٨٦.

(٣) اجتماع خيمة صفوان: اجتماع عُقد على الحدود العراقية الكويتية في ٣ آذار ١٩٩١م بين قادة الجيش العراقي وقادة الجيش الأمريكي ترأس الجانب العراقي اللواء الركن سلطان هاشم، أمَّا الجانب الأمريكي فترأسه الجنرال شوارزكوف قائد قوات التحالف الدولي تمت فيه تسوية مسألة وقف اطلاق النار بين الجانبين وأهم ما جاء فيه:

١- سمحت القوات الأمريكية للجيش العراقي في استعمال الطائرات المروحية للقضاء على الانتفاضة الشعبانية.
٢- الإفراج الفوري عن أسرى التحالف الدولي.
٣- الكشف عن مواقع حقول الألغام في الأراضي الكويتية.
٤- الالتزام بدفع التعويضات لكل المتضررين من جراء الحرب. للمزيد من المعلومات ينظر: جعفر حمزة الموسوي، معسكر صفوان وقائع وأحداث، مجلة دراسات عراقية، العدد الرابع، آيار ١٩٩٩م، ص١٥٩-١٦٠؛ علي المؤمن، صدمة التاريخ، ص٢٣٧.

(٤) أندروكوكبورن وباتريك كوكبورن، المصدر السابق، ص٨١-٨٢.

(٥) عبد الرضا عوض، الانتفاضة الشعبانية في الحلة، ط٣، سلسلة تراث الحلة، دار الفرات، (د . م)، ٢٠٠٩م، ص٦٩.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٠.

ويتضح مما سبق أنَّ التغير في الموقف الأمريكي له أسباب متعددة، منها أنّها لا تفضل التغيير في العراق عبر الانتفاضة الشعبية؛ لأنّها تعيد الثقة للشارع العربي المحبط وتفتح طريق الثورات المغلق أمام حالاتٍ أُخرى قد لا تنسجم مع رغبة الساسة الأمريكيين وهذا ما يضر بمصالحهم في المنطقة كونها بحاجة إلى أنظمةٍ تتعاون وتتعامل معها، كما أنَّ معظم حركات المعارضة العراقية على اتصال وعلاقة تعامل وتعاون مع الجمهورية الإسلامية في إيران وسوريا أكثر من اتصالاتها مع الجانب الأمريكي، وهذا يؤدي إلى أنْ يتصرف هؤلاء كصانعي قرار وحاكمين شرعيين للبلد، الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة.

وخلال ذلك ذكرتْ مصادر المعارضة الإسلامية الشيعية أنَّ الولايات المتحدة أدارت ظهرها لانتفاضة الشعب العراقي ورفضت تقديم المساعدة في الوقت الذي كانت فيه الانتفاضة في قمة انتصاراتها، وأشارت مصادر على صلةٍ بالبيت الأبيض إلى عدم اهتمام الولايات المتحدة بالانتفاضة راجع إلى أنَّهم كانوا يسعون لتشجيع انقلاب عسكري ضد النظام العراقي[1].

وفي السياق نفسه تناول السيد محمد باقر الحكيم الموقف الأمريكي من الانتفاضة قائلاً: "**وجدنا الموقف الأمريكي غير داعمٍ للانتفاضة نتيجة لتطور الأحداث، إذ كانت الولايات المتحدة ومن ورائها كل الغربيين يرفضون بشكل قاطع استمرار العمل الجهادي، ويرفضون أنْ تكون هناك منطقة آمنة حقيقية في المناطق الجنوبية، كما أنَّهم يرفضون أنْ تكون هناك أدنى درجة من الحماية الشيعية في العراق، ويرفضون أيَّ اعترافٍ بوجودهم، نقول هذا بشكل واضحٍ وصريحٍ، لأنَّهم لا يرون بديلاً عن النظام العراقي إلَّا أنْ يأتي ضابط عسكري يتبنى المتبنيات نفسها التي تبناها النظام الفعلي دون أي تغييرٍ جوهري، ويبررون رأيهم هذا بقولهم: إننا إذا لم نفعلْ ذلك فسوف تحدث فوضى ويسيطر الشيعة وسيكون لإيران نفوذ في العراق**"[2]، ويؤكد كلام السيد الحكيم ما أسفر عنه اجتماع السيد مجيد الخوئي مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن الذين أبلغوه: "**بأنَّ على الشيعة أن يتجنبوا تصعيد ثورتهم لكي لا تهدد نجاح الانقلاب العسكري الوشيك الذي تحاول الولايات المتحدة أن تخطط له مع ضباط عسكريين عراقيين**"[3].

والواقع أنَّ الرؤية الأمريكية أخذتْ تتضحُ تجاه الوضع الداخلي العراقي نحو الحفاظ على الوضع السياسي كما هو عليه دون التوجه لتغيير نظام الحكم آنذاك، وهذا ما أكَّده وزير الخارجية الامريكي

---

(1) د . ك . و، ملفات المعارضة العراقية، رقم الملفة ٢٦ / ٧٠، وثيقة رقم (١).
(2) حامد البياتي، ربع قرن مع شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم، مؤسسة شهيد المحراب، بغداد، ٢٠٠٤م، ص٢٨٧.
(3) د . ك . و، المعارضة السياسية، رقم الملفة ٢٦ / ٧٠، وثيقة رقم (٩).

جيمس بيكر عندما صرح قائلاً: "**إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءَها في المنطقة يريدون رؤية المنطقة مستقرة مع الحفاظ على سلامتها إقليمياً، وكذلك حفظ العراق من التقسيم من أجل أنْ لا يكون هناك فراغ في السلطة**" مؤكداً على موقف الإدارة الأمريكية تجاه تقديم الدعم والمساعدة آنذاك قائلاً: "**إننا لسنا بصدد دعم وتجهيز الأسلحة للقوات المناوئة إلى نظام صدام حسين والمنتفضين عليه في الوقت الحالي**"[١].

وبناءً على ذلك أخذت الإدارة الأمريكية بإعادة النظر اتجاه الأحداث، وبعد الدراسة الدقيقة والمراقبة الكثيفة للصراع الداخلي في العراق توصلوا إلى اتخاذ قرارٍ بمساعدة نظام صدام حسين في إعادة السيطرة الفعلية على جميع أرجاء البلاد، وذلك خشية أنْ يتوجه العراق نحو حربٍ أهلية، ولذلك قرر الرئيس الأمريكي تخفيف الضغط على النظام العراقي، لا سيما في عدم مباشرة السلاح الجوي الأمريكي بإسقاط أية طائرة حربية تابعة لسلاح الجو العراقي، بدلاً من أنْ يقدم الدعم للمعارضة، مع تحذير من استخدام الطائرات إلى أهداف أوسع من المهام التي أتيحت لها، لا سيما قتل المدنيين[٢].

ولم تتردْ إدارةُ الرئيس الأمريكي في اتهام المنتفضين بأنَّهم يهددون سلامة العراق ووحدته، ويكونوا عاملاً بتفككه وتجزئته وهذا مالا ترضاه الولايات المتحدة، وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في إحدى مقالاتها في ٢٨ آذار ١٩٩١م أنَّ السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد انتقد بشدةٍ ما جاء حول اتهام أبناء الشعب العراقي المنتفض ضد النظام الحاكم بأنَّهم سبب في تقسيم العراق وتجزئته من قبل الإدارة الأمريكية ثمَّ قاموا بتقديم الدعم اللوجستي إلى النظام الحاكم لقتل الابرياء بدمٍ باردٍ وهذا يناقض ما يدَّعون من مبادئ المجتمع الأمريكي الإنسانية الذي يؤمن بالحرية وحق تقرير المصير مبيناً: "**أنَّ بقاء صدام حسين في السلطة هو الذي جعل من العراق بلداً مجزءاً إلى ثلاثة أقاليم، ولو أنَّ صدام تنحى عن السلطة لكان العراق بلداً موحداً**"[٣].

كما أنَّ سرعة انتشار الانتفاضة بهذا الشكل الواسع في المحافظات الجنوبية جعلها تأخذ طابع التشيع[٤]، مضافاً إلى قيام الجماهير المنتفضة بتوزيع صور السيد الخميني، والسيد محمد باقر الحكيم،

---

(2) New york Times , After The war , u.s . Expiating Husein to be out by years end , march 1 , 1991.

(3) Ipid

(1) New york Times , after the war , leader of Iraqi she ites rebellion has lost ground , march 28 ,1991.

(٤) محمد حمزة الربيعي، أسرار سقوط الطاغية صدام، بغداد، ٢٠٠٤م، ص١١٧.

ورفعت لافتات تنادي بإعلان الجمهورية الإسلامية في العراق على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران ما ولد انطباعاً بأنَّ الجماعات الموالية للأخيرة تسيطر على الانتفاضة وأنَّ نجاحها يزيد كثيراً من فرص امتداد النفوذ الإيراني وهذا من شأنه أنْ يدق جرس الخطر في حسابات الدول العربية[١].

مضافاً إلى ذلك حدث أمرٌ غيَّرَ مسارَ الانتفاضة وهو دخول قوات مختلطة عراقية وغير عراقية عبر الحدود الإيرانية الأمر الذي دعا الدول العربية المجاورة لا سيما المملكة العربية السعودية إلى أنْ تكثف اتصالاتها مع الولايات المتحدة لكون الدول العربية كانت متخوفة من أنْ يستولي على الحكم في العراق جماعات إسلامية موالية لإيران[٢]؛ لذلك صرح الرئيس الأمريكي قائلاً: **"على إيران أنْ تعلم بأنَّ الولايات المتحدة لن تسمح لها بلعب أيّ دورفي تغيير الوضع في العراق"**[٣].

أما الأمر الآخر الذي غير الموقف السعودي بصورة سريعةٍ هو أنَّ الحكومة السعودية فوجئت بعدم الكشف عن الحكومة المؤقتة التي أعدتها لإدارة نظام الحكم في العراق والتي كانت مؤلفة من شخصيات سنية بعثية معادية لنظام الرئيس العراقي، ففي الوقت الذي كانت تستعد فيه الأخيرة لاستلام نظام الحكم في العراق، وإذا بها تتفاجأ بوجود حكومة منافسة لها وجدت لها مساحةً واسعةً بين الجماهير العراقية، الأمر الذي جعل الظروف لا تسير وفق الرؤية أو التخطيط الذي رسمته المملكة، وأصبحت تتوجس من المد الشيعي الموالي لإيران في المنطقة[٤]، ونتيجة لذلك ومع ظهور بوادر انبثاق دولة إسلامية شيعية في العراق، ولوجود استحقاقات مالية كبيرة جداً نتجت عن حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، نجد أكثر الدول العربية لا سيما دول الخليج العربي والتي كانت أكثر كراهية لنظام صدام حسين، رفضت نجاح الانتفاضة وأخذت تشجع الإدارة الأمريكية في الإبقاء على النظام العراقي[٥].

ومن جانب آخر فقد تفهمت إيران جيداً موقف الولايات المتحدة من الانتفاضة الشعبانية وعلمت ضرورة بقائها على الحياد وعدم التدخل العلني والفعلي بشكل واضح أمام الجميع، لذلك حاولت الابتعاد عن مناطق النفوذ الأمريكية؛ لأنَّ التدخل فيها قد يقحمها في مواجهة عسكرية مع الأخيرة تكون نتيجتها خسارة حكومتها، لذلك اكتفت الإدارة الإيرانية بالتأييد المعنوي والإعلامي الذي لا يتناسب مع أهمية

---

(١) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١١٨-١٢٨.

(٢) رائد السوداني، المصدر السابق، ص٧٧.

(5) Iranian intervention in Iraqi affairs , March 11 , 1991. New york Times , after the war ,

(٤) محمد حسين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص٥٧٤.

(٥) حامد عبد الرزاق وآخرون، عوامل إحباط الانتفاضة، مجلة دراسات عراقية، العدد (٢)، بيروت، آذار ١٩٩٧م، ص١٢٩.

انتفاضة الشعب العراقي، كما أنَّها تعاونت مع المنتفضين بفتح حدودها للمنسحبين والجرحى بعد أنْ سيطرتْ قواتُ النظام العراقي على المدن المنتفضة[١].

ومن الأسباب الأخرى في فشل الانتفاضة أنَّها افتقدت القيادة السياسية والبرنامج التنظيمي الذي ينقلها إلى مرحلة الانتصار[٢].

ولذلك يمكن القول أنَّ فقدان شخصية القائد السياسي المحنك الذي يقود الجماهير المنتفضة ويضع خطوات النجاح الثابتة والصحيحة، ويعلم بكيفية التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي ويعطي التطمينات لجميع الدول حول انتفاضة الشعب العراقي وحياديتها، ويبين المبادئ والأسس التي ستقوم عليها الحكومة الجديدة، ويخطط للانتفاضة ويقودها ويلهب مشاعر جماهيرها، كان له الأثر الأكبر في إخفاق الانتفاضة، الأمر الذي جعلها تتخبط في فوضى وأصبحت فاقدة لعاملٍ مهم من عوامل نجاح الثورات، وبهذه الكيفية ضعفت الانتفاضة ولم تحقق أهدافها، فلا الداخل أفرزَ قيادةً حاسمةً وحازمةً تقود الجماهير وتحقق النصر، ولا القيادة الخارجية اقتحمت الداخل لتشغل الفراغ القيادي ما جعل الفرصة سانحة أمام النظام العراقي وقواته المسلحة في أنْ تنتهز ذلك الضياع القيادي وتبادر بترويج الإشاعات والدعايات الكاذبة لتتمكن في الأخير من السيطرة على الوضع الداخلي.

كما أنَّ الشراسة والقسوة اللتين استخدمتهما قوات النظام في القضاء على الانتفاضة وصلتا إلى مرحلة فاقت تصورات الجميع، فقد عمدت إلى استخدام الأساليب القمعية والارهابية كافة للقضاء عليها متحدية بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية، فلم تتوانَ بعد أنْ وقعت في المأزق عن استخدام أقسى أساليب التدمير من خلال القصف المدفعي والصاروخي واجتياح الدبابات للمدن السكنية[٣].

يتضح لنا مما سبق أنَّ الانتفاضة الشعبانية أفرزت وراءها كثيراً من الإيجابيات التي لا يمكن تجاهلها، ولعل أبرزها ما نورده في النقاط الآتية :

١- استطاعت الانتفاضة أن تهزَّ أركان النظام العراقي، وتقضي على كثير من رموزه ممن كانوا أداةً حقيقية بيد النظام وتلطخت أيديهم بدماء الأبرياء.

٢- تمكنت الانتفاضة من زرع بذور الخوف والرعب عند عناصر النظام فأصبحوا على حذرٍ تامٍ في تعاملهم مع الجماهير خوفاً من أنْ تحصل انتفاضة أخرى على حين غفلةٍ.

---

(١) فيبي مار، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٢) نبيل ياسين، التاريخ المحرم دراسة تحليلية في الفكر السياسي المعاصر، ط٢، دار نون، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٣٦.

(٣) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص٤٤٤.

٣- أعادت الأمل لدى أبناء الشعب وبرهنت بأنَّ الوطن رغم كل المعاناة والمآسي التي تعرض لها إلّا أنَّه يمتلك جماهيراً من الممكن أنْ تنهض في يومٍ ما لتحقق له الحرية والخلاص من النظام الحاكم وسطوته.

٤- وفرت الانتفاضة مساحةً واسعةً للعمل الجهادي ضد النظام عندما أخرجت من سلطة النظام محافظات إقليم كردستان (أربيل ودهوك والسليمانية)، ما وفر ملاذاً للمعارضة العراقية، استطاعت فيه أنْ تعيد ترتيب أوراقها والاستعداد سياسياً وعسكرياً للقضاء على النظام العراقي.

٥- استطاعت الانتفاضة إخراج المعارضة العراقية في الخارج من عزلتها الدولية، وأصبح لها صدى في الأوساط الإقليمية والدولية، لذلك تعامل معها المحيط الدولي كأمرٍ واقعٍ لا يمكن تجاوزه ما سهل أمر انفتاحها على العالم.

٦- رفدت الانتفاضة الفصائل الإسلامية الشيعية بالمئات من العناصر الشابة، الأمر الذي انعكس على نشاط العمل الجهادي وتوسع تنظيمات الأحزاب والكيانات السياسية الإسلامية الشيعية.

سابعاً: العمليات العسكرية المسلحة بعد الانتفاضة الشعبانية.

بعد أنْ تمكنت قوات النظام العراقي من القضاء على الانتفاضة الشعبانية لم تتوانَ فصائل المعارضة الإسلامية الشيعية بتوجيه الضربات المسلحة لمؤسسات السلطة الحاكمة في بغداد والمحافظات العراقية الأخرى، لغرض إثبات وجودها والعمل على إضعاف السلطة بعد أنْ مارست أساليب مختلفة في التعامل مع المنتفضين وعوائلهم، فقد أعدمت كثيراً من العراقيين على الظن والتهمة وزجتْ آلافاً منهم في السجون العراقية بعد أنْ تعرضوا لأنواع التعذيب بهدف الحصول على اعترافات سياسية تدين الآخرين، لذلك ولغرض تصعيد المواجهة مع النظام العراقي هاجمت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية خلال شهر آيار ١٩٩١م مواقع جيش النظام العراقي في بعض مدن الكوت والعمارة وكبدتها خسائر جسيمة، وكردةِ فعلٍ على ذلك قامتْ قواتُ النظام العراقي بعد تلك العمليات بقصف عددٍ من المدن في محافظتي واسط وميسان نتج عنه استشهاد وجرح العشرات من سكان تلك المناطق[١].

ومن جانب آخر قامت قوات النظام العراقي في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٢م بشن هجومٍ واسع على منطقة هور (صلبّن) التابع لمحافظة البصرة، اشترك فيه لواءان من ألوية الحرس الجمهوري تساندهم المدفعية

---

(١) و . أ . ع، نشاطات المعارضة، ٧٥ /٣ /، ٢٨ آيار ١٩٩١م، وثيقة رقم (١٦).

والطائرات العمودية، وتمكنت قوات المعارضة من التصدي للهجوم وأجبرت القوات المهاجمة على الانسحاب بعد أنْ أسقطت طائرتين عموديتين[١].

وفي مقابل ذلك قامَ عددٌ من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية في ٢٥آيار ١٩٩٢م بتنفيذ العديد من العمليات المسلحة أبرزها تفجير مخازن الكوت العسكرية، مضافاً إلى تدمير شاحنة عسكرية محملة بالألغام وسبع عجلات عسكرية أخرى، وقتل وجرح أكثر من ثلاثة عشر شخصاً من عناصر النظام بينهم ثلاثة ضباط برُتبٍ عاليةٍ[٢].

وفي السياق نفسه قامت مجموعة مسلحة أخرى في مطلع كانون الأول ١٩٩٢م والتي كانت تستقر في منطقة العبرات على الطريق الرابط بين ناحية الفهود وقضاء سوق الشيوخ، بعمليةٍ لاغتيال عضو القيادة القطرية محمد حمزة الزبيدي لكنَّه نجا من تلك المحاولة التي أسفرت عن مقتل سائق سيارته ومسؤول حمايته وهو ضابط برتبة نقيب وتدمير سيارتين برفقته[٣].

ومن العمليات المسلحة الأخرى التي تبنتها المعارضة الإسلامية الشيعية محاولتها استهداف وزارة الداخلية، فقد قامتْ مجموعة مسلحة تابعة لحركة ١٥ شعبان الإسلامية[٤] في منتصف شهر شباط ١٩٩٣م بتجهيز ستة صواريخ نوع (كاتيوشا) وتم نقلها إلى بغداد داخل سيارة محملة بالخضروات، وتمكن المنفذون من نصب الصواريخ في المكان المخصص لها على بعد (٦٠٠) متر من مبنى وزارة الداخلية، وتم

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٤٢٧)، ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢م.

(٢) صحيفة لواء الصدر، العدد (٥٥١)، ٣١ آيار ١٩٩٢م.

(٣) صحيفة الشهادة، العدد (٤٨١)، ٨ كانون الأول ١٩٩٢م.

(٤) حركة ١٥ شعبان الاسلامية: حركة جهادية عقائدية أُسست عام ١٩٨٧م في أهوار محافظة ذي قار من قبل السيد حمزة الموسوي مع نخبة من المجاهدين واتخذت من الأهوار منطلقاً لعملها العسكري والثقافي والاجتماعي، وكانت لها مقرات عدة منتشرة في هور(أبو عجاج) وهور ناحية الطار ولها مقر كذلك في هور آل جويبر وأخر في هور البو صالح وكذلك في هور الحمَّار وأهوار قضاء الجبايش، وأقامت لها تنظيمات داخل العشائر منها عشائر الجويبر، وعشائر العمايرة، وعشائر المواجد، وعشائر النواشي، وعشائر المجري، وعشائر آل حول، وعشائر آلبو صالح، وعشائر الفهود، وعشائر عبادة، وغيرها من العشائر صاحبة الدور الأكبر في تقديم المساعدات لعناصر الحركة. ينظر: حمزة الموسوي، عشرون سنة من الجهاد ضد الطاغية صدام والبعث المقبور، مذكرات السيد حمزة الموسوي، ج١، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧م، ص٦.

توقيتها للإطلاق، وبعد انسحاب المجموعة بساعتين انطلقت الصواريخ فحققت أربعة منها أهدافها، ونتج عنه تدمير بعض أجزاء المبنى ومقتل عدد من أفراد النظام وجرح آخرين[١].

كما نفذت مجموعة من أفراد المعارضة الإسلامية الشيعية في ٢٨ نيسان ١٩٩٣م عملية تفجير مبنى مديرية أمن محافظة ميسان ما أدَّى إلى تدمير أجزاء من المبنى ومقتل وجرح عدد من عناصر النظام، ونتيجة لذلك قامت الأجهزة الأمنية باتخاذ إجراءات عديدة منها نصب مفارز أمنية واستخبارية للسيطرة على الطرق والممرات سعياً منها لألقاء القبض على المجموعة المنفذة، كما شنت حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ في صفوف الشباب والأهالي وزجتهم في سجونها[٢].

ومن جهة أخرى اشتبكت مجموعة مسلحة تابعة لفصائل المعارضة الإسلامية الشيعية مع إحدى مفارز قوات الأمن في معركة عنيفة بمدينة الكوت في ٧ تموز ١٩٩٣م استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والخفيفة، واستمرت لساعات عدة منيت بعدها قوات النظام بهزيمة كبيرة مخلفةً وراءها الأعلام واللافتات وبعض الأسلحة، وقد تزامنت تلك العملية مع انفجار سيارة مفخخة في محافظة البصرة قرب مبنى نقابة الصحفيين أدَّى إلى تحطيم زجاج المبنى، وتبين أنَّ تلك العملية جاءت رداً على اجتماع عدد من أعضاء نقابة الصحفيين مع رئيس النظام العراقي وإعلان ولاءَهم له[٣].

يتضح مما سبق بعض النقاط الهامة في مسيرة المعارضة الإسلامية الشيعية وهي على النحو الآتي:

١ - أخذت المعارضة العراقية تكثف جهودها فيما بينها للوصول إلى صيغة عمل توحد الجهود وتقضي على النظام الحاكم في العراق لذلك عقدت خلال تلك المدة سلسلة من المؤتمرات واللقاءات وحاولت اشراك الجانب الدولي والاقليمي في الشعور بمعاناة الشعب العراقي.

٢ - بلغت سياسة النظام العراقي حداً لا يمكن أنْ يتحمله الشعب لذلك ما أنْ انطلقت الانتفاضة الشعبانية حتى اشتركت فيها أعداد كبيرة من الجماهير لتعبر عن رفضها لتلك السياسة.

---

(١) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص١٠٢.
(٢) صحيفة لواء الصدر، العدد (٥٩٩)، ٢ آيار ١٩٩٣م.
(٣) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٠٨)، ١١ تموز ١٩٩٣م.

٣ - لم يُخطط للانتفاضة الشعبانية بالمستوى المطلوب، ولعل السبب في ذلك انطلاقتها المفاجئة، ولعدم اشتراك المعارضة الشيعية في الخارج وبخاصة على مستوى قياداتها فعاشت الانتفاضة أياماً قلائل دون أنْ تكون لها قيادة وطنية موحدة.

٤ - ضعف الدعم الدولي للانتفاضة الشعبانية كشف لنا أنّ هؤلاء لم يكن همهم انقاذ الشعب العراقي، بل أرادوا القضاء على النظام العراقي؛ لكونه أصبح مصدراً للقلق والخوف ويهدد مصالحهم.

٥ - مثلت نهاية الانتفاضة الشعبانية بداية الانطلاقة الحقيقية لتحرك المعارضة الإسلامية الشيعية في الداخل والخارج، واتبعت جميع السبل السياسية والدبلوماسية والعسكرية للقضاء على النظام العراقي، وهذا ما سنعرضه في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث

تحركات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (١٩٩٤ – ٢٠٠٣) وموقف السلطة منها

المبحث الأول

النشاط السياسي والعسكري (١٩٩٤ – ١٩٩٨)

أولاً: التحرك السياسي للسيد محمد الصدر.

قبل أنْ يتصدى السيد محمد الصدر للعمل الديني والسياسي عمل وفق مبدأ التقية[١]، وكانت اتصالاته مقتصرة على بعض من ثقاته لمراقبة الأجهزة الأمنية لتحركاته[٢]، لذلك عاش بعزلةٍ عن الجماهير، الأمر الذي مكَّنه من إعداد نفسه روحياً، فضلاً عن الجوانب الأخرى، ما جعل شخصيته أكثر تأثيراً في عقد التسعينات من القرن العشرين[٣].

---

(١) التقية: هي أمرٌ شرعي رباني أكدت عليه الشريعة الإسلامية وعليه أدلَّة عدة في القرآن والسنة الشريفة مفادها النهي عن أي عملٍ أو قولٍ قد يؤدي إلى إزهاق النفوس أو تشويه المعتقد وانهدامه، بمعنى عليك أنْ تتقي كل ما يؤدي إلى الاختلاف والفرقة مع من اختلف معك في العقيدة أو الجنس وضرورة العيش معه بسلامٍ ما دام لم يعتدِ عليك؛ لقوله تعإلى: **"لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلَّا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير"**. سورة آل عمران الآية (٢٨)، وإلى ذلك المعنى أشار السيد محمد الصدر قائلاً: **"أنا كنت في تقيةٍ مكثفة جداً لعلها أكثر تقيةً من كل العراقيين، بالرغم من أنهم كلهم في تقيةٍ، ولكنْ أنا كنت أشدهم جميعاً من قبيل كنت أمشي في الصحن وأنا مطأطأ الرأس وأسبِّح ٠٠٠المهم كانت أمام منزلنا بنايةً حكومية هي بالأصل مدرسة اتخذوها دائرةً للأمن ، كانت عناصر الأمن تضع الكراسي على الرصيف ويجلسون عليها ردحاً من النهار ويتكلمون ويضحكون، طبعاً ماهيَ نتيجتها نحن جالسون وساكتون في تقيةٍ ألف بالمائة وليس مائة بالمائة"**. إسماعيل الوائلي، منهج الصدر، دار الهدى، النجف، ٢٠٠٣م، ص٢٩؛ عبد الرزاق النداوي، أضواء على منبر الصدر، ج١، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد محمد الصدر، النجف، ١٤٣٠ه، ص٢٦١.

(٢) احسان العارضي، الإبداع والتجديد في المنهج الصدري، مج٢، قم المقدسة، ٢٠٠٨م، ص١٥٤.

(٣) سعيد العكيلي، الشهيد الصدر مشروع التغيير ومنهج ثورة ، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد محمد الصدر، النجف، ٢٠١١م، ص٩٨.

وبعد وفاة السيد الخوئي تصدى لأمر المرجعية مجموعة من الأعلام أبرزهم السيد عبد الاعلى السبزواري، وبعد رحيله آلت إلى السيد علي الحسيني السيستاني[١]، إلَّا أنَّ السلطة الحاكمة منعته من ممارسة دوره الديني ووضعته تحت الإقامة الجبرية ومراقبة الأجهزة الأمنية[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوقت الذي ظهرت فيه شخصية السيد محمد الصدر كان من أفضل الأوقات ملائمةً لطرح مشروعه الديني والسياسي، فكأنَّ هناك مخططاً أمتد لأكثر من عقد، إلى أنْ جاءت اللحظة المناسبة، إذ أخذ النظام بالضعف كثيراً، ولابد من استثمار تلك الفرصة[٣].

ولخطورة تلك المرحلة المفصلية في تأريخ العراق آنذاك ولسد الفراغ وحفظ تراث الحوزة العلمية في النجف من الضياع، وخوفاً من سيطرة النظام على المدارس الدينية وإلحاقها بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الأمر الذي يمنع الطلبة من الدراسة فيها، فقد تصدى السيد محمد الصدر للمرجعية الدينية بعد رحيل السيد عبد الأعلى السبزواري[٤].

أدرك السيد محمد الصدر تماماً خطورة المرحلة وحاجةَ الأمة إلى مرجعيةٍ تستقطب اهتمام أبناء الاسلام وتعيد للوسط الحوزوي والمرجعية الدينية دورهما في التصدي لأمور الدين وإحياء الشعائر، مضافاً إلى حمل آمال الجماهير والتواصل معهم في وقتٍ كانت فيه السلطة الحاكمة في العراق قد فرضت طوقاً أمنياً على الحوزة العلمية وتحركاتها وأنشطتها لخشيتها أنْ يكون للأخيرة موقفٌ سياسيٌ معارضٌ لنظام الحكم[٥].

وفي محاولةٍ منه لتهيئة الأرضية المناسبة لتحركه السياسي فقد فرضت بداياتُ التحرك على السيد محمد محمد صادق الصدر ممارسة الأسلوب المرن مع السلطة الحاكمة وعدم التلويح لها بأيةِ حركةٍ

---

(١) علي الحسيني السيستاني: هو علي بن محمد باقر بن علي ولد عام ١٩٣٠م في مدينة مشهد الإيرانية، درس العلوم الابتدائية والمقدمات والسطوح فيها وأعقبها بدراسة العلوم العقلية، انتقل إلى الحوزة العلمية في قم المقدسة في زمن المرجع حسين البروجردي عام ١٩٤٨م ثم شدَّ رحاله إلى مدينة النجف الأشرف عام ١٩٥١م وحضر دروس السيد محسن الحكيم والسيد الخوئي، ألقى دروس البحث الخارج عام ١٩٦٤م، له مؤلفات عدة أهمها منهاج الصالحين، وتعليقة على العروة= =الوثقى، ومناسك الحج، والرافد في علم الأصول، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار. ينظر: هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢) أحمد عبد الهادي السعدون، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٣) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٤) قاسم الكعبي، الثورة البيضاء، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الصدر، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م، ص١٩٥.

(٥) مختار الأسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد الظاهرة وردود الفعل، الدار البيضاء، بيروت، ٢٠١٥م، ص٦٥.

استفزازيةٍ من شأنها إثارة الأخيرة[١]، كما أنَّه استطاع بحكمته وعقليته الثاقبة التعرف على واقع النظام وما يفكر به[٢]، وبهذا الأسلوب استطاع السيد محمد الصدر سحب البساط من تحت السلطة الحاكمة، الأمر الذي أفقدها السيطرة على ضبط الجماهير[٣].

وخلال تلك المدة رأى السيد محمد الصدر ضرورة تحديد علاقته بالسلطة إمَّا بالمعارضة أو المهادنة، إذ كانت المعارضة العلنية تعني له الموت السريع وإجهاض المشروع قبل ولادته في ظل ظروف السلطة وإجراءاتها القمعية، أمَّا المهادنة فتُمثل موقفاً ضعيفاً لا ينسجم مع منهج مرجعيته أو رغبة الجماهير المتطلعة لتغيير الواقع[٤]، لذلك خط السيد محمد الصدر منهجاً وسطاً ورسمَ سياسة التحرك الميداني التي تطلبتْ منه السير بين الخطوط الحمراء لنجاح مشروعه الإصلاحي في بناءِ الأمة وتحريك مشاعر الوعي والتحدي لديها، لا سيما بعد تعرضها لانتكاسة نفسيةٍ سببها فشل الانتفاضة الشعبانية[٥]، وبتلك الحنكة السياسية خطط السيد محمد الصدر لمنهجه الخاص ريثما تكتملُ ملامح مشروعه ويُهيئ الأرضية المناسبة لتكون أكثر قابليةً واستعداداً للمواجهة الحتمية مع النظام الحاكم[٦]، لذا سعى وبكل جهده لإخراج كيان الحوزة العلمية من الأجواء الضيقة إلى مرحلةٍ أوسع ترتبط بمصالحِ الأمة الإسلامية[٧].

---

(١) عادل رؤوف، مرجعية الميدان مشروع تغييري ووقائع الاغتيال، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، ٢٠٠٥م، ص١٨٢.

(٢) كان السيد محمد الصدر يمتلك قدرةً تحليليةً لما تفكر به السلطة والمجتمع كما أنَّه لديه الأهلية على تحديد مكامن القوة والضعف، وبهذا الصدد ذكر الباحث الاجتماعي علي الوردي عندما جاء لمناقشة السيد محمد باقر الصدر في بعض المسائل الاجتماعية، فقد أحاله الأخير إلى تلميذه السيد محمد الصدر وبعد مناقشته خرج علي الوردي منبهراً وقال: **" لقد فاجأني السيد محمد الصدر فقد وجدتُ عنده مالم أجده في الجامعات التي درستُ فيها "**. ينظر: يوسف الكناني، شهيد العارفين قراءة تحليلية للسيرة الجهادية للسيد الصدر الثاني، دار عين الحكمة، (د . م)، ٢٠١٤م، ص٢٩.

(٣) محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه، ط٢، دار الصادقين، النجف الأشرف، ٢٠١٨م، ص٣٥٢.

(٤) حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات إلى المؤسسة، دار السلام، (د . م)، ١٩٩٩م، ص٣٢-٣٣.

(٥) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٦) الحوزة الناطقة (صحيفة)، بغداد، العدد (١٠٣)، ٤ كانون الأول ٢٠٠٥م.

(٧) أكرم الحكيم، إمام جمعة الكوفة ودجال بغداد، مجموعة بحوث في جهاد وفكر السيد الصدر، دار السلام للنشر، لندن، ٢٠٠٢م، ص١٧٣.

وتحقيقاً لذلك فقد تعامل مع النظام على أساس قاعدة (**جواز العمل مع حاكم الجور**)[١] ليكون تعامله مع السلطة مشروعاً، لأنَّها لم تكنْ علاقة تعاون تختلف مع مصالح الإسلام العليا التي يقدرها الفقيه[٢].

ومن جانب آخر فإنَّ النظام العراقي رَوَّج منذ عام ١٩٩٤م لمشروع الحملة الإيمانية لمعالجة الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وخوفاً من استغلال القوى الدولية لورقة اضطهاد الشيعة في الجنوب، لذلك عمد إلى كتابة عبارة (**الله أكبر**) على العلم العراقي، وأصدر قرارَ حظر الخمور، الأمر الذي جعل رغبة السيد محمد الصدر تلتقي مع رغبة النظام الحاكم في نشر تلك الحملة لاحتواء أي ردود أفعالٍ شعبيةٍ قد تحصل جراء تلك الانتكاسات فاستثمر السيد محمد الصدر تلك الفرصة خدمةً لمشروعه التغييري[٣].

ومن أبرز تلك المعالم التي وظفها للمشروع، نلاحظه تارةً ينتقد إجراءات السلطة ويطعن بمشروعيتها فقهياً، وتارةً يدعو إلى الحذر وتجنب الاصطدام المباشر معها[٤].

لذلك يمكن القول أنَّ السيد محمد الصدر استطاع العمل بمنهجيةٍ غير معتادةٍ في الوسط الحوزوي العراقي للوصول إلى مستلزمات التغيير الحقيقي من خلال تناقضات الوضع داخل البلد، إذ أصبح بين منهجين لا ثالث لهما: الأول منهج اعتزال المرجعية للعمل السياسي، والآخر منهج المواجهة والتصدي المباشر التي أدَّت إلى إعدام أو نفي أو اعتقال قيادات العمل السياسي الإسلامي الشيعي المعارض في العراق، إلّا أنَّه سلك منهجاً تحيدياً للسلطة، كما وظَّف سابقاً مبدأ التقية بصورةٍ ايجابيةٍ لإكمال مشروعه السياسي المعارض.

ومن الجدير بالذكر أنَّ مرجعية السيد محمد الصدر تعرضت لهجومٍ واسعٍ وإشاعاتٍ واتهامات وطعن في شخصه، وبالمقابل تبنت السلطة الحاكمة سياسة التظاهر بمدحه والإشادة به؛ لأجل تشويه صورته وإفشال مشروعه ومنع الجماهير من الالتفاف حوله؛ لكونها كانت تدرك تماماً كُره الشعب لها ولمن وضع

---

(١) وتعني جواز العمل مع الظالمين في غير جهة ظلمهم، بشرط أن لا يُعد بذلك من أعوان الظلمة عرفاً وإلّا فإنها تكون محرمة. للمزيد من المعلومات حول القاعدة ينظر: أبو القاسم الموسوي الخوئي، مصباح الفقاهة في المعاملات، ط٤، ج٣٥، مؤسسة الخوئي، (د . م)، ٢٠٠٩م، ص٦٥١.

(٢) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص١٠٣.

(٣) مختار الأسدي، الشاهد والشهيد، ص٦٦.

(٤) مختار الأسدي، المرجعية الصالحة تعدد أدوار ووحدة هدف، مجموعة بحوث في فكر السيد محمد الصدر، مج١، (د . م)، (د . ت)، ص١٥١.

يده بيدها[١]، لذلك بذلتْ كل ما بوسعها لإفهام الجماهير والوسط الحوزوي بأنَّ السيد محمد الصدر هو مرجع السلطة، وقد انطلت تلك الخدعة على عددٍ ليس بالقليل داخل العراق وخارجه[٢].

وسعياً منه لمواجهة سياسة النظام في تقليل أعداد طلبة الحوزة العلمية بادر السيد محمد الصدر إلى إمداد الأخيرة بطاقاتٍ جماهيريةٍ شابةٍ واعية، لمد جسور التواصل بين الحوزة العلمية من جهةٍ وطبقات المجتمع العراقي من جهةٍ أخرى[٣]، لذلك فتح باب القبول في الحوزة أمام الطلبة وعمل على زيادة أعدادهم بفتح المدارس الدينية ودعمها مادياً ومعنوياً لتدخل الحوزة العلمية إلى جميع بيوت المجتمع العراقي[٤] ومن مصاديق تلك الخطوة مشروع جامعة الصدر الدينية التي استقطبت خريجي الجامعات العراقية من ذوي الاختصاصات المختلفة[٥].

وبتلك الأعمال أعاد السيد محمد الصدر نشاط الحوزة العلمية إلى سابق عهده وأصلح حالها، كما أمر رجال الدين بإقامة صلاة الجماعة في مناطق سكناهم، ومنعهم من نزع عمائمهم عند سفرهم إليها بهدف إضفاء الجو الإيماني وتذكير الناس بالدين، وكذلك اهتم بالشعائر الحسينية وحثَّ الجميعَ على إحيائها، وأكدَّ كثيراً على زيارة مراقد الأئمة المعصومين **(عليهم السلام)** رُغم رفض النظام لها[٦].

ولأجل نشر حركته الثورية بشكلٍ أوسعٍ اعتمد أساليب عدَّة أهمها، جرأته الواضحة في إصدار الفتاوى، وطريقة درسه وطرحه للبحوث، مضافاً إلى إقامته صلاة الجماعة في صحن الإمام علي **(عليه السلام)**، مُركِّزاً في تحركه على أهمية تواجد المرجع الديني بين جماهير الأمة، وَفَتَحَ باب مكتبه للناس

---

(١) برنامج قصة تجربة، لقاء مع الشيخ كاظم العبادي(مسؤول في مكتب السيد الصدر)، قناة العهد الفضائية،١أيلول ٢٠١٤م. https://www.youtube.com/watch?v=Cag1tJb8Q40&feature=share

(٢) مما تجدر الإشارة إليه أنَّ هناك أيادٍ عملت على إيجاد الفرقة والاختلاف لإضعاف الحوزة العلمية وحاولت زرع بذور الشقاق وتسميم الأذهان، ليسهل اسقاط القيادات التي بنت الجماهير عليها الآمال، لكي لا يكون بمقدورهم خدمة الإسلام والمجتمع مستقبلاً. نخبة من الباحثين، محمد باقر الصدر دراسات في حياته وفكره، دار الاسلام، لندن، ١٩٩٦م، ص٧٦-٧٧.

(٣) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص١٦٨.

(٤) محمد لازم مهوس، محمد الصدر المرجعية الشمولية، مجموعة بحوث في فكر السيد محمد الصدر، مج٢، (د . م)، (د . ت)، ص١٨٥.

(٥) مقابلة شخصية مع الشيخ فاضل ضايف الخاقاني، وهو من مواليد الناصرية ١٩٧١م وأحد طلبة جامعة الصدر الدينية آنذاك، وحاصل على شهادة الماجستير في اللغة العربية، ومن أبرز نتاجاته العلمية سورة الاسراء دراسة دلالية بلاغية، الناصرية، ٢٩ حزيران ٢٠١٩م.

(٦) كريم المنفي، إبداع المرجع، ط٢، دار الغدير، قم، ٢٠٠٥م، ص٢٦-٣١.

عامةً[1]، كما أسسَّ ما يُعرف بـ(**المحكمة الشرعية**) للفصل بين الخصوم في مشاكلهم الاجتماعية وغيرها[2].

يتضح مما سبق أنَّ مرجعية السيد محمد الصدر إنَّما جاءت لتعبر عن الظلم والحيف اللذين وقعا على عموم المجتمع العراقي، لا سيما الطائفة الشيعية وما عانته من حرمان واضطهاد، فهي حركة ضمت جميع فئات الشعب المظلومة والفقيرة التي أفرزها التمييز الطائفي من دون مبرراتٍ واقعيةٍ له، فقد كانت تلك الطبقات تبحث عن فرصةٍ لتعبر عن حرمانها وما تعرضت له من اضطهادٍ، فوجدت في مرجعية السيد محمد الصدر القابلية والمؤهلات التي تجعلها رمزاً دينياً يقود نضالها حتى تحقيق إحدى الحسنيين: إمَّا النصر أو الشهادة في سبيل الله وفق حركةٍ ثوريةٍ اعتمد فيها الخروج من الحزبية والفئوية وخاطب جميع أبناء الشعب بدون استثناء في حالةٍ فريدةٍ من نوعها.

والحقيقة أنَّ السيد محمد الصدر تدرج في مواجهته للسلطة الحاكمة من التقية المكثّفة في أعماله وأفعاله إلى الكلام والإشارات التلميحية حتى وصل إلى مرحلة الرفض العلني لسياسة النظام اتجاه الشعب، لذلك وضَّح طبيعة علاقته مع النظام قائلاً: "**يمكننا أنْ نلخص علاقتنا مع السلطة على الوجه التالي، السلطة تؤيد المظاهر الدينية الشيعية وتعطف علينا مادُمنا لم نتدخل في المجال السياسي، وتكف شرها عنا ما كففنا شرنا عنها، بمعنى أنَّها تلتزم إزاءنا سياسة المعاملة بالمثل**"[3].

ثانياً: اجتماعات طهران.

بعد أنْ اختتم مؤتمر صلاح الدين أعماله بمدةٍ قصيرةٍ أفتتح المؤتمر الوطني العراقي الموحد مقره في أربيل، كما افتتحت بعض الأحزاب والمنظمات السياسية العراقية مكاتبها في المنطقة الآمنة شمال العراق الأمر الذي مكنها من تشكيل قوة عسكرية خاصة بالمؤتمر الوطني العراقي الموحد عام ١٩٩٤م، وصل عددها إلى أكثر من ألفٍ ومائتي مقاتلٍ معظمهم من الأحزاب الكردية[4].

---

(1) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص١٠٥.

(2) شكّل السيد محمد الصدر تلك المحاكم الشرعية وأوجب الرجوع إليها عند المنازعات والمسائل التي تحتاج إلى فصلٍ قضائي، ورفض بشكل قاطعٍ الترافع لدى العشائر ومحاكم السلطة واعتبرها محرمةً، وعين في بداية تأسيسها ثلاثة من رجال الدين كقضاة وهم السيد مصطفى الصدر والشيخ علي النعماني والشيخ علي البهادلي، وكان مقرها في إحدى المدارس الدينية في النجف الأشرف وفتحت لها فروع في بغداد والبصرة وذي قار، وبذلك فقد شعرت السلطة بحجم الخطر المحيط بها من تلك الخطوة الحساسة، ونتيجة لذلك بادرت الأخيرة إلى اعتقال بعض قضاتها، وأبلغت السيد مصطفى الصدر بضرورة الحضور إلى مديرية أمن النجف ممثلاً عن والده في محاولةٍ لإقناعه بالتراجع عن تلك المسألة، إلَّا أنَّه أصرَّ عليها مؤكداً لهم أنَّها لا تضر السلطة بشيءٍ فسكتوا على أنْ يتغير اسمها إلى القضاء الشرعي الحوزوي. إسماعيل الوائلي، منهج الصدر، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.

(3) صحيفة الحوزة الناطقة، العدد (٨٩)، ٨ أيلول ٢٠٠٥م.

(4) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص١٧٠.

ولأجله استشعرت السلطات العراقية حجم الخطر الذي يحيط بها فهاجمت قواتها المسلحة مناطق شمال العراق أواخر آب ١٩٩٥م، ودمرت مقرات المؤتمر الوطني العراقي الموحد وتمكنت من تصفية أغلب عناصره العسكرية والمدنية، بينما خرج رئيس المؤتمر ومن تبقى معه من القادة إلى خارج العراق، ونتيجة لذلك أخذت أطراف المعارضة العراقية بعقد سلسلةٍ من الاجتماعات محاولةً لإيجاد قيادة بديلة عن المؤتمر الوطني العراقي الموحد للعمل تحت مظلته[١]، ومن أبرزها اجتماع طهران في ٢٠ حزيران ١٩٩٦م، والذي ضمَّ قيادات التيارين الإسلامي والقومي، فقد جرت بينهما مباحثات عدَّة، غايتها إيجاد كتلة وطنية موحدة للعمل السياسي العراقي المعارض، وتم تشكيل وفد مشترك للاتصال بالتنظيمات والفصائل السياسية الأخرى[٢]، وبصدد الموضوع أكد السيد باقر جبر الزبيدي القيادي في تنظيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قائلاً: "**إن الطرفين اتفقا على تحالفهما استراتيجيا وقررا تفعيل مكتب تنسيق العمل القومي – الإسلامي**"، وعندها بدأ الوفد المشترك اتصالاته مع التنظيمات السياسية الكردية التي عدَّها الطرفان بأنَّها إيجابية، لكنَّها لم تحددْ صيغةً نهائيةً لقضيةِ الفدرالية التي طالب بها الكرد الأمر الذي أفشل تلك المحاولة[٣].

لكنَّ فصائل المعارضة العراقية لم تيأس من الوصول إلى اتفاقٍ يجمع شملهم ويوحد كلمتهم، ولذلك انعقد اجتماعٌ ثانٍ في طهران في الثاني من كانون الأول ١٩٩٨م، وقد ترأسه السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وبحضور جلال الطالباني[٤] رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وأحمد الجلبي رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، مع علي آغا محمدي مسؤول الملف العراقي في إيران، وتداول المجتمعون مسألة تشكيل قيادة وطنية موحدة لجميع فصائل المعارضة العراقية:[٥]، وقد شكك السيد الحكيم والطالباني خلال الاجتماع في صدق النوايا الأمريكية للإطاحة بالنظام العراقي، الأمر الذي دفع الدكتور أحمد الجلبي إلى أنْ يشرح وجهة نظر المعارضة الليبرالية المتعاونة مع الولايات المتحدة في محاولةٍ

---

(١) الحياة (صحيفة)، لندن، العدد (٨٩١)، ٣ أيلول ١٩٩٥م.

(٢) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٣) صحيفة الشهادة، العدد (٦٥٦)، ٢٥ حزيران ١٩٩٦م.

(٤) جلال الطالباني: جلال حسام الدين نور الله نوري طالباني ولد عام ١٩٣٣م في قرية (كلكان) في محافظة السليمانية، ويعرف عند الكرد مام جلال وتعني العم جلال، أكمل دراسته الثانوية في كركوك عام ١٩٥٢م ثم التحق بكلية الحقوق في بغداد إلا أنَّه اضطر لترك الدراسة عام ١٩٥٦م بسبب نشاطه في اتحاد الطلبة الكردستاني، عاد عام ١٩٥٨م إلى كلية الحقوق، أسس في عام ١٩٧٦م حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد دخل العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م وشغل منصب رئيس جمهورية العراق لولايتين متتاليتين٢٠٠٥-٢٠١٤م، له مؤلفات عدة أهمها كردستان والحركة القومية الكردية، وجلال طالباني مواقف وآراء، وفي عام ٢٠١٧م أعلن التلفزيون العراقي الرسمي نبأ وفاته. سالار أوسي، جلال طالباني أحداث ومواقف، دار أبعاد، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٠-١٢.

(٥) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٢٥١.

لأقناع الجميع بضرورة التعاون مع الجانب الأمريكي لتحقيق الهدف المشترك، وبهذا الصدد أبدت السلطات الإيرانية قلقها من التدخل الأمريكي في الشأن العراقي واعتبروه تهديداً لهم[١].

يتضح مما سبق أنَّ جميع الجهود والمحاولات التي بذلت لأجل إيجاد بديلٍ للمؤتمر الوطني العراقي الموحد في قيادة المعارضة العراقية لم توفقْ للوصول إلى تشكيلٍ يحظى بقبول أطراف المعارضة العراقية، ناهيك عن الدعم الإقليمي والدولي مادياً ومعنوياً كما حصل مع المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وبسبب ذلك لم تتقدمْ المعارضة العراقية كثيراً في ذلك المجال، وعلى هذا يمكن القول أنَّ عدم قدرة التنظيمات السياسية العراقية المعارضة ولا سيما الإسلامية الشيعية منها على إيجاد البديل المناسب راجع لأسباب عدة يمكن ايجاز أهمها بالشكل الآتي[٢] :

أ- الصراع الكردي–الكردي بين الحزبين الرئيسين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني أدَّى إلى غياب الأحزاب الكردية عن حضور الاجتماعات الموحدة، مما أخلَّ بالمعادلة السياسية، مضافاً إلى اضطراب الوضع الأمني في المنطقة الآمنة بعد أحداث آب ١٩٩٦م وما خلفته من دمار ما جعل عودة المعارضة العراقية إلى تلك المنطقة أمراً متعذراً.

ب- عدم حصول تنظيمات المعارضة على الدعم السياسي والمالي إقليمياً ودولياً، لذلك اضطرت تلك التنظيمات إلى الاعتماد على التمويل الذاتي الذي لم يرتقِ إلى مستوى وحجم التحديات وتطور الأحداث، ولهذا فقد انعكس الأمر سلباً على ضعف الأداء السياسي المعارض خلال تلك المدة ولم ينجحْ في كسب الأوساط السياسية الإقليمية والدولية، فضلاً عن تمسك كل تنظيم بأفكاره ورؤاه مما أوجد حالة من حالات التشرذم وكثرة الانشقاقات وظهور تنظيمات صغيرة، كل ذلك كان له دورٌ واضحٌ في عدم التوصل للبديل المناسب.

ثالثاً: العمليات العسكرية المسلحة.

تطورت المواجهة العسكرية مع عناصر النظام العراقي من مواجهةٍ حركيةٍ محدودةٍ تمارسها بعض العناصر المسلحة إلى مواجهةٍ أكثر اتساعاً وكانت أهوار الجنوب القاعدة الرئيسة لانطلاق تلك العمليات.

تأسيساً على ذلك نفذت مجموعةٌ مسلحةٌ في قضاء الهندية التابع لمحافظة كربلاء مطلع شهر كانون الثاني ١٩٩٤م عمليةً بطوليةً استهدفت دوريةً ليليةً لقوات النظام تستقل سيارة عسكرية أسفرت عن تدميرها بالكامل وقَتلِ من فيها[٣].

---

(١) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٦٥٦)، ٢٥ حزيران ١٩٩٦م.

(٣) صحيفة الشهادة، العدد (٥٣٧)، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٤م.

كما نفذت مجموعة أخرى عمليةً مسلحةً في مدينة العمارة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٤م عندما هاجمت مبنى المحافظة الكائن في مركز المدينة استخدمت فيه الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وقاذفات الصواريخ (R.B.G.٧)، مما ألحق أضراراً بليغةً بالمبنى وقتلِ عدد من رجال الأجهزة الأمنية، وقد نجا المحافظ من الحادث لعدم تواجده في المكان المستهدف[١]، فيما تمكنت إحدى وحدات مدفعية الهاون التابعة للمعارضة الإسلامية الشيعية في محافظة البصرة في ١٠ شباط ١٩٩٤م من توجيه نيران مدفعيتها إلى إحدى مقرات الحزب في مدينة القرنة تزامناً مع انعقاد اجتماعٍ موسعٍ لمسؤولي الأجهزة الأمنية، وقد أسفرت العملية عن تدمير المبنى وقتلِ العشرات منهم وجرح آخرين[٢].

وفي السياق نفسه شنت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية في محافظة ذي قارفي ٢٢شباط ١٩٩٤م هجوماً مسلحاً من محورين على سرية قوات الطوارئ في قضاء الجبايش، واستمر الهجوم أكثر من ساعة تكبدت فيه قوات النظام خسائر جسيمةً من بينها مقتل عشرة من عناصرها[٣].

ونتيجة للعمليات المسلحة التي نفذتها مجاميع المعارضة الإسلامية الشيعية، قامت الأجهزة الأمنية للنظام بشن هجومٍ واسعٍ على منطقة آل سماعيل التابعة لمدينة الفهود في محافظة ذي قار في الأول من آذار ١٩٩٤م، نتيجة للمعلومات التي أوصلتها عيون الأجهزة الأمنية بخصوص تواجد مقرات المعارضة الإسلامية الشيعية في تلك المنطقة[٤]، وكان الهجوم من ثلاثة محاور استخدمت فيه الدبابات والمدرعات وأعداد كبيرة من رجال الأمن إلّا أنَّ عناصر المعارضة تمكنت من رسم خطةٍ لصد الهجوم ونصبت (١٤) مدفعاً لقصف القوات المهاجمة التي فوجئت بكثافة النيران وحصلت مواجهةً عنيفةً أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى في صفوف قوات النظام وتركت وراءها كثيراً من الأسلحة والأعتدة[٥].

وفي مطلع شهر نيسان ١٩٩٤م أكدت المصادر الإعلامية للمعارضة الإسلامية الشيعية في أهوار الجنوب مقتل ضابطين كبيرين في جيش النظام أثناء عملية نوعية نفذتها إحدى المجاميع المسلحة عندما نصبت كميناً لقائد الفرقة المدرعة (٥١)، ولآمر اللواء المدرع (٤٧) في محافظة البصرة، أسفر عن مقتلهما

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٥٣٩)، ١ شباط ١٩٩٤م.
(٢) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٣٩)، ١٣شباط ١٩٩٤م.
(٣) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٤١)، ٢٧ شباط ١٩٩٤م.
(٤) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص٩٤.
(٥) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، الأمين العام لحركة ١٥ شعبان الاسلامية وهو من مواليد ١٩٦٥م حاصل على شهادة الدبلوم عام ١٩٨٦م، الناصرية، ٧ شباط ٢٠١٩م.

وتدمير السيارة التي كانت تقلهما[1]. وفي ردٍ سريعٍ على العمليات العسكرية التي شنتها وحدات الفيلق الرابع ضد سكان الأهوار في مدينة العمارة، نفذتْ مجموعةٌ مسلحةٌ من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية في ١١ آيار ١٩٩٤م هجوماً على مقر الفيلق في أطراف الأهوار مستخدمة مدافع الهاون التي أصابت أهدافها بدقةٍ ما أسفر عن إلحاق خسائرَ بشريةٍ وماديةٍ كبيرةٍ[2].

وفي غضون تلك الأحداث أكَّد السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على ضرورة تصعيد العمليات العسكرية المسلحة داخل العراق للقضاء على النظام الحاكم وقد بين ذلك في كلمةٍ ألقاها في ٢٦ ايار ١٩٩٤م أثناء الحفل التأبيني الذي أقيم في طهران على أرواح مجموعةٍ من شهداء المعارضة الإسلامية الشيعية[3].

وتطبيقاً لتلك التوجيهات نفذ أحد عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية عمليةً هجوميةً في الثامن من حزيران ١٩٩٤م على مركز قيادة قوات الطوارئ في مركز مدينة الناصرية نتج عنه مقتل العشرات من منتسبي المقر وجرح آخرين، ولذلك أعلنت عناصر الأمن حالة الطوارئ في المدينة وكثَّفت من تواجد قواتها في المدن القريبة من الأهوار تحسباً لمحاولة عزل مركز المدينة عن توابعها، كما فرضت حضرَ التجوال لمدة ثلاث ليالٍ[4]، وفي الثالث من تموز نفذت مجموعةٌ أخرى تابعة للمعارضة الإسلامية الشيعية في أهوار الجنوب عمليةً هجوميةً استهدفت آمر اللواء (١٤) بعد مراقبة تحركاته، وقد أسفرت تلك العملية عن تدمير سيارته ومقتل خمسة من عناصر الحماية فيما نجا الأخير من المحاولة ولجأ إلى إحدى الوحدات العسكرية القريبة من الحادث، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تلك العملية جاءت رداً على العمليات الوحشيةٍ التي قام بها اللواء ضد المدنيين من سكان الأهوار، إذ أُحرقت المنازلُ وهُجِّرت بعض العوائل وأُتلفت المحاصيل الزراعية[5].

واستمراراً للعمليات المسلحة نفذت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية عملية تفجير مبنى صحيفة الجمهورية التابعة لإعلام النظام العراقي في ٢٠ آب ١٩٩٤م في منطقة الوزيرية بجانب الرصافة في العاصمة

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٥٤٧)، ١٢ نيسان ١٩٩٤م.
(٢) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٥٢)، ٢٢ آيار ١٩٩٤م.
(٣) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٥٤)، ٥ حزيران ١٩٩٤م.
(٤) صحيفة الشهادة، العدد (٥٥٧)، ١٠ حزيران ١٩٩٤م.
(٥) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٥٩)، ١٠ تموز ١٩٩٤م.

بغداد، نجحت خلاله بإصابة المبنى بأضرارٍ كبيرةٍ ومقتل شخصٍ وإصابة ثلاثة عشر آخرين بجروحٍ بليغةٍ[١].

وتصعيداً لحالة المواجهة مع النظام العراقي اقتحمت مجموعة مسلحة من عناصر المعارضة في ٣١ آب ١٩٩٤م إحدى المقرات الحزبية في قطاع (٤٥) من مدينة الثورة (الصدر حالياً)، إذ استهدف المهاجمون اجتماعاً حزبياً ضم قياداتٍ رفيعةَ المستوى، وقد أسفر الهجوم الذي استخدمت فيه الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والقنابل اليدوية عن مقتل أربعة من عناصر الحزب وجرح آخرين، وبعد انتهاء العملية قامت عناصر الأمن بإطلاق النار على نوافذ المنازل المجاورة وسطوحها نتج عنها استشهاد سبعة مواطنين وإصابة عدد آخر بجروحٍ بليغةٍ[٢].

وفي عمليةٍ أخرى هاجمت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية في ٧ أيلول ١٩٩٤م مكونة من (٦٨) مقاتلاً، معسكراً خاصاً للجهد الهندسي التابع لوزارة الدفاع بالقرب من معمل إنتاج السكر في قضاء المجر من توابع محافظة ميسان والذى كان يستهدف شق عدد من القنوات ووضع السدود بهدف تجفيف مساحات واسعة من الأهوار، وقد أسفر عن تدمير خمس آليات ومقتل عدد من قوات النظام وجرح آخرين وإشعال النيران في بقية المعدات التي أعدت لذلك الغرض[٣].

وتماشياً مع حالة التصعيد المسلح نفَّذ عدد من عناصر المعارضة عمليات أقلقت النظام لا سيما في محافظات ذي قار، والبصرة، وميسان، والقادسية، والمثنى، فقد هاجمت في ١٠ تشرين الأول ١٩٩٤م المقرات الحزبية التابعة للنظام العراقي، نتج عنها مقتل عددٍ من أعضاء الحزب وجرح آخرين[٤].

وكذلك قامت مجموعة أخرى بعمليةَ استهدفت مديرية الأمن العامة في العاصمة بغداد في صباح ١٤ تشرين الأول ١٩٩٤م، فقد انفجرت عبوة ناسفة تزن (٦) كغم داخل بناية شعبة الحاسبة الإلكترونية، وقد أدَّى ذلك إلى انهيار جزء كبير من المبنى وتدمير أجهزة وأشرطة المعلومات، فضلاً عن مقتل وجرح عدد من ضباط ومراتب المديرية[٥]، كما زرعت قواتُ المعارضة الإسلامية الشيعية عبوة ناسفة داخل مبنى

---

(١) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٦٦)، ٢٨ آب ١٩٩٤م.
(٢) بدر (صحيفة)، طهران، العدد (١٠٦)، ١٩ أيلول ١٩٩٤م.
(٣) صحيفة بدر، العدد (١٠٧)، ٢٦ أيلول ١٩٩٤م.
(٤) صحيفة بدر، العدد (١١٠)، ١٧ تشرين الأول ١٩٩٤م.
(٥) المصدر نفسه.

مديرية أمن البصرة في ٨ كانون الأول ١٩٩٤م وقد أدَّى الانفجار إلى تدمير عدد من غرف المبنى وقتل وجرح عدد من عناصر الأمن بينهم مسؤول تنظيمات قضاء الزبير وعضو فرع البصرة للحزب الحاكم[١].

ولأجل منع النظام من تنفيذ سياساته بتجفيف الأهوار هاجمت مجموعةٌ من عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية قوامها (٥٦) مقاتلاً، في ٢ شباط ١٩٩٥م الجهد الهندسي والقوات المكلفة بحمايته في أهوار مدينة الفهود (مركز وانه) في محافظة ذي قار، أوقعت فيها خسائر في الآليات المدنية والعسكرية وأدَّت إلى تدمير خمس عشرة آلية وثلاثِ مدرعات[٢].

وفي محاولةٍ لاستنهاض الجماهير وللتأثير نفسياً على الأجهزة الأمنيةٍ صرح السيد محمد باقر الحكيم لوكالة الأنباء الإسبانية في ٧ آذار ١٩٩٥م: "**بأنَّ الأحياء الشعبية الكبيرة في العاصمة بغداد عاشت أوضاعاً أمنيةً متوترةً وحالةَ تذمرٍ جراء سياسات السلطة الحاكمة، وقال: إنَّ هناك مؤشراتٍ حقيقيةً أكدت بأنَّ الجيش العراقي قادرٌ على أنْ يقف مع الشعب في تحركه لإسقاط النظام**"[٣]، مضافاً إلى ذلك هاجمت مجموعة مسلحة من أفراد المعارضة الشيعية مقر الاستخبارات العسكرية في الأعظمية ببغداد في ٢٠ آذار١٩٩٥م استخدمت فيه الأسلحة الخفيفة وقد تسبب بإثارة الخوف والهلع لدى عناصر الأمن التي قابلته بإطلاق النار عشوائياً، ولم يتم التعرف على حجم خسائر النظام[٤].

فضلاً عن ذلك قامت مجموعة من أفراد المعارضة الإسلامية الشيعية في مطلع آيار ١٩٩٥م بمهاجمة محطة التشويش الإذاعية في مدينة خان بني سعد التي تستخدم للتشويش على بث إذاعات المعارضة ما أدَّى إلى تدميرها مضافاً إلى المحطة الكهربائية المغذية لها[٥].

وأشارت مصادر المعارضة الإسلامية الشيعية في منتصف آيار ١٩٩٥م إلى تعرض مبنى محافظة المثنى لهجومٍ عنيف قامت به إحدى مجموعاتها استخدمت فيه مدافع الهاون والأسلحة الخفيفة، وقد نجم عنه إلحاق أضرارٍ بليغةٍ بالمبنى وإعطاب عدد من سيارات الأجهزة الأمنية[٦].

واستمراراً للعمليات العسكرية المسلحة قامت مجموعة من قوات المعارضة منتصف حزيران ١٩٩٥م بنصب كمينٍ بين منطقتي النكارة والخمس في أهوار محافظة ميسان، إذ فتح الكمين نيران أسلحته على

---

(١) صحيفة بدر، العدد (١١٨)، ١٢ كانون الأول ١٩٩٤م.
(٢) صحيفة لواء الصدر، العدد(٦٩٠)، ١٢ شباط ١٩٩٥م.
(٣) صحيفة لواء الصدر، العدد (٦٩٤)، ١٢ آذار ١٩٩٥م.
(٤) صحيفة بدر، العدد (١٣٣)، ٢٧ آذار ١٩٩٥م.
(٥) صحيفة بدر، العدد (١٣٨)، ٨ آيار ١٩٩٥م.
(٦) صحيفة الشهادة، العدد (٦٠٣)، ٣٠ آيار ١٩٩٥م.

رتلٍ عسكري لجيش النظام وكانت نتائج العملية تدمير ثلاث آليات عسكرية محملةٌ بالأسلحة الخفيفة واحراق أخرى تحمل مدفعاً عيار (١٨٥) ملم، مضافاً إلى مقتل عشرة أفرادٍ منهم بينما اضطرت باقي قوات النظام إلى الفرار من منطقة الحادث[١].

وفي محاولة لتصفية رموز النظام تعرض وزير الداخلية (محمد زمام عبد الرزاق)[٢] إلى محاولة اغتيال مطلع كانون الأول ١٩٩٥م نفذتها عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية لدى مروره على الخط الاستراتيجي مقابل منطقة (الزجيَّة) على بعد (٥)كم من ناحية العزير في أهوار محافظة ميسان نتج عن الحادث تدمير آليتين عسكريتين وقتل من كان فيهما وهروب ما تبقى من الآليات والسيارات في حين نجا الوزير من المحاولة، ونتيجةٍ لذلك قامت الأجهزة الأمنية بحملةِ تفتيشٍ واسعةٍ أشرف عليها الوزير نفسه في منطقة الحادث بحثاً عن المنفذين[٣].

الواقع أنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية أخذت تنفذ عمليات نوعية في مناطق متعددة استهدف بعضها مناطق حساسة وهامة أبرزها ما حصل خلال شهر آذار ١٩٩٦م عندما خططت حركة ١٥ شعبان الإسلامية لضرب القصر الجمهوري في العاصمة بغداد، وبناءً على ذلك تم تكليف إحدى المجموعات المسلحة لاستطلاع المنطقة وتحديد الهدف لأجل ضبط الإحداثيات، وعُقد اجتماعٌ لغرض مناقشة كيفية نقل الصواريخ وتم الاتفاق على نقلها بواسطة إحدى سيارات نقل الفواكه والخضروات، وفعلاً تم نقلها ووضعها بمسافة تبعد خمسمائة متر من الهدف في الساعة الواحدة ليلاً بواسطة خمسة من رجال المعارضة يتبادلون نقلها، لأن مسافة الوصول إلى مكان نصب الصواريخ كانت بحدود(٢) كم[٤]؛ لأنَّ النقل بالسيارة غير ممكن لكثرة السيطرات، لذلك تم اختراق الخط الأول لحماية القصر وتم نصب ثلاثة صواريخ نوع (كاتيوشا) وتوقيتها لمدة ساعتين؛ ليتمكن المنفذون من الانسحاب واجتياز منطقة الخطر، وقد انطلقت الصواريخ باتجاه الهدف المحدد وأصابته مباشرةً، الأمر الذي جعل النظام يعيش حالةً من

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٦٠٧)، ٢٥ حزيران ١٩٩٥م.

(٢) محمد زمام عبد الرزاق: ولد عام ١٩٤٢م في قضاء سوق الشيوخ وينتسب إلى قبيلة السعدون أتمّ دراسته في القانون والعلوم السياسية وشغل عدة مناصب أبرزها محافظ صلاح الدين عام ١٩٨٤م، ومسؤول تنظيمات حزب البعث في محافظتي نينوى وكركوك، كما شغل منصب وزير الداخلية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠١م، وبعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م اعتقل في منزله ببغداد عام ٢٠٠٤م وحكم عليه عام ٢٠٠٩م بالسجن المؤبد. حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٦١-٥٦٢.

(٣) صحيفة لواء الصدر، العدد (٧٢٩)، ١٠ كانون الأول ١٩٩٥م.

(٤) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص١١١.

الخوف والهلع لكونه عدَّها عمليةَ اختراقٍ نوعية؛ لذلك دخل في حالةٍ من التوجس والترقب بعد تلك العملية[١].

وسيراً على سياسة مباغتة النظام تبنت المعارضة الإسلامية الشيعية في ١٢ تموز ١٩٩٦م تفجير إحدى المنشآت العسكرية في منطقة العبيدي في العاصمة بغداد، أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وجرح أحد عشر آخرين، وكان من بين القتلى ضابطان كبيران، مضافاً إلى تدمير قسم كبير من بناية المنشأة[٢].

ونتيجةً لتصاعد العمليات المسلحة ضد قوات النظام العراقي ومؤسساته في عموم مناطق محافظة ذي قار، أرسلت القيادة العامة مطلع تشرين الثاني ١٩٩٦م عزة الدوري لدراسة الوضع الأمني في المحافظة، وبهذا الصدد التقى عدداً من المسؤولين الأمنين والحزبيين وسط إجراءات أمنيةٍ مشددةٍ، وعلى إثر ذلك نفذت مجموعةٌ مسلحةٌ عمليةً استهدفت فيها إحدى السيطرات العسكرية بين قضاء الشطرة وناحية الدواية قُتل فيها أربعة من عناصر النظام، كما تمكنت من اغتيال أمين سر فرع المثنى للحزب[٣].

ورداً منها على سياسة النظام القمعية وهجماته الأخيرة على مناطق الأهوار في جنوب العراق، حاولت مجموعة من قوات المعارضة الإسلامية الشيعية اغتيال الفريق الركن حسين رشيد التكريتي، أحد كبار المستشارين العسكريين في القصر الجمهوري، بالقرب من ساحة الشهداء وسط العاصمة بغداد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٦م وقد أسفر الهجوم عن إصابته بجروحٍ بليغةٍ نقل على إثرها إلى إحدى مستشفيات بغداد، مضافاً إلى مقتل أحد أفراد حمايته[٤].

كما هاجم عددٌ من رجال المعارضة الإسلامية الشيعية منتصف تشرين الثاني ١٩٩٦م مواقع الجهد الهندسي في منطقة هور (صلبّن) في محافظة البصرة وقد نتج عنه مقتل ثلاثة عناصر من قوات النظام وإصابة آخرين، مضافاً إلى تدمير معظم الآليات التابعة للجهد الذي كان مكلفاً بمهمة تجفيف الأهوار وصيانة السدود لمنع دخول الماء إليها، ولزراعة الالغام فيها[٥].

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، الناصرية، ٧ شباط ٢٠١٩م.
(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٦٥٩)، ١٦ تموز ١٩٩٦م.
(٣) صحيفة الشهادة، العدد (٦٨٧)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٦م.
(٤) صحيفة الشهادة، العدد (٦٧٩)، ٣ كانون الأول ١٩٩٦م.
(٥) صحيفة الشهادة، العدد (٦٨٧)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٦م.

ويتضح مما سبق أنّ المعارضة الإسلامية الشيعية أخذت تصعد كثيراً من عملياتها العسكرية وبخاصة تلك التي أخذت تستهدف قيادات النظام العراقي وشخصياته البارزة، لردعها عن أسلوبها التعسفي وسياستها العنيفة، فضلاً عن اثبات وجودها في الساحة السياسية.

عملية اغتيال عدي صدام حسين[١].

صعَّدت حركة ١٥ شعبان الاسلامية في عام ١٩٩٦م من نشاطاتها المسلحة فقررت استهداف رموز النظام وأبرز قياداته[٢]، إذ ذكر السيد حمزة الموسوي الأمين العام للحركة قائلاً: "**وصلتنا معلومات حول عدي صدام حسين في تلك المدة وضَّحت المناطق التي يتجول فيها الأخير بشكلٍ مستمر، لذلك وجدنا الفرصة مناسبةً للتخلص منه**"[٣]، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على تنفيذ عملية اغتياله وفق خطةٍ مدروسةٍ ومحكمةٍ، فأوكلت المهمة إلى كوادر الحركة العاملين في العاصمة بغداد، وتم اختيار سلمان شريف دفار[٤] للإشراف على خلايا بغداد التابعة للحركة، فانتقل الأخير إلى العاصمة منتصف عام

---

(١) عدي صدام حسين: ولد في تكريت عام ١٩٦٤م وهو الابن الأكبر لصدام حسين رئيس النظام العراقي السابق، كان يملك صحيفة بابل وقناة أرضية تعرف بقناة الشباب تزوج لفترةٍ قصيرة من ابنة عمه سجى برزان إبراهيم الحسن عام ١٩٩٤م إلَّا أنَّ الزواج انتهى بالانفصال بعد مدة قصيرة، عينه والده رئيساً للجنة الأولمبية العراقية ثُمَّ رئيساً للاتحاد العراقي لكرة القدم، ثم رئيساً لمنظمة أمن صدام حسين، وفي عام ٢٠٠٣م شنت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عملية عسكرية على مخبأ عدي وأخيه قصي في مدينة الموصل أدَّت إلى مقتلهما. ينظر: فايز الخفاجي، حين يخطئ الرصاص، أشهر الاغتيالات السياسية الفاشلة في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣م)، دار قناديل، بغداد، (د . ت)، ص١٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧١.

(٣) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، الناصرية، ٧ شباط ٢٠١٩م.

(٤) سلمان شريف دفار: ولد عام ١٩٦٩م في قضاء الشطرة محلة المستشفى، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدارسها وتخرج من المعهد التقني عام ١٩٩٠م، انتمى إلى التنظيمات الإسلامية المعارضة منتصف عقد الثمانينيات واعتقل لمرات عدة لاشتراكه في الانتفاضة الشعبانية يعمل حالياً ضابطاً في مديرية الأمن الوطني. مكالمة هاتفية مع خضر عجيل خفيف دفار، وهو ابن عم سلمان شريف دفار ومن مواليد ١٩٧٦م، ٣١ آيار ٢٠١٩م.

١٩٩٦م لإدارة العمليات هناك[١]، وأخذت تلك الخلايا بمتابعة تحركاته بشكلٍ أكثر دقةً وتفصيلاً؛ لإحكام عملية التنفيذ[٢].

وقد ذكر سلمان شريف أنَّه أخذ لمدة شهرين يتجول في الشارع الرئيسي في حي المنصور وسط العاصمة بغداد وتبين أنَّه في الساعة السابعة من مساء كل خميس يأتي عدي صدام إلى حي المنصور أحياناً مع حرسه الشخصي وأحياناً بمعية السائق فقط، حاول دفار أنْ يقيم علاقات صداقة مع أصحاب المحلات التجارية لاكتشاف من يرتبط منهم بالجهات الأمنية خوفاً من انكشاف الخطة، وبعد اطمئنانه بإمكانية التنفيذ سافر إلى مقر الحركة في الأهوار لإبلاغ قيادة الحركة بأدق المعلومات، فاقتنعت الأخيرة ووافقت على تنفيذ العملية[٣].

وعلى هذا الأساس عقدت الحركة اجتماعاً هاماً لرسم خطة الاغتيال، أفرز اتفاقاً على خطة العملية، وتضمنت الخطوات الآتية[٤]:

١ – شراء عربة صغيرة لبيع السكائر في حي المنصور لمراقبة تحركات عدي صدام حسين وبشكل لا يثير الشكوك، وإرسال المعلومات إلى الجهة المنفذة.

٢ – تأجير أحد المنازل في بغداد ليكون مقراً لعناصر الحركة التي ستنفذ العملية.

٣ – شراء سيارة لنقل الأسلحة داخل بغداد لتسهيل عملية انتقال المجموعة المنفذة من مكان الحادث مباشرة إلى مكان آمن، وكانت الخطوة التالية في الاجتماع اختيار المجموعة المنفذة لتلك العملية، ووقع الاختيار على العناصر الآتية:

١- سلمان شريف دفار قائداً للعملية والمشرف على تنفيذ الخطة، فضلاً عن إيكاله مهمة تشخيص سيارة عدي، وتأمين انسحاب المنفذين.

٢- تحسين مجيد مكتوب الهلالي[٥] (أبو زهراء الشطري)، ومهمته قيادة السيارة الخاصة لنقل المنفذين من مكان العملية.

---

(١) فايز الخفاجي، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٢) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٣) مكالمة هاتفية مع سلمان شريف دفار المخطط والمشرف على تنفيذ العملية، ١٨ شباط ٢٠١٩م.

(٤) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٥) تحسين مجيد مكتوب الهلالي: ولد في قضاء الشطرة أحد أقضية محافظة ذي قار عام ١٩٦٩م أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وبسبب نفسه التواقة لمواجهة الظلم ألتحق عام ١٩٨٩م حركة ١٥ شعبان الإسلامية، اعتقلته الأجهزة الأمنية بعد الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١م وبعد أشهرٍ عدة أُطلق سراحه، وفي نهاية عام ١٩٩٧م هاجر إلى إيران، وقد

٣- عبد الحسين جليد عاشور[١] (أبو سجاد الشطري)، ومهمته تنفيذ عملية الاغتيال.

٤- مؤيد راضي (أبو صادق البغدادي)، ومهمته تنفيذ عملية الاغتيال[٢].

وقد ذكر السيد حمزة الموسوي: "**بعد اختيارتلك المجموعة رأيت فيهم الاستعداد العالي والرغبة الأكيدة في تنفيذ العملية وشعرت أنَّهم تغمرهم الفرحة، ثم استودعناهم وسافروا إلى العاصمة بغداد واستقروا في ذلك البيت**"[٣].

وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٩٦م كان المنفذون جالسين في إحدى محلات بيع المثلجات في منطقة المنصور بانتظار الهدف، لكنَّ الأخير لم يأتِ في ذلك اليوم، وتكرر الأمر نفسه في الخميس التالي، وكذلك في الخميس الذي بعده، إلى درجة أنَّ سلمان شريف شكَّ في انكشاف المخطط[٤]، وبعد خمسة أسابيع من الانتظار أرسل السيد حمزة مبعوثاً إلى بغداد أبلغ المنفذين بضرورة إرجاء العملية إلى إشعار آخر، إلّا أنَّ سلمان شريف رأى التأجيلَ يحمل مخاطرَ كشف العملية؛ لذلك طلب من قيادة الحركة منحه فرصةً أخيرةً وقُبل طلبه[٥].

وفي الأسبوع السادس رأى سلمان شريف في يوم الخميس عند الساعة السابعة مساءً ١٢ كانون الأول ١٩٩٦م سيارة عدي صدام حسين من دون حمايةٍ، وكان هو الذي يقودها ببطءٍ، وفي تلك اللحظة أعطى الإشارة إلى المنفذين، الأمر الذي دعا أبا صادق البغدادي وأبا سجاد الشطري إلى فتح النار عليه، وكان عدد الإطلاقات بحدود (٣٠) إطلاقة، وبسرعةٍ فائقةٍ انسحبوا إلى مقرهم[٦]، وفي اليوم التالي عاد المنفذون إلى مقراتهم داخل الأهوار[٧].

تمكنت المخابرات العراقية من اغتياله في مدينة الأهواز في كانون الأول عام ٢٠٠٢م. ينظر: حركة ١٥ شعبان الاسلامية، الخالدون، كوكبة من شهداء حركة ١٥ شعبان الاسلامية، ج١، (د . م)، (د . ت)، ص٥-٧.

(١) عبد الحسين جليد: ولد في قضاء الشطرة عام ١٩٧٥م أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في مدينته وكان من عائلةٍ مجاهدةٍ، انضم إلى صفوف الحركة الإسلامية عام ١٩٩١م وقد نفذ العديد من العمليات ضد النظام اعتقلته القوات الامنية في بغداد عام ١٩٩٨م ونفذت فيه حكم الاعدام. المصدر نفسه، ص٣-٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٦.

(٣) مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، الناصرية، ٧ شباط ٢٠١٩م.

(٤) فايز الخفاجي، حين يخطئ الرصاص، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٢.

(٥) مقابلة شخصية مع حسين مجيد الشطري، شقيق الشهيد تحسين مجيد وكان أحد المخططين للعملية، ويشغل مدير هيأة الحشد الشعبي في ذي قار، الناصرية، ٥ آذار ٢٠١٩م.

(٦) صحيفة الشهادة، العدد (٦٨١)، ١٧ كانون الأول ١٩٩٦م.

(٧) أصرَّ عبد الحسين جليد (أبو سجاد الشطري) بعد تنفيذ العملية وعودته إلى الأهوار على استهداف رموز النظام في بغداد وبعد استراحتهم أياماً ليست بطويلةٍ، اتفقت عناصر الحركة على هدفهم الثاني وهو قصي صدام حسين، ذهب أبو

ويبدو لنا من ذلك أنّ الأمر فاجأ الجميع؛ لكون العملية لم تؤدِّ إلى مقتله رغم قرب المنفذين من الهدف وكثرة الإطلاقات النارية التي أصابته، وقد أسفرت عن إصابته بشللٍ جزئي. كما أنَّها أدخلت النظام في حالة من الهلع والخوف وكشفت عن عدم قدرته على حفظ الأمن لا سيما في العاصمة بغداد؛ لكونها عملية نوعية أصابت النظام وكسرت هيبته ما أثار سخط السلطة على المعارضة، فأخذت تتابع المنفذين مستنفرةً جهودها الاستخبارية والمخابراتية. كما أنَّها أثبتت قدرة المعارضة الإسلامية الشيعية وحسن تخطيطها وجرأتها على تنفيذ العمليات المسلحة ضد النظام الحاكم وعناصره مهما بلغت خطورتها وحساسيتها؛ لإيمانهم بضرورة التخلص من النظام بصورة عملية.

وبعد مرور أكثر من سنةٍ كاملةٍ على تنفيذ عملية الاغتيال استطاعت الأجهزة الأمنية أنْ تتوصل إلى معرفة الشخصيات المنفذة لها، فبعد إعدام أبي سجاد الشطري، أعدت الخطة لاغتيال الآخرين وهم في أرض الهجرة[1]، وعلى إثر ذلك قامت عناصر المخابرات العراقية بتنفيذ عملية اغتيال لأبي زهراء الشطري في أحد شوارع مدينة الأهواز جنوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأُعدم خمسة أفراد من عائلة مؤيد راضي[2]، أما سلمان شريف فبعد أنْ عجزت عناصر الأمن من الوصول إليه قامت بهدم داره في قضاء الشطرة[3] واعتقال والده الحاج شريف دفار وأولاده السبعة وتم نقلهم إلى مديرية الأمن العامة في بغداد وحُكم عليهم جميعاً بالإعدام[4].

عمليات عسكرية مسلحة أخرى.

بعد النجاح النسبي لعملية اغتيال عدي قررت كوادر المعارضة الإسلامية الشيعية التصعيد من عملياتها المسلحة، فقررت في ١٣ شباط ١٩٩٧م العمل على ضرب وزارة الداخلية بوصفها تمثل إحدى

سجاد ومجموعته إلى العاصمة بغداد وهناك بدأوا بمتابعة الهدف إلا أنَّ الأجهزة الأمنية تمكنت من اعتقال أحد عناصر المجموعة ومن جراء التعذيب وما لاقاه من قسوة الجلادين تمكن ضباط التحقيق في مديرية الأمن العامة من انتزاع بعض المعلومات وتعرفوا على العناصر المنفذة للعملية ومنهم أبو سجاد الشطري فاستنفر النظام أجهزته الأمنية وحاصروا المنطقة التي يسكن فيها في بغداد وداهموا المنزل على حين غرةٍ وتم اعتقاله واقتيد إلى مديرية الأمن العامة إذ أشرف على التحقيق معه عدي صدام حسين الذي أصدر أمراً باعتقال جميع أفراد عائلته فاعتقل والده وفر إخوانه إلى خارج العراق، وبعد أكثر من شهرين من التعذيب صدرت الأوامر بإعدام أبي سجاد الشطري ووالده. حركة ١٥ شعبان الإسلامية، المصدر السابق، ص٤.

(١) الشرق الاوسط، (صحيفة)، العدد (٩٠٦٩)، ٢٧ أيلول ٢٠٠٣م.

(٢) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٣) فايز الخفاجي، المصدر السابق، ص١٧٣-١٧٤.

(٤) حركة ١٥ شعبان الإسلامية، المصدر السابق، ص٨.

المؤسسات الهامة مضافاً إلى أنَّها وزارة تمثل قوة النظام وهيبته فضلاً عن الإفادة الإعلامية من العملية، فنقلت كوادرها ستة صواريخ (كاتيوشا) إلى العاصمة بغداد داخل سيارة محملة بالخضروات وعند حلول الليل نقلت الصواريخ إلى مكان تنفيذ العملية على بعد خمسمائة متر من الهدف وتم توقيتها للانطلاق، وبعد انسحاب المجموعة المنفذة من الموقع انطلقت الصواريخ وأصابت أربعةٌ منها الهدف مباشرةً ما أسفر عن تدمير أجزاء من المبنى ومقتل عدد من عناصر النظام[١].

وبعد ذلك استمر نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية الهادف إلى توجيه الضربات لرموز النظام الحاكم، إذ قامت إحدى المجموعات بالهجوم على قصي صدام في ٢٧ شباط ١٩٩٧م عندما خرج من مكتبه في جهاز الأمن الخاص، إذ انفجرت قنبلة وضعت على مقربةٍ من سيارته ثم أعقبها اطلاق نارٍ بين الجانبين، لكنَّ قصي تراجع إلى الخلف ورمى نفسه على الأرض وأحاطت به حمايته ما أدَّى إلى مقتل ثلاثة منهم وإصابة ثلاثة آخرين، ونجا من الحادثة فيما استشهد اثنين من المنفذين واعتقل الثالث[٢].

ونتيجةً لتلك العمليات قامت السلطة بصب نار غضبها على مناطق الأهوار التي أدركت بأنها المصدر الأساس لانطلاق العمليات المسلحة ضدها، وعليه عملت على تجفيف الأهوار ولا سيما هور الحمَّار، وهور صلين وأهوار محافظة ميسان، كما أنَّها قامت بنقل آليات الجهد الهندسي إلى المناطق القريبة من ناحية الطّار، وناحية الفهود بعد أنْ وفرت لها الحماية العسكرية لغرض إزالة أشجار الزور في تلك المناطق، وعلى الرغم من ذلك قامت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية بعدة محاولات لمنع اجراءات الحكومة، إذ هاجمت مطلع آذار ١٩٩٧م تلك القوة ودمرت عدداً من الدبابات وبعض الآليات واستولت على اعدادٍ كبيرةٍ من الأسلحة والأعتدة[٣].

كما تعرضت الأجهزة الأمنية والحزبية في ٢٧ آذار ١٩٩٧م إلى هزيمةٍ كبيرةٍ بعد أنْ شنت هجوماً واسعاً على منطقة أم الغزلان في ناحية الدواية التابعة لمحافظة ذي قار، وهيَ منطقة تقطنها عشائر بني سعيد، وقد تصدى أبناء العشيرة للقوات المهاجمة ودارت معركةٌ عنيفة بين الجانبين استمرت لساعات عدَّة تكبدت فيها قوات النظام العراقي أكثر من خمسين قتيلاً وثمانين جريحاً[٤].

---

(١) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٦٩٣)، ١١ آذار ١٩٩٧م.

(٣) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص٩٥.

(٤) كان من بين القتلى اللواء الركن إبراهيم مجيد، أمين سر فرع الرشيد لحزب البعث في بغداد، ومسؤول فرع الناصرية للحزب، ومسؤول شعبة أُم المعارك للحزب، وغيرهم من أعضاء الحزب والأمن في محافظة ذي قار. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الشهادة، العدد (٦٩٦)، ١٥ نيسان ١٩٩٧م.

وتصعيداً للعمليات المسلحة تمكنت مجموعة من المعارضة الإسلامية الشيعية في أواخر شهر حزيران ١٩٩٧م من تفجير عبوةٍ ناسفةٍ في مستودع ذخيرة مديرية الدروع الواقعة بالقرب من مديرية كمارك قضاء الزبير في محافظة البصرة، وذكرت المصادر بأنَّ الانفجار أدَّى إلى إشعال النيران في المستودع ما نتج عن انفجار كمياتٍ كبيرةٍ من العتاد المخزون بداخله ومقتل عدد من عناصر النظام[١].

وضمن حملة تصفية قيادات النظام الحاكم هاجمت مجموعة مسلحة من كوادر المعارضة الإسلامية الشيعية، موكب علي حسن المجيد[٢] بعد أنْ عاد من اجتماع عقده في مبنى جمعية المحاربين في محافظة كركوك في ١٨ تموز١٩٩٧م، أسفر الهجوم عن مقتل رئيس الجمعية الذي كان برفقته ومقتل عدد من أفراد حمايته، فيما نجا الأخير من محاولة الاغتيال، ونتيجةً لذلك قامت عناصر الأمن بهدم المحال التجارية القريبة من مكان الحادث واعتقلت أصحابها[٣]

لم تتوانَ عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية في تصعيد عملياتها العسكرية في معظم محافظات البلاد، وبناءً على ذلك نصبت إحدى المجاميع المسلحة كميناً لتنفيذ عملية اغتيال محافظ واسط مطلع أيلول ١٩٩٧م بعد خروجه من اجتماعٍ حزبي في مركز المحافظة، إذ فتحت نيران أسلحتها على سيارته فأدَّت إلى إصابته بجروحٍ بليغةٍ نُقل على إثرها إلى المستشفى[٤].

ثمَّ أخذت المعارضة الإسلامية الشيعية في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات تصعد من عملياتها العسكرية المسلحة، لا سيما تلك التي تستهدف قيادات النظام العراقي. وتأسيساً على ذلك تعرض محافظ القادسية إلى عملية اغتيال استهدفت مقر عمله في ٢٦ آذار ١٩٩٨م، نفذتها عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية، إذ استخدم المهاجمون مختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ما نتج عنه إصابته بجروح خطيرة نقل على إثرها إلى المستشفى، كما أُصيب بعض أفراد حمايته بجروح خطيرةٍ[٥].

وبسبب اتساع محاولات اغتيال رموز السلطة الحاكمة في معظم المدن العراقية أعدَّت قوات النظام خطةً لتنفيذ هجومٍ واسعٍ على منطقة الزورة قرب عشيرة آل جويبر في محافظة ذي قار تحت قيادة قصي

---

(١) صحيفة لواء الصدر، العدد (٨٠٨)، ١٠ تموز ١٩٩٧م.

(٢) علي حسن المجيد: ولد في مدينة تكريت عام ١٩٤١م دخل الجيش برتبة نائب ضابط وتدرج في المناصب إلى رتبة فريق ركن، تولى وزارة الدفاع منتصف التسعينات، نفذ فيه حكم الاعدام عام ٢٠١٠م. حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٠٠.

(٣) صحيفة لواء الصدر، العدد (٨١٠)، ٢٤ تموز ١٩٩٧م.

(٤) صحيفة لواء الصدر، العدد (٨١٨)، ٩ أيلول ١٩٩٧م.

(٥) صحيفة لواء الصدر، العدد (٤٨١)، ٢ نيسان ١٩٩٨م.

صدام حسين، وعلي حسن المجيد، وعبد الباقي السعدون، الذين وضعوا خطة الهجوم والتي بدأت بقصفٍ مدفعي في ٢٩ آب ١٩٩٨م[١] ثم تقدمت قطعات الفرقة الحادية عشر الآلية تساندها عناصر الحزب والاستخبارات، في حين تصدى أفراد المعارضة الشيعية للقوات المهاجمة وبعد نفاذ الماء والطعام لديهم أصبح أمامهم خيار واحد لا بديل له وهو القتال حتى الموت لأجل فتح ثغرةٍ، لذلك هاجمت قوةٌ من مائة وستين مقاتلاً تمكنوا من تدمير ثلاث دبابات وقتل أكثر من عشرين عنصراً، الأمر الذي مكنهم من فكِّ الحصار والانسحاب إلى عمق الأشجار في هور الحمَّار، ونتيجة لذلك وصفهم عبد الباقي السعدون قائلاً: "**كنا نقاتل طائفةً من الجن وليس من البشر**"[٢].

عملية اغتيال عزة الدوري.

كان من أبرز محاولات الاغتيال التي قامت بها فصائل المعارضة الشيعية العراقية تلك التي استهدفت عزة الدوري، لا سيما بعد أن تنامى الوعي السياسي الإسلامي الشيعي كثيراً في النصف الثاني من عقد التسعينيات في القرن العشرين، وخاصةً بعد ظهور مرجعية السيد محمد محمد صادق الصدر، الأمر الذي انعكس ايجاباً على معظم الجماهير العراقية التي أخذت تؤمن بضرورة التخلص من النظام الحاكم مهما كانت النتائج، لا سيما بعد حصولهم على الأذن الصريح من السيد محمد محمد صادق الصدر بجواز العمل المسلح في مواجهة السلطة[٣]، مضافاً إلى أنَّ عناصر المعارضة أدركت أنَّ المدة الأخيرة من عام ١٩٩٧م شهدت تصاعداً في نفوذ السلطة في مناطق الأهوار وأصبحت لديها القدرة على مهاجمة مقرات المعارضة في تلك المناطق، في وقتٍ كانت الأخيرة هيَّ التي تبادر بالهجوم على أوكار النظام ومؤسساته متى شاءت[٤].

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٧٥٨)، ١ أيلول ١٩٩٨م؛ صحيفة بدر، العدد (٣٠٨)، ٢٨ أيلول ١٩٩٨م.

(٢) حمزة الموسوي، المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

(٣) ذكر أحمد خميس أنَّ الشيخ ناجح الرحيماوي سأل السيد محمد محمد صادق الصدر قائلاً: " **سيدنا يوجد بعض الشباب المؤمن يعملون سياسياً في الساحة ضد السلطة ويحتاجون إلى الإفتاء والإذن في ذلك، فقال السيد الصدر نعم أجوَّز لكم العمل ضد السلطة**" ومن باب المزحة والملاطفة فإنَّ السيد الصدر قال للشيخ ناجح الرحيماوي بعد أنْ قبض على لحيته "**شيخنا إذا لزموكم مو تجيبون عمكم هذا الشايب** ". مقابلة شخصية مع أحمد خميس أحد المخططين لعملية اغتيال عزة الدوري وهو من مواليد ١٩٧٨م، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

(٤) مقابلة شخصية مع أحمد خميس، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

وتنفيذاً لذلك عرض الشيخ ناجح حسن الرحيماوي[١] على بعض كوادر المعارضة الإسلامية الشيعية برنامج عمل نوعي يستهدف رؤوس السلطة الحاكمة[٢]، فاتصل ببعض الأفراد الذين كانوا يرغبون في تنفيذ العمليات المسلحة في مدن الناصرية والبصرة والحلة وتم الاتفاق على ضرورة استهداف رؤوس النظام الحاكم، وفي تلك الأثناء قرأ الشيخ الرحيماوي في إحدى الصحف الحكومية خبراً أشار إلى قيام عزة الدوري بزيارة مدينة كربلاء للاحتفال بولادة الإمام الحسين **(عليه السلام)**، وبناءً على ذلك تم التخطيط وبشكلٍ سريعٍ بسبب قرب وقت المناسبة، إذ لم يتبقَ لها سوى عشرة أيامٍ[٣].

كان المساعد الأول في تلك العملية السيد محمد صاحب الموسوي[٤] فقد اجتمع بالشيخ ناجح الرحيماوي وأخبره بوجود شخصٍ أعلن استعداده لتنفيذ العملية كفدائي[٥] وهو عمار جواد أبو الهيل[٦]،

---

(١) ناجح حسن الرحيماوي: ولد عام ١٩٧٣م في قضاء الاصلاح قرية آل خليوي، درس المرحلة الابتدائية والاعدادية في مدارسها ، ثم دخل كلية العلوم في جامعة البصرة قسم الكيمياء إلَّا أنه لم يستمر فيها كثيراً بسبب رغبته الجامحة في دراسة العلوم الدينية، لذلك ترك الدراسة الأكاديمية والتحق بالحوزة العلمية في النجف الأشرف عام ١٩٩٣م، وقد تتلمذ على يد كثير من علمائها أبرزهم السيد محمد الصدر. مقابلة شخصية مع الشيخ خالد الرحيماوي شقيق الشيخ ناجح وأحد المخططين لعملية اغتيال عزة الدوري، وهو من مواليد ١٩٧٢م، الناصرية، ٩ آذار ٢٠١٩م.

(٢) جاءت تلك الفكرة كما ذكرها الشيخ ناجح الرحيماوي لأخيه الشيخ خالد: " **خرجنا يوماً من مدرسة القوام بباب الشيخ الطوسي أنا والسيد محمد صاحب الموسوي وفوجئنا بوجود صدام حسين بالقرب من المرقد الطاهر للإمام علي (عليه السلام) فقال الشيخ لو كان هناك تخطيطٌ مسبقٌ لكان بالإمكان ضربه برمانةٍ يدويةٍ** " عند ذلك أصرَّ الشيخ ناجح الرحيماوي على تنفيذ عملياتٍ نوعيةٍ تستهدف المقربين من رأس النظام. مقابلة شخصية مع الشيخ خالد الرحيماوي، الناصرية، ٩ آذار ٢٠١٩م.

(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ خالد الرحيماوي، الناصرية، ٩ آذار ٢٠١٩م.

(٤) محمد صاحب الموسوي: ولد عام ١٩٧٤م في ناحية الفهود إحدى مدن محافظة ذي قار نشأ وتربى في تلك المدينة، كان ينتمي إلى عائلةٍ دينيةٍ واجتماعيةٍ لها عمقٍ في إصلاح ذات البين، لم يكمل دراسته المتوسطة في ثانوية الفهود للبنين بسبب حبه للدراسة في أوساط الحوزة العلمية في النجف الأشرف، لذلك التحق بها عام ١٩٩١م إذ أكمل فيها دراسة المقدمات والسطوح العليا، وكان من أبرز أساتذته في التفسير السيد محمد الصدر، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام بحقه عام ١٩٩٩م. مقابلة شخصية مع السيد موسى صاحب الموسوي شقيق السيد محمد صاحب الموسوي، تولد ١٩٦٥م، حاصل على شهادة الإعدادية، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

(٥) اجتمع في وقتٍ سابقٍ السيد محمد صاحب الموسوي مع أحمد خميس وعمار جواد أبو الهيل وقد طرح عليهم تلك العملية وسرعان ما تطوع الأخير فدائياً لتنفيذ العملية. مقابلة شخصية مع أحمد خميس، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

(٦) عمار جواد أبو الهيل: ولد عام ١٩٧٢م في قضاء الفهود من محافظة ذي قار، أكمل دراسته الاعدادية في ثانوية الفهود وتخرج منها عام ١٩٩٣م والتحق بكلية المعلمين في محافظة ميسان وتخرج منها عام ١٩٩٧م، ينتمي أبو الهيل إلى عائلة معروفةٍ بالإيمان والتدين مضافاً إلى كونها عائلة مجاهدة فقد أُعدم شقيقه صباح جواد أبو الهيل عام ١٩٨٥م عندما مزق صورةً جداريةً لرئيس النظام العراقي وسط محافظة كربلاء بالقرب من مرقد الإمام الحسين (عليه السلام)، استشهد عام ١٩٩٨م عند محاولته اغتيال عزة الدوري. مقابلة شخصية مع حيدر فالح أبو الهيل ابن عم الشهيد عمار وهو من مواليد ١٩٧٤م ويعمل عضواً في المجلس البلدي في مدينة الفهود، الفهود، ٢٥ شباط ٢٠١٩م.

فأمرهم الرحيماوي أنْ يكونوا على استعدادٍ لحين وصول كلمة السر إليهم، وخلال تلك المدة تمكن المخططون في ناحية الفهود من الحصول على قنبلتين يدويتين.

وما أنْ وصلت كلمة السر إلى السيد محمد صاحب الموسوي[١]، سرعان ما سافر الأخير برفقة عمار جواد أبو الهيل إلى محافظة النجف[٢] وبعد أن أمضيا تلك الليلة في مدرسة القوَّام ذهبا صباحاً لأداء صلاة الجمعة في مسجد الكوفة خلف السيد محمد الصدر، وسافرا بعدها إلى مدينة كربلاء واستقرا في إحدى الحسينيات العائدة لأهالي ديالى لكون القائم عليها من أصدقاء الشيخ الرحيماوي، وعند وصول ساعة التنفيذ يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨م كان عمار جواد يقف بالقرب من التل الزينبي من جهة باب القبلة، ولمَّا وصل موكب عزة الدوري أمهله إلى أنْ ترجل من سيارته وعندها ألقى أبو الهيل قنبلةً يدويةً تحت أقدامه فسقط عزة الدوري على الأرض[٣]، ثم بادر أبو الهيل إلى فتح القنبلة الثانية وهتف قائلاً[٤]:

"الموت لصدام الكافر.....الله أكبر"

لكنَّ أحد أفراد الأجهزة الأمنية كان واقفاً خلفه وسرعان ما أخرج مسدسه وضربه من الخلف ثم أجهز عليه أحد أفراد حماية عزة الدوري ففارق الحياة من لحظته[٥].

كانت أوامر الشيخ ناجح الرحيماوي بعد تنفيذ العملية أنْ يخرج السيد محمد صاحب إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ لكونه صديقاً لعمار جواد ومن المؤكد أنْ تقوم القوات الأمنية بالتعرف على الأخير

---

(١) ذكر الشيخ محمد عواد الزيرجاوي كلفني الشيخ ناجح بنقل كلمة السر لذلك سافرت إلى مدينة الفهود وأخذت أسأل عن دار السيد محمد الموسوي وبعد أنْ وصلت إلى الدار لم أجد الأخير، ووجدت والده السيد صاحب وأحد أخوته وأبلغتهم الرسالة بأنَّ صديقه الشيخ ناجح قال: " **خلّي سيد محمد يوفي الدين في وقته المحدد** ". مقابلة شخصية مع الشيخ محمد عواد الزيرجاوي أحد المشتركين في التخطيط للعملية، الناصرية، ٢٨ شباط ٢٠١٩م.

(٢) تم نقل القنابل اليدوية إلى النجف عن طريق السيد محمد صاحب الموسوي إذ وضعهما في كيس بداخله كمية من الدقيق (الطحين) لكونه طالباً في الحوزة العلمية في النجف الأشرف. مقابلة شخصية مع أحمد خميس، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ خالد الرحيماوي، الناصرية، ٩ آذار ٢٠١٩م.

(٤) مقابلة شخصية مع حيدر فالح ، الفهود، ٢٥ شباط ٢٠١٩م.

(٥) فايز الخفاجي، المصدر السابق، ص١٨٤.

وبالتالي يتم اعتقاله مع اقاربه وجميع أصدقائه وغيرهم[١]، لذلك ما أنْ وصل السيد محمد صاحب الموسوي إلى بيته في اليوم التالي، حتى أُلقيَ القبض عليه ونقل إلى مديرية الأمن العامة في بغداد، وبعد تعرضه للتعذيب[٢] تعرفت الأجهزة الأمنية على المجموعة المخططة للعملية، ونتيجة لذلك طوقت عناصر الأمن مدرسة القوَّام في النجف الأشرف واعتقلوا الشيخ ناجح[٣]، وتم القاء القبض على والد السيد محمد صاحب وثلاثة من إخوته ونفذ فيهم حكم الإعدام[٤]، وكذلك تم تنفيذ حكم الإعدام بحق السيد محمد صاحب الموسوي، كما أُعدم الشيخ ناجح الرحيماوي واثنين من أشقائه وابن شقيقه[٥].

رابعاً: إقامة صلاة الجمعة.

كانت من أبرز الخطوات التي اتخذها السيد محمد محمد صادق الصدر هي إقامة صلاة الجمعة التي أراد منها أنْ تكون منبراً توعوياً وإرشادياً لا يقتصر على مجالٍ واحدٍ بل يشمل كل مجالات الحياة، وعلى هذا الأساس كان السيد محمد الصدر يرى الخطاب الجماهيري وحضور المرجعية الدينية بحاجةٍ إلى عملٍ أكثر جذباً للجماهير ويستمد قوته من العقيدة الإسلامية، لا سيما بعد اطمئنانه بتفاعل آلاف من الشباب المؤمن في وسط العراق وجنوبه مع مرجعيته[٦]، فلم يكن على قناعةٍ بأدوات التغيير السابقة التي استخدمها في بداية مشروعه، لذلك طلب من بعض طلبته التحضير للدرس القادم قائلاً لهم: "**أريد منكم**

---

(١) اجتمع الشيخ ناجح مع السيد محمد صاحب الموسوي والشيخ محمد عواد الزيرجاوي بعد تنفيذ العملية في دار الأخير ليقرروا مصيرهم، واتفقوا على التفاؤل بالقرآن فخرجت لهم الآية: " **فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا**" فقال لهم الشيخ ناجح " **استعدوا للشهادة** ". مقابلة شخصية مع أحمد خميس، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

(٢) ذكر الشيخ محمد عواد: " **بعد اعتقالنا في مديرية الأمن العامة رأينا السيد محمد صاحب الموسوي (وكان مصاباً بداء السكري) في إحدى ممرات مديرية الأمن والدماء تسيل من جميع أنحاء جسمه، والظاهر أنَّهم لم يتركوا وسيلةً لتعذيبه إلَّا مارسوها معه وأشرف على التحقيق معه عبد حمود لكونها عمليةً أصابت النظام بالصميم** ". مقابلة شخصية مع الشيخ محمد عواد، الناصرية، ٢٨ شباط ٢٠١٩م.

(٣) ذكر أحمد خميس كنا في مديرية الأمن العامة نتعرض إلى أبشع أنواع التعذيب، ولكثرة من اعتقلوهم بسبب تلك العملية، قال الشيخ ناجح الرحيماوي لضباط الأمن والمحققين: " **هؤلاء الناس أبرياء لا دخل لهم، والعملية أنا من خطط لها ونفذها عمار جواد** ". مقابلة شخصية مع أحمد خميس، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.

(٤) وهم السيد صاحب السيد صالح وأولاده، السيد صالح صاحب، والسيد حسن صاحب، والسيد حسين صاحب الذي ألقت الأجهزة الأمنية القبض عليه عام ٢٠٠١م ونفذت فيه حكم الإعدام. مقابلة شخصية مع السيد موسى صاحب الموسوي، وهو من مواليد ١٩٦٥م، الناصرية، ١٢ آذار ٢٠١٩م.

(٥) وهم مجيد حسن الرحيماوي، وعبد الرحمن حسن الرحيماوي، وأحمد مجيد حسن الرحيماوي. مقابلة شخصية مع الشيخ خالد الرحيماوي، الناصرية، ٩ آذار ٢٠١٩م.

(٦) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

أن تُحضروا لي أدوات تحطيم الجدار"، فأخذ كل واحدٍ منهم يسأل الآخر ماذا قصد السيد بذلك؟ وفي اليوم التالي سألهم السيد الصدر: "**هل أحضرتم ما طلبته منكم يوم أمس؟**" قالوا نعم، فقال لهم: "**إني أريد أنْ أقيم صلاة الجمعة في العراق وأريد منكم أنْ تساعدوني على أمري وما طلبته منكم هو لتحطيم جدار الخوف في صدور العراقيين، وذلك بإقامة صلاة الجمعة، فهي بذرة إلى تحطيم الخوف، فأعينوني على أمري وفقكم الله**" فقالوا له: "**سنكون بعون الله عند حسن ظنك، فامضِ ونحن ماضون وسنلبس القلوب على الدروع ونقيم صلاة الجمعة ونكسر حاجز الخوف من قلوبنا وقلوب الناس**"[١].

ولذلك وجد السيد محمد الصدر في إقامة شعيرة صلاة الجمعة المتوقفة في الوسط الشيعي العراقي، ضالته لبث روح الإيمان والأمل في الخلاص من الظلم والاضطهاد، في الوقت الذي خلت فيه المساجد والحسنيات من المصلين بسبب الخوف من بطش السلطة[٢].

وبناءً على ذلك أفتى السيد محمد الصدر في ٦ جمادي الثانية ١٤١٨هـ بوجوب صلاة الجمعة وإقامتها في العاصمة بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، وأُقيمت أول صلاة جمعة في ٢١ جمادي الثانية ١٤١٨هـ، وخلال ذلك وجه السيد الصدر جميع وكلائه إلى ضرورة تنبيه المجتمع على أهمية تلك الصلاة[٣]، ما أدَّى إلى حصول نشاطٍ جماهيري واسعٍ؛ لذلك جاء مدير أمن النجف إلى مكتب السيد محمد الصدر سائلاً عن أسباب إقامة صلاة الجمعة فأجابه: "**لا دو افع وراءها وإنها مجرد فريضة معطلة و إننا نريد إقامتها كما يقيمها أبناء السنة**"[٤].

وبصدد أهمية الموضوع قال السيد محمد الصدر: "**في الحقيقة أنا أعتقد بأننا بعثنا من جديد بإقامتنا لصلاة الجمعة ..... وفي الحقيقة حتى لو قلنا بأنها مقامة في لبنان والبحرين والباكستان و إيران، لكنها هي ليس كالجمعة التي هي موجودة الآن ونفذت بعون الله تعالى، إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء**[٥]، **ففيها يجتمع المؤمنون ويتعارف بعضهم على البعض الآخر ويتعرفون على الحوزة وعلى مستوى علمائهم**"[٦]، لقد أربك مشروع صلاة الجمعة السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية

---

(١) مكتب السيد الشهيد الصدر، خمسون موقفاً، ج٧، دار المعمورة، بغداد، ١٤٣٣ه، ص٢٤.

(٢) علاء داوود كاظم، الصدر بين ثلاث دكتاتوريات، مجلة المنهج، العدد (٨)، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م، ص١٧٧-١٨٠.

(٣) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٤) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٥) سورة القصص، الآية (٥٦).

(٦) إسماعيل الوائلي، المصدر السابق، ص١١١.

نتيجةً لعامل التكتم والمفاجئة، وعدم الإفصاح عنها حتى لأقرب المقربين[١]، وبسبب ذلك استدعت الأجهزة الأمنية أئمة الجمعة وكان الموقف محرجاً لكونها أول مواجهة بينهم وبين النظام، ولغرض إعطائهم إذن الحكومة على إقامتها، طلبوا منهم الدعاء لرئيس النظام العراقي، لكنَّ أئمة الجمعة لم يعطوهم جواباً، والأكثر من ذلك أصدر السيد محمد الصدر فتوى بتحريم الدعاء في صلاة الجمعة لغير المعصوم حتى لشخصه، لكي لا يبقى للنظام حجة في ذلك[٢].

وانطلاقاً من نجاح إقامة صلاة الجمعة في المحافظات العراقية دعا السيد محمد الصدر إلى إقامتها في مسجد الكوفة، الأمر الذي كان له أثرٌ واضحٌ على الجماهير في تمسكها والتفافها حول مرجعيتة بشكلٍ أقلق النظام وأجهزته الأمنية؛ لأنه أدرك أنَّ هذا التجمع الجماهيري يشكل رفضاً لأهدافه ومبادئه، فضلاً عن أنَّ صلاة الجمعة تعد ذروة ما وصلت إليه المعارضة الإسلامية الشيعية في العراق[٣].

وعلى هذا الأساس نقل السيد محمد الصدر الجماهير إلى مستوياتٍ متقدمةٍ من المواجهة مع السلطة[٤] باستخدامه أسلوب ترديد الشعارات في صلاة الجمعة التي عبأت الجمهور الشيعي المعارض لها[٥] ما عزز حالة الانتماء للمرجعية الدينية والتمسك بها[٦]، ومن جملة تلك الشعارات[٧]:

"نعم نعم للإسلام ..... نعم نعم للمذهب"

"كلا كلا للباطل ..... كلا كلا أمريكا ..... كلا كلا يا شيطان"

لقد تضمنت خطب السيد محمد الصدر كثيراً من المفاهيم السياسية والتربوية والتعليمية ولم تقتصرْ على البعد الديني فحسب، وكان ارتداؤه للكفن تصميماً منه على نيل الشهادة[٨]. وفي محاولةٍ لتصعيد الضغط على السلطة طلب السيد الصدر من أتباعه في الجمعة الثانية والثلاثين في ٢٠ تشرين

---

(١) التزم السيد محمد الصدر مبدأ الكتمان على مشروعه في إقامة صلاة الجمعة أو الخطوة التي تأتي بعدها، حتى للمقربين منه حذراً من اجهاض المشروع قبل خروجه للواقع. يوسف الكناني، المصدر السابق، ص٢٧.

(٢) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) صحيفة الحوزة الناطقة، العدد (٩٠)، ١٥ أيلول ٢٠٠٥م.

(٤) الموقف(صحيفة)، العدد (١٩١)، ٤ آذار ١٩٩٩م.

(٥) أسعد حميد، صلاة الجمعة بعض آثارها، مجلة مراد الإسلام، العدد الثالث، البصرة، ١٤٢٥هـ، ص٤١.

(٦) صحيفة الحوزة الناطقة، العدد (٣٨)، ١٩ شباط ٢٠٠٤م.

(٧) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص١٥٦.

(٨) أسعد حميد، المصدر السابق، ص٤٣.

الثاني ١٩٩٨م زيارة الإمام الحسين(**عليه السلام**) سيراً على الأقدام[١]، الأمر الذي أربك النظام كثيراً، وبسبب ذلك فإنَّ السلطة كانت قلقة جداً، بل أنَّها كانت تدرك تماماً أنَّه في حال حصول مثل ذلك التجمع خلال الزيارة إلى كربلاء ربما قصد منه السيد محمد الصدر أمراً آخرَ يؤدي إلى إسقاط النظام؛ لذلك حاولت الأجهزة الأمنية منع حصول الزيارة، فقام مدير أمن النجف في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٨م بزيارة السيد محمد الصدر محذراً إياه من مخاطر الأمر وقال له: "**السيد الرئيس يقول المشي ممنوع، وما دام السيد الصدر هو الذي أفتى فعليه أن يمنع ذلك ويسحب فتواه.....وإذا صار المشي فالعو اقب وخيمة**"، ثم اتصل به محافظ النجف وطلب منه التراجع عن الأمر، لكنه أجابهم جميعاً قائلاً: "**أنا أَمرتُ وانتهى الأمر**"، وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٨م زار مدير الأمن العامة السيد محمد الصدر وقال له: "**إذا خرجت الناس إلى الزيارة مشياً فسوف تذهب الرؤوس وتراق الدماء وتتحمل أنت وحدك ما سيحصل**"[٢].

وبسبب الضغوطات المتواصلة وحقناً لدماء الأبرياء أصدر السيد محمد الصدر بياناً في الأول من كانون الأول ١٩٩٨م جاء فيه: "**بُلِّغنا من الجهات العليا في الدولة بالمنع الشديد والأكيد عن المشي إلى كربلاء في هذا الموسم وكل موسم، ومن هنا وجب العمل بالتقية وترك السير**"[٣]، كما طالب السيد الصدر في خطب الجمعة الأخرى بإطلاق سراح المعتقلين لا سيما من طلبة الحوزة العلمية وسائر المؤمنين[٤]، مضافاً إلى إغلاق محلات الخمور، وعدم قطع التيار الكهربائي في عموم المحافظات والمناطق[٥].

والحقيقة أنَّ مثل تلك المطالب لم يكنْ من السهل الحديث عنها في العراق علناً أمام أنظار السلطة وأسماعها التي كانت قاسية ومستبدة في تعاملها مع الناس، لذا كان السيد محمد الصدر أشهر معارضته

---

(١) عبد النبي جاسم الحلفي، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر ١٩٩٧-١٩٩٩م، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٥م، ص٢٢٧.

(٢) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٢٨-١٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٤) جاءت المطالبة في الجمعة (٤٣) قائلاً: " **نطالب من هنا بإطلاق سراح فضلاء الحوزة والمؤمنين** " وفي الجمعة (٤٤) قال: " **نطالب بإطلاق سراح المعتقلين فوراً من فضلاء الحوزة والمؤمنين ثم قال أنا قلت وأكرر أنَّ اعتقال أيَّ واحدٍ من المؤمنين كأنَّه اعتقال لي ... وإذا بقي اعتقالهم إلى الجمعة الآتية فيجب على كل الخطباء التبليغ والمطالبة بإطلاق سراحهم**" .عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٣١٠-٣١٢.

(٥) ذكر في الجمعة (٤٥) قائلاً: "**الآن من أجل استنكار انقطاع الكهرباء نقرأ الآية خمس مراتٍ (أمَّن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء) ألآن لعودة الكهرباء في كل العراق بأعلى أصواتكم الصلاة على محمد وآل محمد**". كريم المنفي، المصدر السابق، ص٢٦.

للسلطة والنظام بشكلٍ علني ليمثل لواء المعارضة الاسلامية الشيعية الحقيقية التي لم يكنْ لها أنْ تموت بل أنَّها قد تتوقف في أحيانٍ محددة لكنها سرعان ما تعود لتهدد أركان الظلم والطاغوت، لذلك يتضح لنا مما سبق بأنَّ لصلاة الجمعة دوراً هاماً في إحياء الأمة لمواجهة السلطة من خلال ما يأتي:

١ – أيقظت الجماهير ونبهتهم إلى ضرورة التمسك والالتفاف حول المرجعية لمواجهة الحكومات التي أنهكت البلاد والعباد.

٢ – نقلت المعارض الإسلامي الشيعي داخل العراق من حالة الدفاع وتلقي الضربات إلى حالة الهجوم الايجابي المعتمد على الشباب المؤمن.

٣ – كشفت بصورةٍ واضحةٍ وجليةٍ أكثر من ذي قبل جرائم النظام الحاكم وفساده والطائفية التي كان يتعامل بها مع الشعب العراقي.

٤ – أنضجت المشروع السياسي الشيعي الهادف لتحقيق الاصلاح الشامل بكل أبعاده.

٥ – أحرجت النظام العراقي وجعلته يتخبط في سياسته وكيفية التخلص من الخطر المحيط به.

المبحث الثاني
تحركات المعارضة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣) واجراءات السلطة اتجاهها.

أولاً: إجراءات السلطة لمواجهة حركة السيد محمد الصدر.

لم تقفْ السلطةُ العراقية مكتوفة الأيدي وهي تشاهد التحرك الخطير للسيد محمد الصدر، لذلك قامت بمحاولات عدة لمنع إقامة صلاة الجمعة في سائر المدن العراقية من خلال ابتزاز وكلاء السيد الصدر والطلب منهم بالدعاء للنظام الحاكم ولم يكن الامر جديداً بل حاول النظام لمراتٍ عديدةٍ بتنفيذ ذلك الأمر لكن دون جدوى، لذلك قرر أنْ يستخدم هذا الطلب ورقةِ ضغطٍ لتصعيد المواجهة[١]، فضلاً عن محاولاتها في مضايقة صلاة الجمعة ففي البصرة حاولت الاجهزة الامنية تحت إشراف عبد الباقي السعدون منع إقامتها وأغلقت الطرق المؤدية إلى ساحتها، لكن الجماهير اقتحمت الساحة بالقوة، أما جهاز الأمن فقد تكفل باستدعاء أئمة الجمعة والتحقيق معهم[٢]، كما وضعت الاجهزة الأمنية نقاطاً لتفتيش المصلين والقت القبض على بعضهم وبثت الدعايات المغرضة بهدف إخافتهم[٣].

قام رجال الأمن والحزب بتطويق مسجد الامام علي (**عليه السلام**) في البصرة بعد أنْ طلب السيد الصدر من أتباعه زيارته بمناسبة ذكرى استشهاده، وعند توجه الزوار بحشودٍ كبيرةٍ، بدأ رجال الأمن بمنعهم، لكنَّ الشباب أصروا على أداء الزيارة فاعتقلوا تسعةً منهم[٤].

---

(١) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص٢٥٠.
(٢) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٧٦-١٧٨.
(٣) ينظر: الملحق رقم (١٦).
(٤) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٧٣.

ولأجل زيادة الضغط على السيد الصدر وأتباعه في منع إقامة صلاة الجمعة حاولت السلطة الحاكمة أنْ تفرض بعض أئمة جمعةٍ ممن عمل في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلَّا أنَّ محاولاتهم جوبهت برفضٍ قاطعٍ، بسبب امتناع الجماهير عن الصلاة خلف وكلاء الدولة[١].

تطورت المواجهة بين الجانبين إلى صدامات في مدينة الناصرية[٢] على إثر اعتقال إمام الجمعة الشيخ أوس الخفاجي قبل يومٍ من إقامتها؛ لذلك تجمع المصلون في ساحة الصلاة وتوجهوا إلى مديرية الأمن في المحافظة رجالاً ونساءً يتقدمهم الشيخ أسعد الناصري وهتفوا بشعاراتٍ عدة منها[٣]:

"كلا كلا للباطل ..... كلا كلا يا شيطان"

"نعم نعم للحوزة ..... نعم نعم للجمعة"

"ارجموا قائد القوات المسلحة الشيطانية بالصلاة على محمد وآل محمد"

فأطلق رجال الأمن النار على الجماهير ما أدى إلى استشهاد أربعة منهم وجرح أكثر من تسعة آخرين[٤].

ومن جهةٍ أخرى قامت الأجهزة الأمنية بعملية إنزال على مسجد الكوفة تحت ذريعة المناورات العسكرية، وقامت بفتح أبواب المسجد تحت تهديد السلاح، فكانت تلك العملية واحدةً من العمليات الاستفزازية لمشاعر المصلين وانتهاكاً لحرمة أماكن العبادة[٥].

وإصراراً من السلطة الحاكمة في القضاء نهائياً على تلك الشعيرة قام بعض وكلاء الأمن وبعض العاملين في الجامعات والمؤسسات المدنية والعسكرية بالتثقيف المضاد لصلاة الجمعة وكَيلِ الاتهامات للسيد محمد الصدر وأتباعه إلَّا أنَّ الأمر سار على غير رغباتهم بسبب توسع الصلاة على المستوى العددي والمكاني[٦].

ونظراً لحراجة موقف السلطة قام مسؤول تنظيمات الفرات الأوسط محمد حمزة الزبيدي بمعية محافظ النجف في ٤ كانون الثاني ١٩٩٩م بزيارة السيد محمد الصدر وقال له: "**أُبلغك بأمر السيد**

---

(١) ينظر: الملحق رقم (١٧).

(٢) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص٢٥١.

(٣) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١٦٠-١٦١.

(٥) الموقف (صحيفة)، دمشق، العدد (١٨٨)، ٤ شباط ١٩٩٩م.

(٦) عبد الكريم خليفة، انتفاضة البصرة ١٧ آذار ١٩٩٩م، منشورات جامعة الصدر الدينية، النجف الأشرف، ١٤٢٦ه، ص٢٩.

الرئيس صدام حسين بعدم أداء صلاة الجمعة هذا الأسبوع"، فأجابه السيد الصدر: "**أُصلي... أُصلي**" فقال المحافظ: "**إذنْ سيحصل مالا يحمد عقباه**"[1]، فأصدرت السلطة الحاكمة أمراً بوضع السيد محمد الصدر تحت الإقامة الجبرية، كما أصدرت أمراً آخرَ باعتقال وكلائه وطلبته، لكنَّ السيد محمد الصدر لم يلتزم بأمر الإقامة الجبرية متحدياً السلطة، فخرج بمعية أولاده إلى أداء صلاة الجمعة[2].

وفي وقتٍ آخر ألقت الأجهزة الأمنية في العاصمة بغداد القبض على الشيخ حسين السويعدي إمام جمعة المعامل برفقة مجموعة من أتباع السيد الصدر، ونفذت فيهم حكم الإعدام في تموز ١٩٩٨م، فكان أولَ إمام جمعة نفذ فيه حكم الإعدام في حياة السيد محمد الصدر[3].

ويتضح مما سبق أنَّ السلطة الحاكمة عملت بكل جهدها للضغط على صلاة الجمعة ومارست كل ما بوسعها لمحاصرتها واعتقال معظم أئمة الجمعة بسبب شعورها بالخطر على كيانها، لكونها ترى خطاب الجمعة لا ينسجم مع توجهاتها، مضافاً إلى ذلك نرى روح الإصرار والعزيمة والإيمان التي غرسها السيد محمد الصدر في قلوب أتباعه ومحبيه دفعتهم إلى الاستمرار والمواظبة على أداء صلاة الجمعة ولو كلفهم ذلك حياتهم، وهذا يدل على حجم التغيير الذي أحدثه السيد محمد الصدر في نفسية الجماهير المؤمنة ورغبتهم الأكيدة في التخلص من النظام الحاكم، لذلك يمكن القول أنَّ السيد محمد الصدر وجه ضربةً للحكومة العراقية من خلال إقامته لصلاة الجمعة، وقيامه بفضحها علناً وهذا ما لم تقم به أية معارضةٍ سياسيةٍ شيعيةٍ أخرى، الأمر الذي أوجد اضطراباتٍ داخليةً هددت بالقضاء على نظام الحكم في العراق.

ثانياً: اغتيال السيد محمد الصدر.

كان اشتداد المواجهة واضحاً بين السيد محمد الصدر والنظام الحاكم في العراق بشكل تصاعدي منذ تصديه للمرجعية وإقامته لصلاة الجمعة ولبسه الكفن، ما أدخل النظام في حالة من الخوف والحذر الشديدين من الهيجان الجماهيري، لا سيما الذي أحدثه قيام صلاة الجمعة[4].

فحين عجزت السلطة عن احتواء المرجعية الدينية أو الإمساك بها والتحكم بقراراتها المؤثرة في استنهاض الجماهير وتوجيهها، أخذت تخطط لتصفية رموزها واحداً تلوَ الآخر، إذ قامت بتصفية الشيخ

---

(١) مختار الأسدي، الشاهد والشهيد، ص١٥٥.
(٢) الحياة (صحيفة) لندن، العدد (٦٥٨)، ١٩ آذار ١٩٩٩م.
(٣) الجمعة (صحيفة)، النجف الأشرف، العدد (١٣)، ٣٠ محرم ١٤٢٦هـ.
(٤) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني، ص٤٩٧.

مرتضى البروجردي[1] في ٢١ نيسان ١٩٩٨م، وقد كانت عملية اغتياله تمثل رسالةَ تهديدٍ للسيد محمد الصدر. لقد جاء اختيار الشيخ البروجردي لأنَّه أحد العلماء الذين أقرَّ للسيد الصدر باجتهاده، مضافاً إلى أنَّه لم يكن له موقفٌ سلبي من صلاة الجمعة[2].

وفي ١٨ حزيران ١٩٩٨م نفذت أجهزة السلطة الحاكمة عملية اغتيال[3] الشيخ علي الغروي[4]، وعلى الرغم من تلك المحاولات التي أرادت النيل من عزم السيد محمد الصدر، ظل الأخير متمسكاً بمنهجه لا سيما صلاة الجمعة، وعند ذلك علم النظام الحاكم ماذا يعني استمرار وجوده بين الجماهير، وتلمسوا البعد الاستراتيجي الذي يمثله وما يهدف إليه مستقبلاً، وتيقنت جميع الأطراف من الأنظمة المحلية وقوى الاستكبار العالمي بحجم الخطر القادم الذي طرق أبوابه السيد الصدر بحركته الثورية[5].

وعلى هذا الأساس كانت السلطة تراقب تحركات السيد الصدر ومنهجه التصاعدي بشكلٍ دقيقٍ، حتى ضاقت به وبخطبه الحماسية، لا سيما بعد أنْ أخذ الناس يتحدثون عن شخصيتين في العراق وقالوا: "**قال السيد الصدر.....وقال السيد الرئيس**"، وهذا الأمر لا يتحمله الأخير؛ لذلك بدأوا برسم الخطط التمهيدية لتنفيذ عملية الاغتيال[6].

ولتنفيذ تلك العملية مهدتْ الأجهزةُ الأمنية لها عبر تحركاتٍ واحتياطاتٍ كثيرةٍ، فقد وضعت قواتِ الحرس الجمهوري في أشد حالات التأهب والاستعداد منذ أوائل شهر شباط ١٩٩٩م تحت ذريعةِ فرضية

---

(١) مرتضى البروجردي: ولد في مدينة النجف عام ١٩٣٨م بدأ دراسته الدينية على يد والده آية الله الشيخ علي محمد البروجردي في السادسة من عمره ومن أبرز أساتذته في مرحلة البحث الخارج الشيخ حسين الحلي، والسيد أبو القاسم الخوئي له مؤلفات عدة منها تقريرات في الفقه والأصول، ومستند العروة الوثقى، استشهد عام ١٩٩٨م ودفن في مقبرة وادي السلام. عبد الرزاق النداوي، أضواء على منبر الصدر، ج١، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٢) كان الشيخ البروجردي يسير في إحدى أزقة محلة الحويش بالقرب من مرقد الإمام علي (**عليه السلام**) برفقة مجموعة من طلبة الحوزة فجاء شاب اخترق الصفوف من الخلف إلى أنْ وصل إلى الشيخ فشهر مسدسه وأطلق الرصاص عليه فسقط شهيداً في الحال. عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٨١.

(٣) اعتاد الشيخ الغروي زيارة مدينة كربلاء كل ليلة جمعة ويعود بعد صلاة العشاءين وفي ١٨ حزيران ١٩٩٨م قطعت بعض عناصر النظام الطريق وأطلقت النار عليه فأصابته مباشرةً ونقل جثمانه إلى مستشفى محافظة كربلاء. عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٤) علي الغروي: ابن أسد الله بن حسن الغروي ولد في مدينة تبريز الإيرانية عام ١٩٣٠م، تلقى علومه الدينية وهو ابن ست سنين بدراسة المقدمات والسطوح ثم انتقل إلى مدينة قم للدراسة فيها لمدة خمس سنوات بعدها سافر إلى مدينة النجف ودرس على يد العديد من علمائها، وبعد وفاة السيد الخوئي أصبح مرجعاً من مراجع النجف، استشهد في عام ١٩٩٨م. هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٥) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، ص٥٠٠.

(٦) مختار الأسدي، موجز تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٢١٨.

تدريبية تحسباً لضربةٍ جويةٍ أمريكيةٍ تستهدف احتلال أماكنٍ حساسة داخل البلاد؛ بسبب تأزم العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[١]، وتضمنت خطة الفرضية نقل ألوية من الحرس الجمهوري إلى الفرات الأوسط أبرزها لواء القوات الخاصة الثالث والثلاثين الحرس الجمهوري، ولواءا المشاة الرابع والخامس ضمن تشكيلات الحرس الجمهوري أيضاً[٢].

مضافاً إلى ذلك كان هناك تمهيد آخر بإصدار قرارٍ من القيادة العامة للقوات المسلحة تضمن فصل محافظة المثنى عن قيادة عمليات الفرات الأوسط وإلحاقها بتنظيمات المنطقة الجنوبية لتخفيف العبء عن الأولى، فضلاً عن رغبة النظام في قطع الترابط والتنسيق بين عشائر محافظتي النجف والمثنى خوفاً من حصول طارئ[٣].

وحول عملية الاغتيال تحدث الشيخ محمد اليعقوبي: "في صبيحة يوم الجمعة ١٩ شباط ١٩٩٩م[٤] ذهبتُ إلى مكتب السيد الصدر، وكانت مدينة النجف محاطة بالقوات العسكرية، وتساءلنا عن ذلك فقيل اليوم ١٩ شباط، وهو اليوم الذي تحتفل فيه المحافظة تحت اسم يوم المحافظة، ثم خرجنا أنا والسيد الصدر إلى مسجد الكوفة لأداء صلاة الجمعة الخامسة والاربعين والأخيرة[٥] وبعد الفراغ منها توجه السيد الصدر إلى مكتبه مع بعض طلبته، وعند آذان المغرب صلى صلاة العشاءين في الصحن الحيدري وبعدها توجه إلى مكتبه لإقامة مجلس عزاء يستمر حتى الثامنة مساءً[٦]، ثم خرج السيد الصدر برفقة ولديه السيد مصطفى والسيد مؤمل إلى داره في منطقة الحنانة وفي تقاطع ساحة ثورة العشرين تصدت له سيارة نوع (أولدز موبيل) وأمطرت سيارته بوابلٍ من الرصاص[٧] فاصطدمت السيارة بشجرة قرب جامعة

---

(١) بصدد الموضوع ذكر الشيخ محمد اليعقوبي: " **اعتدنا الذهاب إلى زيارة مدينة كربلاء كل ليلة جمعة فذهبنا كعادتنا عصر الخميس ١٨ شباط ١٩٩٩م وفوجئنا على مشارف مدينة النجف بوجود المدفعية الثقيلة وانتشار كثيف من الآليات والجنود فسألنا عن ذلك فقيل أنها احتياطات عسكرية بسبب الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ويخشون حصول غاراتٍ جويةٍ على المدن العراقية، لكننا قلنا لهم لو كان الأمر كذلك لكانت فوهات المدفعية موجهة إلى حيث تأتي الطائرات وليست إلى المدينة** ". مقابلة شخصية مع الشيخ محمد اليعقوبي، النجف الأشرف، ٢٥ شباط ٢٠١٩م.

(٢) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٣) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص٩٧؛ مجلة الكوثر، العدد (٨٨)، بغداد، ٢٧ تموز ٢٠٠٤م، ص٦٧.

(٤) محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه، ص٦١.

(٥) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٣٦٨.

(٦) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، ص٥٠٠.

(٧) فايز الخفاجي، الرصاص السياسي في العراق ١٩٢١ -٢٠٠٣م، ج٢، دار قناديل العارفين، بغداد، ٢٠١٨م، ص١٧٢.

الصدر الدينية التي خرج طلابها بعد سماعهم صوت الرصاص فشاهدوا ثلاثة مسلحين ركبوا سيارةً وانطلقت بهم إلى جهة كربلاء بسرعةٍ فائقةٍ"[1].

وفي تلك الأثناء جاءت سيارة الإسعاف لنقل المصابين إلى المستشفى التي طوقت برجال الأمن، ولم يسمح لأحدٍ بالدخول إليها إذ تجمهر حولها العديد من طلبة السيد محمد الصدر ورجال الدين وغيرهم وبعد أصرار الحاضرين على الدخول سمحت الأجهزة الأمنية للشيخ محمد اليعقوبي والسيد مقتدى الصدر والشيخ أسعد الناصري بالدخول وتبين لهم أنَّ السيد محمد الصدر وولديه السيد مصطفى الصدر والسيد مؤمل الصدر قد فارقوا الحياة، وبعد ثلاث ساعات من الانتظار تم نقلهم إلى المغتسل ورافقتنا أكثر من أربعين سيارةً تحمل القوات المدججة بالسلاح[2]، فقام طلبة السيد الصدر بإجراء مراسيم التغسيل والتكفين وسط حضور بعض القيادات الأمنية أبرزهم طاهر جليل الحبوش مدير الأمن العام، وقائد حسين العوادي محافظ النجف، وكان قصي صدام ومحمد حمزة الزبيدي ينتظرانهم في مبنى المحافظة، وبعد اكتمال عملية التغسيل حملت الأجساد إلى ضريح الإمام علي (**عليه السلام**) وتقدمت للصلاة على السيد الشهيد الصدر بأذن ولي الفقيد السيد مقتدى الصدر، ثم بدأنا بالدفن وكان الجو ممطراً، وطلبت من السيد محمد الصافي ينشدنا أبياتاً من الرثاء فأنشد عينية الجواهري[3]:

فداءً لمثواك من مضجع تنور بالأبلج الأروع

شممت ثراك فهب النسيم نسيم الكرامة من بلقع

وقبل دفن جسدي السيدين مصطفى ومؤمل انسحب مدير الأمن العام والمحافظ[4] ليزفا البشرى لمحمد حمزة الزبيدي وقصي صدام حسين بانتهاء كل شيء[5].

ثالثاً: تداعيات اغتيال السيد محمد الصدر.

بعد أنْ انتشر خبر اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه عمَّ العراق غضبٌ شعبي في معظم مدن الوسط والجنوب استنكاراً لتلك الجريمة التي نفذها النظام[1]، وكان من أبرز ردود الأفعال ما

---

(1) مختار الاسدي، الشاهد والشهيد، ص١٨٣-١٨٤.

(2) عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، المصدر السابق، ص٣٧١-٣٧٢.

(3) القصيدة مكتوبة بماء الذهب على الرواق الحسيني للاطلاع عليها ينظر: محمد عباس الدراجي، القصائد الخالدات في حب آل البيت، دار الأمير، بغداد، ١٩٨٩م، ص٩٠-٩٤.

(4) مجلة الكوثر، العدد(٨٨)، بغداد، ٢٧ تموز ٢٠٠٤م، ص٦٨.

(5) محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر كما أعرفه، ص٦١-٦٨.

حدث في جامع المحسن في مدينة الصدر ببغداد (مدينة الثورة سابقاً) في ٢٠ شباط ١٩٩٩م، إذ كان مركزاً هاماً لأتباع السيد محمد الصدر[٢] الذين نددوا بجريمة الاغتيال وأخذوا يطلقون شعارات ضد النظام الحاكم ثم ألقوا الوحل على صور رئيس النظام العراقي، الأمر الذي تطلب تدخل القوات الأمنية بإشراف قصي صدام حسين فتحركت (١٢) دبابةٌ وعددٌ كبيرٌ من المدرعات والسيارات المحملة بالأشخاص نحو المدينة[٣] وحصلت معركة بين الجانبين أسفرت عن استشهاد أربعمائة شخص من أتباع السيد الصدر بينهم خمسين امرأةً، وجرح أكثر من ستمائة وخمسين آخرين، فيما قتل اثنا عشر عنصراً من الأجهزة الأمنية[٤] وأُحرقت بعضُ السيارات العسكرية، وبعد ذلك نفذت عناصر الأمن حملة مداهمات لمنازل المدينة واعتقلت العديد من الشباب بشكلٍ عفوي[٥].

وتوالت بعدها الهجمات على المدن الأخرى لا سيما الشعلة والبياع، حينما هاجمت الجماهير بعض مقرات الحزب الحاكم والدوائر الأمنية وقتلت العديد من عناصرها، وفي مقابل ذلك سقط عشرات الشهداء والجرحى؛ نتيجة للقسوة التي استخدمها النظام وأجهزته القمعية مع المنتفضين[٦].

ونفذت عناصر المعارضة الإسلامية الشيعية عملياتٍ مسلحةً استهدفت مقرات الحزب والمؤسسات الأمنية في معظم المحافظات، أدَّت إلى سقوط العشرات من الشهداء والجرحى ومصرع كثير من رجال الأمن، وكانت مدينة النجف واحدة من أبرز المدن التي توترت الأوضاع فيها، إذ تمكن المنتفضون من قصف مديرية الأمن بصواريخ الكاتيوشا[٧]، كما حرص أتباع السيد محمد الصدر على الاستمرار في إقامة صلاة الجمعة إلّا أنَّ الأجهزة الأمنية أصرَّت على منعها، لا سيما في مسجد الكوفة فقد تجمعت الجماهير في ٢٦ شباط بالقرب من المسجد لكنَّ السلطة اغلقت أبوابه، ونتيجة لإصرار المصلين الدخول إلى المسجد جاءهم محافظ النجف وقال لهم: "**لا تقام هنا صلاة الجمعة ونحن في وضعٍ مربكٍ وحفاظاً عليكم**

---

(١) عبد الرزاق النداوي، المصدر السابق، ص٩٠.
(٢) صلاح مهدي علي الفضلي، السيد الشهيد محمد باقر الصدر وأثره في تاريخ العراق، ص٤١١.
(٣) عمار فاضل حمزة ، فلسفة الشهادة في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، مؤسسة وارث الأنبياء، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م، ص١٨٧.
(٤) مختار الأسدي، الشاهد والشهيد، ص١٨٩.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني مرجع أمة، مركز الهدى للطباعة والنشر، (د . م) ٢٠٠٨م، ص٩٩.
(٧) مختار الأسدي، الشاهد والشهيد، ص١٨٧؛ صحيفة بدر، العدد (٣٢٩)، ١ آذار ١٩٩٩م.

نطلب منكم العودة، وأنَّ المرجع استشهد ونحن سنعاقب من قتله"، فحدثت هتافات ضده وهاجموا حمايته ما أدَّى إلى اطلاق النار لتفريقهم واعتقال العشرات منهم[١].

أمَّا في محافظة البصرة فقد توجه العشرات من الشباب إلى ساحة صلاة الجمعة في مدينتي العشار وخمسة ميل، إلّا أنَّ الجهات الأمنية منعتهم من دخول الساحتين لذلك اضطر المصلون على إثر ذلك إلى إطلاق هتافاتٍ ضد النظام تسببت في هروب عناصر الأمن من المكان وتحصَّنوا على سطوح المباني وأطلقوا النار عشوائياً على الجموع وسقط عدد من الشهداء والجرحى وطالتهم اعتقالات واسعة الأمر الذي أدى إلى تفرقهم[٢].

في الواقع أنَّ اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه ترك أثراً بليغاً لدى أتباعه الذين كانوا على قناعةٍ تامةٍ بأنَّ السلطة كانت وراء عملية الاغتيال، لذلك بدأوا بالتخطيط للقيام بانتفاضةٍ في عموم محافظات الوسط والجنوب بعد الاستشهاد مباشرةً من قبل بعض طلبة الحوزة العلمية وشخصياتٍ من عدة مدنٍ عراقيةٍ على أنْ تكون انطلاقتها في وقت واحدٍ لإرباك الأجهزة الأمنية والاستيلاء على زمام الأمور، وحددت ساعة الصفر لأكثر من مرةٍ، الأولى في الساعة العاشرة من مساء السبت ٢٠ شباط ١٩٩٩م لكنها أُلغيت، أما المرة الثانية فكانت في الواحدة بعد منتصف الليل من يوم الاحد ١٤ آذار ١٩٩٩م، لكن الأمور لم تجرِ كما خُطط لها؛ لوجود صعوبات عدَّة أهمها عدم امكانية تأمين الاتصال بين المحافظات لذلك تأجل الموعد[٣].

وما عقَّد الأمور أكثر اعتقال إحدى المجموعات المشاركة في الانتفاضة المرتقبة قرب مطار البصرة الدولي، ما شكل تهديداً واضحاً قد يؤدي إلى كشف الانتفاضة لولا صبر المعتقلين وعدم اعترافهم بأية معلوماتٍ، مضافاً إلى تحرك الجماهير في مدينة الكوت عند ساعة الصفر؛ لعدم علمهم بتأجيلها وقاموا بتفجير معظم المقرات الحزبية إذ ارتدى المهاجمون ملابس الفدائيين وقالوا للحرس لدينا اجتماع طارئ واستطاعوا أنْ يقتلوا المئات من عناصر السلطة، فوجهت الأخيرة الاتهام للسيد كاظم الصافي إمام جمعة الكوت واعتقل مع والده وأخيه وأكثر من مائة وخمسين شخصاً ونفذت فيهم حكم الإعدام في ٢٠ آذار ١٩٩٩م ما تسبب في أنْ تعزز السلطة احتياطاتها في عموم المحافظات[٤].

---

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد اليعقوبي، ٢٥ شباط ٢٠١٩م.

(٢) عبد الكريم خليفة، المصدر السابق، ص٥٨؛ صحيفة الشهادة، العدد (٧٨٦)، ١٦ آذار ١٩٩٩م.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٨-٤٩.

(٤) مقابلة شخصية مع الشيخ علي خليفة، أحد المخططين للانتفاضة وهو من مواليد البصرة عام ١٩٦٧م، وحاصل على شهادة الدبلوم في الطب، ومن آثاره العلمية سياحة في فكر المرجعية، وتكلموا تعرفوا، البصرة، ٨ نيسان ٢٠١٩م.

ونتيجةً لتأجيل ساعة الصفر تذمر العديد من محبي السيد محمد الصدر في مدينة البصرة وأُصيبوا بخيبة أملٍ، وبعد الارتباك الذي حصل وخشية وأد الانتفاضة قبل انطلاقها حددت القيادات في البصرة وبجهود ذاتيةٍ الساعة الحادية عشرة ليلاً من يوم ١٧ آذار ١٩٩٩م موعداً لانطلاق الانتفاضة[١]، وقبل انطلاقتها تواصى الشباب المنتفضون وقادتهم على أنْ تكون انتفاضتهم بيضاء فلا يتعرضوا لأيّ بريءٍ سواء أكان بعثياً أم غيره، وعدم السماح بالاستيلاء على أثاث الدوائر الحكومية، وعدم اطلاق النار على المناطق السكنية، واستخدام السبل السلمية الممكنة أولاً قبل السيطرة على المواقع الأمنية، وعدم الهجوم على مساكن البعثيين للحيلولة دون ترويع العوائل[٢].

وبناءً على ذلك تحركت المجاميع نحو أهدافها في الموعد المحدد في مناطق الجمهورية، والأمن الداخلي، إذ هاجمت الجماهير السيطرة الرئيسية واستولوا على أسلحتها والملابس العسكرية التي ارتدوها ما أوهم عناصر الأمن بأنَّهم من رجال النظام فجاءوا إليهم، وعندما شعروا بأنَّ هؤلاء من الشباب الثائرين جرت معركة انتهت بمقتل العديد من عناصر الأمن وبقي الشباب يقاتلون إلى ظهر اليوم التالي حتى استشهدوا جميعاً، وحصلت مواجهات في كرمة علي إذ تمكنوا من قتل عدد من عناصر الأمن، وفي الحيانية تمكن الشباب من السيطرة على العديد من المقرات الأمنية وقتلوا العشرات من عناصر النظام، ومن أهم الأعمال البطولية التي خاضها الشباب فيها ما قام به حسين البزوني حين استقل عربةً يجرها حصان وأوقفها أمام تجمع لعناصر حزب البعث وصاح بأعلى صوته: "**يالثارات الصدر**" و "**نعم نعم للصدر**"، ولما تجمعوا حوله لاعتقاله ألقى عليهم قنبلتين يدويتين وقتل عدداً منهم واستشهد على إثر ذلك[٣].

كما سيطر أتباع السيد محمد الصدر على المراكز الأمنية والحزبية بسهولةٍ في مناطق خمسة ميل، والقرنة، أما في منطقة (أبو الخصيب) تمكنوا من مهاجمة موكب القائمقام وتم قتله مع عدد من حمايته، كما هاجم المنتفضون في المناطق الأخرى معظم الفرق الحزبية والمؤسسات الأمنية والوحدات العسكرية وتمكنوا من فرض سيطرتهم على تلك المناطق خلال ساعةٍ واحدةٍ[٤].

وتزامناً مع تلك الأحداث خاضت مجموعةٌ منتفضةٌ في قضاء القرنة في قرية (بيت وافي) معركةً عنيفةً مع عناصر الأجهزة الأمنية لإعاقة تحرك إحدى الوحدات العسكرية المدرعة لإنقاذ قوات النظام في مركز

---

(١) عبد الكريم خليفة، المصدر السابق، ص٦٣.
(٢) علي خليفة جابر، عبد الكريم خليفة جابر(أبو جهاد)، دار سراج، النجف الاشرف، ٢٠١٩م، ص١١٣-١١٤.
(٣) عبد الكريم خليفة، المصدر السابق، ص٦٦.
(٤) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص١٧٥.

محافظة البصرة، وعلى إثر ذلك شنت العناصر الأمنية حملةَ اعتقالاتٍ واسعةٍ طالت العشرات من شباب القرية وقد نفذوا حكم الإعدام في ثلاثةٍ منهم[١].

وبسبب عدم توفر الأسلحة الكافية انسحب المنتفضون، وفي اليوم التالي طوقت قوات الجيش والطوارئ المدن وألقت القبض على العشرات من المشاركين في الانتفاضة، وبعد اسبوعٍ نُفذ حكم الإعدام بحق مائتين وخمسين شخصاً بأمرٍ من (علي حسن المجيد) ودُفنوا في منطقة البرجسية التي تقع في صحراء البصرة الجنوبية[٢]، وأمر الأخير باعتقال عوائل المشاركين في الانتفاضة حتى شمل الاعتقال كبار السن والنساء والأطفال وقد وصل عددهم أكثر من ألف وستمائة شخصٍ من بينهم ستمائة امرأة ومائتي طفلٍ وزجوهم في سجون المحافظة وهدموا مائة وعشرين داراً[٣].

يتضح لنا مما سبق أنَّ أهم أسباب عدم استمرار الانتفاضة عدم وجود العدد الكافي من المقاتلين لمواجهة القوات الأمنية، مضافاً إلى عدم توفر العدة الكافية من الأسلحة والذخيرة بما يتناسب وحجم الحدث، وكذلك عدم وجود الدعم الاستراتيجي من كل النواحي للشباب المنتفض، فضلاً عن ضعف التخطيط وهذا ما أشار إليه الشيخ علي خليفة في مذكراته حين قال: "**أقر بوجود نوع من التخطيط البسيط كان بجهودٍ فرديةٍ، وأحياناً جماعية، لكنّه لم يرقَ إلى مستوى التخطيط الحقيقي، أمَّا في المحافظات الأخرى فلا يمكن القول بوجوده بل بعد التأجيل الأول والثاني لساعة الصفر انعدم التخطيط الرابط للمحافظات فاجتهدت كل محافظة لوحدها، كما حصل في الكوت وبغداد والنجف والعمارة وغيرها من المناطق**"[٤]

أمَّا في مدينة العمارة فقد أصرَّ اتباع السيد محمد الصدر على إقامة صلاة الجمعة في ٣٠ نيسان ١٩٩٩م، إلّا أنَّ الأجهزة الأمنية منعتهم من ذلك، الأمر الذي نتج عنه مصادمات بين الطرفين أدت إلى استشهاد العشرات من المصلين وجرح آخرين[٥].

يتضح لنا مما سبق بعض النقاط الهامة التي لابد من بيانها بالشكل الآتي:

١- انطلق السيد محمد الصدر نحو بناء قاعدةٍ جماهيريةٍ تتفاعل مع الحدث ومتطلبات المرحلة، وقد جاء هذا البناء بشكلٍ تصاعدي عبر خطوات التحرك الفكري والميداني باتجاه الأوساط الاجتماعية

---

(١) عبد الكريم خليفة، المصدر السابق، ص٦٧

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ علي خليفة، البصرة، ٨ نيسان ٢٠١٩م.

(٣) مختار الاسدي، الشاهد والشهيد، ص١٨٧.

(٤) علي خليفة جابر، بداية حياة (قصص وذكريات)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠١٤م، ص١٩٢.

(٥) عبد النبي جاسم الحلفي، المصدر السابق، ص٢٥٩.

والعشائرية، الأمر الذي تطلب منه الخروج عن المألوف الحوزوي وتوجيه الخطاب المباشر للعشائر والمجتمع المدني وبناء علاقات متينة معها ووضع فقه خاص بها، كما أنَّ الأمر تجاوز خطاب الفقيه المكتوب وانتقل إلى مرحلة الخطاب المسموع، وبالطبع فإن الواقع الجديد لم تألفه الجماهير من قبل وبذلك فقد وضَّح دور الفقيه وأوجد تعاطفاً واسعاً معه.

٢– أثبتت حركة السيد محمد الصدر أنَّ الجماهير العراقية تختزن الاستجابة للعمل السياسي الشيعي المعارض للنظام الحاكم، وأنَّ هناك غياباً قيادياً في تحريك عوامل التفاعل، مضافاً إلى الظروف الاستثنائية جراء الحصار والجوع والضغط السلطوي التي مثلت عاملاً في الحركة الصدرية الثانية؛ لأن تلك الظروف تدفع الجماهير للبحث عن القيادة الميدانية لذلك تفاعلت مع القيادة الجديدة، ولعل هناك من قال: بأنَّ التفاف الجماهير حول تلك القيادة؛ لعلمها المسبق بموقف السلطة التي سمحت للسيد محمد الصدر بالتحرك الأمر الذي أزال جزءاً من مخاوفهم، ولذلك قرروا الالتحاق بتلك التجربة، إلا أننا لا نتفق مع من قال بهذا الرأي؛ لكون تلك الجماهير التي تحركت والتفت حولها كانت مؤمنةً أشد الإيمان بها، كما أنَّها كانت على استعدادٍ للتضحية من أجل مبادئها؛ ولذلك كانت لها ردة فعل بعد الاغتيال وإنْ كانت لا تتناسب مع حجم الحدث بحكم الظرف الأمني القاسي.

٣– جاء مشروع السيد محمد الصدر إكمالاً وترجمةً لطموح السيد محمد باقر الصدر ومشروعه الاصلاحي، الذي لم تسمح له الظروف الآنية أنْ يتصدى لها، فقد جاء المشروع لإصلاح الحوزة وإظهار الوجه السياسي للمعارضة الإسلامية الشيعية.

٤ – ومن أهم ما يميز مشروع السيد محمد الصدر العلاقة بين الحوزة العلمية والأمة الإسلامية وإيجاد الآليات والأساليب التي تكفل إيجاد العلاقة بينهما من نوعٍ آخر، وكانت صلاة الجمعة العبادية أبرز آليات التواصل بين الطرفين ولأهميتها فقد لاقت عنايةً واهتماماً منقطع النظير من قبل السيد محمد الصدر، بل أكد على ضرورة استمرارها حتى بعد وفاته، فاستطاع بذلك أنْ يوجد مفاهيمَ دينيةً واجتماعيةً وآراءً قياديةً وثقافيةً شكلت بمجملها نسيجاً معرفياً متجانساً.

٥ – واجه السيد محمد الصدر في سبيل نجاح مشروعه السياسي كثيراً من المعاناة والحيف، إلّا أنَّه كان أكثر صبراً وتحملاً وإصراراً على نجاح مشروعه الإصلاحي.

٦ – مثلت حركة السيد محمد الصدر أبرز مظاهر المعارضة الإسلامية الشيعية للنظام الحاكم من خلال اعتمادها على القاعدة الجماهيرية الواسعة التي كانت تفتقر إلى قيادةٍ تستطيع النهوض بها لمواجهة السلطة، لذا فإنَّ أسلوب المواجهة الذي لم يتخذْ الطابع السري واعتماده على العلنية والنقد المباشر

للسلطة مثَّل في حدِ ذاته تحدياً واضحاً ربَّما لم تألفه الجماهير ولا سيما الشيعية من قبل والتي تمسكت كثيراً بمبدأ (التقية)المكثفة، لكنَّ السيد محمد الصدر جعلها مواجهةً حقيقيةً وأزال كابوس الخوف من قلوب الجماهير ليمثل بذلك حركة معارضة أعطت نتائجها وثمارها على الرغم من قصر مدتها التي لم تتجاوز العامين، بل أنَّها عُدَّت في نظر الكثير البوابة الرئيسة التي مهدت لسقوط النظام العراقي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م.

رابعاً: اجتماع وندسور في لندن ١٩٩٩م.

بعد أنْ أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للتنظيمات والأحزاب السياسية العراقية طيلة المدة (١٩٩٦ – ١٩٩٨م)، فقد طرأ تحولٌ سياسيٌ في موقفها أواخر عام ١٩٩٨م اتجاه العراق، فقد تحولت من سياسة الاحتواء إلى سياسة الاحتواء والتغيير، وبدأت بفتح صفحة جديدة من التعاون بينها وبين أطراف المعارضة العراقية[١].

ولأجل ذلك شُكلت لجنة في ٨ آذار ١٩٩٩م تمهيداً لعقد مؤتمر عام للمعارضة العراقية، وقد عقدت اجتماعها في ضاحية وندسور البريطانية في ٧- ٨ نيسان ١٩٩٩م[٢] إذ وضعت جدول أعمالها وتضمن أهمية تعيين قيادة للمؤتمر، وقد حدثت حول تلك الفقرة مناقشات حادة، إذ انقسم أعضاء اللجنة إلى قسمين: الأول طالب بقيادةٍ جماعيةٍ، والآخر طالب برئاسة فردية، وبعد التصويت اختاروا القيادة الجماعية التي تألفت من سبعة أعضاء أبرز من مثل المعارضة الشيعية العراقية فيها حامد البياتي[٣](المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، كما فاز محمد عبد الجبار(كوادر الدعوة الإسلامية) وهوشيار زيباري(الحزب الديمقراطي الكردستاني) وأياد علاوي(حركة الوفاق الوطني) ورياض الياور وأحمد الجلبي(المؤتمر الوطني العراقي) ولطيف رشيد(حزب الاتحاد الوطني الكردستاني)[٤].

---

(١) هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة، ص١٧٩.

2) Iraqi Opposition unite its efforts in the suburb of Windsor. NBR 471/45 March 1999. F .O /8/697

(٣) حامد البياتي: ولد في بغداد عام ١٩٥٢م حصل على شهادة البكالوريوس في الفلسفة عام ١٩٧٤م من جامعة بغداد، ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٨٠م من جامعة القاهرة، وفي عام ١٩٩٠م نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، عمل ممثلاً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في لندن منذ عام ١٩٩١م، بعد عام ٢٠٠٣م شغل منصب وكيل وزير الخارجية للشؤون السياسية والعلاقات الثنائية، وفي عام ٢٠٠٦م اختير ممثلاً دائماً للعراق لدى الأمم المتحدة. نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٤) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٢٨٣-٢٨٦.

تولت تلك الهيأة الإعداد للمؤتمر وأجرت اتصالاتٍ مكثفةً مع التنظيمات السياسية العراقية المعارضة وتقرر أنْ يكون عقد المؤتمر في مدينة نيويورك الأمريكية للمدة من (٢٩ تشرين الأول – ١ تشرين الثاني ١٩٩٩م) بدعوة أكثر من ثلاثمائة شخصية عراقية، غير أنَّ الأحزاب الإسلامية الشيعية أبعدت نفسها عن فكرة التعاون مع الجانب الأمريكي ورفضت تدخله في الشأن العراقي[١].

ولذلك يمكن القول أنَّ الكيانات السياسية الإسلامية الشيعية لم تكن راغبة في التعامل مع الولايات الأمريكية لأسباب عدة أهمها:

أ- الحذر الأمريكي من التعامل مع الفصائل الإسلامية الشيعية لقناعتهم بأنَّهم لا يجاملون أو يداهنون على مبادئهم الدينية والوطنية، ولموقفهم الواضح من القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية.

ب- اعتقاد التنظيمات الإسلامية الشيعية بأنَّ الأمريكيين قد يكرروا سيناريو ما حدث عام ١٩٩١م عندما شجعوا على إعلان الانتفاضة ضد النظام، لكنّها بالأخير تخلت عن التزاماتها ودعمها للمنتفضين، بل عملت على العكس من ذلك تماماً عندما سمحت للنظام العراقي استعمال القوة للقضاء عليها.

ت- كانت التنظيمات الإسلامية تخشى من التعامل مع الولايات المتحدة لكي لا تخسر قواعدها الشعبية والجماهيرية وبالتالي لا تحصل على التأييد الواسع؛ لقناعة الجماهير أنَّ الإسلام يمنع الخضوع للآخرين لا سيما في تقرير المصير لقوله تعإلى: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء)[٢].

ث- مواقف العديد من علماء الدين الشيعة لا تسمح في التعاون مع الولايات المتحدة لا سيما وأنَّ الأخيرة تعمل جاهدةً على دعم (الكيان الصهيوني)، ومن أبرزهم السيد الخميني عندما وصفها بـ "**الشيطان الاكبر**".

ج- كما نعتقد أنَّ هناك نقطة هامة أخرى، وهي علاقة تنظيمات المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية مع إيران له تأثير على ذلك؛ لوجود اختلافات في الرؤى بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول المسألة العراقية الأمر الذي جعل التنظيمات الإسلامية الشيعية بعيدة عن ذلك المؤتمر أقلها في تلك المرحلة.

---

(١) صحيفة الشهادة، العدد (٩٦٤)، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

(٢) سورة آل عمران، الآية (٢٨).

خامساً: مؤتمر واشنطن ٢٠٠٢م.

بعد أنْ رفضت تنظيمات التيار الإسلامي الشيعي حضورها في اجتماعات المؤتمر الوطني الموحد، ورفضت المشاركة في مؤتمر نيويورك آنف الذكر، عادت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد في تشرين الثاني ٢٠٠١م ووجهت الدعوة لستة من قادة المعارضة العراقية وهم السيد محمد باقر الحكيم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، ومسعود البارزاني (حزب الديمقراطي الكردستاني)، وجلال الطالباني(حزب الاتحاد الوطني الكردستاني)، واحمد الجلبي(المؤتمر الوطني العراقي)، والشريف علي بن الحسين(الحركة الملكية الدستورية)، وأياد علاوي (حركة الوفاق الوطني)[١]، وأبلغت (حامد البياتي) ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في لندن بأنَّها ترغب في التعامل مع كيانٍ سياسي موحدٍ يضم جميع فصائل المعارضة العراقية، لذلك قام الأخير بزيارة السيد محمد باقر الحكيم واقترح عليه العودة للعمل تحت مظلة المؤتمر الوطني العراقي الموحد، الأمر الذي رفضه السيد الحكيم، إلّا أنَّ إصرار حامد البياتي دفعه إلى الموافقة على تشكيل تجمع سياسي معارض ضم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ممثلاً عن الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية مضافاً إلى الحزبين الكرديين وحركة الوفاق الوطني العراقي[٢].

وبناءً على ذلك أرسلت الإدارة الأمريكية رسالة إلى (الكونغرس) الأمريكي[٣]، ذكرت فيها أسماء الفصائل العراقية المعارضة التي تستحق تقديم المساعدات لها وكانت إشارتها مميزة إلى تنظيم المجلس الأعلى عن سائر التنظيمات السياسية الأخرى[٤].

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٤٩٩.

(٢) نشرة الولاء، نشرة سرية تصدر عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، قم المقدسة، العدد (٢٩)، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠١م.

(٣) تضمنت الرسالة: " **أنَّ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يعد تنظيماً جماهيرياً يتألف أنصاره بشكل رئيس من العرب الشيعة، كما أنَّه يضم عرباً من السنة وآخرين، وزعيمه المنتخب السيد محمد باقر الحكيم الذي يعد مرشداً روحياً للكثير من العراقيين، ويتبنى المجلس إقامة حكم ديمقراطي دستوري يحترم حكم القانون وهو يدعو إلى حرية الكلام وحرية الصحافة والمساواة في الحقوق للنساء والأقليات**". ينظر: نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٤) صحيفة الشهادة، العدد (٩٥٠)، ١٣ آب ٢٠٠٢م.

يبدو مما سبق أنَّ موقف التنظيمات السياسية الإسلامية الشيعية قد تغير في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا لعله راجع للأسباب الآتية:

١- وصول النظام العراقي إلى مرحلة متقدمة من القوة الأمنية الداخلية مضافاً إلى إتّباعه سياسة الرعب والخوف مع الجماهير الأمر الذي يمنع حصول أي تغيير داخلي شعبي.

٢- فشل جميع المحاولات الانقلابية سواء الداخلية منها أو الخارجية التي تبنتها التنظيمات الإسلامية الشيعية المعارضة.

٣- أصبح الجميع متيقناً أنَّ القضاء على نظام الحكم في العراق أمرٌ متعسر من دون مساعدة دولية.

٤- رأت التنظيمات الإسلامية الشيعية أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مقتنعة تماماً بضرورة إنهاء حكم البعث في العراق.

وقد مثل المشتركون في الاجتماع تقريباً جميع التنظيمات السياسية العراقية المعارضة (الشيعة، والسنة، والكرد، والعلمانيين، وغيرهم)، وقد أسفر الاجتماع عن تشكيل (١٥) لجنة عمل في مجالات الانتقال إلى الديمقراطية والاهتمام بالتعليم والقضاء والجيش والاقتصاد والبيئة وغيرها، كما أنَّها وضعت مجموعةَ تصوراتٍ بشأن إعادة بناء هيكل النظام السياسي العراقي[١].

ومن الجدير بالذكر أنَّ حضور بعض التنظيمات السياسية الشيعية لاجتماعات واشنطن أوصل رسالة مفادها إمكانية تعامل تلك الفصائل مع الجانب الأمريكي[٢] وأغلقت الباب على كثيرٍ من المشككين القائلين بتبعيتهم للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتعقيباً على ذلك صرحت وزارة الخارجية الإيرانية: "**بأنَّ التنظيمات السياسية الإسلامية الشيعية لا سيما المجلس الأعلى يتخذون قراراتهم بإرادتهم دون أنْ تتدخل الإدارة الإيرانية في ذلك**"[٣]، وبصدد الموضوع نفسه أكد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أنَّ إيران تعد حليفاً استراتيجياً، وأنَّها قدمت كثيراً من المساعدات للمعارضة الإسلامية الشيعية وتحملت

---

(١) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢) لأهمية حضور السيد محمد باقر الحكيم ذكرت بعض الصحف الأمريكية: " **أنَّ الإدارة الأمريكية كانت مستعدة في حال حضور السيد الحكيم أنْ يستقبله الرئيس الأمريكي بنفسه** ". ينظر:
New york Times, Reception of Iraqi opposition delegations participating in The Washington conference, August 15, 2002.

(٣) صحيفة الشهادة، العدد (٩٥٤)، ١٠ أيلول ٢٠٠٢م.

الأعباء الكثيرة، لشعورها بالمسؤولية والقيم الإنسانية والإسلامية اتجاه الشعب العراقي الذى عانى الظلم والاضطهاد[١].

وبعد ذلك انعقدت جلسات المؤتمر للمدة من ٩–١٠ آب ٢٠٠٢م، ولم تخرجْ مداولات الاجتماع عن إطار تبادل الرأي ومحاولة تقريب وجهات النظر بين صفوف تنظيمات المعارضة العراقية، وانتهت تلك المداولات بصدور البيان الختامي الذي قرأه الدكتور حامد البياتي باللغة الانكليزية وقد تضمن الاتي[٢]:

١- ضرورة العمل على توحيد جهود المعارضة العراقية لإنقاذ الشعب العراقي من سطوة النظام الحاكم.
٢- التأكيد على الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الحماية للشعب العراقي تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة.
٣- العمل على تشكيل حكومة عراقية بديلة تدعم إقامة الحكم الديمقراطي وتقوم على حكم القانون وتنبذ العنف.
٤- تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم لقوى المعارضة العراقية حتى الخلاص من النظام العراقي.
٥- الاتفاق على عقد مؤتمر للمعارضة العراقية يضم الفصائل السياسية جميعها.

سادساً: مؤتمر لندن ٢٠٠٢م.

لاشك أنَّ نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية لم يكن بمعزل عن بقية التيارات والتنظيمات السياسية المعارضة للنظام العراقي على اختلاف توجهاتها وأفكارها فقد كانت تحضر أنشطتها وتتواصل مع زعمائها من أجل الوصول إلى الأهداف المشتركة، وعلى هذا الأساس استجابت لدعوة عدنان الباجه جي[٣] عندما

---

(١) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٢) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٥٠٤.
(٣) عدنان مزاحم الباجه جي: ولد في بغداد عام ١٩٢٣م أكمل دراسته العليا في جامعة فكتوريا في جمهورية مصر العربية ثم عُين سفيراً للعراق في الأمم المتحدة عام ١٩٥٨م، شغل منصب وزير الخارجية العراقية عام ١٩٦٦م كان خارج العراق عندما أطاح البعث بحكومة عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨م وأرتأى عدم العودة وقرر العمل مع المعارضة العراقية، أصبح وزيراً في حكومة (أبو ظبي) وممثلا شخصياً لرئيس دولة الامارات العربية المتحدة للمدة من ١٩٧١ -١٩٩٣م، بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م تسلم الرئاسة الدورية لمجلس الحكم العراقي في كانون الثاني

طرح فكرة عقد مؤتمر عام في لندن على تنظيمات المعارضة العراقية، بعد أنْ تلقى دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثر ذلك اجتمعت اللجنة تحضيرية التي تألفت من (مجموعة الست) التي تشكلت في مؤتمر واشنطن آنف الذكر، وبدأت اجتماعاتها في العاصمة لندن في منتصف أيلول ٢٠٠٢م[١]، وتمكنت من تحديد أهداف المؤتمر وكان أبرزها[٢]:

١- الاتفاق على صيغةٍ واضحةٍ، لا سيما بعد رحيل نظام البعث عن العراق.

٢- بحثت اللجنة أوضاع العراق السياسية في الوقت الراهن وفي المستقبل.

٣- تشكيل مجموعة عمل تضم عدداً من السياسيين لإجراء اتصالات مع الدول المهتمة بالشأن العراقي، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية لطرح وجهة نظر المعارضة العراقية في تطور الأوضاع السياسية، والموقف من المرحلة الانتقالية بعد النظام العراقي.

لقد واجهت اللجنة التحضيرية في مرحلة الإعداد لعقد المؤتمر صعوبات عدة، لا سيما بعد أنْ برزت خلافات معقدة بين فصائل المعارضة العراقية، ولعل أبرزها[٣] :

١- طلب الدكتور أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد بزيادة نسبة أعداد المشاركين إلى خمسمائة مندوب يمثلون القوى السياسية العراقية المعارضة في حين أصرت القوى السياسية الأخرى الإبقاء على العدد نفسه الذي اتفقوا عليه في مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢م، الأمر الذي عقَّد الأمور؛ لكون المؤتمر الوطني هو الأكثر فاعليةً مع الإدارة الأمريكية، فضلاً عن قيامه بمحاولات التقريب بينها وبين التنظيمات السياسية العراقية المعارضة، لا سيما الإسلامية الشيعية منها لذلك لا يمكن غض النظر عن مطالبه.

٢- ظهرت جهات سياسية عدَّة حاولت أنْ تمنع عقد المؤتمر؛ لكونه بمثابة صك على بياض لاحتلال العراق، لذلك قاطعوا المؤتمر معللين ذلك بصراحة تامةٍ من أنَّ الإدارة الأمريكية أرادته أنْ يكون غطاءً شرعياً لتغطية ضربتها العسكرية للعراق، ومن أبرز تلك التنظيمات حزب الدعوة الإسلامية

٢٠٠٤م، لم يحصل في انتخابات ٢٠١٠م على مقعدٍ في مجلس النواب العراقي لذلك قرر الانتقال إلى (أبو ظبي) بشكل دائم. ينظر: عدنان الباجه جي، في عين الاعصار، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٢م، ص١٠.

(١) عزيز قادر، المصدر السابق، ص٥٧٢.

(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٩٦٨)، ١٧ كانون الاول ٢٠٠٢م؛ صحيفة الوسط، المنامة، العدد (١٩٣)، ١٨ آذار ٢٠٠٣م.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد (١١٠٧٢)، ٢٢ آذار ٢٠٠٩م.

الذي عدَّ مقدمات التحضير للمؤتمر لا تقود إلى النتائج التي يرجوها الحزب مشككاً بإمكانية أنْ يجسد المؤتمر طموحات الشعب العراقي في إيجاد خطاب سياسي موحد أو إثبات الكفاءة لهم لملء فراغ المرحلة الانتقالية.

٣- وجود جهات سياسية حاولت تأجيل عقد المؤتمر منها الحزب الإسلامي العراقي[١]، والحركة الإسلامية في كردستان العراق، إذ عقدت تلك التنظيمات لقاءات موسعة بينها أكدت فيها على ضرورة تأجيل عقد المؤتمر إلى وقتٍ آخر للأسباب الآتية[٢]:

أ- عدم تمثيل كل الأطراف الرئيسية للمعارضة الإسلامية في اللجنة التحضيرية مثل القوى السنية، والتركمان، وهذا سيؤدي إلى اختلال كبير في نتائج المؤتمر.

ب- توزيع نسب الشخصيات السياسية المشاركة في المؤتمر لم تكن على أساسٍ واضحٍ.

ت- عدم اطِّلاع تلك القوى السياسية على جدول أعمال المؤتمر وأوراقه التداولية أنتج حالةً من عدم الاطمئنان بصدق نوايا التنظيمات السياسية.

وبسبب ذلك انقسم الشارع السياسي العراقي المعارض إلى قسمين: أكد القسم الأول على أهمية المؤتمر في دراسة مستقبل العراق فضلاً عن استقلاليته واعتبره إنجازاً عظيماً على طريق إسقاط النظام العراقي الحاكم وتحرير فئات الشعب من ظلمه واضطهاده، وفي هذا الصدد نشرت صحيفة بدر في ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٣م مقالاً للسيد عادل عبد المهدي قال فيه: "**إنَّ المعارضة ستغرق في الشعارات والمزايدات لتصبح سياستها حرثاً على الماء أو حصداً في الهواء ... فالمعارضة التي لا تستطيع أن تمثل مصالح البلاد والشعب ستكون كفرعٍ شجرةٍ انقطعت عن أصلها لتصبح صالحةً لا لشيء سوى الحرق، فمن قَبِلَ مسؤولية تمثيل الشعب لا يمكنه القبول بأية إملاءات أو سياسات تتناقض مع مصالح البلاد**"[٣].

---

(١) الحزب الإسلامي العراقي هو فرع من حركة الإخوان المسلمين في مصر التي كان أول ظهور لها في العراق ففي مدينة الموصل بعد رجوع محمد الصواف من دراسته في الأزهر عام ١٩٤٠م الذي تأثر كثيراً بأفكار حسن البنا هناك، انتشرت أفكارهم في معظم المدن العراقية وعند إجازة الأحزاب زمن عبد الكريم قاسم قدم أصحابه طلباً باسم الحزب الإسلامي العراقي عام ١٩٦٠م، منع الحزب من العمل السياسي عندما نشر مذكرةً هاجم فيها السلطة وأُغلقت مقراته، وبقي بين العمل السري والعلني تبعاً لاختلاف الحكومات حتى عام ٢٠٠٣م حيث دخل شريكاً سياسياً في السلطة. ينظر: إيمان عبد الحميد الدباغ، جمعية الأخوة الإسلامية ١٩٤٩– ١٩٥٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١م، ص٣٢.

(٢) صحيفة الشرق الاوسط، العدد(١١٠٧٢)، ٢٢ آذار ٢٠٠٩م.

(٣) مختار الأسدي، الصندوق الأسود، مذكرات مختار الأسدي، ج٣، الدار البيضاء، بيروت، ٢٠١٥م، ص٢٦٢-٢٦٣.

أما القسم الآخر فقد رأوه مجرد تظاهرة إعلامية وسياسية أُريد لها أنْ تصبح غطاءً للغزو الأمريكي للعراق، كما أنَّه سينعقد تحت المظلة الأمريكية، لفرض هيمنتها أكثر على المنطقة بهدف نهب خيرات البلاد تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب، وبهذا الخصوص عبَّر الدكتور علي الأديب عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية قائلاً: "**إنَّ مؤتمر لندن كان تظاهرةً إعلاميةً وغطاءً سياسياً لإضفاء الشرعية على الضربة الأمريكية مقابل التظاهرات التي تجتاح العالم احتجاجاً على شن الحرب**"[١].

وفي خضم تلك الصراعات السياسية عزمت الإدارة الأمريكية على ضرورة تعيين (زلماي خليل زاد)[٢] سفيراً فوق العادة للولايات المتحدة لدى التنظيمات السياسية العراقية المعارضة وأطلق عليهم اسم (**العراقيون الأحرار**)، وقد استلم تلك المهمة قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر؛ لذلك لم يكنْ لديه الوقت الكافي للاطّلاع على مشاكل المؤتمر وصعوباته، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تحثه لبذل كل ما بوسعه من جهدٍ لضمان شمولية المؤتمر لجميع القوى السياسية العراقية المعارضة حتى وصل الأمر به إلى أنْ هدد قادة الفصائل المعارضة قائلاً: "**بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى خيارات أخرى ومنها تعيين حاكمٍ عسكريٍ بعد إنهاء النظام العراقي في حالة عدم توصلكم إلى اتفاقٍ سياسي**"[٣].

ونتيجة لذلك اجتمع السيد عبد العزيز الحكيم مع زلماي خليل زاد وقدم له اعتراض المعارضة الإسلامية الشيعية على تصريحاته، واقترح عليه تشكيل حكومةٍ عراقيةٍ حال القضاء على النظام العراقي، وهنا سأله: "**ماذا تعني بتشكيل حكومةٍ عراقية بعد سقوط صدام حسين مباشرة؟**" فأجابه السيد الحكيم قائلاً: "**يجب علينا تشكيل حكومة عراقية ديمقراطية من اليوم الأول لسقوط النظام**

---

(١) مختار الأسدي، مذكرات مختار الأسدي، ص٢٦٣ -٢٦٤.

(٢) زلماي خليل زاد: ولد في مدينة مزار شريف شمال أفغانستان عام ١٩٥١م، درس في الجامعة الأمريكية في بيروت، حصل عل شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، تولى وظائف في وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين في عهد الرئيس ريغن، تخصص في شؤون منطقتي الخليج وآسيا الوسطى وعمل سفيراً للولايات المتحدة في أفغانستان قبل غزو العراق، بعد عام ٢٠٠٣م عمل سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في العراق حتى عام ٢٠٠٦م. ينظر:

Zalmay kalil zad ,The Envoy from Kabul to the white House my Journey through atubulent world , New york ,2016 , p . 138.

(3) F.O/8/927.Delegations folck to londonthe Iraqi oppositiok conferece. NBR617/48 December 2002.

العراقي، لأننا نرى التأخر في تشكيلها يعني أنَّ العراق سيصبح تحت الاحتلال الأمريكي، الأمر الذي سيؤدي إلى حصول مقاومة مسلحة ضد القوات الأمريكية من جهات سياسية عراقية وأخرى عربية"[١].

وبصدد تقريب وجهات النظر بين فصائل المعارضة العراقية أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى قادتها دعتهم فيها إلى الإسراع بعقد المؤتمر لمناقشة مستقبل العراق، واقترحت انتخاب لجنة للمتابعة تشمل جميع فئات المجتمع العراقي بعد الإطاحة بنظام الحكم وحثتهم في رسالتها بضرورة التغلب على الخلافات الجانبية فيما بينهم[٢]،وبسبب ذلك شكلت اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر ثلاثَ لجانٍ فرعية للإسراع بعقد المؤتمر، إحداها للخطاب السياسي، والثانية لدراسة مستقبل العراق، والثالثة مهمتها دراسة المرحلة الانتقالية، وقد ضمت اللجان الثلاث (٣٠-٣٥) شخصيةً معارضةً حددت جدول أعمال المؤتمر وعدد المشاركين فيه باعتماد النسب التي أُقِرَّت في مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢م، كما اتفق الجميع على عقد المؤتمر من ١٤–١٦ كانون الأول ٢٠٠٢م في العاصمة البريطانية لندن[٣].

وبعد ذلك انعقد المؤتمر في فندق هلتون متربولي (Hilton Metrople) وسط العاصمة لندن تحت عنوان (**من أجل إنقاذ العراق**) بمشاركة ثلاثمائة وعشرين شخصيةً سياسيةً ممثلة لخمسين كياناً سياسياً معارضاً للنظام العراقي، وما يقارب من ستمائة إعلامياً[٤].

وقد وُصِف المؤتمر بأنَّه أهم وأكبر تجمعٍ معارضٍ للنظام العراقي منذ عقدين من الزمن، وسط آمال فصائل المعارضة العراقية في إنهاء النظام القائم وإحلال حكمٍ ديمقراطيٍ يكفل جميع حقوق العراقيين، وحضر المؤتمر العديد من ممثلي دول العالم أبرزهم زلماي خليل زاد، وديفيد بيرس، المشرف على شؤون الخليج العربي لدى وزارتي الدفاع والداخلية الأمريكيتين، مضافاً إلى حضور وفد من الجانب البريطاني

---

(١) الأهرام (صحيفة)، القاهرة، العدد (٤٢٤٧٣)، ٢١ آذار ٢٠٠٣م.
(٢) هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة، ص١٩٩-٢٠٠.
(٣) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٥٣١.
(٤) صحيفة الشرق الاوسط، العدد (٨٧٨٣)، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٢م.

وممثلين عن سفارات دول فرنسا وبلجيكا والصين والدانمارك وغيرهم، وقابل ذلك غياب التمثيل العربي كلياً لولا حضور الوفد الكويتي برئاسة (محمد الصقر) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الكويتي[1].

وهنا يمكننا القول بأنَّ غياب التمثيل العربي في المؤتمر راجع إلى أسبابٍ عدة أهمها:

١ – الحذر من التعاون أو دعم القضايا السياسية الحساسة التي قد تسهل وصول المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية إلى رأس السلطة الأمر الذي ينتج عنه زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة.

٢ – معظم الدول العربية سياستها الظاهرية مناوئة للنظام العراقي تماشياً مع السياسة الأمريكية في المنطقة لكنها في الواقع موالية لرأس النظام العراقي.

٣ – البعض منهم من عدَّ المؤتمر حالةً طبيعية كغيره من المؤتمرات التي عُقدت سابقاً فلا حاجة لحضورهم.

٤ – معظم الدول العربية عدَّت المؤتمر شأناً عراقياً خالصاً؛ لذلك فضلت الابتعاد عن المشاركة فيه ليقرر العراقيون مصيرهم.

٥ – من الممكن القول أنَّ كثيراً من الأنظمة العربية لم تشعرْ بما يعانيه الشعب العراقي من الظلم والاضطهاد، ولربما يدخل العنصر الطائفي في تلك المسألة لكون المتضرر الأكبر من سياسة النظام التي طالت الجميع هم الشيعة.

٦ – معظم الدول العربية كانت تحذر من المشاركة في مثل تلك المؤتمرات خوفاً على أمنها وحفظاً لأنظمتها من حصول تجربةٍ مماثلةٍ في بلدانها.

افتتح المؤتمر أولى جلساته في صباح ١٤ كانون الاول ٢٠٠٢م بتلاوة آياتٍ من الذكر الحكيم، ثم تلاها القاء كلمات ممثلي فصائل المعارضة العراقية والضيوف الأجانب[1]، وكان أبرزها كلمة السيد عبد العزيز الحكيم الذي ألقاها نيابةً عن أخيه السيد محمد باقر الحكيم أكد فيها على الظروف

(١) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩م، ص١٢٤.

الحساسة التي تمر بها المنطقة وما يعانيه الشعب العراقي[٢]، كما طرح مرتكزاتٍ وأُسساً عديدةً لإعادة بناء العراق الجديد أهمها ضرورة توحيد الخطاب السياسي والموقف العام للمعارضة العراقية، وملء الفراغ السياسي في المرحلة الانتقالية بحكومةٍ وطنيةٍ شاملةٍ[٣]، فضلاً عن بناء الجيش العراقي؛ ليكون لجميع العراقيين، واحترام المواثيق والقرارات الدولية وميثاق هيأة الأمم المتحدة، والمحافظة على علاقات حسن الجوار[٤].

وضمن مجريات الجلسة الافتتاحية وافق الحاضرون على قرارٍ هامٍ جداً نصَّ على رفض الاحتلال العسكري بكل أشكاله سواء أكان مباشراً أم غير مباشرٍ، وقد أيَّدت جميع فصائل المعارضة العراقية، لا سيما الإسلامية الشيعية منها ذلك القرار بالإجماع[٥]، وفي اليوم الثاني ناقش الحاضرون أمرين وهما: مسألة مشروع المرحلة الانتقالية، وتضمنت تصوراً لشكل الحكم ومؤسسات الدولة بعد سنتين من إسقاط نظام الحكم، والآخر الوثيقة الدستورية وإعداد البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية[٦].

يتضح مما سبق أنَّ أجواء المؤتمر أصبحت أكثر ايجابيةً من ذي قبل وسادتْ أروقة المؤتمر حالةٌ من التفاهم والتعاون على الرغم من وجود خلافات جانبية في بعض الأفكار، كما أنَّ الشعور الوطني ومصلحة الشعب العراقي وضرورة إنقاذه من النظام الحاكم كان الهدف الأسمى في المؤتمر، فضلاً عن اتخاذ الجميع موقفٍ سياسيٍ موحدٍ إزاء التدخل الأجنبي ورفض إملاءاته التي تمس سيادة البلاد، وتفاؤل فصائل المعارضة كافة في أنْ يخرج ذلك المؤتمر بنتائجٍ طيبةٍ تنعكس على جميع أبناء الشعب العراقي.

وعلى قدرٍ كبيرٍ من الأهمية قرر المؤتمرون تمديد عمل المؤتمر ليومين إضافيين؛ نتيجة لكثرة المناقشات، والتسويات والتنازلات السياسية المتبادلة، ولاختيار لجنة المتابعة والتنسيق التي ستتولى إدارة شؤون البلاد بعد القضاء على النظام الحاكم؛ إذ تكونت من خمس وستين عضواً، إلّا أنَّ الأحزاب

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٥٣٢.
(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٩٦٨)، ١٧ كانون الأول ٢٠٠٢م.
(٣) منذر الحكيم، قبسات من حياة وسيرة آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، المصدر السابق، ص٢٤٩-٢٥٤.
(٤) للاطلاع على نص الكلمة ينظر: عبد محسن العامري، المصدر السابق، ص١١٦-١٢٢.
(٥) دوغلاس ج فايث، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب، ترجمة سامي بعقليني، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠م، ص٤٤١.
(٦) باقر ياسين، قول ملا يقال، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٢٨٦.

السياسية ارتأت رفع عدد أعضائها إلى خمس وسبعين عضواً[١] لزيادة نسبة تمثيل الإسلاميين الليبراليين، والمستقلين، والنساء، على أنْ تضاف أسماؤهم في أول اجتماع لجنة المتابعة والتنسيق المؤمل عقده في أربيل، ومن أبرز شخصيات اللجنة (السيد عبد العزيز الحكيم، وأياد علاوي، وباقر جبر الزبيدي، وعادل عبد المهدي، وأحمد الجلبي، وأياد السامرائي، والسيد عبد المجيد الخوئي، وغسان العطية، وفؤاد معصوم، وعز الدين سليم، وموفق الربيعي، وهوشيار زيباري،) وغيرهم[٢].

وبعد أن اختتم المؤتمر أعماله في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٢م اتفق الجميع على أنْ يكون عقد الاجتماع المقبل في محافظة أربيل، وخرجت الجلسةُ الختامية بثلاث وثائقٍ هامةٍ، وهي[٣]:

١ – الوثيقة الأولى: تضمنت مشروع المرحلة الانتقالية وما فيه من تصورات كاملةٍ عن شكل الحكم والمؤسسات خلال المرحلة الانتقالية، وأصبح ذلك أساساً للعمل بعد عام ٢٠٠٣م، وقد تضمن مشروع المرحلة الانتقالية محاور عدَّة أهمها[٤]:

أ- المبادئ العامة التي تلتزم بها مؤسسات المرحلة الانتقالية.
ب- المجلس الوطني الانتقالي.
ت- مجلس السيادة.
ث- الحكومة الانتقالية.
ج- دستور المرحلة الانتقالية.
ح- مشروع الدستور الدائم لجمهورية العراق، وتم شرح تلك المحاور بصورةٍ إجماليةٍ وتركوا تفاصيلها إلى ما بعد تغيير النظام العراقي.

٢ – الوثيقة الثانية: كانت مسودة حول مستقبل العراق، وشملت المبادئ التي يقام عليها النظام البديل، مضافاً إلى أنَّها تضمنت حلاً لمشكلة الكرد بإقامة نظام فدرالي ديمقراطي تعددي في العراق مع رفع الاضطهاد عن الشعب العراقي[٥].

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٥٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٣٦.
(٣) القدس العربي (صحيفة)، لندن، العدد (٤٢٢٦)، ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢م.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) صحيفة الشهادة، العدد (٩٦٩)، ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٢م.

٣ – الوثيقة الثالثة: تضمنت البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية الذي ورد فيه (٢١) عنواناً للقضايا التي ينبغي حلها في العراق الجديد[١].

وقد صدر البيان الختامي عن المؤتمر متضمناً جملة من التوصيات الهامة أهمها[٢]:

١ – أكد على دور المعارضة العراقية في التغيير.

٢ – التأكيد على مستقبل العراق والديمقراطية.

٣ – الإسلام دين الدولة الرسمي.

٤ – أكد على أهمية القرار السياسي.

٥ – رفض التدخلات التي تهدف إلى تجاوز إرادة الشعب العراقي في عملية التغيير.

٦ – المسألة الطائفية ومناقشة آثارها.

٧ – حملات الإبادة الجماعية وحلبجة والأنفال.

٨ – الأوضاع الاقتصادية وتصفية آثار الحربين المدمرتين[٣].

وبعد اختتام المؤتمر عقد قادة الأحزاب والحركات السياسية المعارضة بما فيها الإسلامية الشيعية مؤتمراً صحفياً تم خلاله شرح تفاصيل اختيار لجنة المتابعة والتنسيق، وأكد السيد عبد العزيز الحكيم قائلاً: "**إنَّ الشعب العراقي هو المسؤول الوحيد عن تغيير نظام صدام حسين، وأنَّ العراقيين بحاجةٍ إلى الدعم الدولي والإقليمي، وعلى الأمم المتحدة أنْ تسعى إلى تنفيذ قراراتها المتعلقة بالعراق، وأنَّ المعارضة العراقية تمتلك اليوم الكثير من القدرات العسكرية**"[٤].

سابعاً: اجتماع لجنة المتابعة والتنسيق في أربيل ٢٠٠٣م.

عقدت لجنة المتابعة والتنسيق التي انبثقت من مؤتمر لندن في كانون الأول عام ٢٠٠٢م اجتماعها الأول في مصيف صلاح الدين في محافظة أربيل للمدة من ٢٦ شباط – ١ آذار ٢٠٠٣م، بهدف تحديد واجباتها لمرحلة ما بعد النظام العراقي بما في ذلك تركيبة هيئتها السياسية العليا وزيادة عدد أعضائها وتحديد لجانها الفرعية استعداداً للمرحلة الانتقالية[٥].

وقد شارك في الاجتماع خمسون عضواً من أصل خمس وستين عضواً من أعضاء اللجنة، إذ قاطع الاجتماع عدد من التنظيمات والشخصيات السياسية وهيَ: (الحركة الدستورية الملكية، وحركة الوفاق

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) صحيفة الشرق الاوسط، العدد (٨٧٨٧)، ١٩ كانون الأول ٢٠٠٢م.

(٣) للاطلاع على تفاصيل البيان ينظر: هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٢٠١-٢١٤.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٨٧٨٦)، ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢م.

(٥) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٢٢١.

الوطني، والحركة الوطنية العراقية، والمجلس الوطني الحر، وحركة الوفاق الإسلامي، والسيد محمد بحر العلوم)[١].

ولأجل مناقشة أوضاع المرحلة الخطيرة وما بعدها بدأتْ أولى الاجتماعات مساء ٢٦ شباط بحضور (زلماي خليل زاد)، ومن أبرز ما طرح فيها، الكلمة التي ألقاها السيد عبد العزيز الحكيم فقد تضمنت نقاطاً هامةً وحيويةً أبرزها[٢]:

١ – أهمية وجود برنامج عملي شامل يقوم على أُسسٍ قويةٍ ومتينةٍ يعبر عن آفاق التجديد والاصلاح السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي.

٢ – أثبت الشعب الذي جاهد وقدم التضحيات من الشهداء والمشردين من أجل تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال والعدالة أنه على استعدادٍ للاستمرار في المسيرة لمواجهة التحديات.

٣ – من أهم الأخطار التي نواجهها هو خطر الهيمنة الخارجية على العراق ومقدراته، مضافاً إلى الخسائر في الارواح والممتلكات والبنى التحتية.

٤ – ضرورة تقاسم العمل الجهادي في مسؤولياته وتضحياته وصلاحياته ونشاطاته من خلال تلك اللجان لنجسد بذلك الرؤية المستقبلية.

٦ – أهمية التكامل في العمل الدفاعي بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية وإيجاد الوحدة الحقيقية بين القوى الشعبية المسلحة والجيش العراقي الجديد[٣].

تبعتها كلمات رؤساء الوفود وقد تناولت بمجملها مسألة الاحتلال العسكري، إذ أكدوا بأجمعهم رفض الوجود العسكري الأمريكي وأجمعوا على أنَّ الاحتلال الأجنبي يمثل أحد أكبر المخاطر في تلك الحرب، لذلك أيقنت الإدارة الأمريكية أهمية أنْ تكون الحكومة العراقية المستقبلية ذات قاعدةٍ عريضةٍ تضم كل الأطراف سواء في الداخل أو الخارج، أمّا الادارة البريطانية فقد رأت بأن تطبيق الديمقراطية في العراق على غرار الغرب سيأتي بحكومةٍ يسيطر عليها الشيعة وسينتج عن ذلك تعاونٌ مشترك بين تلك الحكومة الشيعية وبين جمهورية إيران الإسلامية[٤].

وقد صدر البيان الختامي عن الاجتماع وتضمن نقاطاً هامةً أهمها[٥]:

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص٥٥٦.
(٢) صحيفة الشهادة، العدد (٩٧٩)، ٤ آذار ٢٠٠٣م.
(٣) للاطلاع على نص الكلمة ينظر: عبد محسن العامري، المصدر السابق، ص٢٢٣-٢٢٨.
(٤) اليوم (صحيفة)، الرياض، (١٠٨٧٩)، ٢٩ آذار ٢٠٠٣م.
(٥) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص٢٢٣.

١ – قيَّم الاجتماع الأوضاع السياسية والدولية واحتمالات اندلاع الحرب.

٢ – حمَّل المجتمعون النظام العراقي مسؤولية تعرض أمن العراق للخطر بسبب سياساته الاستبدادية وانتهاكه لحقوق الإنسان والاعتداء على دول الجوار.

٣ – طالب المجتمعون الولايات المتحدة بأن تميّز بين نظام البعث، وبين الشعب العراقي، وبين أسلحة الدمار الشامل، وبنية العراق التحتية.

٤ – التأكيد على ضرورة انتقال السلطة إلى الشعب العراقي مباشرةً بعد القضاء على النظام الحاكم.

٥ – تتطلع المعارضة العراقية إلى إقامة علاقات متكافئة مع الدول الأخرى على أساس التعاون والمصالح المشتركة.

٦ – تمثل المعارضة العراقية شريكاً رئيساً في عملية تحرير العراق وتغيير النظام وفي بناء العراق الديمقراطي الجديد.

٧ – شدد البيان على ضرورة التعاون مع قوى الشعب العراقي من أجل إنجاز مهمة التغيير ومواجهة التطورات المتوقعة والاستعداد للمرحلة الانتقالية

ختاماً يتضح لنا مما سبق أنَّ المعارضة العراقية اتصفت خلال تلك المدة بما يلي:

أ- كان للمعارضة العراقية، لا سيما الإسلامية الشيعية منها دورٌ مميزٌ في القضاء على النظام العراقي الحاكم.

ب- الانفتاح على دول العالم والتعاطي معها بما يخدم القضية العراقية في محاولةٍ منها لتدويل قضية الشعب العراقي والحصول على الدعم الإقليمي والدولي.

ت- زيادة حالة التعاون الفاعل والمميز بين الفصائل العراقية المعارضة بعد أنْ كانت تعيش حالةً من التشرذم والانقسامات.

ث- كثفت القوى السياسية العراقية من لقاءاتها بهدف الوصول إلى اتفاق حول البرنامج الحكومي ووضع خطة عمل شاملة لمرحلة ما بعد النظام العراقي تكفل حقوق الشعب والمعارضة العراقية.

وبذلك نستطيع القول أنَّ المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية في الداخل والخارج استطاعت تدويل قضية الشعب العراقي وأنْ تكسب تعاطف الرأي العام العالمي والاقليمي جاء ذلك من خلال النشاط العسكري في الداخل والخارج مضافاً إلى نشاطها السياسي لا سيما الذي تمثل بعقد المؤتمرات والتي أصبحت نافذة اعلامية للتعبير عن معاناة الشعب العراقي.

وبموجب تلك المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها المعارضة العراقية بمختلف توجهاتها وانتماءاتها فقد كان للمعارضة الإسلامية الشيعية دورٌ في صياغة مقرراتها وتوزيع نسب تمثيل المكونات وفق استحقاقاتها في الحكومة الجديدة، ما جعلها قاعدة هامة لبناء العراق الجديد في المرحلة التي جاءت بعد سقوط النظام العراقي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م.

الخاتمة

شهدت الساحة العراقية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تغييرات سياسية وثقافية كان لها اثرٌ بارزٌ على الأوضاع الداخلية في البلاد ، إذ شهدت تلك المدة العديد من الثورات والاضطرابات انعكست بشكل كبير على مكونات المجتمع العراقي، بدءاً من انقلاب عبد الكريم القاسم عام ١٩٥٨م الذي غيَّر نظام الحكم في العراق من الملكي إلى الجمهوري، الأمر الذي نتج عنه ردود أفعال شعبية مناوئة بعد أنْ أدركت الجماهير نتائج ذلك التغيير إثر تعرضهم لضغوطات سياسية واجتماعية ودينية وفقاً للسياسة القمعية التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة التي قيدت الحريات ومنعت الناس من ممارسة أبسط حقوقهم الحياتية، مضافاً الى ذلك، كان لظهور التنظيمات السياسية الإسلامية السنية، مع بروز التيار العلماني لا سيما الحركة الشيوعية، السبب الرئيس في ظهور العمل السياسي الاسلامي الشيعي، لذلك انبثق تنظيم حزب الدعوة الإسلامية من رحم المرجعية الدينية في النجف الاشرف، وكذلك منظمة المسلمين العقائديين لمواجهة خطر المد الشيوعي.

وكان من أبرز العوامل التي ساعدت في إفراز تلك التنظيمات في الساحة السياسية العراقية، وجود البيئة المناسبة والغطاء الديني الروحي والمرجعي المتمثل بوجود السيد محسن الحكيم، والسيد محمد باقر الصدر، لا سيما عندما أصبح الاخير الرائد الأبرز للعمل السياسي عندما مثل نموذجاً فريداً لعلماء الدين نتيجة لإدراكه حاجة الامة ومعرفته بساحتها السياسية الآيديولوجية في مختلف محطات التحرك السياسي، وساعده في ذلك حالتا النضوج الفكري والذهني اللتين اتصفت به شخصيته، فلولا قوة تلك الشخصية، في المجالين الفكري والمعرفي لانزوى العمل السياسي الشيعي ولم يحققْ المستوى الحضوري الفعلي الذي عاشه بعد غياب السيد محمد باقر الصدر.

وخلال مرحلة التأسيس تعرضت التنظيمات السياسية الإسلامية الشيعية الى هزات عنيفة كبدتها خسائرَ كبيرةً وتضحياتٍ جسيمةً كادتْ أنْ تقضيَ عليها، نتيجة لضربات النظام الحاكم التي زادتْ من الأوضاع سوءاً، ولعل من أبرزها، الفراغ القيادي الذي تركه إعدام السيد محمد باقر الصدر، وتنفيذ الأجهزة الأمنية لقرارات السلطة بالتصفية الشاملة والقضاء على أيّ مظهرٍ من مظاهر المعارضة الشيعية في العراق، مضافاً الى حملات التهجير القسري خارج البلاد بحججٍ واهيةٍ، فضلاً عن قانون إعدام الدعاة.

كذلك اتضح من الدراسة أنّ نشاط المعارضة الشيعية العراقية قد انتقل من الناحية السياسية والفكرية المنظمة إلى الجانب العسكري متمثلاً بشن الهجمات على بعض الشخصيات الحكومية وأبرز مؤسساتها، إذ كان يغتنم الفرصة الملائمة لتنفيذ تلك الأهداف وقد جاء ذلك التحول في نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية بسبب ما تعرضت لها من اعدامات واعتقالات وتهجير خارج البلاد، الأمر الذي دفعها الى انتهاج الاسلوب العسكري في نشاطها المعارض للسلطة.

وقد نجم عن كل ما ذكر تضاعف مسؤوليات قيادات المعارضة الشيعية العراقية وضرورة أنْ تتحمل المسؤولية في إيجاد قيادة بديلة تشغل الفراغ الذي تركه إعدام السيد الصدر، لا سيما بعد أنْ ظهرت تنظيماتٌ سياسيةٌ إسلاميةٌ شيعيةٌ جديدةٌ على الساحة كان لكلٍ منها وجهات نظرٍ وأهدافٍ تختلفُ عن الأخرى، الأمر الذي عمَّق المسؤولية وشعَّب المشكلة أكثر من ذي قبل، ناهيك عن طبيعة العلاقة بين تلك الفصائل وكيفية ترسيخها وإيجاد عملٍ وحدوي لتجنب التشتت والضياع، وبذلك حصل شيء من الإرباك والفوضى، ولم تجدْ المعارضة الشيعية العراقية أمامها سوى القتل وسفك الدماء وكثيرٍ من المشاكل والمسؤوليات، لذلك عملت جاهدةً لإيجاد الحلول لكل ما ورد؛ لرتق التمزق في تنظيماتها وحاولتْ ربط الخطوط المتقطعة فيما بينها، كما أنَّها عملت على توفير الأرضية المناسبة للعمل العسكري لإرباك النظام وإضعافه تمهيداً للقضاء عليه.

ومن جانبٍ آخر فقد كانت الجماهير العراقية تنتظر من المعارضة الشيعية موقفاً يتناسب مع حجم التحديات الراهنة ومستوى التضحيات الجسيمة، وباتت تلك الطلائع في المهجر على استعدادٍ للتضحية والجهاد. وفي ظل تلك الأجواء عجزت الفصائل الإسلامية الشيعية أنْ تنهض بالمسؤولية كما خُطط لها، نتيجة للتعقيد في مواقف بعضها من البعض الآخر، مضافاً الى عدم قدرتها على إفراز صيغة قيادية مثالية تسد الفراغ الذي تركه السيد محمد باقر الصدر، فضلاً عن السياسة التعسفية التي اتبعتها السلطة، وعدم وجود الإمكانات المادية بالشكل الذي يؤهلها في تحمل مسؤولياتها.

بناءً على ما تقدم يمكن القول: إنَّ تعدد الفصائل الإسلامية الشيعية العراقية وتقاطع اتجاهاتها وأفكارها أفرز حالةً معقدةً من حالات عدم التفاهم للوصول الى القرارات الحاسمة، الأمر الذي شغلها عن متطلبات المرحلة التي عاشتها واستهلكت كثيراً من جهودها وطاقاتها، لكنَّها بعد أنْ شعرتْ بازدياد الخلاف والانشقاقات بين أطرافها دون فائدة ترجى لأيّ طرفٍ منها، سعت الى إيجاد البدائل المناسبة لملءِ الفراغ في وقت كانت فيه الأمة أكثرُ استعداداً للعطاء والعمل، والدليل على ذلك قيام الشعب العراقي بانتفاضة اذار ١٩٩١م.

ومن الملاحظ أنَّ الانتفاضة الشعبانية مثلَّت مرحلةً مبكرةً من مراحل انهيار النظام العراقي الحاكم، فقد كان اندلاعها نتيجة طبيعية لسياسات النظام التعسفية لسنوات طويلة، ففيها عبَّرت الجماهير المنتفضة عن رفضها لجميع أنواع تلك السياسات، كما أنَّها مثلَّت أولَ ردودِ الفعل الشعبية التي كانت خارج حسابات كثير من السياسيين الذين لم يعتقدوا باحتمال حدوث انتفاضة في الداخل بسبب صعوبة اختراق الجدار الذي أوجده النظام المتمثل بجدار الخوف.

كما يمكننا القول بأنَّها كانت محاولةً شعبيةً جماهيريةً شملتْ كلَّ فئات الشعب وكانت مشاركتهم ملفتة للنظر في الوقت الذي كانت فيه السلطة تبذل كل ما بوسعها؛ لأجل قتل الروح الثورية والتحرك الجماهيري الواسع وتجريد الانتفاضة من مشاعر التخلص من الظلم والاضطهاد، ونتيجة لتلك الروح الثورية والمشاركة الواسعة كادتْ الانتفاضة أنْ تنجحَ وتطيحَ بنظام البعث لولا تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن الضغط على النظام وتحييد حركته الجوية وتخليها عن فكرة إسقاطه آنذاك، بل أنَّها فتحت الضوء الأخضر للنظام العراقي في سحق تلك الانتفاضة، ونتيجة لتوجسها وبعض الدول العربية المجاورة من ولاءات الانتفاضة العقائدية والدينية واحتمالية انسجامها مع مبادئ الجمهورية الإسلامية في إيران وتصوراتها مما يشكل عمقاً جغرافياً وسياسياً يهدد باكتساح الإسلام السياسي الشيعي للمنطقة، لذلك فسحت الولايات المتحدة المجال واسعاً أمام قوات النظام وحركة طائراته ودباباته، الأمر الذي أوجد حالة من حالات عدم التكافؤ بين الطرفين، مضافاً الى عدم وجود القيادة السياسية في الداخل وعدم رفدها بقوة مسلحة من المعارضة الشيعية المسلحة في الخارج ما سهل على النظام القضاء عليها والسيطرة على زمام الأمور، وعلى الرغم من أنَّ الانتفاضة لم تحققْ هدفها الرئيس، لكنَّها أعطت التنظيمات الاسلامية الشيعية درساً في ضرورة قيام جبهة موحدة تجمع فصائلها؛ لتكون قادرة على مواجهة السلطة، كما أشعرتها بأنْ فشلها انبثق من هذا الجانب.

كل ذلك كان مرحلةً ممهدةً لانبثاق المشروع السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر، ففي أجواء من الحذر والترقب استثمر الأخير الفرصة وأعلن تصديه للمرجعية الدينية التي شهدتْ فراغاً بعد رحيل السيد الخوئي، ويمكن القول أنَّ مقومات التحرك السياسي لدى السيد محمد الصدر زرع روح الإيمان والثورة في نفوس الجماهير وملأ الفراغ القيادي الديني والسياسي بعد انحسار دور المرجعية واقتصاره على الأمور الدينية، نتيجة لاضطهاد السلطة وعدم تورعها في سفك الدماء.

كانت القيادة والإصلاح ليسا من المسائل السهلة بل إنهما يحتاجان إلى تضحيات وقواعدَ شعبية واسعة؛ لذلك كرَّس السيد محمد الصدر جهوده في تأسيس القاعدة الحوزوية التي ستقع عليها مسؤولية التغيير والإصلاح ومواجهة السلطة لنقل المجتمع الذي عاش الضياع والعودة به لتطبيق تعاليم الدين الإسلامي مضافاً الى زرع روح التغيير والثورة في ضميره، كل ذلك التحرك كان بطريقةٍ حكيمةٍ ومدروسةٍ وبأسلوبٍ سياسي تصعيدي مناسب لسحب البساط من تحت النظام، وقد بدأ ذلك بإيجاد الوكلاء وإرسالهم الى محافظات الوسط والجنوب إذ توزعوا على مساجدها وأخذوا يدعون الجماهير الى ضرورة الالتحاق بحركة السيد محمد الصدر، ثم صعد السيد الصدر في تحركه عندما دعا الجماهير الى زيارة العتبات المقدسة سيراً على الاقدام ما أربك حسابات السلطة الحاكمة وادخلها في مأزقٍ، وبعدها إعلانه الحدث الأكبر بوجوب إقامة صلاة الجمعة وما رافقها من أحداثٍ ومواجهاتٍ مع السلطة وما تخللها من شعاراتٍ أوحت للجميع أنَّه قاصد النظام القائم، لا سيما بعد ارتدائه الكفن أثناء القائه خطاب الجمعة، وكان صريحاً في مواجهته للنظام ورفضَ جميع مغرياته عندما تجاوز بكلماته الخطوط الحمراء في مختلف المسائل التي عدها من مختصاته ولا يجوز لأي شخصٍ الخوض فيها، ومن أهمها الحريات الدينية، وحق التعبير عن الرأي، والصراع مع القوى العظمى، والقضاء الشرعي، مما أوحى للمراقبين أنَّ السيد محمد الصدر يعدُ لتأسيس مشروع دولةٍ متكاملةٍ، الأمر الذي تخشاه السلطة الحاكمة؛ لذلك عملتْ جاهدةً للتصدي لكل مشروعٍ يحاول بلوغ ذلك المعنى سواء أكان إصلاحياً دينياً أم كان فكرياً عقائدياً، وهو بهذا المنهج الإصلاحي والخطاب الجماهيري زاد في إذكاء حالات الرفض وبث روح الشجاعة عندما وصل الى قلوب أتباعه ومناصريه، وبذلك فقد نقل المجتمع من حالة الخضوع والخنوع والانصياع لسياسة النظام الحاكم، الى حالةٍ أصبحتْ فيها الجماهير أكثر جرأةً ومواجهةً، لانكسار حاجز الرعب والخوف لديهم، ونتيجة لذلك شعرتْ السلطة بكامل أجهزتها بالخطر المتصاعد الذي أحاط بها، فأخذت تعمل على نشر الدعايات والاتهامات والأخبار الكاذبة على السيد محمد الصدر بهدف تفريق الجماهير عنه والحيلولة دون التفافهم عليه، إلا إنَّ تلك الأساليب لم تكنْ ناجحة ولم تحققْ أهدافها أمام نوع التغيير الإصلاحي الشامل وحجمه الذي أحدثه، لذلك لم تجدْ السلطة سبيلاً لإيقافه إلا باغتياله الأمر الذي أثار تداعياتٍ خطيرةً جداً في الداخل والخارج.

كذلك كان للظروف الدولية وسياسات الدول الكبرى ومطامع الولايات المتحدة الأمريكية أثرٌ كبيرٌ في التقريب بين فصائل المعارضة العراقية والتي كانت الفصائل الشيعية جزءاً منها، الأمر الذي أدّى الى انعقاد العديد من

المؤتمرات سواء خارج العراق أو داخله بهدف الاطاحة بالنظام الحاكم الأمر الذي حدث فعلاً في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م.

الملاحق

الملحق رقم (١)

فتوى الشيخ عبد الكريم الزنجاني بحرمة الشيوعية

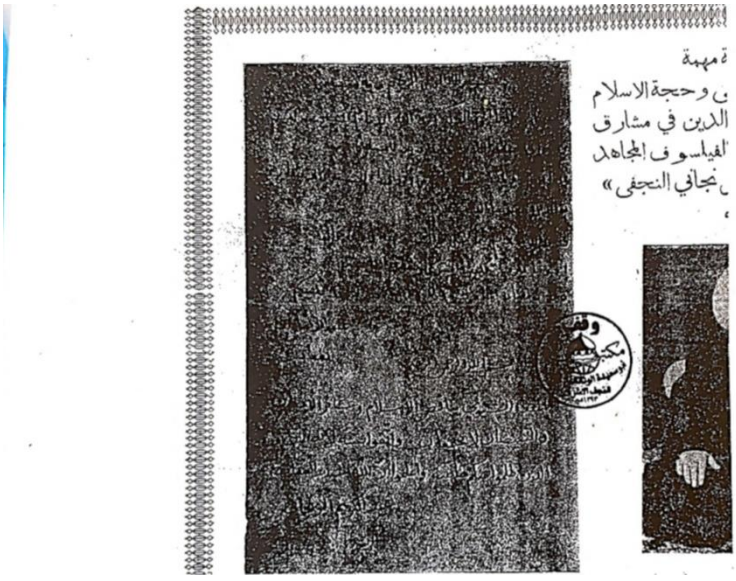

الملحق رقم (٢)

بيان منظمة الشباب المسلم بعنوان (وثبة الشباب المسلم)

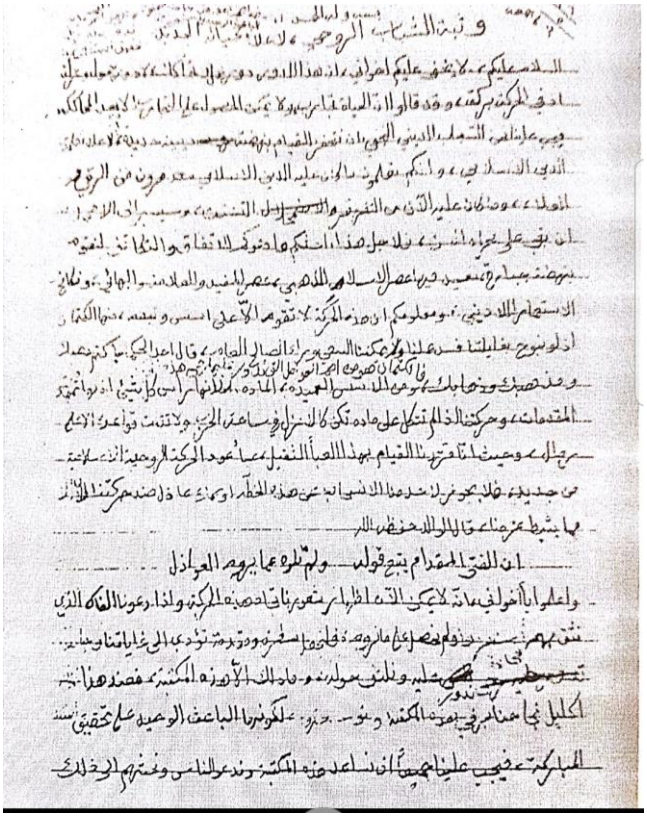

المصدر: جودت القزويني، عز الدين الجزائري رائد الحركة الاسلامية في العراق، دار العلم، بيروت،١٩٩٨م ،ص٢٦٩.

الملحق رقم (٣)

فتوى السيد محسن الحكيم بتحريم الانتماء للشيوعية

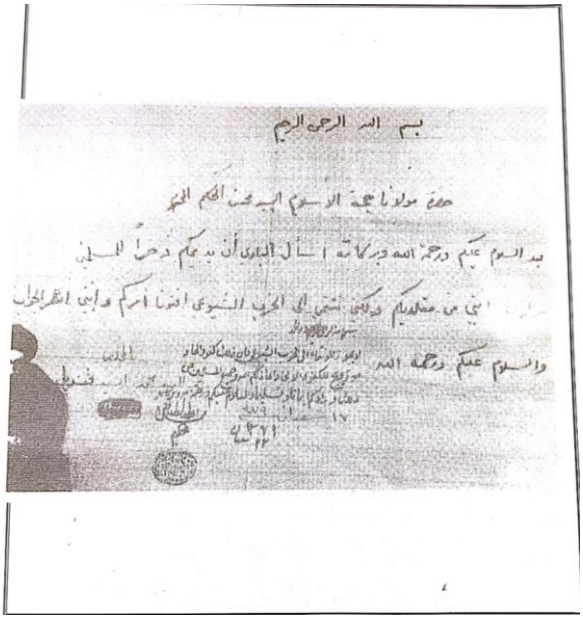
بسم الله الرحمن الرحيم

والسلام عليكم ورحمة الله

المصدر: ارشيف مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الأشرف

الملحق رقم (٤)

فتوى السيد محسن الحكيم بجواز التطوع للدفاع عن فلسطين

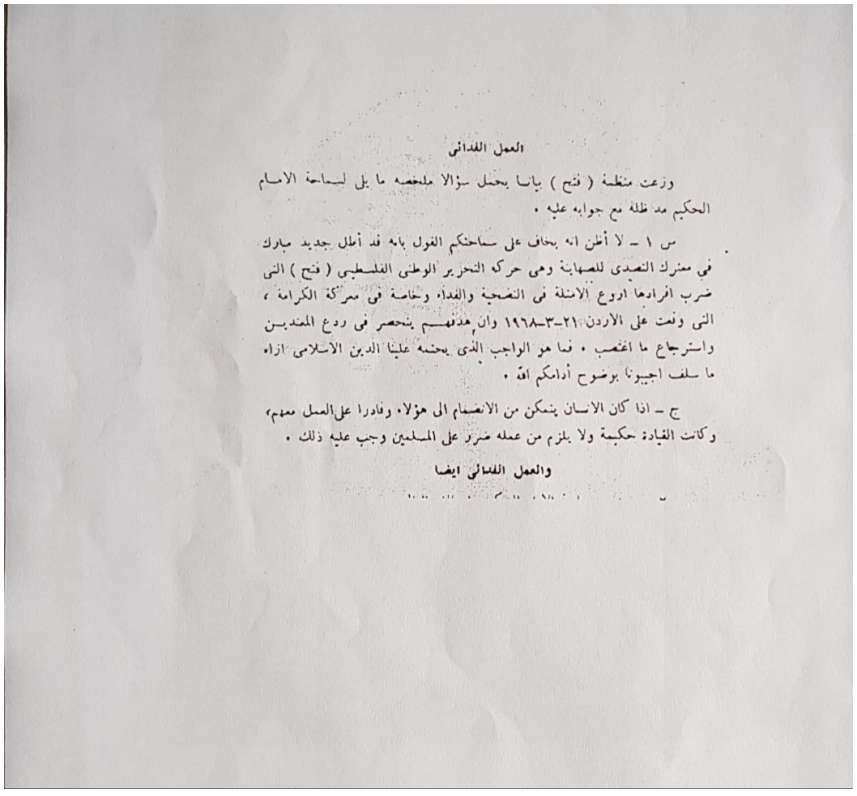

العمل الفدائي

وزعت منظمة (فتح) بيانا يحمل سؤالا ملخصه ما يلي لسماحة الامام الحكيم مد ظله مع جوابه عليه .

س ١ ـ لا أظن انه يخاف على سماحتكم القول بانه قد أطل جديد مبارك في معترك التصدي للصهيونية وهي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي ضرب افرادها اروع الامثلة في التضحية والفداء وخاصة في معركة الكرامة ، التي وقعت على الاردن ٢١-٣-١٩٦٨ وان هدفهم ينحصر في ردع المعتدين واسترجاع ما اغتصب . فما هو الواجب الذي يحتمه علينا الدين الاسلامي ازاء ما سلف اجيبونا بوضوح أدامكم الله .

ج ـ اذا كان الانسان يتمكن من الانضمام الى هؤلاء وقادرا على العمل معهم ، وكانت القيادة حكيمة ولا يلزم من عمله ضرر على المسلمين وجب عليه ذلك .

والعمل الفدائي ايضا

المصدر: ارشيف مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الأشرف

الملحق رقم (٥)

قرار إعدام الشيخ عارف البصري ومجموعة من الدعاة

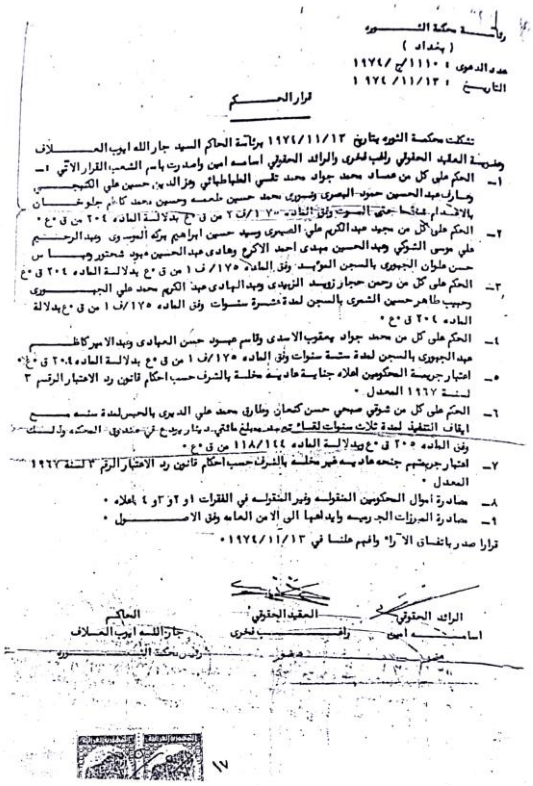

رئاسة محكمة الثـــورة
(بغداد)
عدد الدعوى : ١١١٠/ج/١٩٧٤
التاريخ : ١٣/١١/١٩٧٤

قرار الحـــكم

تشكلت محكمة الثورة بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٤ برئاسة الحاكم السيد جار الله ايوب العـــلاف وعضوية العقيد الحقوقي راغب فخري والرائد الحقوقي اسامه امين واصدرت باسم الشعب القرار الاتي :-

١- الحكم على كل من عساد محمد جواد محمد تقي الطباطبائي وزاهد بن حسين علي الكبجـــي وعارف عبد الحسين حمود البصري وفوزي محمد حسين طعمه وحسين محمد كاظم جلوخـــان بالاعـــدام شنقا حتى الموت وفق المادة ١٧٠/ف ٢ من ق ع بدلالـــة المادة ٢٠٤ من ق ع .

٢- الحكم على كل من مجيد عبد الكريم علي البصري وسيد حسين ابراهيم بركه الحيدري وعبد الرحـــيم علي موسى الشوكي وعبد الحسين مهدي احمد الاكرع وهادي عبد الحسين مبود شحتور وبهـــاء حسن سلمان الجبوري بالسجن المؤبد وفق المادة ١٧٠/ف ١ من ق ع بدلالـــة المادة ٢٠٤ ق ع

٣- الحكم على كل من رحمن حجار زهيد الزبيدي وعبد الهادي عبد الكريم محمد علي الجبـــوري وحبيب طاهر حسين الشمري بالسجن لمدة عشرة سنوات وفق المادة ١٧٥/ف ١ من ق ع بدلالة المادة ٢٠٤ ق ع .

٤- الحكم على كل من محمد جواد يعقوب الاسدي وقاسم عبود حسن المهادي وعبد الامير كاظـــم عبد الجبوري بالسجن لمدة ستة سنوات وفق المادة ١٧٥/ف ١ من ق ع بدلالـــة المادة ٢٠٤ ق ع .

٥- اعتبار جريمة المحكومين اعلاه جناية عادية مخلة بالشرف حسب احكام قانون رد الاعتبار الرقم ٣ لسنة ١٩٦٧ المعدل .

٦- الحكم على كل من شوقي صبحي حسن كنعان وطارق محمد علي الدبري بالحبس لمدة سنه مـــع ايقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات لقاء تعهد مبلغ مائتي دينار يودع في صندوق المحكمة وذلك وفق المادة ٢٠٥ ق ع بدلالـــة المادة ١١٨/١٤٤ من ق ع .

٧- اعتبار جريمتهم جنحه عادية غير مخلة بالشرف حسب احكام قانون رد الاعتبار الرقم ٣ لسنة ١٩٦٧ المعدل .

٨- مصادرة اموال المحكومين المنقولـــه وغير المنقولـــه في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ اعلاه .

٩- مصادرة المبرزات الجرميـــه واليد لعملها الى الامن العامه وفق الاصـــــول .

قرارا صدر بالاتفاق الآراء وافهم علنا في ١٣/١١/١٩٧٤ .

الرائد الحقوقي
اســـامـــه امين

العقيد الحقوقي
راغـــب فخري

الحاكم
جار الله ايوب العـــلاف
رئيس محكمة الثـــورة

المصدر: حسين بركة الشامي، تاريخ حزب الدعوة الإسلامية، المصدر السابق، ص٢٥٣.

الملحق رقم (٦)

فتوى السيد محمد باقر الصدر بحرمة الانتماء للاحزاب الدينية

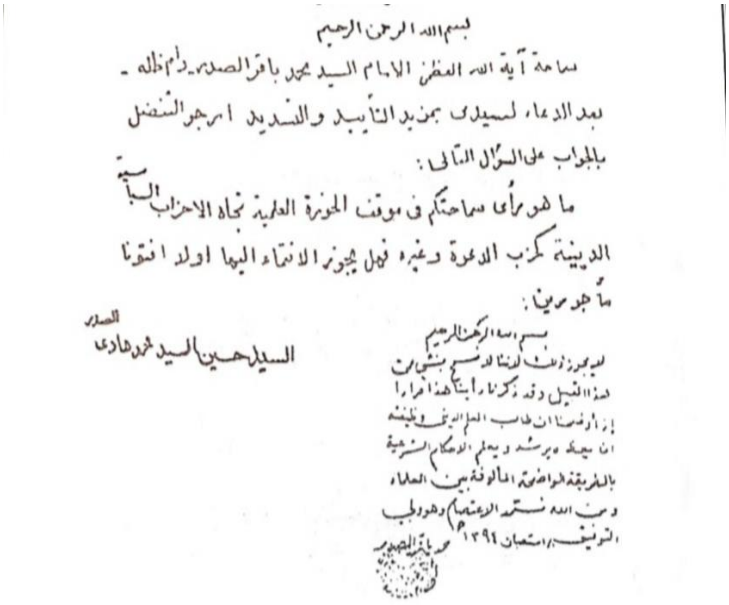

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الامام السيد محمد باقر الصدر دام ظله -

بعد الدعاء لسيدنا بمزيد التأييد والتسديد ارجو التفضل بالجواب على السؤال التالي:

ما هو رأي سماحتكم في موقف الحوزة العلمية تجاه الاحزاب السياسية الدينية كحزب الدعوة وغيره فهل يجوز الانتماء اليها اولا فنقوم مأجورين:

بسم الله الرحمن الرحيم

ليجوز ذلك لانه لا يتفق بشيء من هذا القبيل وقد ذكرنا اننا هذا اذا رأى الرئيس ان طالب العلم الفلاني وظيفته ان يجد ويرشد ويعلم الاحكام الشرعية بالطريقة الواضحة المألوفة بين العلماء وبالله نستعين الاعتصام وهو ولي التوفيق ١٣٩٤ شعبان

السيد حسين السيد محمد هادي الصدر

المصدر: ارشيف مكتبة العلامة السيد حسين محمد هادي الصدر.

الملحق رقم (٧)

تهجير العوائل العراقية الى ايران واحتجاز الشباب منهم

المصدر: محمد الحيدري ، تاريخ العراق السياسي ، ج٤ ، ص٦٢٣.

الملحق رقم (٨)

رسالة الشهيد الصدر إلى أبناء الشعب العربي المسلم في إيران يحثهم على التمسك بمبدأ الأخوة الإسلاميةوالالتزام بقيادة الإمام الخميني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شعبنا العربي المسلم العزيز في إيران

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فاني أخاطبكم باسم الإسلام، وأدعوكم وسائر شعوب إيران العظيمه لتجسيد روح الأخوة الإسلامية التي ضربت في التاريخ مثلاً أعلى في التعاضد والتلاحم في مجتمع المتقين الذي لا فضل فيه لمسلم على مسلم إلا بالتقوى، مجتمع عمار بن ياسر وسلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي، مجتمع القلوب العامرة بالفكر والإيمان المتجاوزة كل حدود الأرض، المتوحدة باسم السماء ورسالة السماء، فلتتوحد القلوب ولتنصر كل الطاقات في إطار القيادة الحكيمة للإمام الخميني وفي طريق بناء المجتمع الإسلامي العظيم الذي يحمل مشعل القرآن الكريم إلى العالم كله.

والسلام عليكم ورحمة الله[1] وبركاته.

المصدر: حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية ، الكتاب الثاني ، ص٢٧٠.

الملحق رقم (٩)

القرار القاضي باعدام كل من ينتمي الى حزب الدعوة الاسلامية

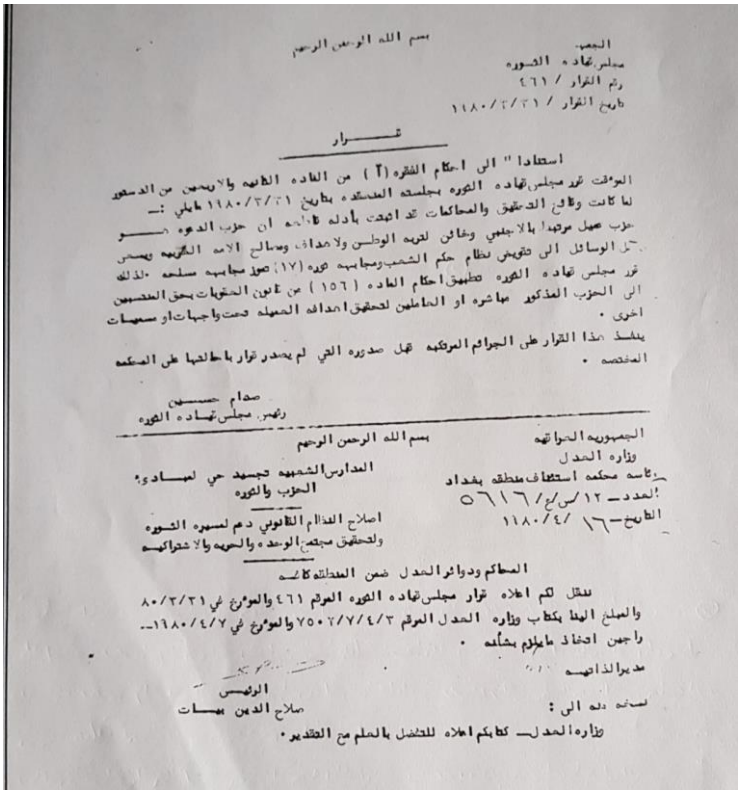

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية
مجلس قيادة الثورة
رقم القرار / ٤٦١
تاريخ القرار / ١٩٨٠/٣/٣١

قـــــرار

استنادا" الى احكام الفقره (أ) من المادة الثانيه والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثوره بجلسته المنعقده بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣١ مايلي :-

لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد اثبتت بادلة قاطعه ان حزب الدعوه حزب عميل مرتبط بالاجنبي وخائن لقربه الوطن ولاهداف ومصالح الامه القوميه يستخدم كل الوسائل الى تقويض نظام حكم الشعب ومجابهه الثوره (١٧) تعد مجابهه مسلحه .لذلك قرر مجلس قيادة الثوره تطبيق احكام المادة (١٥٦) من قانون العقوبات بحق المنتمين الى الحزب المذكور مباشره او الداعين لتحقيق اهدافه المعمله ضمت واجهات او مسميات اخرى .

ينفذ هذا القرار على الجرائم المرتكبه قبل صدوره التي لم يصدر قرار باحالتها على المحكمه المختصه .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثوره

الجمهورية العراقيه
وزاره العدل
رئاسه محكمه استئناف منطقه بغداد
العدد — ١٢ س/ع/ ٥٦١٦
التاريخ — ١٩٨٠/٤/ ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

العدالة الشعبيه تجسد حي لمبادىء الحزب والثوره

اصلاح الظالم الطاغي دعم لمسيره الثوره ولتحقيق مجتمع الوحده والحريه والاشتراكيه

المحاكم ودوائر العدل ضمن العدالة كافه

نحيل لكم اعلاه قرار مجلس قيادة الثوره المرقم ٤٦١ والمؤرخ في ٨٠/٣/٣١ والمبلغ الينا بكتاب وزاره العدل المرقم ٣/٤/٧/٧٥٠٢ والمؤرخ في ١٩٨٠/٤/٧ — راجين اتخاذ مايلزم بشأنه .

مدير الدائره

الرئيس
صلاح الدين بيسات

استنسخ منه الى :
وزاره العدل — كتابكم اعلاه للتفضل بالعلم مع التقدير .

المصدر : المركز الاسلامي للأبحاث الاسلامية، مواجهة الحركة الإسلامية،

الملحق رقم (١٠)

قرار اعدام السيد محمد باقر الصدر

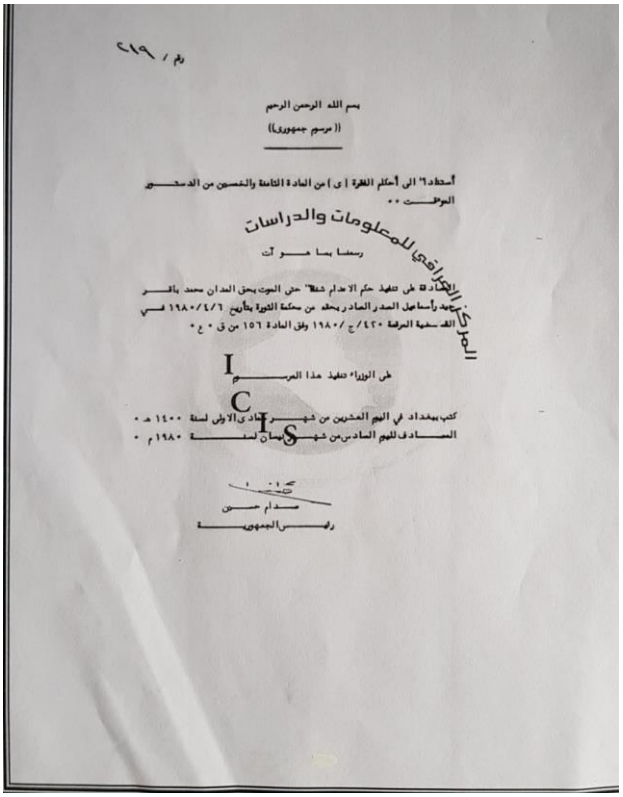

رقم / ٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

((مرسوم جمهوري))

استنادا الى أحكام الفقرة (ى) من المادة الثامنة والخمسين من الدستور

المؤقت ..

وبعد مصادقة مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٦ في

القضية المرقمة ٤٢٠/ج/١٩٨٠ وفق المادة ١٥٦ من ق ٠ ع ٠

على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الاولى لسنة ١٤٠٠ هـ ٠

الصادف لليوم السادس من شهر نيسان لسنة ١٩٨٠م ٠

صدام حسين

رئيس الجمهورية

المركز العراقي للمعلومات والدراسات
I C I S

المصدر: وثائق مؤسسة الشهداء في النجف الأشرف

الملحق رقم (١١)

اسقاط الجنسية عن كل عراقي من أصل أجنبي

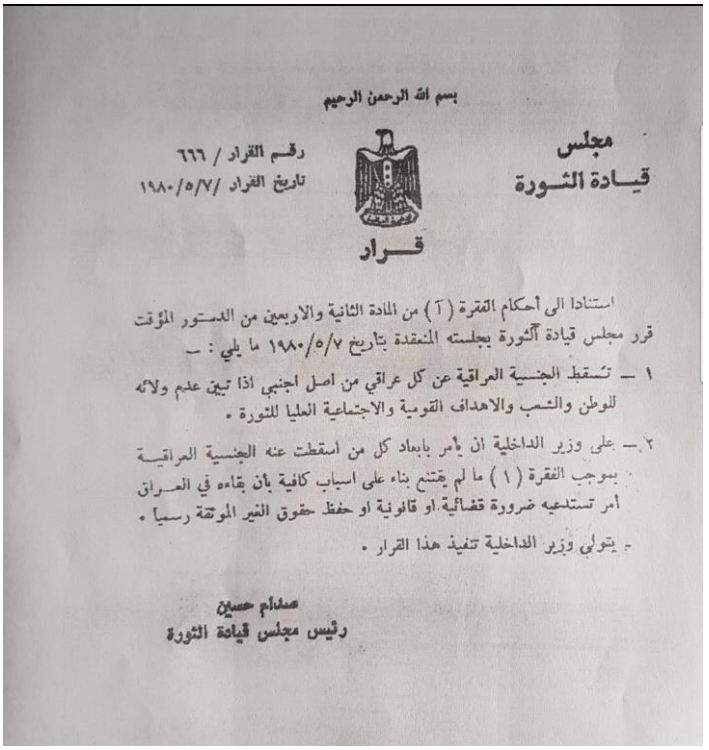

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس
قيادة الثورة

رقم القرار / ٦٦٦
تاريخ القرار /١٩٨٠/٥/٧

قرار

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧ ما يلي : ـ

١ ـ تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من اصل اجنبي اذا تبين عدم ولائه للوطن والشعب والاهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة .

٢ ـ على وزير الداخلية ان يأمر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على اسباب كافية بأن بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموقتة رسمياً .

٣ ـ يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

المصدر: صلاح الخرسان ، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق ، المصدر السابق.

الملحق رقم (١٢)

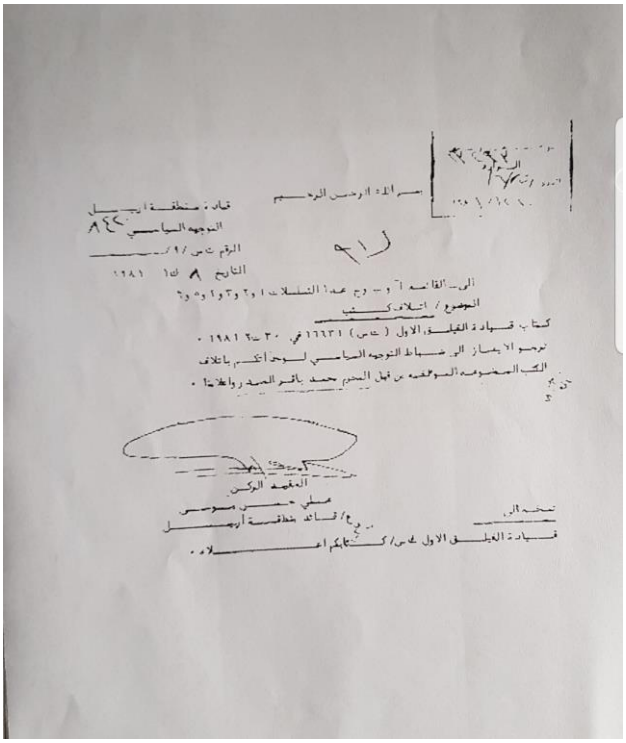

بسم الله الرحمن الرحيم

قيادة منطقة أبي جعل
التوجيه السياسي
الرقم ت س /٩/ ٨٢٤
التاريخ ٨ ك١ ١٩٨١

الى / القاعدة و - ج عدا السلسلات ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦

الموضوع / اخلاء كتب

كتاب قيادة الفيلق الاول (ت س) ١٦٦٣١ في ٣٠ ت٢ ١٩٨١ .

نرجو الايعاز الى ضباط التوجيه السياسي لوحداتكم باخلاء الكتب المذكورة المفهمة من قبل المجرم حميد باقر العبد وارفاقها .

المقدم الركن
علي حسين موسى
رئ/ قائد منطقة أبي جعل

نسخة الى
قيادة الفيلق الاول ت س/ كتابكم اعلاه .

المصدر: وثائق مؤسسة الشهداء في النجف الاشرف.

الملحق رقم (١٣)

بيان منظمة العمل الاسلامي حول عملية الجامعة المستنصرية

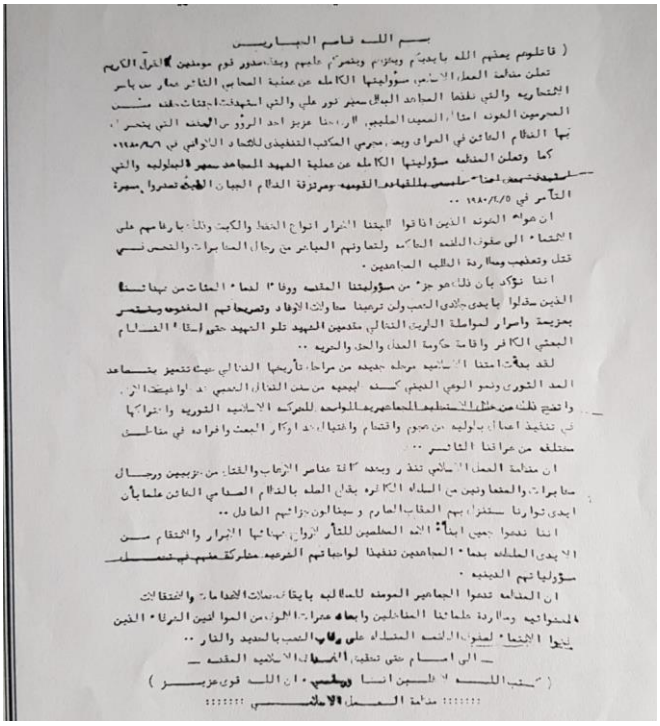

بسم الله قاصم الجبارين

(قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مومنين) القرآن الكريم

تعلن منظمة العمل الاسلامي مسؤوليتها الكاملة عن عملية المجاهد البطل سمير نور علي والتي استهدفت اجتماعا لقادة من العصرمين الخونة امثال العميد الطيب الرشيدي عزيز احد الرؤوس المدبرة التي يتحرك بها النظام الخائن في العراق وبعد مجرمي المكتب التنفيذي للبعث اللاوطني في ٨/٦/١٩٨٥

كما وتعلن المنظمة مسؤوليتها الكاملة عن عملية المجاهد سمير العملوليه والتي استهدفت مجلس قيادة الثورة للقيادة القومية ومديرية الدفاع الجبان الذي تعمدوا بمجزرة التآمر في ٥/٢/١٩٨٠ ..

ان عوام الخونة الذين اقاموا الينا انواع الحقد والكيد وذلك بارغامهم على الانضمام الى صفوف البلهمة الخائنة ولتعاونهم المباشر من رجال العشائر والتخصص في قتل وتعذيب ومطاردة الطليعة المجاهدين .

اننا نؤكد بان ذلك هو جزء من مسؤوليتنا المقدسة ووفاءا لدماء المئات من شهدائنا الذين سقطوا بايدي جلادي البعث ولن نرضى مطلقا الا قصاص الاوفاء وتصريحاتهم المنشورة بخصوص بعزيمة واصرار لمواصلة الطريق النضالي مقدمين الشهيد تلو الشهيد حتى اسقاط النظام البعثي الكافر واقامة حكومة العدل والحق والحرية ..

لقد بدأت امتنا الاسلامية مرحلة جديدة من مراحل تاريخها النضالي حيث تتميز بتصاعد المد الثوري ونمو الوعي العميق لدى ابنائه من مخلف اشكال التعسف الذي اتخذ اوضاعا الرهيبة واتضح ذلك من خلال تصاعد المجاهير بمواجهة للحركة الاسلامية الثورية واشتراكها في تنفيذ اعمال بطولية من هجوم واقتحام واغتيال لاكبر البعث وافراده في مناطق مختلفة من عراقنا الثائر ..

ان منظمة العمل الاسلامي تنذر وبشدة كافة عناصر الارهاب والقتل من زبيبين ورجال مخابرات والمتعاونين من السلك الكافر بقتل العلم بالنظام العسكري الخائن علما بأن ايدي ثوارنا ستقتص بهم العقاب العادل وسينالون جزاءهم العادل ..

اننا ندعوا جميع ابناءنا الله المخلصين للثأر لدماء شهدائنا البرار والانتقام من الايدي المتلطخة بدماء المجاهدين تنفيذا لواجباتهم الشرعية مطركة كل جهدهم في تحمل مسؤولياتهم الدينية .

ان المنظمة تدعوا الجماهير المومنة للمطالبة بايقاف حملات الاعتقالات والاغتيالات لمنتوائيه ومطاردة خلاياها المناضلين وايقاف عمليات الخونة من العوائل النزلاء الذين يخيروا الانضمام لصفوف البلهمة المتسلطة على رقاب الشعب بالحديد والنار ..

الى امام حتى تحقيق النصر للثورة الاسلامية المقدسة

(كتب الله لا غلبن انا ورسلي ان الله قوي عزيز)

منظمة العمل الاسلامي

المصدر: ارشيف مكتبة السيد محمد تقي المدرسي في كربلاء

الملحق رقم (١٤)

قرار اعدام الوجبة الاولى من أسرة ال الحكيم

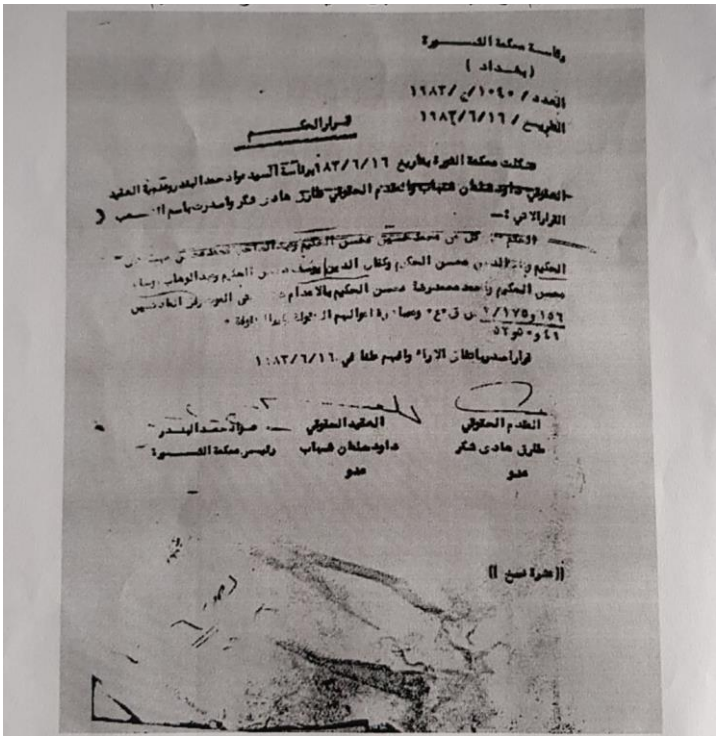

رئاسة محكمة الثـــورة
(بغـداد)
العدد / ١٠٩٠ / ن / ١٩٨٣
التاريخ / ١٩٨٣/٦/١٦

قرار الحكـــم

قررت محكمة الثورة بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٦ برئاسة السيد عواد حمد البدري وعضوية العقيد
العقيد داود سلطان شهاب والمقدم الحقوقي طارق هادي شكر وأصدرت باسم الشعب
القرار الآتي :-

المتهم ... كل من محمد محسن الحكيم وكتاب الدين يوسف ... الحكيم وعبد الوهاب ...
محسن الحكيم وأحمد معروفة محسن الحكيم بالاعدام ... في العراق ...
١٦٥ و ١٧٥ / ١ ... ق ع ... وصادرة اموالهم المنقولة ... الدولة ...
٤١ و ٥٠ ق ع ٥٢

قرارا صدر باتفاق الآراء وافهم علنا في ١٩٨٣/٦/١٦

المقدم الحقوقي	العقيد الحقوقي	عواد حمد البدري
طارق هادي شكر	داود سلطان شهاب	رئيس محكمة الثـــورة
عضو	عضو	

((نهاية النص))

المصدر: وثائق مؤسسة الشهداء في النجف الاشرف

الملحق رقم (١٥)

قرار مراقبة السيد محمد محمد صادق الصدر

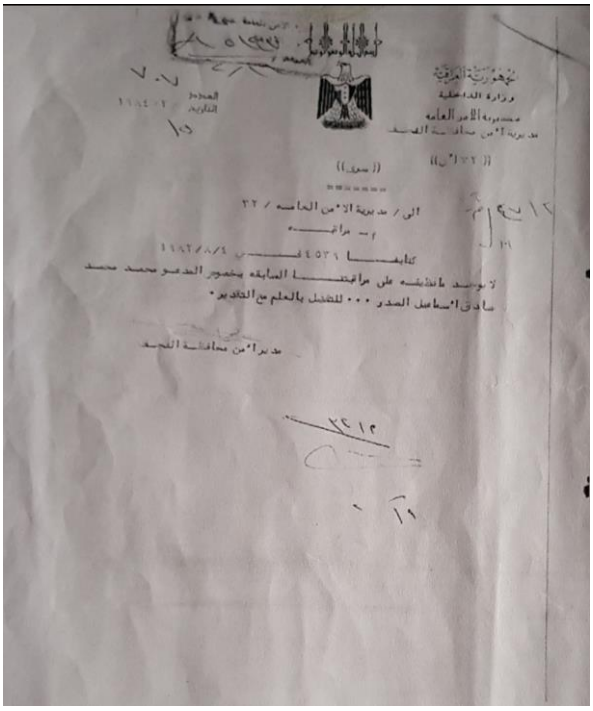

جمهورية العراق
وزارة الداخلية
مصلحة الامن العامه
مديرية الامن العامه

العدد
التاريخ

((سري))

الى / مديرية الامن العامه / ٣٢

م/ مراقبة

كتابنا ٤٥٣١ في ١٩٨٢/٨/٩

لا توجد ملاحظة على مراقبتنا السابقة بحضور المدعو محمد صادق اسماعيل الصدر ... للعلم مع التقدير.

مدير الامن العام

المصدر: منتديات ياحسين ، وثائق أجهزة الأمن الخاصة بالسيد محمد الصدر.

https : //WWW.yahsein.com

الملحق رقم (١٦)

تقرير حزبي حول صلاة الجمعة في محافظة البصرة

المصدر: عبد النبي جاسم الحلفي ، قيام صلاة الجمعة ، ص٢٧٩.

الملحق رقم (١٧)

الضغط على أئمة الجمعة ومحاولة منع اقامتها

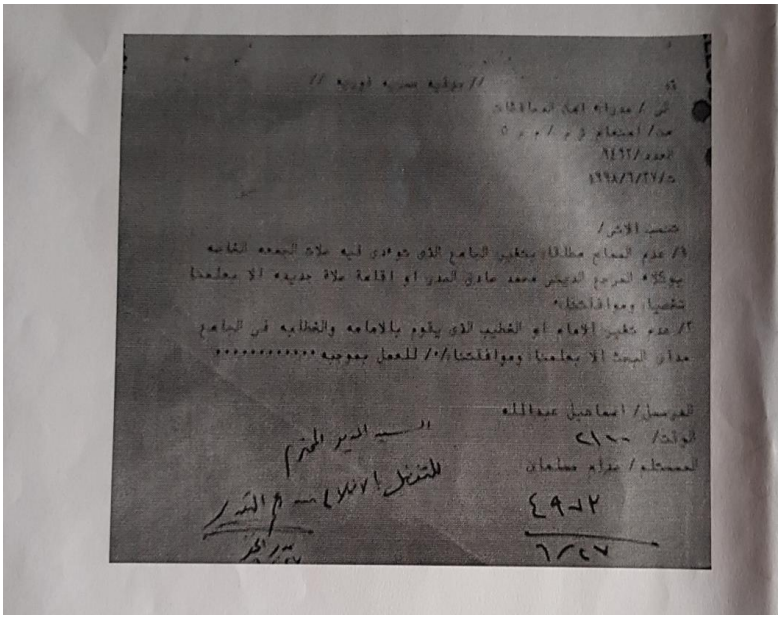

المصدر: عبد النبي جاسم الحلفي ، قيام صلاة الجمعة ، ص٢٨٢.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: الوثائق

أ – الوثائق غير المنشورة.

١. الوثائق العربية.

١- دار الكتب والوثائق، ملفات منظمة العفو الدولية، شخصيات دولية، رقم الملفة ٥٥١٤٧، ٦/١١/ ١٩٨٠م.

٢- دار الكتب والوثائق، نشاطات المعارضة، رقم الملفة ٧٥ / ٣، ٢٨ مايس ١٩٩١، وثيقة ١٦.

٣- دار الكتب والوثائق، اتفاق بين الجمهورية العراقية والعربية المتحدة، رقم الملفة ٢٩/٠٠٤٢١١، وثيقة رقم ١.

٤- دار الكتب والوثائق، المعارضة السياسية، رقم الملفة ٢٦/٧٠، وثيقة ٩.

٥- دار الكتب والوثائق، المعارضة السياسية، رقم الملفة ٨٣ / ٢، وثيقة ٥٢.

٦- دار الكتب والوثائق، تكتلات المعارضة، رقم الملفة ٧٤/٢٢٦، وثيقة رقم ٥.

٧- دار الكتب والوثائق، فعاليات عسكرية، رقم الملفة ٨٣ / ١، وثيقة ٢٤.

٨- دار الكتب والوثائق، فعاليات عسكرية، ملف ٢٣٠ /٨٣، وثيقة ٣٧.

٩- دار الكتب والوثائق، معارضة سياسية، رقم الملفة ٢٦ / ٧٠، وثيقة ٩.

١٠- دار الكتب والوثائق، معارضة سياسية، رقم الملفة ٢٦ / ٧٠، وثيقة ١.

١١- دار الكتب والوثائق، معارضة سياسية، رقم الملفة ٧٠ / ٢٦، وثيقة ٥٣.

١٢- دار الكتب والوثائق العراقية ، معارضة سياسية ، رقم الملفة ٢٦ / ٧٠ ، وثيقة ٣١.

١٣- دار الكتب والوثائق، تصفية المعارضة، رقم الملفة ٢٢٧ /٧٥/ ٣، وثيقة ٣.

١٤- دار الكتب والوثائق، تصفية المعارضة، رقم الملفة ٢٢٧ /٧٥/ ٣، وثيقة ١٤.
١٥- أرشيف مكتبة أبو سعيدة الوثائقية، ملف رقم ٢٥٨٩.
١٦-أرشيف مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف الاشرف.
١٧-أرشيف مكتبة العلامة السيد حسين الصدر في بغداد.
١٨-برقية معاونية أمن القناة رقم ١٠٤٩٣، ١٨ تشرين الاول ١٩٨٧.
١٩- كتاب أمانة سر القطر الى صدام حسين، ٩ آذار ١٩٨٨، أرشيف وثائق حزب البعث ، مجموعة القيادة القطرية، الصندوق ٢٣-٤-٧، وثيقة ٦٥.
٢٠- كتاب أمانة سر القطر الى عزة الدوري، ٢٧ آب ١٩٨٧ أرشيف وثائق حزب البعث، صندوق ٢٣ - ٤ – ٧، وثيقة ١٤.
٢١- كتاب أمانة سر القطر الى عزة الدوري ومدير المخابرات والامن العام، ٩ آذار ١٩٨٨، الصندوق ٢٣-٤-٧، وثيقة ٦٦.
٢٢- كتاب قيادة فرع النجف لحزب البعث، ٣٢ / أ / ١٢، ١٧ كنون الثاني ١٩٩٨.
٢٣- كتاب مديرية أمن النجف، مراقبة أشخاص، العدد ٧٠٧، ١٥ شباط ١٩٨٤.
٢٤- كتاب وزارة التخطيط المرقم ٦/٤/ ٢٢٨، ٩ أيلول ٢٠١٨.
٢٥- مؤسسة الشهداء العامة ، كتاب غرفة العمليات المركزية في بغداد، عدد القاذفات، العدد ٤٣٥٦، ١٨ نيسان ١٩٩١.
٢٦- مؤسسة الشهداء العامة كتاب رئاسة أركان الجيش، توزيع قواطع المسؤولية، العدد ٤٢٣٧، ٢٤ آذار ١٩٩١.
٢٧- وكالة الانباء العراقية، احتفال في طهران في ذكرى ولادة السيدة زينب، ١٩ شباط ١٩٨٣.
٢٨- وكالة الانباء العراقية، العدد ١٩١٣، ١٨ كانون الثاني ١٩٨٨.
٢٩- وكالة الانباء العراقية، تصفية المعارضة، ٧٥ /٣ ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٠، وثيقة ١٧.
٣٠- وكالة الانباء العراقية، ملحق العدد١٩١٤، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٨.

٢. <u>الوثائق البريطانية.</u>

1-F.O /8/5708/Iraqi opposition holds conferece in Tehran to discuss Saddam Husseins. sanction .NBR 293/1 December 1983.

2-F.O /8/5486 /Correspondence from Iraqi opposition parties . NBR 391/37 . February 1983.

3-Iraqi Opposition unite its efforts in the suburb of Windsor. NBR 471/45 March 1999. F.O/8/697

4-F.O/8/927.Delegations folck to londonthe Iraqi oppositiok conferece. NBR617/48 December 2002.

ب. <u>الوثائق العربية المنشورة</u> .

١- بيان السيد محمد باقر الصدر لمساندة الثورة الاسلامية في ايران.
٢- بيان منظمة العمل الاسلامي حول تبنيها عملية اغتيال طارق عزيز.
٣- فتوى السيد محسن الحكيم بجواز التطوع للدفاع عن فلسطين.
٤- فتوى السيد محسن الحكيم بحرمة الانتماء للحزب الشيوعي.
٥- فتوى السيد محمد باقر الصدر بحرمة الانتماء للأحزاب الدينية.
٦- قرار الحكومة العراقية بتسفير العراقيين تحت ذريعة التبعية الايرانية.
٧- قرار حكم إعدام السيد محمد باقر الصدر.
٨- قرار مجلس قيادة الثورة بإعدام المنتمين لحزب الدعوة الاسلامية.
٩- قرار محكمة الثورة بإعدام الشهداء الخمسة لحزب الدعوة الإسلامية.
١٠- كتاب مديرية الامن العامة المرقم ٨٤٢٠ في ٨ كانون الاول ١٩٨١ بإتلاف كتب السيد محمد باقر الصدر.
١١-كتاب مراقبة السلطة لتحركات السيد محمد محمد صادق الصدر.

ثانياً: <u>المذكرات الشخصية.</u>

١- حمزة الموسوي، عشرون سنة من الجهاد ضد الطاغية صدام والبعث المقبور، مذكرات سيد حمزة الموسوي ، ج١، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧م.

٢- رشيد الخيون، أمالي طالب الرفاعي، دار الملاك، ابو ظبي، ٢٠١٢م.
٣- طالب الحسن ، بعث العراق وامكانية العودة الى الله (ذكرياتي مع فليح حسن الجاسم عضو القيادة القطرية)، بيروت، ٢٠١٧م.
٤- علي خليفة جابر، بداية حياة (قصص وذكريات)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠١٤م.
٥- محمد المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن، حكايتي مع صدام في غزو الكويت، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٨م.
٦- مختار الاسدي، الصندوق الاسود، مذكرات مختار الاسدي، ج٣، الدار البيضاء، بيروت، ٢٠١٥م.
٧- مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية والسياسية، مذكرات العلامة الشهيد محمد مهدي الحكيم، قم المقدسة، د . ت.
٨- نورمان شوارتز كوف، الامر لا يحتاج الى بطل، مذكرات شوارتز كوف ، ترجمة نور الدين صدوق وغلاب الجابري، ط٣، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٩م.
٩- يفغيني بريماكوف، يوميات بريماكوف في حرب الخليج، بيروت، ١٩٩١م.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١-إبراهيم كاظم الونداوي، الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ١٩٩٤م.
٢-أحمد عبد الهادي السعدون ، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧م.
٣-أسامة إبراهيم الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي ودوره الفكري والسياسي ١٨٩٩-١٩٩٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦م.
٤-اسلام عبد ربه المغير، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية في غزة، ٢٠١٥م.
٥-أكرم ناصر العقابي، منظمة العمل الإسلامي وتطورها الفكري ١٩٦٧-١٩٩٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٧م.

٦-إيمان عبد الحميد الدباغ، جمعية الأخوة الإسلامية ١٩٤٩-١٩٥٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١١م.
٧-حيدر صبخي عفات الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠-٢٠١١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.
٨-رعد حسن الحيدري، دور المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في الحياة السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٤م.
٩-زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١م في العراق (النجف الأشرف انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤م.
١٠- سلام خسرو جوامير، محمد باقر الحكيم دراسة تاريخية في دوره الفكري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.
١١- صلاح مهدي علي الفضلي، السيد الشهيد محمد باقر الصدر وأثره في تاريخ العراق المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.
١٢- ضمير عودة عبد علي، الشيخ مرتضى مطهري دراسة في دوره الثقافي والاجتماعي والسياسي، ١٩٢٠ - ١٩٧٩م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥م.
١٣- عبد النبي جاسم الحلفي ، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر ١٩٩٧-١٩٩٩م، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥م
١٤- علي ناصر الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م.
١٥- فرات عبد الحسين الحجاج ، عز الدين سليم وفكره السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨م.
١٦- كرار عبد الحسين الخفاجي، الحركات الإسلامية الشيعية في العراق ١٩٥٧ – ١٩٨٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار، ٢٠١٨م.
١٧- مروة محمود المالكي، قوات بدر ١٩٨٢- ١٩٩١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٧م.

١٨- مفيد كاصد الزيدي، التيارات الفكرية والسياسية في الخليج العربي ١٩٣٨ -١٩٧١م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، ١٩٩٨م.
١٩- نوار سعيد الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠ -٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط في عمان، ٢٠١٠م.
٢٠- هاني جواد كاظم النجار، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد محمد صادق الصدر ١٩٩١-١٩٩٩م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠١٠م.
٢١- هاني عبيد زباري، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨م.
٢٢- فاطمة نعيم دهيرب، الشيخ محمد باقر الناصري ودوره الفكري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١م.

رابعاً: <u>الكتب العربية والمعربة .</u>

١- أ.أ.إغتاتنكو، خلفاء بلا خلافة، ترجمة يوسف الجهمان، دار حوران للنشر، سوريا، ١٩٩٧م.
٢- إبراهيم النافع، الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣م.
٣- إبراهيم نوار، المعارضة العراقية والصراع لإسقاط النظام، مطبوعات إن، (د . م)، ١٩٩٣م.
٤- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق ، الخارطة السياسية للمعارضة العراقية للفترة من آب ١٩٩٠- آذار ١٩٩٤م، دار الدليل ، قم المقدسة، ١٩٩٤م.
٥- إحسان العارضي، الابداع والتجديد في المنهج الصدري، مج ٢، قم المقدسة، ٢٠٠٨ م.
٦- أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، مطبعة الجديد، بيروت ، ١٩٩٨م.
٧- أحمد الياسري الحسيني، قوات بدر التاريخ الجهادي والسياسي ١٩٧٩-٢٠٠٣م، سطوع للطباعة، بيروت، ٢٠١٤م.
٨- أحمد راسم النفيس، الشيعة في العراق جذور راسخة وواقع متغير، دار أكيودي للثقافة، بيروت، ٢٠١٤م.

٩- أحمد عبد الصاحب، منظمة العمل الإسلامي في العراق (التأسيس والمسيرة والأهداف)، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩م.
١٠- أحمد عبد الله أبو زيد ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق ، ج١ ، بيروت، ٢٠٠٦م.
١١- أسامة شحادة وهيثم الكسواني، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم(التجمعات الشيعية في بلاد الشام)، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م.
١٢- إسحاق النقاش، الوصول الى السلطة، ترجمة مختار الأسدي، دار قرطبة، بيروت ، ٢٠١٢م.
١٣- ----------، شيعة العراق، ترجمة عبد الآله النعيمي، دار المدى، دمشق، ١٩٩٦م.
١٤- إسماعيل الوائلي، منهج الصدر، دار الهدى، النجف الأشرف، ١٤٣٠هـ.
١٥- إسماعيل خليل أبو صالح، السيد محمد حسين فضل الله شاعراً، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٦- أكرم الحكيم، إمام جمعة الكوفة ودجال بغداد، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الصدر، دار السلام، لندن، ٢٠٠٢م.
١٧- ----------، الدكتاتورية والانتفاضة، دار الاسلام، لندن، ٢٠٠٠م .
١٨- أندروكوكبيرن وباتريك كوكبيرن، صدام الخارج من تحت الرماد ، ترجمة علي عباس، دار المنتظر للطباعة، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٩- باقر القابنجي، في غيبت الجب أسرار وفضائح عشر سنوات من الاعتقال والتعذيب في سجون الطاغية صدام، دار دليلنا للنشر، (د. م)، ٢٠٠٥م.
٢٠- باقر ياسين ، قول ملا يقال، دار الكنوز الادبية ، بيروت، ٢٠٠١م.
٢١- بروس واطسون وآخرون، الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة محمد برهوم، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٩٢م.
٢٢- بيار سالنجر وإريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، ط٢، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٩١م.
٢٣- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢٤- توفيق الشيخ، حوارات مع العلامة محمد تقي المدرسي (العراق والحركة الاسلامية)، لندن، ١٩٨٨م.

٢٥- جاريث ستانسفيد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الدراسات الاماراتية، ابو ظبي، ٢٠٠٩م.

٢٦- جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، دار شريعت، قم المقدسة، ٢٠٠٣م.

٢٧- جعفر عباس حميدي، والتطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨م، بغداد ، ١٩٨٠م.

٢٨- جهاد الديوان ومحمد هادي، مهدي الحكيم علم الشهادة وضحية التآمر الاستكباري على القضية الإسلامية في العراق، (د.م)، (د.ت).

٢٩- جواد النصراوي، الضحايا والمتهمون منذ مجيء الثورة الإسلامية حتى سقوط الطاغية صدام ، كربلاء المقدسة ، ٢٠٠٦م .

٣٠- جون لي أندرسن ، سقوط بغداد ، ترجمة داليا رياض ، ديوان المسار للترجمة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٨م ، ص٦٤ .

٣١- جويس ويلي ، الحركات الإسلامية الشيعية في العراق، ترجمة مصطفى نعمان احمد وهناء خليف غني، بغداد، ٢٠١١م.

٣٢- حامد البياتي، ربع قرن مع شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم ، مؤسسة شهيد المحراب، بغداد ، ٢٠٠٤م.

٣٣- ----------، سقوط الشيطان (خطط امريكا وخطط المعارضة العراقية لإسقاط صدام حسين) ومستقبل العراق، (د. م) ، ٢٠٠٣م.

٣٤- ----------، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣-١٩٦٦م ، لندن ، ١٩٩٧م.

٣٥- حامد الحمداني، أضواء على إنتفاضة آذار المجيدة، (د . م)، (د . ت).

٣٦- حامد سالم الزيادي ، السياسة في العراق بين الواقع والادعاء، دار الجواهري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥م.

٣٧- حركة ١٥ شعبان الإسلامية، الخالدون، كوكبة من شهداء حركة ١٥ شعبان الإسلامية، ج١، (د . م)، (د . ت) .

٣٨- حزب البعث العربي الإشتراكي، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، بغداد، ١٩٨٣م.

٣٩- حسن الحكيم، المفصل في تاريخ النجف ، ج١، منشورات المكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ٢٠٠٦م.
٤٠- حسن العلوي، أسوار الطين في عقدة الكويت وايديولوجيا الضم، دار الكنوز للنشر، بيروت ، ١٩٩٥م.
٤١- ----------، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، قم المقدسة، ٢٠٠١م.
٤٢- حسن الترابي، قضايا الوحدة والحرية، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٩م.
٤٣- حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، الكتاب السادس، شركة البنفسج، بغداد، ٢٠١٤م.
٤٤- ----------، حزب الدعوة الإسلامية بحث وثائقي في مسيرة الدعوة، الكتاب الثاني، دار العارف، بيروت ، ٢٠٠٩م.
٤٥- ----------، حزب الدعوة الإسلامية تاريخ مشرق وتيار في الأمة، الكتاب الأول، دار العارف، بيروت، ٢٠١٢م.
٤٦- ----------، حزب الدعوة الإسلامية تاريخ مشرق وتيار في الأمة، الكتاب الثالث، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٦م.
٤٧- ----------، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الثالث، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩م.
٤٨- ----------، تاريخ العراق السياسي المعاصر (التحرك الإسلامي في العراق ١٩٠٠-١٩٥٧) ، بيروت، دار المنتدى للنشر، ١٩٩٠م.
٤٩- ----------، حزب الدعوة الإسلامية في معترك الأحداث، الكتاب الرابع
٥٠- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مطبعة جاردينيا، بيروت ، ٢٠٠٨م.
٥١- حسين بركة الشامي ، المرجعية الدينية من الذات الى المؤسسة، دار السلام ، (د . م) ، ١٩٩٩م.
٥٢- ----------، تاريخ حزب الدعوة الاسلامية ، ط٣، دار الاسلام، بغداد، ٢٠١٧م.
٥٣- حنا بطاطو، التضحيات الشيعية في العراق، الدعوة الاسلامية والمجاهدون، ترجمة حميد سلمان الكعبي، دار الرافدين ، بيروت، ٢٠١٥م.
٥٤- ----------، الحركات السرية الشيعية في العراق، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠٠٤م.

٥٥- خالد يحيى الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، دار، بغداد، ١٩٩٣م.
٥٦- خليل الربيعي، شهيد الاسلام ومفكر الدعوة محمد هادي السبيتي، (د. م)، ٢٠١٥م.
٥٧- خليل علي حيدر، العمامة والصولجان (المرجعية الشيعية في ايران والعراق)، الكويت، ١٩٩٧م.
٥٨- خير الدين عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ٢٠٠١م.
٥٩- داي ياماو، تاريخ الاحزاب الاسلامية في العراق التحول في حزب الدعوة ١٩٥٧-٢٠٠٩م، ترجمة فلاح حسن الأسدي ومحمود عبد الواحد محمود، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢م.
٦٠- دوغلاس ج فايث، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب، ترجمة سامي بعقليني، دار الانتشار العربي للنشر، بيروت ، ٢٠١٠م.
٦١- رائد السوداني، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م مقدمات وأسباب، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (د . م)، ١٤٢٩هـ.
٦٢- رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق (الشيعة)، ج١، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٢م.
٦٣- ----------، لاهوت السياسة (الأحزاب والحركات الدينية في العراق) ، بيروت، ٢٠٠٩م.
٦٤- رعد الموسوي، انتفاضة صفر الإسلامية، ط٢، قم المقدسة، ١٩٨٣م.
٦٥- رعد مجيد الحمداني، معارك الجيش العراقي من ١٩٧٣-٢٠٠٣م، الأردن، ٢٠١٣م.
٦٦- روبرت فيسك، الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة، ترجمة عاطف المولى، دار المطبوعات بيروت ، ٢٠٠٨م.
٦٧- رولان جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر، قبرص، ١٩٩١م.
٦٨- ريتشارد هاس، حرب الضرورة، سيرة حربين على العراق حرب الاختيار، دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠١٠م .
٦٩- سالار أوسي، جلال طالباني أحداث و مواقف، دار أبعاد، بيروت، ٢٠٠٨م
٧٠- سامي البغدادي، الفكر السياسي الثوري للإمام الخميني وأثره على الفكر السياسي في العراق، مركز الهدى للدرايات الحوزوية، (د. م)، ٢٠١١م.

٧١- سامي العسكري، الإمام الصدر ودوره في الصراع السياسي في العراق، محمد باقر الصدر دراسة في حياته وفكره، دار السلام، لندن، ١٩٩٦م.
٧٢- سعد العبيدي، نوايا الحرب، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٣م.
٧٣- سعيد العكيلي، الشهيد الصدر مشروع التغيير ومنهج الثورة، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الصدر، بيروت، ٢٠١١ م.
٧٤- سلمان هادي طعمة، الانتفاضة الشعبانية في كربلاء، دار المؤرخ ، قم المقدسة، ٢٠١٢م.
٧٥- سليم العراقي، لماذا قتلوه، دار المنار، قم المقدسة، ١٩٩٥م.
٧٦- الشباب الدولي لحقوق الانسان، قسم الحقوق الدولية للإنسان في كنيسة السينتولوجيا العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣م.
٧٧- شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة لندن، ٢٠٠٠م.
٧٨- صادق العهد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الأستاذ محمد صالح الأديب، (د. م) ، ١٩٩٩م.
٧٩- صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق أضواء على تحرك المرجعية الدينية في النجف الأشرف ١٩٥٨-١٩٩٢، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٤م.
٨٠- ----------، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠م، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠١م.
٨١- ----------، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق ، دمشق ، ١٩٩٩م.
٨٢- صلاح جواد شبر، حزب الدعوة عندما حكم (جذور الإسلام السياسي الشيعي في العراق)، (د. م)، (د. ت).
٨٣- صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني أمّة، مركز الهدى للطباعة والنشر، (د . م)، ٢٠٠٨م.
٨٤- ----------، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم ١٩٣٢ – ٢٠٠٣، منتدى المعارف، لندن، ٢٠١٠م.
٨٥- صلاح مهدي علي الفضلي، السيد الشهيد محمد باقر الصدر وأثره في تاريخ العراق، منشورات أحرار العراق ، (د . م)، (د . ت).
٨٦- ----------، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢م ، القاهرة ، دار المرتضى ، ٢٠١٠م.

٨٧- صفاء الدين تبرائيان، الانتفاضة الشعبانية، ملحمة المقاومة الإسلامية للشعب العراقي ، ترجمة حسين الصافي، المجمع العالمي لأهل البيت، قم المقدسة، ٢٠١٨م

٨٨- ضياء عدنان الخباز، دوحة من جنة الغري، الأولياء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠م.

٨٩- كاظم الحائري، مقدمة في علم الأصول، قم المقدسة، ١٤٠٧هـ.

٩٠- طالب الحسن، بطانة السلطان، أشباه رجال في دائرة الضوء، دار أور، بيروت، ٢٠٠٥م.

٩١- ----------، حكومة القرية ، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ط٦، دار أور للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠١٤م.

٩٢- طراد حماد وعبد الحسين الأمين، الإمام أبو القاسم الموسوي الخوئي زعيم الحوزة العلمية، مؤسسة الخوئي، لندن ، ٢٠٠٤م.

٩٣- ظاهر الإمارة، أزمة المعارضة الإسلامية العراقية، تحليل وحلول، دار الرافد، بيروت، ١٩٩٣م.

٩٤- عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، المركز العراقي للدراسات، دمشق، ٢٠٠٠م.

٩٥- ----------، حزب الدعوة الإسلامية المسيرة والفكر الحركي، بيروت، ١٩٩٩م.

٩٦- ----------، عراق بلا قيادة، قراءة في أزمة القيادة الشيعية في العراق، دمشق، ٢٠٠٢م.

٩٧- ----------، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ط٥، بيروت، ٢٠٠٥ م .

٩٨- ----------، مرجعية الميدان محمد محمد صادق الصدر مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال ، ط٧، المركز العراقي للدراسات، دمشق، ٢٠٠٣م.

٩٩- عباس الزيدي، السفير الخامس، ممثلية السيد محمد الصدر في بيروت، بيروت، ٢٠٠١م.

١٠٠- عباس الزيدي وعبد الهادي الزيدي، قيادة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٨٠-٢٠٠٣م، مؤسسة البديل، النجف الأشرف، ٢٠١١م.

١٠١- عباس كاظم، الحوزة في ارشيف حزب البعث، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٦م.

١٠٢- عبد الحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٠٣- عبد الحليم آل كاشف الغطاء ،قضية فلسطين في خطب الإمام الراحل محمد حسين آل كاشف الغطاء، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ١٩٦٩م.

١٠٤- عبد الحميد العباسي ، صفحات سوداء من بعث العراق ، ج٢ ، التراث العربي ، لندن ، ١٩٨٨م.
١٠٥- عبد الخالق ناصر شومان، الطائفية السياسية في العراق ١٩٥٨- ١٩٩١ ، دار الحكمة للنشر، لندن، ٢٠١٣م.
١٠٦- عبد الرحمن عوض، الانتفاضة الشعبانية في الحلة ، ط٣، سلسلة تراث الحلة، دار الفرات، (د . م)، ٢٠٠٩م.
١٠٧- عبد الرحمن مظهر الهلّوش، صدام حسين الجمهورية الخامسة، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠١٧م.
١٠٨- عبد الرزاق النداوي، أضواء على منبر الصدر، ج١، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الصدر، النجف الأشرف، ١٤٣٠هـ
١٠٩- ----------، أضواء على منبر الصدر، ج٢، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الصدر، النجف الأشرف، ١٤٣٠ هـ.
١١٠- عبد الرضا عوض، الانتفاضة الشعبانية في الحلة، ط٣، بابل، ٢٠١٢م.
١١١- عبد الغني عباس ، تَطلُّع أُمة ، قراءة في أفكار السيد محمد تقي المدرسي ، دار محبي الحسين، طهران، ١٩٩٩م.
١١٢- عبد الكريم الأرزي، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الى صدام ،لندن، ١٩٩٢م.
١١٣- عبد الكريم خليفة، انتفاضة البصرة ١٧ آذار ١٩٩٩م ، منشورات جامعة الصدر الدينية ، النجف الأشرف، ١٤٢٦هـ.
١١٤- عبد الكريم فرحان، السلام المسلح رؤية في الاستراتيجية الاسرائيلية للسلام، دار البراق ، دمشق ، ١٩٩٥م.
١١٥- عبد الهادي الركابي ، وثائق لا تموت، صفحات سوداء في تاريخ حزب البعث، ج١ ، مؤسسة الشهداء ،(د .م)، (د . ت).
١١٦- ----------، فصول وملاحم من تاريخ الانتفاضة الشعبانية المباركة في كربلاء المقدسة ، كربلاء ١٤٣٠هـ
١١٧- عبد الهادي الفضلي، الحركة الإسلامية، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف، ٢٠١٤م.
١١٨- ----------، حواران في الفكر واللغة، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف، ٢٠١٣م.

١١٩- عبد زيد الجابري، لمحات من حياة سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد عبد العزيز الحكيم، مؤسسة شهيد المحراب، (د . م)، (د . ت).

١٢٠- عبد محسن العامري، نزف القلم بيانات الشهيد الحكيم، الكتاب الثالث، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، (د . م)، (د . ت) .

١٢١- عبده زايد، صدام حسين ووحدة الأمة العربية، دار الصحوة ، القاهرة، ١٩٩١م.

١٢٢- عثمان الراوندوزي، استجواب صدام حسين رجل المتناقضات، لندن، (د. ت).

١٢٣- عدنان ابراهيم السراج، الأمام محسن الحكيم (١٨٨٩-١٩٧٠)، مؤسسة الزهراء، بيروت ، ١٩٩٣م.

١٢٤- عدنان الباجه جي، في عين الاعصار، الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢م.

١٢٥- عدنان حسين أحمد، حياة وأفكار أحد مؤسسي حزب الدعوة العراقي ،دار المنتدى، بيروت، ٢٠١١م

١٢٦- عزيز الدفاعي ، دولة البعد الواحد ، مطابع الحرف العربي ، بيروت ، ٢٠١١م.

١٢٧- عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت الى بغداد ٢٠٠٣م، دار الحكمة لندن ، ٢٠٠٩م.

١٢٨- علي الحسيني السيستاني، المسائل المنتخبة، (د .م)، ٢٠١٢م.

١٢٩- علي الشمراني، صراع الأضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، دار الحكمة، لندن ، ٢٠٠٣م.

١٣٠- علي المؤمن، سنوات الجمر (مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧-١٩٨٦)، ط٣، المركز الإسلامي المعاصر ، بيروت ، ٢٠٠٤م.

١٣١- ----------، صدمة التاريخ (العراق من حكم السلطة الى حكم المعارضة) ، مركز دراسات المشرق العربي ، بيروت ، ٢٠١٠م.

١٣٢- علي خليفة جابر، عبد الكريم خليفة جابر(أبو جهاد)، دار سراج، النجف الاشرف، ٢٠١٩م، ص١١٣-١١٤.

١٣٣- علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب ، دار الفارس، عمان، ٢٠٠٩م.

١٣٤- علي عبد الطائي ، حرب الخليج الثانية دراسة تاريخية ، دار الفضولي ، تركيا ، ٢٠٠٥م.

١٣٥- عمار فاضل حمزة ، فلسفة الشهادة في فكر السيد محمد الصدر ، مؤسسة وارث الانبياء، النجف الاشرف، ٢٠٠٩م.

١٣٦- غسان شربل، العراق من حرب الى حرب ، صدام مرَّ من هنا، رياض الريس للطباعة، بيروت، ٢٠١٠م.

١٣٧- فاضل لفته الغزي، سوق الشيوخ وذاكرة الانتفاضة الشعبانية، دار الفراهيدي، بغداد ، ٢٠١٣م .

١٣٨- فايز الخفاجي ، الرصاص السياسي في العراق، أشهر الاغتيالات السياسية في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣)، ج٢، دار قناديل ، بغداد، ٢٠١٨م.

١٣٩- ----------، حين يخطئ الرصاص، أشهر الاغتيالات السياسية الفاشلة في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣)، دار قناديل ، بغداد، (د . ت).

١٤٠- فائق عبد الكريم ، عبد الصاحب دخيل سيرة قائد وتاريخ مرحلة، دار العارف، بيروت، ٢٠٠١م.

١٤١- فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، منشورات مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٤٢- فؤاد الحسيني، محمد باقر الصدر مفكراً ومرجعاً وشهيداً، دار الدين القيم، بيروت، ٢٠١٠م

١٤٣- فؤاد رزاق الحجيمي، المسيرة والدكتاتور، دار المواهب للنشر، النجف، ٢٠١٢م.

١٤٤- فيبي مار، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣م، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى للطباعة والنشر ، بغداد، ٢٠٠٩م.

١٤٥- توفيق الشيخ، حوارات مع العلامة محمد تقي المدرسي، العراق والحركة الاسلامية، لندن، ١٩٨٨م.

١٤٦- قاسم الطائي ، العراق وأمريكا الى أين ؟، ط٢، المكتب الاعلامي للشيخ قاسم الطائي ، (د . م)، ٢٠٠٥م.

١٤٧- قاسم الكعبي ،الثورة البيضاء، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الصدر، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م.

١٤٨- قصي سالم علوان، الشبيبي شاعراً، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥م

١٤٩- كاظم الحائري، الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف، ط٢، دار البشير، قم المقدسة، ٢٠٠٨م.

١٥٠- كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة الفجر، لندن، (د . ت).

١٥١- كاظم محمدعلي شكر، الثورة الإسلامية في النجف الأشرف، مخطوط، مؤسسة كاشف الغطاء، النجف، ١٩٩١م.
١٥٢- كريم المنفي، إبداع المرجع، ط٢، دار الغدير، قم المقدسة، ٢٠٠٥م.
١٥٣- كمال ديب، موجز تاريخ العرق، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣م.
١٥٤- ليث عبد الكريم الربيعي، سلسة تراث شهداء بدر، بغداد، (د . ت) ،
١٥٥- ماجد الماجد، انتفاضة الشعب العراقي ١٩٩١م، دار الوفاق، بيروت، ١٩٩١م.
١٥٦- مجموعة باحثين، الانتفاضة الشعبانية في الديوانية، كتاب مخطوط، ٢٠١٨م
١٥٧- المجلس الاعلى للثورة الإسلامية، السيد محمد باقر الحكيم مناهج ورؤى، النجف الأشرف، ٢٠٠٤م.
١٥٨- ----------، تعريف موجز (النظرية الخصائص الانجازات)، الوفاء للطباعة والنشر ، النجف الاشرف، ٢٠٠٤م.
١٥٩- محسن جبار العارضي، نافذة على التاريخ السياسي للعراق المعاصر من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي ١٩١٧-٢٠٠٣، مراجعة محمود تركي اللهيبي، بغداد، ٢٠٠٥م .
١٦٠- محمد إسحاق الفياض، المختصر في الحياة العلمية لزعيم الطائفة السيد الخوئي، دار البذرة للنشر، النجف الأشرف، ٢٠٠٩م.
١٦١- محمد ادريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٦٢- محمد التيجاني، فسيروا في الارض فانظروا، ط٢، المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٦٣- محمد الحسيني، محمد باقر الصدر حياة حافلة، فكر واخلاق، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٦٤- محمد الصدر، منهج الصالحين، ج٢، العبادات، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد محمد الصدر، (د . ت)، (د. م)، ١٤٢٩هـ
١٦٥- محمد اليعقوبي ، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه ، ط٢ ، دار الصادقين، النجف الاشرف، ٢٠١٨م.
١٦٦- محمد باقر الحكيم ، الإمام الحكيم قراءة تحليلية في السيرة الذاتية ، ج٣، مؤسسة تراث الحكيم ، النجف الأشرف ،٢٠٠٥م.

١٦٧- ----------، النظرية السياسية عند الشهيد الصدر، ط٢، النجف الأشرف، ٢٠١١م.
١٦٨- ----------، بين مقاومتين، مؤسسة شهيد المحراب، النجف الأشرف، ٢٠٠٥م .
١٦٩- ----------، جماعة العلماء المجاهدين، الحركة الإسلامية في العراق، طهران، ١٩٨١م.
١٧٠- محمد جاسم النداوي، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، بغداد، (د.ت).
١٧١- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، دار الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣م.
١٧٢- ----------، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٧٣- محمد حسين الصغير، قادة الفكر الديني والسياسي في النجف الأشرف، دار البلاغ ، بيروت، ٢٠٠٨م.
١٧٤- محمد حسين فضل الله، اتجاهات وأعلام وحوات فكرية في شؤون المرجعية والحركة الإسلامية، دار الملاك، بيروت، (د.ت).
١٧٥- محمد حمزة الربيعي، أسرار سقوط الطاغية صدام، بغداد، ٢٠٠٤م.
١٧٦- محمد رضا النعماني، سنوات المحنة وأيام الحصار، مكتبة الصدر، قم المقدسة، (د . م)
١٧٧- ----------، شهيد الأمة وشاهدها، ج١، قم المقدسة، ٢٠٠١م.
١٧٨- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥م.
١٧٩- محمد سيد نوري البازياني، مستقبل الحركة الإسلامية في كردستان ،اربيل، ٢٠٠٦م.
١٨٠- محمد صادق بحر العلوم، النجف بين المرجعية والسياسة، دار الزهراء، بيروت، ٢٠٠٩م.
١٨١- ----------، أوراق سياسية عراقية، دار الزهراء ، النجف الاشرف، ٢٠٠٩م .
١٨٢- محمد عباس الدراجي ، القصائد الخالدات في حب آل البيت ، دار الأمير، بغداد، ١٩٨٩م.
١٨٣- محمد فهيم درويش، غزو الكويت بين شريعة الغاب والقانون الدولي، مؤسسة الزهراء، الكويت، ١٩٩١م.
١٨٤- محمد لازم مهوس، محمد الصدر المرجعية الشمولية ، مجموعة بحوث في فكر السيد محمد الصدر، مج٢، (د . م) ، (د . ت).
١٨٥- محمد مهدي الآصفي، الشيخ محمد رضا المظفر وتطور الحركة الاصلاحية في النجف ،دار التوحيد، قم المقدسة ، ١٩٩٨م.
١٨٦- محمد هادي الاسدي، الإمام الحكيم (دراسة تاريخية ١٩٥٠-١٩٧٠)، كتاب مخطوط.
١٨٧- ----------، آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، دار المتنبي، بغداد، (د .ت).

١٨٨- محمود عبده ، صدام حسين رحلة النهاية أم الخلود، من الاعتقال الى الاعدام، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١٢م.

١٨٩- مختار الأسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد، الظاهرة وردود الفعل، الدار البيضاء ، بيروت، ٢٠١٥م .

١٩٠- ----------، المرجعية الصالحة، تعدد أدوار ووحدة هدف، مجموعة بحوث في فكر السيد الصدر ، مج١ ، (د . م) ، (د . ت) .

١٩١- ----------، موجز تاريخ العراق السياسي ، دار الكتب العراقية ، (د . م)، (د . ت).

١٩٢- المركز الاسلامي للأبحاث السياسية، ٤ سنوات حرب، طهران، ١٩٨٤م.

١٩٣- ----------، جرائم صدام، عرض وثائقي، (د . م)، ١٩٨٣م.

١٩٤- مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٩٥- مصطفى ناجي الموسوي ، الفكر السياسي للشهيد السيد محمد باقر الحكيم، النجف الاشرف، ٢٠٠٨م.

١٩٦- مكتب السيد الشهيد الصدر، خمسون موقفاً، ج٧، دار المعمورة، بغداد، ١٤٣٣هـ.

١٩٧- منذر الحكيم ، قبسات من سيرة وحياة شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم، مطبعة خاتم، طهران، ٢٠٠٤م.

١٩٨- منظمة الشرق الأوسط، عذاب بلا نهاية انتفاضة آذار ١٩٩١ في العراق، مؤسسة المنار للنشر، لندن، ١٩٩٣م.

١٩٩- منظمة العمل الإسلامي في العراق، التأسيس والسيرة والأهداف، كراس خاص، (د.م)،٢٠٠٧م.

٢٠٠- مهدي حسن الخفاجي، أمريكا مصدر الارهاب في العراق ، ط٢ ، مركز العراق للدراسات، (د . م) ، ٢٠٠٧م.

٢٠١- مؤسسة الامام الخوئي الخيرية، الشهيد محمد تقي الخوئي ، ط٣ ، مؤسسة إحياء تراث الإمام الخوئي، قم المقدسة، ٢٠٠٣م.

٢٠٢- مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية، علماء قياديون، أبو القاسم الخوئي، مطبعة زيتون ، النجف الاشرف، ٢٠١١م .

٢٠٣- مؤسسة تراث الحكيم ، صدى الذكريات ، العترة الطاهرة للطباعة والنشر، (د . م) ، ٢٠٠٨م.

٢٠٤- ----------، أبحاث المؤتمر الأول لإحياء التراث الفكري والعلمي للشهيد آية الله السيد محمد باقر الحكيم ، دار الرائد للنشر، النجف الأشرف، ٢٠٠٦م.
٢٠٥- ميشال نوفل ، لوحة المعارضة العراقية، مجلة الشرق الاوسط، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بيروت ، العدد (١)، ١٩٩١م.
٢٠٦- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينه جابر، بيروت ، ٢٠٠٦م
٢٠٧- ناصر حسن الأسدي، محنة الأكثرية في العراق، بيروت ، ٢٠٠٥م.
٢٠٨- ----------، شيعة العراق دولهم وآثارهم، مكتبة بن فهد الحلي ، كربلاء المقدسة، (د . ت).
٢٠٩- نبيل العلوي، السيد عبد العزيز الحكيم ودوره السياسي في العراق، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ٢٠١٧م.
٢١٠- نبيل عبد الهادي، الصدر وصِدام الإنسانية في مواجهة الهمجية، مؤسسة العارف، بيروت، ١٩٩٦م.
٢١١- نبيل ياسين، التاريخ المحرم دراسة تحليلية في الفكر السياسي المعاصر، ط٢، دار نون، بغداد، ٢٠٠٨ م.
٢١٢- نجيب الصالحي، الزلزال وقائع غزو الكويت والانتفاضة، دار المجلة للنشر، بغداد، (د . ت).
٢١٣- نخبة من الباحثين، محمد باقر الصدر دراسات في حياته وفكره، دار السلام، لندن ، ١٩٩٦م.
٢١٤- نقولا القرزلي، الصراع العربي الفارسي، دار العالم العربي، باريس، (د .ت).
٢١٥- هادي الجبوري، الشيعة والخوئي جهاد وإجتهاد، مطبعة ياران، (د . م)، ١٩٩٧م.
٢١٦- هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، بغداد، (د . ت).
٢١٧- هيثم غالب الناهي، خيانة النص في الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الأندلس، لندن، ٢٠٠٢م.
٢١٨- وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم (دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠)، مؤسسة آفاق، بغداد، ٢٠٠٩م.
٢١٩- وفاء جواد الجياشي، آية الله السيد محمد باقر الحكيم من النجف الى النجف، فقاهة وجهاد وشهادة، دار العترة الطاهرة، النجف الأشرف، ٢٠٠٦م.
٢٢٠- ولي نصر، صحوة الشيعة ، ترجمة سامي الكعكي، بيروت ، ٢٠٠٧م.

٢٢١- وليد الحلي، العراق الواقع وآفاق المستقبل، مؤسسة المصطفى، لندن ، ١٩٩٢م.
٢٢٢- يوسف الكناني، شهيد العارفين قراءة تحليلية للسيرة الجهادية للسيد الصدر الثاني، دار عين الحكمة، (د . م)، ٢٠١٤م.

خامساً: الكتب الاجنبية

1–Zalmay kalil zad ,The Envoy from Kabul to the white House my Journey through atubulent world , New york ,2016 , p . 138.
2- Joyce Wiley , The Islamic Morment of Iraqi shias , Beulder , 1988

سادساً: المعاجم والموسوعات .

١- أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
٢- حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، ج٧ ، منشورات المكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ٢٠٠٦م.
٣- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، دار العارف، بيروت، ٢٠٠٧م.
٤- عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار سلامة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٥م.
٥- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ط٢، مؤسسة الفارس، عمان، ١٩٩١م.

٦- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، ط٢، مؤسسة الفارس، عمان، ١٩٩١م.
٧- محمد صادق الكرباسي، معجم المقالات الحسينية، ج٣، المركز الحسيني للدراسات، لندن، ٢٠١٣م.
٨- محمد هادي الأميني، معجم لرجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال ألف عام، مج٢، ط٢، بيروت، ١٩٩٢م.
٩- المركز الوثائقي للمقاومة الإسلامية في العراق، موسوعة شهداء بدر، ج٤،النجف الأشرف، ٢٠١٤م.
١٠- ياسين صلاوتي، الموسوعة الميسرة والموسعة، مج ٦، مؤسسة التاريخ العربي للنشر، بيروت، ٢٠٠١م.

سابعاً: <u>االبحوث والدراسات المنشورة</u>

١- إبراهيم النداوي ، دور السيد عبد الأعلى السبزواري في الحياة العلمية والسياسية ١٩١١-١٩٩٣م ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج٢ ، العدد الرابع ، ٢٠١٤م.
٢- إبراهيم جواد ، الشهيد الشاهد ، العالم الديني السيد حسن الشيرازي شاعراً ، مجلة النبأ ، بيروت، العدد ٦١ ، ايلول ٢٠٠١م.
٣- أسعد حميد ، صلاة الجمعة بعض آثارها ، مجلة مراد الإسلام ، البصرة العدد الثالث، ١٤٢٥هـ
٤- برقيات جمعية منتدى النشر الى الملوك العرب ، مجلة البذرة ، النجف الأشرف ، العدد (٥) ،السنة الأولى ، ١٩٤٨م.
٥- بيروز مجتهد زادة ، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والإيرانيين ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٠٦ ، نيسان ١٩٩٦م.
٦- جاسم محمد إبراهيم اليساري ، أثر السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية (١٨٨٩-١٩٩٢م)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج١٢، العدد٢ ، ٢٠١٤م.

٧- جواد محمد تقي الخوئي، جدي في الذاكرة، مجلة الموسم، أكاديمية الكوفة، هولندا، العدد ١٧، ١٩٩٤م.
٨- جودت القزويني ، إشكالية الفقهاء وبداية الحركة الإسلامية في العراق ، مجلة الفكر الجديد ، دار السلام للدراسات، العدد ٢، حزيران ١٩٩٢م.
٩- حامد عبد الرزاق وآخرون ، عوامل احباط الانتفاضة ، مجلة دراسات عراقية ، العدد الثاني ١٩٩٦م.
١٠- حسين عبد الكاظم ، جمعية فدائيان إسلام وتأثيرها في تأميم النفط الإيراني ١٩٤٤-١٩٥١م، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة واسط ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٨م.
١١- حمزة الموسوي، معسكر صفوان وقائع وأحداث ، مجلة دراسات عراقية ، العدد الثالث، ١٩٩٦م.
١٢- زهير عزاوي ، وجهة نظر غير عراقية في انتفاضة ما بعد حرب الخليج ، مجلة دراسات عراقية، العددان الرابع والخامس ، السنة الثانية ، ١٩٩٧م.
١٣- عادل رؤوف ، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (التأسيس ، التجربة، الخطاب) ، مجلة دراسات عراقية ، المركز العراقي للإعلام والدراسات ، دمشق، العددان ٧و٨ ، ايلول ١٩٩٨م.
١٤- عدي حاتم المفرجي ، قبسات من فكر الشيخ محمد مهدي الآصفي (الحركة الإسلامية إنموذجاً) ، مجلة دراسات إسلامية معاصرة ، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء ، العدد ١٢ ، ٢٠١٥م.
١٥- علاء داوود كاظم ، الصدر بين ثلاث دكتاتوريات ، مجلة المنهج ، النجف الأشرف، العدد ٨ ، ٢٠٠٩م.
١٦- مجول محمد العكيدي، الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق منظمة العمل الاسلامي إنموذجاً، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل، مج٧، العدد ٣ ، ٢٠٠٨م.
١٧- محمد الطريحي ، السيد جمال الدين الخوئي، مجلة الموسم ، اكاديمية الكوفة، هولندا، العدد ١٧، ١٩٩٣م.
١٨- محمد جواد جاسم الجزائري ، السيد أبو القاسم الخوئي (١٨٨٩-١٩٩٢م) دراسة في نماذج من رؤاه ومواقفه السياسية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، جامعة الكوفة ، العدد ١٨، السنة العاشرة ، ٢٠١٦م.
١٩- محمود المظفر، الشيخ محمد صادق القاموسي ، مجلة الموسم ، اكاديمية الكوفة، هولندا، العدد ١٧ ، ١٩٩٣م.
٢٠- المركز الإسلامي للأبحاث السياسية ، انعكاسات الوضع العسكري للحرب على السلطة في العراق ، مجلة الأضواء ، قم المقدسة ، العدد ٣، السنة الخامسة ، نيسان ١٩٨٤م.

٢١-وليد الحلي ، نظرة الى واقع انتفاضة ١٤١١هـ ، مجلة افاق نجفية ، النجف الأشرف ، العدد ١٠، السنة ٢٠٠٨م .

ثامناً: <u>المقابلات العلمية والإتصالات الشخصية</u> .

١- مقابلة شخصية مع الأستاذ ابراهيم المطيري، كربلاء المقدسة، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨م.
٢- مقابلة شخصية مع الأستاذ ابو محمد الناصري، الناصرية، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨م.
٣- مقابلة شخصية مع الأستاذ أحمد خميس، الناصرية، ٣ شباط ٢٠١٩م.
٤- مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن اللوزي، السماوة ، ١٣ نيسان ٢٠١٩م.
٥- مقابلة شخصية مع الأستاذ حسين مجيد الشطري، الناصرية، ٥ آذار ٢٠١٩م.
٦- مقابلة شخصية مع الأستاذ حيدر فالح أبو الهيل ، الناصرية، ٢٠ شباط ٢٠١٩م.
٧- مقابلة شخصية مع الأستاذ طالب الحسن، بغداد، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٨م .
٨- مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد العالي حزام الزهيري، سوق الشيوخ، ٢٩ نيسان ٢٠١٩م.
٩- مقابلة شخصية مع الأستاذ عبد العزيز ابراهيم الصالح، الفهود، ٧ آذار ٢٠١٩م .
١٠- مقابلة شخصية مع الأستاذ مبارك عجمي الاسماعيلي، الناصرية، ٢٣ نيسان ٢٠١٩م.
١١- مقابلة شخصية مع الأستاذ ناجي طالب الزهيري، الناصرية، ١٥ اذار ٢٠١٩م.
١٢- مقابلة شخصية مع الدكتور متعب خلف الريشاوي، أستاذ جامعي، السماوة، ١٣ نيسان ٢٠١٩م.
١٣- مقابلة شخصية مع الدكتور محمد صالح الزيادي أستاذ جامعي، الديوانية، ٢ نيسان ٢٠١٩م.
١٤- مقابلة شخصية مع الباحث جبار عبد الله الجويبراوي، ميسان ، ١٩ نيسان ٢٠١٩م.
١٥- مقابلة شخصية مع الدكتور علي المدني، النجف، ١٧ نيسان ٢٠١٩م.
١٦- مقابلة شخصية مع السيد جبار الموسوي، الناصرية، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩م.
١٧- مقابلة شخصية مع السيد حسين الحكيم، النجف الاشرف، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٨م.
١٨- مقابلة شخصية مع السيد حمزة الموسوي، الناصرية، ٧شباط ٢٠١٩م،
١٩- مقابلة شخصية مع السيد طالب الرفاعي، النجف الاشرف، ٩ تشرين لثاني ٢٠١٨م .
٢٠- مقابلة شخصية مع السيد عبد الأمير السيد يوشع، الناصرية، ١٥ حزيران ٢٠١٩م.
٢١- مقابلة شخصية مع السيد عبد الرسول السيد رشيد اليوشع، الناصرية، ٢٧ نيسان ٢٠١٩م .
٢٢- مقابلة شخصية مع السيد عبد الغني الراشد، كربلاء، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٨م.
٢٣- مقابلة شخصية مع السيد محمد تقي المدرسي، كربلاء المقدسة، ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

٢٤- مقابلة شخصية مع السيد محمد رضا الحكيم، النجف الاشرف، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩م.
٢٥- مقابلة شخصية مع السيد موسى صاحب الموسوي، الناصرية، ١١ آذار ٢٠١٩م.
٢٦- مقابلة شخصية مع الشيخ خالد حسن الرحيماوي، الناصرية، ٩ آذار ٢٠١٩م.
٢٧- مقابلة شخصية مع الشيخ علي خليفة، البصرة، ٨ نيسان ٢٠١٩م.
٢٨- مقابلة شخصية مع الشيخ فاضل ضايف الخاقاني، الناصرية، ٢٩ حزيران ٢٠١٩م.
٢٩- مقابلة شخصية مع الشيخ محمد العبادي، ميسان، ١٩ نيسان ٢٠١٩م.
٣٠- مقابلة شخصية مع الشيخ محمد اليعقوبي، النجف الاشرف، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩م.
٣١- مقابلة شخصية مع الشيخ محمد اليعقوبي، النجف الاشرف، ٢٥ شباط ٢٠١٩م.
٣٢- مقابلة شخصية مع الشيخ محمد عواد الزيرجاوي، الناصرية، ٢٨ شباط
٣٣- مقابلة شخصية مع الشيخ محمد مهدي الناصري، الناصرية، ٢٥ كانون الاول ٢٠١٨م.
٣٤- مكالمة هاتفية مع الأستاذ سلمان شريف دفار، ١٨ شباط ٢٠١٩م.
٣٥- مكالمة هاتفية مع الأستاذ خضر عجيل خفيف دفار، ٣١ ايار ٢٠١٩م.

تاسعاً: الدوريات

أ-الصحف

اسم الصحيفة	مكان الصدور	السنة
الاتحاد	السليمانية	٢٠٠١م
الاهرام	القاهرة	٢٠٠٣م
التيار الجديد	لندن	١٩٨٨م
الثورة	بغداد	١٩٨٠م،١٩٨٣م
الجمعة	النجف	١٤٢٦هـ
الجمهورية	بغداد	١٩٨٣م
الجمهورية الإسلامية	النجف	١٩٩١م
الجهاد	طهران	١٩٨٢,١٩٨٣,١٩٨٤,١٩٨٥,١٩٨١,١٩٨٩
الحوزة الناطقة	بغداد	٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م
الحياة	لندن	١٩٩٥م،١٩٩٩م
الشرق الأوسط	لندن	٢٠٠٢م،٢٠٠٣م،٢٠٠٩م
الشهادة	طهران	١٩٨٩م،١٩٩٠م،١٩٩١م،١٩٩٢م،١٩٩٤م،١٩٩٥م، ١٩٩٦م،١٩٩٧م،١٩٩٨م،١٩٩٩م،٢٠٠١م،٢٠٠٢م،

		٢٠٠٣م، ١٩٩٩م
الصادقين	النجف	٢٠٠٩م
العراق	بغداد	١٩٨٠م
العمل الإسلامي	طهران	١٩٨٢م،١٩٨٣م،١٩٨٤م
بيروت	بيروت	١٩٨٦
القدس العربي	لندن	٢٠٠٢م
الموقف	دمشق	١٩٩٩م
الهدى	كربلاء	٢٠٠٥م
الوسط	المنامة	٢٠٠٣م
الولاء	قم	٢٠٠١م
اليوم	الرياض	٢٠٠٣م
بدر	طهران	١٩٩٤م،١٩٩٥م،١٩٩٨م،١٩٩٩م
لواء الصدر	طهران	١٩٨٩م،١٩٩٠م،١٩٩١م،١٩٩٢م،١٩٩٣م،٩٩٤ ١٩٩٥م،١٩٩٧م،٢٠٠٠م
نداء الرافدين	دمشق	١٩٩١م،٢٠٠١م

ب- المجلات

اسم المجلة	مكان الصدور	العدد
الشهيد	طهران	١٢٨
الغدير	بغداد	٤
الغري	النجف	١١
ألف باء	بغداد	٦٠٢
الكوثر	بغداد	٨٨
الهدف	بيروت	٥٥٤

عاشراً: الصحف الاجنبية:

- Los Anjeles Times(Newspaper),United States of America ,Hussein Foes in Beirut to prepare Unified Oppsition , 14 March 1991.
- New york Times , after the war , Iranian intervention in Iraqi affairs , March 11 , 1991.
- New york Times , after the war , leader of Iraqi she ites rebellion has lost ground , march 29 ,1999
- New york Times , after The war , u.s . expiating Husein to be out by years end , march 18 ,1991.

- The New Y٠rk Times (Newspaper) , United States of America , Abdul Aziz Al – Hakimm word at the Beirut Conference , 12 March 1991.

الحادي عشر: البرامج التلفزيونية

١- برنامج لقاء تجربة مع الشيخ كاظم العبادي (مسؤول اداري في مكتب السيد محمد الصدر) ، قناة العهد الفضائية ، ١ ايلول ٢٠١٤م.

https://www.youtube.com/watch?v=Cag1tJb8Q40&feature=share

الثاني عشر: المو اقع الالكترونية

١-الموقع الالكتروني للقناة العراقية الفضائية

https://www.google.com/search?q=chrome./.69i57j013.

2-https://www.alshuhadaa.com/readtxt6728.htm.